کتاب برگزیده سال ۱۳۷۸ حوزه

المنهج الرجالي

والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية

لسيد الطائفة آية الله العظمى البروجردي (قدس سره)

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية

بوستان كتاب قم

(انتشارات دفتر تبليغات اسلامی حوزهٔ علمیهٔ قم)

آثار مركز مطالعات وتحقيقات اسلامی، ۹۴

المنهج الرجالي

والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية

لسيد الطائفة آية الله العظمى البروجردي (قدس سره)

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية

بوستان كتاب قم

انتشارات دفتر تبليغات اسلامی حوزه علمیه قم

الحسيني الجلالي، سيّد محمّد رضا، ١٣٢٥-
المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية لسيد الطائفة آية الله العظمى البروجردي/ محمّد رضا الحسيني الجلالي [براى] مركز الابحاث والدراسات الاسلامية. - قم: بوستان كتاب قم (انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزهٔ علميهٔ قم)، ١٣٧٨.
٣٨٤ص. - (بوستان كتاب قم؛ ٧٣٧. آثار مركز مطالعات و تحقيقات اسلامى؛ ٩٤)
ISBN 964 - 371 - 009 - 2
٧٨,٠٠٠ ريال.
فهرست نويسى براساس اطلاعات فيپا
به ضميمه كتاب الاحاديث المقلوبة وجواباتها/ لحسين بن علي الطباطبائي البروجردي؛ قدّم لها و ترجمها واعدّها محمد رضا الحسيني الجلالي كتاب حجيّة الشهرة: من تقرير درس اصول الفقه للامام السيد البروجردي / بقلم الصافي الگلپايگاني.
پشت جلد لاتينى شده:
sayyed mohammad reza jalali.
almanhaj-o rrejāli le-sayye-el borujerdi
كتابنامه: ص. ٣٥٧ - ٣٧٣؛ همچنين به صورت زيرنويس.
چاپ دوم. ١٣٨٠
١. بروجردي، حسين ١٢٥٣ - ١٣٤٠ - الموسوعة الرجالية - نقد و تفسير. ٢. بروجردي، حسين، ١٢٥٣ - ١٣٤٠ - معلومات - حديث - علم الرجال - نقد و تفسير. ٣. حديث - علم الرجال. ٤. احاديث مقلوب. ٥. اصول فقه شيعه. الف. بروجردي، حسين ١٢٥٣ - ١٣٤٠ الاحاديث المقلوبة وجواباتها. ب. بروجردي، حسين، ١٢٥٣ - ١٣٤٠. حجيّة الشهرة. ج. صافي، لطف الله، ١٢٩٧ - د. انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزهٔ علميهٔ قم. مركز مطالعات و تحقيقات اسلامى. هـ. بوستان كتاب قم (انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزهٔ علميهٔ قم) و. عنوان. ز. عنوان: الاحاديث المقلوبة و جواباتها. ح. عنوان: حجيّة الشهرة.
BP ١١٤/ب ٤م ٨٠٨٣
٢٩٧/٢٦٤

شابك: ٢-٠٠٩-٣٧١-٩٦٤ / ISBN: 964 - 371 - 009 - 2
مسلسل انتشار: ١٧٣٧

بوستان كتاب قم
انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزهٔ علميهٔ قم

المنهج الرجالي
والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية
لسيد الطائفة آية الله العظمى البروجردي

المؤلف: السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي
(مركز الابحاث والدراسات الاسلامية)
الناشر: بوستان كتاب قم
(مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)
المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي
الطبعة: الثانية / ١٤٢٢ق، ١٣٨٠ش
الكمية: ١٥٠٠
السعر: ١١٨٠٠ تومان

العنوان: قم، شارع الشهداء (صفائية)، بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي للحوزة العلمية قم)
ص ب ٩١٧، الهاتف: ٧-٧٧٤٢١٥٥ الفاكس: ٧٧٤٢١٥٤ التوزيع: ٧٧٤٣٤٢٦، المعرض المركزي، قم، شارع الشهداء
المعرض الفرعي: طهران، شارع «انقلاب»، شارع فلسطين الجنوبي، الزقاق الثاني على اليسار (بشن)، الرقم ٣/٢٢، الهاتف ٦٤٦٠٧٣٥
موقعنا على الانترنت: 1- http: // www.hawzah.net/M/M.htm
2- http: // www.balagh. org
البريد الكتروني: E-mail: Bustan-e-Ketab@noornet.net

Printed in the Islamic Republic of Iran

بسم الله الرحمن الرحيم

يتميّز المذهبُ الإماميُّ الاثنا عشري، بالالتزام العميق بفتح باب العلم والاجتهاد على مصراعيه، وهذا ما مكّنه من الخلود والحيويّة، على طول الخطّ، وعلى مختلف الأصعدة، وفي البيئات المتنوّعة.

وتمكّن علماؤه الأعلام بذلك من تطويع الحياة، والتغلّب على مشاكلها المستجدّة، متحمّلين المشاقّ في سبيل تسهيل لغة الشريعة، وتطبيق آرائها ونظريّاتها، حتى يستطيع الإنسان في كلّ عصر و مصر من استيعابها، وفهمها، والارتواء من معينها، بما يروّي غَليله، ويحلّ مشاكله الفكريّة، ويرفع العقبات من حياته الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسيّة.

ومن أجل التركيز على تعميق هذا الالتزام، وتطوير مناهجه العلميّة، أخذ قسم‌الفقه والحقوق في مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، التابع لمركز الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية بقم المقدّسة، على عاتقه البحث عن المناهج والأساليب العلميّة المؤدّية إلى ذلك.

وخلال الاتصالات المستمرّة، بالعلماء والمحقّقين للاستمداد من خبراتهم في تأسيس القسم، وتنظيم أعماله، اطّلعنا على أنّ سماحة السيّد المؤلّف قد انتهى من إعداد هذا الكتاب القيّم، وهو يتكفّل للبحث عن «المنهج الرجالي» للسيّد الإمام الفقيه الأكبر آية الله العظمى السيّد البروجردي (١٢٩٢ ـ ١٣٨٠ هـ) الذي يُعَدُّ من نوابغ العلماء، ومجدّدي الفقهاء، والذي امتاز بالإبداع والتجديد في أهمّ ما يرتبط بالاجتهاد من علوم الشريعة، وله جهود جبّارة فيها، فقد ألّف أكبر موسوعة حديثيّة في هذا العصر، وهو كتاب «جامع أحاديث الشيعة» في «٢٦» مجلداً، وألّف

«الموسوعة الرجالية» في «٧» مجلدات ضخام، وله نظريّات مبتكرة، والأهمّ من ذلك المناهج البديعة التي تفرّد بها، ولم يُسبق إليها في علوم الفقه والأُصول والرجال.

وقد احتوى هذا الكتاب على بابين:

تضمّن الأول منهما: تحديد المنهج الذي اتّبعه السيد البروجردي في معالجة الأسانيد، والاعتماد على الأحاديث على أساس ذلك، مستفاداً من خلال بحوثه الفقهيّة والأُصولية المختلفة.

وتضمّن الثاني: عمل السيّد في الموسوعة الرجالية، شارحاً لترتيب تأليفها، والفوائد العلمية المتوخّاة منها.

وألحق بالكتاب ملحقان:

أثبت في الأول: نصّ كتاب «الأحاديث المقلوبة وجواباتها» وهو يُعدّ تطبيقاً عمليّاً لمنهج السيد في الرجال.

وأثبت في الثاني: نصّ تقرير لبحث «حجيّة الشُهرة» من دروس السيّد الأُصولية التي سجّلها آية الله الشيخ الصافي الكلبايكاني دام ظله.

إن هذا الكتاب القيّم، وهو من جهود سماحة السيّد المؤلّف الخاصّة، يقدّمه قسمُ الفقه، إلى المجامع العلمية من دون أن يكون للقسم تصرّف فيه.

والقسم إذ يعتزّ بنشره يأملُ أن يكون طليعةً رائدة للتطوّر في الأساليب والمناهج المتّبعة في علوم الشريعة، ومرشداً للتأليف فيها.

قسم الفقه والحقوق

مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية «پژوهشگاه»

الحوزة العلمية، قم المقدّسة

١٤١٩ هق / ١٣٧٧ هش

دليل الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدالأنبياء والمرسلين، وعلى الأئمة المعصومين من آله الطاهرين.

تقديمُ

لم يأفلْ نجمُ آل محمّدٍ، عن سماء الدين والعِلْم والمرجعيّة العظمىٰ، بوفاة زعيم الأُمّة في عصره على الإطلاق، ورافع عَلَمها الخَفّاق، الإمام السيّدأبو الحسن الموسويّ الأصفهانيّ عام ١٣٦٥هـ .

إلّا بزغَ نجمٌ آخرُ ليُضيء سماءَ الدين والعِلْم والمرجعيّة مرّةً أُخرىٰ بأنوار آل محمّدٍ، وليرفعَ العَلَمَ ثانيةً بشموخ وعزّة وإباء، وهو سيّدُ الطائفة، المجتهدُ المجدّدُ، الإمامُ الأكبر السيّد حسينُ الطباطبائيّ، البُروجِرديّ .

وقد فتحتُ أنا عينيّ على الحوزة العلميّة، واسم السيّد البُروجِرديّ يملأُ دُنْيا الإسلام بِشُهرة أعلميّته، والطائفةُ بأسرها ألقتْ إليه أزمّة المرجعيّة؛ لأنّه العَلَمُ الأوحد بين المرشّحين لها يومذاك، من دون مُنازِعٍ.

وكان في أوج عُلُوّهِ وعظمته، حين وافاهُ الأَجَلُ في الثالث عشر من شهر شوّال سنة ١٣٨٠هـ. فانقلبتْ الدنيا على أعقابها حِداداً وأسىً ولوعة، وأصبحَ الفضاءُ كلّه صوتاً مدوّياً إشادةً بآثارهِ وأمجاده، فازدَدْتُ بصيرةً بشأنه .

ولمّا توغّلتُ في الدراسة العلميّة، ونزحْتُ مُهاجراً من مسقط رأسي مدينة كربلاءَ المقدّسة إلى النَجَف الأشرف، لتكميل الدراسات العُليا، وقفتُ على آثار حيّة مشِيدة باسمه كالمدرسة الكُبرىٰ، والمكتبة العُظمىٰ.

ومع توسّع الآفاق، وسفري سنة ١٣٨٥ هـ. زائراً إلى مدينة قُم حيثُ كان مقرّ السيّد، وقفتُ على الآثار الفخمة هُناك، كالمكتبة الخالدة الزاخرة بالمخطوطات، والمسجد الأعظم.

واطّلعتُ - بعد ذلك - على صِيْتِهِ الحَسَن المُدَوِّي، خارجَ الإطار الشيعيّ، فتلك دارُ التقريب بين المذاهب الإسلاميّة في القاهرة.

وحتّىٰ خارج الإطار الإسلاميّ، فالمركزُ الإسلاميّ في مدينة هامبورك في ألمانيا، والآخر في واشنطن.

وكلّما توسّعتُ في البحث، وجدتُ أنّ السيّد البُروجِرديّ يملأ عصره سمعةً حَسَنَةً، وعملاً كريماً خالداً.

وفي داخل الحوزة العلميّة، وأروقة دراساتها، كانَ يتردّدُ صدىٰ شخصيّته العلميّة الخارقة، فلم ينقطع له ذكرٌ بعد وفاته، وكان الحديث شائعاً عن إنجازاته العلمية الرائعة والمبتكرة الماثلة في موسوعة «جامع أحاديث الشيعة» وهو لم يتّسع نشره وتداوله إلّا بعد وفاته.

وأمّا عمله الرجاليّ الجبّار فكان صداهُ يتردّد بين الأساتذة، وفي الدروس العُليا.

وكنتُ أنا الذي قلّدتُهُ لمدّة شُهور، أشْوَقَ ما أكونُ إلى معرفة المزيد عنه، وعن سعة علمه، وعُمق اجتهاده، فدارَ بِنا الحديثُ مع شَيْخنا في الرواية، المحقّق الكبير العلّامة السيّد محمّد صادق بَحر العلوم[١] عن المرجعيّات الشيعيّة وكيفيّة بزوغها،

---

(١) السيّد محمّد صادق بن السيّد حسن بحر العلوم الطباطبائي النجفي (١٣١٥ - ١٣٩٩) من علماء النَجَف، البارزين في حقول الأدب والعلم وتحقيق التراث، وهو أقدم المحقّقين عملاً، حيث أخرج طول حياته العديد من ذخائر التراث الشيعيّ، بأجود ما تيسّر في عصره من أدوات ←

وترتيب تحديدها وتعيينها، فذكرَ لي واقعةً تنمُّ عن أهليّة الإمام البُروجِرديّ رحمه الله لما تسنّمهُ من المقام، كما يكشفُ عن مدىٰ دقّة الانتخاب لدىٰ خُبراء الطائفة في تحديد الأهل للمرجعيّة، واختيار المرجع الأعظم في ذلك الأوان.

قالَ السيّد بحرُ العلوم: لمّا تُوفّيَ السيّد الإمام أبو الحسن الأصفهانيّ عام ١٣٦٥هـ كانت الأسماءُ المرشّحة للمرجعيّة في النَجَف وخارجها كثيرةً، فبدأ ثلّةٌ من أهل الخِبرة السعيَ في تحديد «الأعلم» فجمعوا عشرةَ أحاديث، وخلطوا أسانيدها وركّبوا إسناد بعضٍ على متن آخر، ونقصوا من إسناد هذا وزادوا على ذاك، وقدّموا اسم الراوي، وأخّروا اسم آخر، وصحّفوا في الأسماء، وهكذا قلبوا تلك الأحاديث! فقدّموها «مقلوبةً» إلى المرشّحين؛ لاختبارهم بمعرفتها؟؟

قال السيّد بحر العلوم: فقُدّمَ السؤالُ عن تلك الأحاديث إلى السيّد البُروجِرديّ، الذي كان يسكن مدينة قُم يومَها.

فأجابَ عليه، في فترةٍ وجيزةٍ قياسيّة، رادّاً الأسانيد إلى صوابها، وواضعاً كلّ سندٍ على متنه، وكلّ متنٍ على صحّته، وذاكراً كلّ حديثٍ على صوابه، وضابطاً للأسانيد والمتون على وُجوهها، مشيراً في كلّ موضعٍ إلى وجه الخلط والتصحيف والعلّة، بشكلٍ باهرٍ وعجيب.

فانقطعَ جميع المتصدّين للأمر من أهل الخِبرة إلى القول بأعلميّته المطلقة، من دون تردّدٍ أو توقّفٍ، وأذعنوا لإمامته(١).

← وأساليب، مع المقدّمات الضافية عن مؤلّفيها وموضوعاتها، مضافاً إلى مؤلّفاته الكثيرة، وأشهرها «دليل القضاء الشرعي» في ٦ مجلّدات، طبع نصفها.

وألّف مجاميع بلغت ١٤ ضمّنها ما اختاره من شعر ونثر ورسائل وتحف ونوادر، وله شعر كثير رائع في المناسبات والأحداث، يبلغ المئات من الأبيات، أجازني ﷺ إجازة مفصّلة في ١٣٩٤هـ. وتوفّي سنة ١٣٩٩هـ. في ٢١ شهر رجب، ودفن في مقبرة العائلة في النَجَف الأشرف.

(١) وقد وفّقني الله جلّ جلاله للعثور على تلك الأحاديث، وهي باللغة الفارسية، فترجمتها إلى العربية، وطبعت في قم المقدسة عام ١٤١٦هـ.، وسنلحقها بكتابنا هذا.

وبسماعي هذا النبأ العظيمَ، حملتُ في نفسي هَيْبةً للإمام السيّد البُروجِردي لانظيرَ لها، وكنتُ أُحدّثُ نفسي: كيف تَمكَّنَ هذا السيّد من حلّ تلك المعضلة؟ وبتلك السرعة؟ هلْ كان حافظاً لكلّ الأحاديث، ومستحضراً للأسانيد والمتون؟

ولم أعرف حقيقةَ الحال، حتّىٰ وقفتُ على «الموسوعة الرجاليّة» العظيمة التي ألّفها السيّد البُروجِرديّ، فعلمتُ أنّ تلك القدرةَ التي ملكها السيّد على ردّ الأحاديث المقلوبة إلى وجوهها، إنّما كانت ثمرةً يانعة لهذا الجهد الجَبّار الذي بذله في علم الحديث، وفائدةً واحدة من فوائده الكثيرة الوفيرة.

ولمّا قدّر اللهُ بفضله العميم علينا الهجرةَ إلى قُم (في شهر جمادىٰ الآخرة من عام ١٤٠٠هـ.) فاتّخذناها موئلاً ومقاماً، لكونها حاضرةَ العلم والجهاد، في ظلّ الجمهورية الإسلاميّة الخالدة، واشتغلنا بالبحث العلميّ، اطّلعنا على عظمة الإمام البُروجِرديّ وجهوده العلميّة، عن كَثَبٍ، فوجدناهُ الرجلَ، متنوّعَ المعارف عاليَ الهمّة، المجدّدَ في الفنون التي اشتغلَ فيها، كالفقه، وأُصوله، والحديث، والرجال، هذه العلوم التي هي العمود الفِقْريّ للاجتهاد، وبها يتبوّأ العالمُ دفّةَ المرجعيّة، وأريكة الزعامة الروحيّة عند الشيعة الإماميّة.

مضافاً إلى تقوىً فريدة المثال، وورعٍ مضيء باهر الأنوار، وإخلاصٍ فائق، وصفاتٍ جميلة حسان، مَلَكَ أزمّةَ كلّ ذلك، السيّد الإمامُ البُروجِرديّ، وأبرزها في تصرّفاته الخاصّة والعامّة. كلّ ذلك مقروناً بذكاءٍ خارق، وتوجّهٍ إلى التُراث الإسلاميّ بشكلٍ كبير، حتّىٰ كان له السعيُ الأكيد في جمعه، وضبطه وتحقيقه، وطبعه وتخليده.

وقد وقفتُ ـ وأنا في النَجَف ـ على مجموعةٍ من الكتب المهمّة التي أمر السيّدُ البُروجِرديّ بطبعها وإخراجها، وكان له عملٌ مباشر في بعضها، وآخر لتلامذته الكبار ومن المقرّبين إليه من العلماء، منها:

كتاب «الخلاف» للشيخ الطوسيّ، الذي قابله، وعلّق عليه، وقدّم له، وطبع في مجلّد كبير في طهران سنة ١٣٧٠ هـ.

وتتمّة كتاب « مفتاح الكرامة » للسيّد العامليّ.

و« جامع الرواة » للأردبيليّ، بتقديمه.

و« الجعفريات » برواية ابن الأشعث المصريّ.

و« قرب الإسناد » للحِميَريّ.

وغير ذلك.

هذه العناية بالتُراث، اختصّ بها السيّد من بين مَنْ وصلَ إلى المرجعيّة العظمىٰ، فإذا عرفنا أنّه لم يُقدمْ على طبع شيءٍ من مؤلّفاته العظيمة، ظهرَ بوضوح المدىٰ الذي بلغهُ هذا الإمامُ العظيم في الإخلاص، وسعة الأُفق، وبُعد النظر.

وسنقف على أنّ السيّد منذ وردَ النَجَف الأشرف للتحصيل، في عام ١٣٢٠ هـ. بُعَيْدَ وفاة خاتمة المحدّثين الشيخ النُوريّ، طلبَ من زميله الشيخ آقا بُزُرْك الطهرانيّ[١] أن يُجيزَه روايةَ الحديث؛ لكونه أقربَ الناس عَهداً بالشيخ النُوريّ، رغبةً في الاتّصال بالنوريّ الذي يُعتبر الحلقةَ الأخيرة الجامعة لطُرق التحديث والرواية في أوّل القرن الرابع عشر، وآخرَ من خَلّد جامعاً كَبيراً في الحديث الشريف، حتّىٰ عُدَّ خاتمةَ المحدّثين على الإطلاق، فاستجازَ الشيخَ الطهرانيّ ليتّصلَ طريقه إليه، وهذا الإقدام من السيّد، ينُمُّ عن اهتمام بليغ بأمر الحديث والعناية الفائقة بتحمّله بطريق « الإجازة » التي أصبحتْ في العصور المتأخّرة مغمورةً، ويكشفُ عن تطلّع السيّد إلى إحياء الحديث، وتجديد علومه وتخليد تُراثه[٢]،الذي انعكسَ بوضوحٍ على آثاره الخالدة.

---

(١) شَيْخنا العلّامة الإمام الشيخ محمّد محسن المعروف بآقا بزرك الطهراني (١٢٩٣ـ ١٣٨٩هـ) شَيْخ مشايخ الحديث في القرن الرابع عشر، ولد في طهران وهاجر إلى النَجَف وسامراء، وبعد الانتهاء من مراحل الدراسات العليا، انقطع إلى التأليف، وخلّف موسوعتين عظيمتين « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » في ٢٩ مجلّداً، و« طبقات أعلام الشيعة » من القرن الرابع إلى الرابع عشر في أكثر من عشرين جزءاً، طبع ١٥ منه، اتّصلت به عام ورودي إلى النَجَف في سنة ١٣٨٤هـ. فأجازني برواية الحديث بطرقه، وهو أوّل مشايخي العظام ـ رحمهم الله ـ توفّي في النجف، ودفن في مكتبته ـ رضوان الله عليه.

(٢) لاحظ نقباء البشر من طبقات أعلام الشيعةللشيخ آقابزرك (ج٢، ص٦٠٧) وترتيب ←

لقد خلّدَ هذا السيّد العظيم في ما خلّد من آثار عمرانيّة من نتاج فكره وقلمه، عملين جبّارين، يُعَدُّ كلُّ واحدٍ منهما فتحاً وتجديداً في عالم العلم والفكر والتراث، وهما:

١ ـ الموسوعة الحديثيّة الكبرىٰ «جامع أحاديث الشيعة» التي هي آخر موسوعةٍ كُبرىٰ اُلِّفتْ في علم الحديث الشريف في القرن الرابع عشر، على اُسلوب فنّي ومنهجيّة علميّة دقيقة، وقد تمّ طبعُها في ٢٦ مجلّداً.

٢ ـ الموسوعة الرجاليّة: المجموعة الثمينة التي نعرِّفُ بها في هذه الدراسة.

هذان العملان العملاقان، اللّذان نُقِلَ عن الإمام البُروجِرديّ قوله فيهما: «إنّهما لثمرةُ حياتي»(١) لهما أعظمُ وأخلدُ ما قدّمه السيّد إلى الإسلام والعلم والاُمّة، بهما سجّلَ اسمه في قائمة الخالدين، ولا ينتهي شكرُ الاُمّة له عليهما أبد الآبدين، فهما حَسَنَةٌ جارية لا ينقطعُ عمله بهما إلى يوم الدين، تغمّدهُ اللهُ برحمته في الصالحين.

ونحنُ إذ نقدّمُ هذه الدراسةَ عن منهجه الرجاليّ وعمله في الموسوعة، خدمةً للدين والعلم ولأهلها، نرجو أن نكونَ قد أدّينا بعضَ ما علينا من حقّ سيّدنا الإمام البُروجِرديّ رضوانُ الله عليه.

ومن الله نستمدُّ العونَ والتوفيقَ.

حُرِّرَ في ٨ ربيع الآخِر ١٤١٦هـ.

وكَتَبَ

السيّد محمّد رضا الحُسيني

الجَلاليّ

← أسانيد الكافي، الموسوعة الرجاليّة (ج١، ص٢٧) وسيأتي حديث عن الإجازة عندالسيّد البُروجِرديّ (ص ١١١-١١٣).

(١) جامع أحاديث الشيعة (١/ن) وترتيب أسانيد الكافي (ص٦٤).

التمهيد

صفحاتٌ من حياة

السيّد الإمام البُروجِرديّ

(١٢٩٢ - ١٣٨٠هـ.)

نَسَبُهُ ونِسْبَتُه:

هو السيّد حُسين (١٢٩٢ ـ ١٣٨٠ هـ) بن عليّ (١٢٥٢ ـ ١٣٢٩ هـ) بن أحمد (١٢١١ ـ ١٢٨٠ هـ) بن عليّ النقيّ (١١٨٨ـ١٢٤٩ هـ) بن الجواد (المتوفّى ١٢٤٢هـ عن عمر ناهز الثمانين) بن المرتضىٰ (المتوفّى ١٢٠٤هـ في كربلاء، وهو والد السيّد بحرالعلوم) بن السيّد محمّد (حدود ١٠٩٠ـ حدود ١١٦٠ هـ) بن عبدالكريم بن المراد بن الشاه أسد الله بن جلال الدين الأمير بن الحسن بن مجد الدين بن قوام الدين بن إسماعيل بن عباد بن أبي المكارم بن عباد بن أبي المجد بن عباد بن عليّ بن حمزة بن طاهر بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم طَباطَبا بن إسماعيل الدِيباج حَضَرَ وقعة فَخٍّ في حرم الله بمكّة سنة ١٦٩ هـ[1] بن إبراهيم الغَمْر (تُوُفِّيَ سنة ١٤٥هـ في سجن المنصور العبّاسيّ عن عمر ناهز ٦٧ سنة) بن الحسن المُثَنّىٰ (مات مسموماً من عبدالملك الأُمويّ وعمره خمس وثلاثون سنة) بن الإمام أبي محمّد الحسن (السبط المجتبىٰ) بن أمير المؤمنين وسيّد الوصيّين عليّ بن أبي طالبٍ.

---

(١) اطلع على هذه الصفحات سماحة الحجة المحقق السيد عبدالرسول شريعتمدار الجهرمي ـ أدام الله ظله الوارف ـ و هو من تلامذة السيد البروجردي، فتفضل بكتابة بعض مشاهداته عن حياة السيّد وكذلك بعض مسموعاته عن الثقات، وفي مجلس الدرس، فآثرنا تسجيلها في هذه الصفحات اعتزازاً بها، شاكرين لسماحته هذا الفضل وسائلين له من الله ـ تعالى ـ جزيل الأجر.
وقد علّق في هذا الموضع: كان في وقعة فخّ ونجا منها، فهاجر الى أصبهان وتوفّي بها، والمعروف أنّ قبره في محلة «گُلبَهار» ولعلّه في البقعة المعروفة اليوم بإمام زاده إسماعيل، الواقعة قرب المسجد الجامع، أوهو مدفون مع مَنْ فيها من العلويين، والله العالم.

وأُمّ إبراهيم الغَمْر هي: فاطمة بنت الإمام أبي عبدالله الحُسين السبط الشهيد عليه السلام[١].

وأُمّ السيّد البُروجِرديّ: هي السيّدة آغابيگم بنت السيّد محمّد عليّ بن السيّد عابد بن السيّد عليّ بن السيّد محمّد بن عبدالكريم.

ويُنسب السيّد بما يلي:

الطباطبائيّ: نسبة إلى إبراهيم الشهير بـ «طَباطَبا».

والحَسنيّ: نسبة إلى الإمام الحَسن المجتبىٰ عليه السلام من جهة الآباء.

والحُسينيّ: نسبة إلى الإمام الحُسين عليه السلام من جهة أُمّ إبراهيم الغَمْر.

والبُروجِرديّ: نسبة إلى مدينة «بُروجِرد» وهي المدينة التي تقع في منطقة لُرِشتان، في جبال غرب الجمهوريّة الإسلاميّة فيإيران.

وقد وُلِدَ فيها ونشأ، ثمّ عادَ إليها بعد الفراغ من الدراسة،وبقي فيها ٣٦ سنة إلى أن غادرها إلى قُم (١٣٦٤هـ).

وهاجرإلى مدينة «قُم» الشهيرة، سنة ١٣٦٤هـ وأقامَ فيها حتّىٰ وفاته في ١٣٨٠هـ. وقد دُفِنَ فيها.

ومدينة قُم تقع في المنطقة المركزية من إيران في جنوب العاصمة طهران.

مولِدُهُ ونشأتُهُ الأُولى:

وُلِدَ السيّد في مدينة بُروجِرد في آخر شهر صفر سنة ١٢٩٢هـ للهجرة وبقي فيها حيث دخل الكُتّابَ،ثمّ أخذَ من والده بعض المقدّمات ثمّ دخلَ مدرسة «نُوْر بَخْش»[٢] المعروفة هناك، حتّىٰ أكملَ المقدّمات والسطوح العالية في بُروجِرد إلى

---

(١) جاء هذا النسب في رسالة ألّفها السيّدفي ترجمة جدّه السيّدمحمّد بن عبدالكريم (ص٢) وجاء مسجّلاً على ضريح السيّدالبروجرديّ، ونقله السيّدجواد العلوي سبط السيّدفي مقال عن نسبه، نشر في مجلّة حوزة العدد (٤٣ ـ ٤٤) الخاصّ بتكريم السيّد،(ص٣٤٨).

(٢) لاحظ: مقدّمة ترتيب أسانيد الكافي (ص١٣).

سنة ١٣١٠هـ ويظهر انتهاؤه من السطوح من حضوره بعدَ هذا مباشرةً في أصبهان على كبار علمائها ممّا يدلُّ على إتمامه للمراحل السابقة بطورٍ كامل كمّاً وكيفاً، وكذلك يدلُّ عليه اشتغالُهُ منذُ حلوله في أصبهان بتدريس كتب السطوح، فلا بد أن يكون قد أكمل دراستها في بُروجِرد.

إلى أصبهان:

وفي إبتداء سنة ١٣١٠هـ ترك مسقط رأسه مهاجراً إلى أصبهان مدينة العلم ومركز الحوزة في ذلك الأوان، وبقي فيها مدّة تقربُ من عشر سنوات، حَضَرَ فيها على أساتذة أكفّاء.

وقد كان لهجرته إلى أصبهان الأثرُ البارزُ في منهج عمل السيّد وتكوين شخصيّته العلميّة في الأُصول والفقه والرجال، فكانَ جلُّ اهتمامه بدرس الميرزا أبي المعالي الكلباسيّ (١٢٤٧ ـ ١٣١٥هـ) في خصوص علوم الحديث والرجال.

وفي الفقه والأُصول أخذ من السيّد محمّد باقر الدُرْچهاي (١٢٦٤ ـ ١٣٤٢ هـ).

والسيّدالميرزا محمّد تقي المدرّس (١٢٧٣ ـ ١٣٣٧ هـ).

وقد حصّل السيّد من هؤلاء الثلاثة على شهادات الاجتهاد.

وحَضَرَ في أصبهان على الآخوند المُلّا محمّد الكاشانيّ (المتوفى١٣٣٣ هـ) والمرحوم جهانگير خان القشقائيّ (١٢٤٣ ـ ١٣٢٨ هـ) وهما من أعلام الفلسفة الإسلاميّة والحكمة العقليّة، فاستفادَ منهما في هذا الفنّ.

وكان في أيّام إقامته في أصبهان يقومُ بتدريس السطوح العُليا: شرح اللمعة الدمشقيّة في الفقه، والقوانين المحكمة في الأُصول، والفصول في الأُصول.

قال السيّد الجَهرميّ: قالَ بعضُ مشايخنا: إنّه كان يدرّس القوانين بإتْقانٍ تامّ حتّىٰ كان يُراجع كلمات العضدي والحاجبي، وكان من عادته كثرةُ التكرار فيالتدريس بحيث يؤدّي إلى ملل بعض الطلاّب، فكان السيّد يعلّل ذلك:بأنّي اُريد أن تقنعَ نفسي بفهم الدرس!

وقال السيّد الجَهرميّ: حكى بعضُ الأعلام: إنّ السيّد كان في أصبهان يعيشُ في ضيقٍ مادّي، لأنّ والده كان قد أجرىٰ له معاشاً محدّداً لا يقومُ بمـؤونته على الكفاية، وهو مع ذلك يصرفُ بعضه على مَنْ كان في خدمته، وكان يرفضُ عُروضاً بالمساعدة من الآخَرين، تعزُّزاً واستبعاداً لحياة التَرَف والرفاهية لطالب العلم، قانِعاً بما قـرّرَ له والدُه من المعاش.

في النجف:

وبعد أن قضىٰ وطرَه من العلم في أصبهان، اتّجهَ إلى باب مدينة العلم في مدينة النَجَف الأشرف التي كانت تغُصُّ ذلك العصر بفطاحل العلماء، فألقىٰ عصا الترحـال هناك من حدود سنة ١٣٢٠ هـ كما ذكرَ شَيْخنا آقا بُزُرْك الطهرانيّ[١] فالتحقَ بدرس زعيم الحوزة العلميّة، وحامل رايتها الخفّاقة عَلَم التحقيق والتدقيق، الأُصوليّ المجدّد الشيخ المولىٰ محمّد كاظم الآخُوْنْد الخراسانيّ (المتوفىٰ ١٣٢٩ هـ).

وعلى أثر نُبوغ السيّد و بُروز قُدراته العلميّة رغم كونه في عِداد الشباب من طلّابه قد احتلّ عند الأُستاذ موقعاً رفيعاً، وتوطّدت العلاقةُ بين الأُسـتاذ والتـلميذ ،حتّىٰ كان الشيخُ متأسّفاً على مفارقة التلميذ لدرسه عند عزمه على العودة إلى إيران، ولم يلبثْ بعيداً حتّىٰ بعثَ بشهادة الاجتهاد له إلى بُروجِرد.

وقد كان السيّد البُروجِرديّ يُريد العودةَ إلى النَجَف الأشرف إلّا أنّـه بـعدما يقرب من ستّة أشهر من وصوله إلى بُروجِرد تُوُفّيَ والده السيّد عليّ في سنة ١٣٢٩هـ فاضطرَّ إلى الإقامة شهوراً أُخرىٰ. فلمّا عزمَ على المغادرة إلى النجف، فوجئَ بنبأِ وفاة أُستاذه الآخوند في ٢١ ذي الحجّة الحرام ١٣٢٩ هـ فعزم على الإقامة في بُروجِرد مدّةً طالتْ من ذلك الحين إلى أن غادرها في ٢٦ صفر سنة ١٣٦٤ هـ إلى قم[٢].
كما سيأتي.

---

(١) طبقات أعلام الشيعة، نقباء البشر (ص ١٣٢٠).

(٢) من مقال السيّدجواد علوي في مجلّة حوزة (ص ٣١١ ـ ٣١٢).

وقد تلقّى العلم في النَجَف الأشرف أيضاً من العلّامة المدرّس الأكمل أُستاذ العلماء الشيخ فَتْح الله الشهير بشيخ الشريعة الأصفهانيّ النمازيّ الشيرازيّ (١٢٦٦ـ١٣٣٩) وحَضَر بحثه في الرجال مدّةً طويلة، كما يقول شَيْخنا الطهرانيّ، وأضاف: «حتّىٰ حصلَ له من هذا العلم ما يكفي المجتهدَ لاستخراج الأحكام الشَرعيّة من أدلّتها ويزيدُ عليه. وقد ألّفَ في هذا الفنّ كُتباً لها قيمتها، كما أنّه يُعدُّ من أعلام هذا الفنّ والمتبحّرين فيه، وفي معرفة طبقات المحدّثين والرواة وتراجم أحوالهم»[١].

وقد شهدَ له أُستاذه شَيْخ الشريعة بالاجتهاد قبل مغادرته النجف.

وحَضَرَ فترةً وجيزة على الفقيه الأعظم السيّد محمّد كاظم الطباطبائيّ اليزديّ (١٢٤٧ ـ ١٣٣٧ هـ) صاحب العروة الوثقىٰ، التي علّقَ عليها السيّد البُروجِرديّ وكانت تعليقتُه من أفضل تعاليقها، كما سيأتي في مؤلّفاته.

إلى بُروجِرد:

في سنة ١٣٢٨ هـ عاد إلى بُروجِرد من النَجَف بِعُدّةٍ كافية من وسائل الاجتهاد وبقي فيها، وهي المدينة الوادعة، بعيداً عن ضوضاء المدن الكبرىٰ، منَهمكاً في التحقيق والبحث العلميّ، فكانتْ تلك السنون التي ناهزت الستّ والثلاثين إلى حين مغادرته المدينة في ١٣٦٤ هـ فرصةً قيّمةً لتركيز معارفه وتكنيزها، تلك التي ضمّت أسرار نُبوغ السيّد وطلوع شخصيّته المرموقة.

فقد وَجَدَ في البلد العُدّةَ الكافية من المصادر والعددَ الوافيَ من المحصّلين والباحثين لإلقاء الدروس عليهم والتحاور معهم، مع المواظبة والملازمة على الأعمال العلميّة المتواصلة بلا انقطاعٍ طيلة المدّة تلك، في درسين صباحاً ومساءاً، وبطول ساعتين لكلّ درس، كانتْ حصيلتُها التألّقَ في سماء الفقه والأُصول والحديث والرجال، العلوم التي هي الملاك الأساسيّ للمرجعيّة الدينيّة.

وقد كان لا يملّ من المطالعة بل تدرّب عليها واستأنَس بها وبقيَ ذلك دَيْدَنَهُ

---

(١) طبقات أعلام الشيعة، نقباء البشر (ج ٢، ص ٦٠٦).

حتّىٰ أيّام زعامته، وإلى آخر أيّام حياته، كما سيأتي.

قال السيّد الجهرميّ: سمعتُه يوماً يقولُ في درسه، أيّام زعامته العُظمىٰ في قُم ما تعريبه: إنّي - مُذ عرفتُ نفسي - لم أفرّط بلحظة واحدة من حياتي، ولم أزَلْ - حتّىٰ الآن - على هذه السيرة التي تشاهدونها، فلا يحسبنَّ أحدٌ أنّه سيبلغُ المدىٰ عندما يصرف وقته في سائر المشاغل ويقتصر على ساعةٍ واحدةٍ - فقطْ - في اليوم، للمطالعة.

وقد استفاد السيّد في هذه البلدة من كلّ الإمكانات المتاحة لتركيز مبانيه العلميّة متزوِّداً من الطبيعة الطيّبة التي تمتازُ بها، ومن الهدوء والاحترام الذي يتمتّع به بيته الكريم، ومن قوّة شخصيّته الفذّة التي كانت سبباً لالتفاف أهل الفضل والعلم حوله، والأهمّ من الجميع هو قِلّة المشاغل غير العلميّة التي تعوق ذوي الفضل عن التفرّغ للبحث والتحقيق والتوفُّر على مسائل العلم.

فتمكّنَ من إلقاء أربع دورات أُصوليّة، وبحثَ في كتب فقهيّةٍ كثيرة ككتاب الطهارة والصلاة والزكاة والنكاح والطلاق والصيد والذبائح والمتاجر والوصيّة واللقطة، بشكلٍ كامل.

واشتغل بتدريس «شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام» للّاهيجيّ.

ومن الجدير بالذكر أنّه في سنة ١٣٦٣ هـ وقبلَ سنةٍ واحدةٍ من وُروده إلى قُم كان يقومُ بتدريس كتاب «معالم الدين في الأُصول» لولده السيّد محمّد حسن، وكان - كما يقول الشيخُ المطهّري الذي حَضَرَ ذلك الدرسَ في بُروجِرد -: «درساً حافلاً معمّقاً».

قال السيّد الجهرميّ: سمعت أن طلّاباً بمستوىٰ كفاية الأُصول كانوا يحضرون ذلك الدرس أيضاً.

وقد تمكّنَ السيدُ في ذلك البلد من تربية عدّة من التلامذة الفضلاء العظام ذُكرت أسماء أكثر من ستّين شخصّاً منهم في مجلّة حوزة (ص٣١٨ - ٣٢٠) وقد كان السيّد يُشير إلى واحدٍ من تلامذته باعتباره أذكىٰ مَنْ تلقّىٰ عنده وأقدرهم على

الإحاطة بآرائه ومبانيه العلميّة، وأرجعَ إليه في حلّ مشكلاتها وهو الشيخ بهاء الدين الحجّتيّ، الذي أُجيزَ بالاجتهاد من السيّد، وامتازَ من السيّد بالرعاية الخاصّة الفائقة.

وممّا يجدرُ ذكره أيضاً أنّ بعض مَنْ شارك في دروسه في بُروجِرد من فضلاء الحوزة العلميّة القمّية ذكرَ أنّ السيّد كان في تدريسه في بُروجِرد يقوم بالتدريس على أرقى مستوىً ممكن من حيث العمق والسعة وفي طرح الإشكالات والمعارضات والمحتملات، على طريقة الدروس المطروحة في أوسع حلقات الخارج العلميّة الكبرىٰ، ولم يكن السيّد يتعامل مع حلقة الدروس باعتبارها حلقةً في مدينة صغيرة، أو أنّ الحاضرين من مستوى خاصّ، بل كان يطرحُ المطالب على أنَّ التلامذة كلّهم أساتذة وفي أعلى المستويات العلميّة، ممّا كان يجعلُ درسه غنيّاً غزيراً يصعب على غير الممارس(١).

إنّ بُروجِرد كانت مجمعاً علميّاً نفّذَ فيه السيّد كلّ طموحاته وأُطروحاته العلميّة، مستنفذاً كلّ وُسْعه، ومستفيداً من كلّ إمكاناته، ومتمتّعاً من كلّ الفرص المؤاتية.

فهناك طرحَ فكرته عن تكميل الموسوعة الحديثيّة والرجاليّة، التي تبلورتْ عن وجود «**جامع أحاديث الشيعة**» أحدث موسوعةٍ حديثيّة شيعيّة، وأوسعها وأجمعها وأحسنها، ترتيباً وتنظيماً.

وهناك نظّمَ السيّد فكرة «**الموسوعة الرجاليّة**» العظيمة بقسميها «**ترتيب الأسانيد**»، و«**طبقات الرجال**».

وهناك بدأَ مشروع الأضابير الفقهيّة، المُوسّس على فكرة إفراز كلّ فرعٍ فقهيّ في ملفٍ يضبطُ كلّ ما يتعلّقُ بالفروع من أدلّة وأحكام ومناقشات وشؤون.

وهناك أسّسَ ودعمَ وركّزَ مبانيَهُ الأُصوليّة من خلال دورات الدروس التي ألقاها على تلامذته وناقشها معهم.

حقّاً، إنّ السنوات الستّ والثلاثين التي قضاها السيّد في بُروجِرد، تعتبر

(١) نقل هذه الملاحظة السيّدجواد علوي في مجلّة حوزة (ص ٣٢٠).

المنطلقَ الأساسَ لبلورة فكر السيّد و عمله، فما أكرمها من أيّام!

وفي سنة ١٣٤٥هـ[١] توجّهَ إلى حجّ بيت الله الحرام، من طريق العراق فأقام في طريق الذهاب مدّة ثلاثة أشهر في النجف، فاستُقبِلَ من قِبَل زملائه بحفاوةٍ وتكريم وأقامَ في طريق العودة كذلك في النَجَف مدّة ثمانية أشهر، وقد أصبح بيته في النَجَف مركزاً لتجمّع العلماء، فكانوا يجتمعون دائماً عنده، وخصوصاً السيّد أبو الحسن الأصفهانيّ، حيث كان ملازماً للمجلس ليليّاً، يتشاورونَ حولَ القضايا التي كانت تحدُثُ على ساحة إيران في عهد طغيان الطاغية رضا خان، وإقداماته غير المسؤولة ضدّ الدين والوطن والشعب، وقد كان السيّد البُروجِرديّ أفضلَ وسيلةٍ لتوحيد صفوف العلماء داخل إيران ، وتوجيه التحرّكات اللازمة لصدّ حركة الدولة الفاسدة.

ويحملُ السيّد البُروجِرديّ هذه الرسالةَ الخطيرة، ولصعوبة الظروف، وخطورة المواقف داخل إيران، لم يكنْ من المتوقّع رجوعُ السيّد إلى إيران، فلذا كان في رجوعه نوعٌ من الدلالة الواضحة على كونه إجراءاً سياسيّاً، كما أنّ تلك الاجتماعات لم تَخْفَ على الدولة الإيرانيّة من خلال تسرّب الأخبار أو وجود عيون يترصّدونها.

فلمّا غادرَ السيّد البُروجِرديّ العراقَ، اعتقلتْهُ أجهزةُ المخابرات عند دخوله الحدود الإيرانيّة في قصر شيرين، ونُقِلَ ليلاً وبكامل السرّية إلى طهران و سُجِنَ في مركز قيادة أركان الجيش. ولم يطّلعْ على اعتقاله أحدٌ، حتّىٰ جاء الطاغية رضا خان نفسه إلى بُروجِرد للاشتراك في مجلس أُقيم بمناسبة قتل أحد قوّاد الجيش الذي أُغتيل فيمنطقة لُرِستان، وبعد محادثته مع كبير العائلة الطباطبائيّة، صمّمَ الطاغيةُ على إطلاق سراح السيّد، بشرط عدم خروجه من العاصمة طهران، فبقيَ فيها مدّة مائة يوم.

وقد التقىٰ به الطاغيةُ عدّة مرّاتٍ، نُقِلَ عن السيّد أنّه رفضَ أن يطلب شيئاً منه، مع إصراره على ذلك، وبعدَ التكرار قالَ له السيّدُ:

في الفترة التي بقيتُ في مركز قيادة الجيش، شاهدتُ أنّ الحصّة المحدّدةَ

---

(١) كذا في مقالة السيّدجواد علوي سبط السيّد لكن الشيخ آقا بزرك ذكر أنّ ذلك كان سنة ١٣٤٤هـ.

للجنود من الطعام غير كافيةٍ، فإذا أردتَ أنْ تعملَ شيئاً، فلتأمُرْ بزيادة الحصّة اليوميّة من الغذاء للجنود.

فنظر الطاغية رضا خان منبهراً، وقال:

«لأوّل مرّةٍ، يطلبُ منّي عالمُ دينٍ أمراً يخصُّ الجيشَ والجنود، وحتّىٰ الآنَ كانت الطلباتُ كلُّها أُموراً خاصّة.

وقال السيّدُ:

كنتُ قد سمعتُ عن شخصيّة رضا خان، و أنّ عينيه خاصّةً، تُوحيان الرهبةَ والرُعْبَ، ولكنّي لم أحسَّ في نفسي أمامَهُ بأدنى شيئٍ من الرعب، بالرغم من كثرة زمجرته وتهديداته.

وقال السيّدُ:

كنتُ أحسُّ عند مقابلته، بأنّه منقادٌ لي؛ فكنتُ أغتنمُ هذه الفرصةَ، فأُكثرُ له النصيحة، والتحذير من الأُمور المحيطة، أو المتوقّعة وقلتُ له: «حاوِلْ أن لا تُبعدَ الشُقّةَ بينك وبينَ رجال الدين، واستمعْ إلى نصائحهم وتحذيراتهم، فإنّما هي من أجل رعاية مصالح الشعب، وصيانة لأُصول الدين، ليسَ إلّا[(١)].

إلى مشهد وقم

وبعد الإفراج عنه، سافرَ السيّد إلى خراسان لزيارة الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام فطلبَ أعلامها منه الإقامةَ هناك، فبدأ بالتدريس والعمل العلميّ، وطويتْ له صلواتُ الجماعة في البلد، واقتدى به أئمّتها أجمع.

وبعد مضيّ ثمانية أشهر، وقيل: ثلاثة عشر شهراً، عزمَ السيّد على مغادرة مشهد على أثر بعض الحوادث التي كانت السلطة وراءَ إثارتها، حيثُ لم تكن ترغبُ

---

(١) جاءت هذه التفاصيل عن سفرالحجّ وما بعده في مقالة السيّدجواد علوي في مجلّة حوزة، (ص٣٣٣ ـ ٣٣٧).

في ازدياد نفوذ السيّد باستمرار بقائه هناك.

وصمّمَ على العودة إلى بُروجِرد لكن في طريق العودة زارَ مدينة قُم التي كانت يومذاك تحتَ زعامة مؤسّس حوزتها وكبير زعمائهاآية الله الشيخ عبدالكريم الحائريّ (المتوفى١٣٥٥ هـ) الذي قام باستقبال حارٍّ للسيّد، وطلب منه البقاء في قم، حيث أنّ الحائري كان يسعىٰ بقوّة دعمَ الحوزة وملئها بالعناصر النشطة والبـارزة لتركـيزها وازدهارها.

فأقامَ السيّد هناك، وبدأ بالتدريس والبحث، مدّة خمسة أشهر كان نجمُهُ فيها يتألّقُ، لكنّ الحكومةَ لم يَرُقْ لها ذلك، فكانتْ تُدبِّرُ المؤامـراتِ وتحـيكها، لانـتقال السيّدإلى بُروجِرد، تاركاً قُم أمله ومأمنه التي سيعود إليها بـعد سـبعة عـشر عـاماً (١٣٦٤هـ).

فاضطرَّ السيّد إلى العودة إلى بُروجِرد بعد فراق طال ما يقارب الثلاث سنوات (١٣٤٥ ـ ١٣٤٨ هـ) ليستمرّ في أعماله العلميّة والإرشادية.

وقد اشتهر فضل السيّد وفقاهته على أثر الهجرة الطويلة تلك وذاع اسمه وطار صيته بين الأعلام، وفي سنة ١٣٥٥ هـ حيث توفّي الشيخ الحائري في قُم اتّجهت أنظار الكثيرين إليه وقد أرجع إليه المرجع العامّ للشيعة في ذلك العصر السيّد أبو الحسـن الأصفهاني في احتياطاته، فنشرت لأوّل مرّة حاشيته على العروةالوثقى سنة ١٣٥٥ هـ تلك التي كشفت عن أبعاد علميّة متميّزة، ممّا زاد في سعة شهرة فقاهة السيّد وعظمته العلميّة.

وممّا يجدر ذكره أنّ السيّد بالرغم من اشتهار علميّته، ورجوع كثيرٍ من الناس إليه، فقد كان يُحافظ على سمعة الزعامة العليا للشيعة المـتمثّلة في مرجعيّة السيّد أبو الحسن الأصفهاني، ويتبلور ذلك في جوابه عن السـؤال الذي وُجِّـه إليـه وهـو في بُروجِرد حول تعيين الشخص الذي يتّسم بـ «الأعلميّة» حيث قال:

إنّ راية الإسلام في هذا العصر على عاتق سماحة آيـة الله الحـاجّ السـيّد أبو الحسن الأصفهاني، ومع وجود حضرته فلا موضع لمثل هذا السؤال.

هذه السمة التي أبرزها السيّد من تكريم الدين، والحفاظ على سمعة أهله، وصيانة كرامة زعامته، هي التي هيّأت له زعامةً رشيدة محكمة، قلَّ مثيلها في تاريخ المرجعيّات المتأخِّرة.

إلى قُم ثانيةً

في أواخر سنة ١٣٦٣هـ أُضطرّ السيّدُ إلى السفر إلى طهران للمعالجة على أثر مرضٍ، فنزل مستشفىٰ «فيروزآبادي» في مدينة الريّ، فبقي شهرين وعشرة أيّام للعمليّة والعلاج.

فتوافدتْ عليه الوفود للزيارة والعيادة، وكان وَفدُ العلماء من قُم يحمل له الدعوةَ بالهجرة إلى قُم لإقامة أوَد الحوزة العلميّة، بعد وفاة زعيمها المطلق سماحة آية الله الشيخ عبدالكريم الحائري، وتشتُّت أمرها وضعف كيانها، لتعدُّد المشرفين على شُؤونها، واختلاف الأذواق و الاتّجاهات في إدارتها.

فزار السيّدُ مدينة قُم في (٢٦ صفر ١٣٦٤هـ)[١] حيث مثوى سيّدةٍ من آل محمّد ابنة الإمام الكاظم عليه‌السلام فاطمة الملقّبة بالمعصومة رضوان الله وسلامه عليها.

فاتّخذ السيّدُ تلك المدينة الطيّبة مستقرّاً ومقاماً، وألقى عصا الترحال فيها، ووجدت الحوزةُ العلميّة في شخصه العمادَ الرفيع الذي يقوم عليه كيانها، والأمل الذي ينشر عليها ظلاله.

وبعد استقراره في قُم واشتغاله بأُمور الحوزة وتنظيمها، توفّي المرجع الأعلى للشيعة السيّد أبو الحسن الأصفهاني في العاشر من ذي الحجّة ١٣٦٥هـ فاتّجهت الأنظار إلى السيّد البُروجِرديّ، ليتسَنَّم المرجعيّة، وقيادة الطائفة، بعد اختبارٍ دقيقٍ واختيارٍ مبتنٍ على الأُسس المتّفق عليها.

فتسنّم السيّدُ أريكتها، وقادها إلى ساحل الأمان في ذلك الأوان العصيب وفي

---

(١) كذا ذكر السيّدإسماعيل العلوي في رسالة ترجمة السيّد(ص١٣) وذكر شَيْخنا الطهراني في النقباء أنّ الزيارة كانت في ١٤ محرّم، وذكر غيرهما أنّها كانت في ٢٤ محرّم.

خضمّ الحرب العالميّة الثانية.

وقد كانت المرجعيّة في عصره من أبرز أمثلة المرجعيّات الصالحة الرشيدة المؤدّية لما يُتوقَّع منها على مستويات الأُمّة والوطن، والتقدُّم العلميّ. فكانت مرجعيّةً مليئة بالمفاخر والمآثر في مجالات دين الناس ودنياهم وتراث الأُمّة . وقد مضى وخلّف آثاراً وذكرياتٍ عجز المتأخِّرون عن اللحوق بشأوِهِ في مثلها.

رعايته للحوزة العلميّة

صبَّ السيّدُ جُلَّ اهتمامه في بدء وروده إلى قُم على تنظيم الحوزة ولمِّ شتاتها المتبدِّد على أثر الحملة الشرسة التي شنَّها الطاغيةُ رضا خان عليها وعلى أهلها ومدارسها، فضعضع كيانَ الحركة العلميّة ولاحَقَ العناصرَ النشطة، فأبعدهم منها، أو شلّ قواهم، بحيث لم تبق العناصر الشابّة فيها إطلاقاً، وبقيتْ العناصر الأُخرى يائسة مشلولة مقضيّاً عليها معنويّاً وماديّاً إلى حدّ الصفر.

فجاء السيّدُ ليُعيد للحوزة العلميّة نشاطها، ودعم كيانها، ولمّ شعث أهلها وترشيدهم علميّاً، لتسترجع قوّتها وحياتها وعظمتها، ولتوسِّع رقعة نفوذها بين الشعب في كافّة أرجاء البلاد.

فقامَ بهذه المهمّة خير قيام بفضل خبرته الواسعة، وتجاربه السابقة في حوزة بُروجِرد، ولشهرته الكبيرة، وموقعيّته النافذة في المجتمع وفكرته الثاقبة وشخصيّته اللاّمعة، ممّا أخضع له كلَّ أدوات هذا العمل الجبّار.

فعلى يده استعادتْ الحوزةُ قواها، ودبَّ النشاط في أرجائها، واستعاد العلماء ثقتهم بأنفسهم، وقاموا بحركة قويّة و سريعة تمكّنوا بسببها من استرجاع كلّ ما أفقدتهم سياسة رضا خان القمعيّة.

وقد سعى السيّدُ لتوسيع نفوذ الحوزة، بتكثير المنتمين إليها وحثّ الطلّاب من مختلف الجهات على التوافُد على المدارس العلميّة والسكن في غرفها، العمل الذي جرّبهُ لأوّل مرّةٍ في بُروجِرد لمّا اتّخذها مقاماً، وبذلك اكتظّتْ قُم بالطلبة و العلماء،

وبدأت الروحُ الدراسيّة تنتشر، وتقام حلقات الدروس الكبرى والصغرى بقوّةٍ، وينتشر الطلّاب في طول البلاد وعرضها لتبليغ أحكام الدين ورسالات الله ومعارف الإسلام.

فكان يهتمُّ بالتقدُّم العلميّ للحوزة بابتكار المناهج والأساليب الأقوى تأثيراً كوضع الامتحانات المركَّزة، وانتخاب الطلّاب المتفوّقين، ومعرفتهم، والاجتماع بهم، وبالمتميِّزين منهم بالتقوى والصلاح والفهم والذوق، ودعم هؤلاء بتهيئة الإمكانات والأجواء للتقدّم، وتوفير فرص الإبداع و البُروز، بالتشجيع والتعريف بهم، ورفع العقبات عن طريقهم، وحثّهم لمواصلة العمل للوصول إلى الدرجات الرفيعة.

كان كلُّ ذلك من أُمنياته التي حقَّقها، فكان يقول:

إنّ الحوزة العلميّة في قُم، تشبه المدينة التي لا باب لها، فهي مفتوحة أمام كلّ الوافدين إليها، ولا يمكن تمييز الصالح من غير الصالح!

فياليت أمرها (يقوم) على نظام أو برنامج؟![1].

وكان يدفع أصحابه والمتعاونين معه من أعلام الحوزة، ويقوم هو معهم، على تشجيع الطلّاب وحثّهم ودفعهم لنيل العُلىٰ في المقامات العلميّة، وفي المقامات العمليّة، كما كان يدعو الحوزة العلميّة إلى التزوُّد من المعرفة الاجتماعيّة، والتعرُّف على المسائل والمشاكل العالميّة، والحضور الفاعل في ميادين الحياة المعاصرة.

قال السيّد الجَهْرُميّ: كان من اهتمامات السيّد البليغة بعثُ الطلاّب على مذاكرة الدرس بعد انتهاء الأُستاذ من إلقائه،بأن يجتمع عدد من الطلاّب فيُعيد أحدهم ما قاله الأُستاذ، كما كان متداولاً فيحوزة النَجَف (وتُسمّى هذه العمليّة بـ«تقرير الدرس» ويُسمّى المُلقيللدرس بـ«المُقرِّر» وإذا سُجّلتْ الدروس سمّيت بـ«التقريرات»).

وكذلك سعى السيّد في ترويج ما كان متداولاً في النَجَف من إثارة البحوث العلميّة في المجالس و اللقاءات الإخوانيّة الخاصّة، وعدم الانشغال بما يخرج عن إطار البحث العلميّ.

---

(١) مجلّة حوزة، (ص ٤٤).

وبكلّ هذه الخطوات الأساسيّة تمكّن السيّد من استرجاع علماء الدين لنفوذهم القويّ ذلك الأمر الذي مهّدَ للحركة الثوريّة العظيمة التي قادها الإمامُ المجدّدُ السيّدُ الخمينيُّ قدّس اللهُ سرّه، فجنّدتْ الحوزة العلميّة نفسها بكامل عدّتها للوقوف إلى جنبه للدفاع عن الإسلام و حريّة الوطن واستقلاله، وتخليص البلاد والعباد من براثن الاستعمار البغيض و عملائه الحكّام الأذلّاء، ومن تلاعُبهم بمقدّرات الأُمّة والوطن فكانت الحوزةُ العلميّة وقائدها المظفّر الإمام الأعظم الخمينيّ ، من وراء إنجاز الجمهورية الإسلاميّة، ونجاحها واستمرارها، أُولئك الذين مَهّدَ لهم البُروجِرديّ في فترة مرجعيّته الرشيدة.

وكان يسهر على هذه المهمّة العظيمة حتّىٰ أنجزها، فكان يقول:

لمّا أستيقظُ في الأسحار، أجولُ بفكري خلال غرف المدارس في قُم والمدن الأُخرىٰ، أُفكّر حولَ طلّاب العلم هُنا وفي سائر المدن، أُفكّر حولَ المتقاعدين من العلماء،كيف تُدار أُمورهم ؟

إنّ من الضروريّ رعاية أُمورهم و إدارة شُؤونهم.

إنّ رعايته الأبويّة هذه هي الأساس الأوّل الذي بنىٰ عليه عمله المرجعيّ عند وروده إلى قُم، و نفّذه بجودة أكبر لمّا تقلّد الأمر.

مسعاهُ العلميّ

إنّ من أهمّ مقوّمات الحوزة العلميّة هو العملُ العلميّ الجادّ والمتواصل، ولكلّ عصر أُسلوبٌ خاصّ في متابعة ذلك.

وقد اختصَّ السيّد البُروجِرديّ بمسعىً حميد خاصّ يبتني على ابتكار الأساليب للعمل العلميّ في كلّ مجالات المعرفة الحوزويّة.

فقد ابتدعَ فكرة العمل الجماعيّ في تأليف كتاب «**جامع أحاديث الشيعة**» الذي يُعدُّ أكبر موسوعةٍ حديثيّة شيعيّة في جمع ما يرتبط بأحكام الشريعة، وقد وضعها على أساس الاستفادة من كلّ الخِبرات المتميّزة والنابهة، من أصحاب المستويات

الرفيعة في الحوزة.

فأُنجز على أساس من ملاحظاته على ما سبق من الكتب المعدّة لذلك الهدف و خصوصاً « وسائل الشيعة » الذي هو أكثر الكتب تداولاً في هذا المجال.

وابتكر طرحاً علميّاً بديعاً في الفقه، وذلك بجمع كلّ ما يرتبط بالفرع الفقهيّ المعيّن، في ملفٍ واحد يحتوي على كلّ ما له دخلٌ في ذلك الفرع من أدلّة، ومناقضات ومناقشات وحلول و بحوث ولوازم ومبادئ ومقدّمات بعيدة أو قريبة، وكلّ ما له دخلٌ في بلورة حكمه وتوضيحه وتحديده، موضوعاً، أو دليلاً، أو معارضة، وحتّىٰ تراثيّاً، أو تاريخيّاً.

وتجاوز العادة الكلاسيكيّة في إلقاء الدروس بمجرّد نقل الأقوال ومناقشتها.

بل كان درسه كما يقول أحد تلامذته المقرَّبين منه: « درساً يبتني على التحقيق، مع عدم الابتعاد عن الموضوع، وعدم الانتقال منه قبل التمحيص الكامل الموصل إلى الحقيقة وفهمها بالكامل وإفهامها كذلك، وكان مقتدراً على كلا الأمرين، ويفوق المتعارَف في الدروس في كلا المجالين، لتفوُّقه في الفقه والأُصول بما يقلُّ نظيره »(١).

وكان على هذه السيرة حتّىٰ أواخر أيّام حياته، فقد كان بصدد تأليف « موسوعة الفقه على المذاهب الخمسة » و عيّن لجنةً للقيام بالعمل الجماعيّ لهذه المهمّة العظيمة، إلّا أنّ كبر السنّ وحلول الأجل، عاقا عن تحقيقه وتنفيذه(٢).

وكان هذا العملُ الأخير يأتي ضمن مُبادرات السيّد بنشر الدين من خلال التعريف بالفقه الشيعيّ، وإبراز جوانب من أسرار قوّته ودعوة المذاهب إلى الوقوف على ما فيه من إيجابيّات في الأدلّة وطرق الاستدلال مقارَناً بين الفقه في سائر المذاهب الإسلاميّة القائمة.

فقد كان يؤكّد على أنّ مثل هذه الطريق هي أسلم الطرق، وأبعدها عن النزاع والجدال، وأقرب إلى الصلح والوفاق، وهي حاجةٌ إسلاميّة عامّة وماسّة يحسُّها كلُّ

(١) لاحظ: نفس المصدر (ص٧٢).

(٢) لاحظ : نفس المصدر (ص١٠٣).

من يحمل الغيرةَ على الإسلام ويهتمّ لما آلتْ إليه حالةُ المسلمين اليوم.

وكان في هذا الصدد أيضاً يُتابع ما يقومُ به أعداء الإسلام من محاولات تبشيرية ويتصدّىٰ لها بحزمٍ وقوّةٍ وصلابة، وبخاصّة ما يُنشرُ في الكتب والجرائد والمجلّات المعادية للحقّ، والمضرّة بالمجتمع الإسلاميّ، والتي لها مساس بالدين وأُصوله وشرائعه ورجاله.

وكان يحثُّ المقتدرين من تلامذته على الردّ عليها والإبانة عن باطلها (١).

وكان السيّد يملأ أوقاته كلّها بالعمل المتواصل، بلا انقطاع، وقيامه بذلك على كبر سنّه كان دافعاً قويّاً ومشجّعاً عمليّاً للشباب من طلّابه على المثابرة والمواصلة والجدّ. فكان يقول: «إنّي لا أتعبُ من الأعمال العلميّة».

قال السيّدُ الجهرميّ: ولهذا فقد كان يُشاهد في المجالس بكثرة أن تُطرح المسائل العلميّة عليه وهو ينهمك في البحث عنها كأنّه واحد من الطلبة الحاضرين، وممّا حضرته: أنّ الشيخ محمّد تقي الإشراقي -الذي كان خطيباً شهيراً ومن الفضلاء البارزين وكان كثيراً ما يعرض على السيّد المسائل- طرح على السيّد عدّة مسائل، والسيّد منهمكٌ في قضاء حوائج الناس والإجابة على استفتاءاتهم، وممّا طرحه: أنّ المحقق الحليّ يقول في الشرائع في كتاب النكاح، باب صيغة العقد، ما نصّه: «تحفُّظاً من الاشتمار المُشبه للإباحة» فما معنى الاشتمار؟

فأمر السيّدُ بإحضار كتاب الشرائع والجواهر، فوجدوا في هامش الجواهر (الطبعة الحجريّة) أنّ الاشتمار يعني الانحراف.

وقد لوحظ التعجُّب على ملامح السيّد من استعمال المحقّق الحلي هذه الكلمة الغريبة في الشرائع، وكان للسيّد فائق العناية بهذا الكتاب.

وكان يتبرّمُ ممّا تورّط به من أشغال ومراجعات، عاقته عن مواصلة العمل العلميّ، ويقول:

لمّا كنتُ في بُروجِرد كنت أجد الفراغ الكافي للمطالعة والتحقيق لكنّي هنا

---

(١) نفس المصدر (ص١٢٥).

متورّطٌ بأُمور تصدّني عن ذلك .

وكان لا يملّ من المطالعة ، بل يقول :

إنّي أُميطُ عن نفسي الأحزان والأتعاب بوسيلة المطالعة .

إنّه نفثٌ لروح المثابرة والجدّ ومواصلة العمل في نفوس الطلّاب بشكلٍ رائعٍ .

نشاطه في مجال التأليف

يُعتبرُ التأليفُ من أهمّ إنجازات العلماء ، والمؤلّفات من أهمّ عناصر تكوين الحضارة ؛ لأنّها امتدادٌ للأفكار عبرَ الأوراق إلى الأجيال .

وقد كان للسيّد اهتمامٌ عظيم بالتراث طريفه وتالده ، وبتأليفه وإنجاز الجديد منه محافظاً على قِيَم التأليف النافع ومزاياه .

فكان يُوصي الطلّاب ويقول لهم :

اكتبوا ما يستفيد منه ذووا المستويات كافّة ، ولا يكون لأحد من أهل الخبرة عليه أدنى اعتراض .

ويقول بعد أن أشاع في الحوزة فكرة كتابة الدروس :

إنّي مسرورٌ جدّاً بأنّ فضلاء الحوزة العلميّة يتحمّلون المشاقّ في البحث والتحقيق حول علوم الدين ، ويخلّفون شَرَفاً خالداً لأنفسهم (١) .

وكان يستحثّ الفضلاء النابهين على التأليف .

وأمّا المؤلّفات التي كانت نتاج قلمه الشريف ، فهي بين كتب علميّة مؤلّفة ، وبين رسائل عمليّة ، وكتب حقّقها ، وأُخرىٰ قدّمَ لها ، وثالثة ما أمر بطبعه باعتباره من تُراث القدماء .

وأخيراً : تقريرات دروسه التي ألقاها على تلامذته في الفقه والأُصول .

---

(١) نفس المصدر (ص٢٨٧) .

مؤلّفاته

فقد ذكر الشيخ الأُستاديّ في مقاله الضافي الجامع لقائمة مؤلّفات السيّدالبُروجِرديّ (١) نقلاً عن السيّد نفسه قولَه:

قد كتبتُ الكثير، وبعضه قد تمّ وأُنجز عمله، ولم يتمّ البعض الآخر، وفُقِدَ بعض ثالث من كتاباتي على أثر الهِجرة من بُروجِرد إلى قُم.

وهذه قائمة بمؤلّفاته المتوفِّرة، والمذكورة في ما كتبه مترجموه، واعتمدنا أساساً على القائمة التي أعدّها الشيخ الأُستاديّ، بإضافة ما وقفنا عليه من غيرها:

١ ـ ترتيب أسانيد الكافي:

هو الجزء الأوّل من الموسوعة المطبوعة أخيراً من منشورات «بنياد پژوهشهاي إسلامي» في مشهد المقدّسة، وكان قد طُبع عام ١٤٠٩هـ. باسم «تجريد أسانيد الكافي» بسعي العالم الفاضل الشيخ مهدي الصادقي التبريزي (المتوفّى ١٤١١هـ).

٢ ـ ترتيب أسانيد التهذيب:

هو الجزء الثاني من الموسوعة الرجاليّة، المطبوعة في مشهد، وقد طبعه المرحوم الصادقي في قُم سنة ١٤١١هـ. باسم «تنقيح أسانيد التهذيب».

ويلاحظ أنّ السيّد أدرج في هذا الكتاب «أسانيد الاستبصار» أيضاً باعتباره مأخوذاً من التهذيب، ومندمجاً فيه.

٣ ـ ترتيب أسانيد الخصال.

٤ ـ ترتيب أسانيد معاني الأخبار.

٥ ـ ترتيب أسانيد علل الشرائع.

٦ ـ ترتيب أسانيد ثواب الأعمال.

٧ ـ ترتيب أسانيد عقاب الأعمال.

وكلّ هذه الكتب هي للشيخ الصدوق محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابوَيْه القُمّيّ (المتوفى ٣٨١هـ) رتّب السيّدُ أسانيدها في هذه المؤلّفات.

---

(١) نشر المقال في مجلّة حوزة (ص ٢٨٧) فمابعدها ونشر ثانية في كتاب «چهل مقاله» للشيخ الأُستادي (ص٢٧٥ ـ ٢٩٨) برقم (١٦).

وقد طبعت في المجلّد الثالث من الموسوعة الرجاليّة .

٨ ـ ترتيب أسانيد كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه ، للصدوق .

٩ ـ ترتيب أسانيد الأمالي ، للصدوق .

طبعا مع المجلّد الخامس من الموسوعة الرجاليّة .

١٠ ـ رجال أسانيد الكافي ، أو طبقات رجال الكافي .

هو المجلّد الرابع من الموسوعة الرجاليّة .

١١ ـ رجال أسانيد التهذيب ،للشيخ الطوسيّ أو طبقات رجاله .

هو المجلّد السابع من الموسوعة الرجاليّة .

١٢ ـ رجال أسانيد كتاب الكشيّ ، أو طبقات رجاله .

١٣ ـ رجال أسانيد كتاب الفهرست ، للشيخ الطوسيّ .

١٤ ـ رجال أسانيد الفهرست ، للشيخ النجاشيّ .

طبعت هذه في المجلّد السادس من الموسوعة .

وقد ذكر الأُستاديّ أنّ الكتابين (١٢ و١٣) هما « تجريد أسانيد »[١] . وكذا ذكر حفيد السيّد أحدهما باسم طرق فهرست النجاشي[٢] .

بينما المطبوع في الموسوعة ، هو رجال أسانيد أو طبقات رجال ، لا تجريد الأسانيد ، فلاحظ ، ويُحتمل بعيداً أن يكون السيّد قد ألّف لهما أيضاً « تجريداً للأسانيد » بمثل ما عمله للكتب السابقة .

١٥ ـ طبقات الرواة .

صرّح السيّد برغبته في تأليف مثل هذا الكتاب ، فقال :

فإنْ ساعدنا التوفيق أفردنا لذكر الطبقات كتاباً على حدةٍ إن شاء الله تعالى[٣] .

---

(١) لاحظ: «چهل مقاله» (ص٢٨٤) من المقالة (١٦) .

(٢) مجلّة حوزة (ص٣٠٦) .

(٣) ترتيب أسانيد الكافي (ص١١٣) و تجريد (ص٢٢) .

و عُدّ في مؤلّفاته كتاب باسم «طبقات الرواة» في ثلاثة مجلّدات[١].

لكنّ الأُستاديّ استظهر من كلام صاحب الذريعة[٢] كونَ هذا العنوان لنفس الكتب المدوّنة لتجريد الأسانيد من أجزاء الموسوعة[٣].

١٦ ـ تعليقة على رجال النجاشيّ.

كتبها على نسخة من رجال النجاشيّ مخطوطة، كُتبتْ سنة ٩٧٧ هـ كما رآها الشيخ الطهراني[٤].

١٧ ـ تعليقة على عُمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، لابن عِنَبة.

١٨ ـ تعليقة على منهج الرجال، للميرزا محمّد الاستراباديّ.

١٩ ـ مستدرك فهرست منتجب الدين الرازيّ.

ذكره شَيْخُنا الطهرانيّ في المصفّى[٥] وقال المرحوم السيّد مصطفىٰ الخوانساري من تلامذة السيّد وملازميه: كنتُ أحَضَرُ بين طلوع الفجر وطلوع الشمس، ولمدّة ستّة أشهر، عند السيّد، ليقوم بالتعليق والاستدراك على كتاب «فهرست منتجب الدين في تتميم فهرست الشيخ الطوسيّ»[٦].

٢٠ ـ الفهرستان.

جمع فيه بين المترجَمين في فهرستي الشيخ الطوسيّ والنجاشيّ، مرتّباً لهم على حروف المعجم.

٢١ ـ رسالة حول سند الصحيفة السجّاديّة.

أثبتَ فيها صحّة السند، وردّ على ما أُورد عليه من الشُّبهات السنديّة، وذكر في

(١) لاحظ: أعيان الشيعة (ج٦، ص٩٢).
(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة للشيخ الطهراني (ج١٥، ص١٤٩).
(٣) لاحظ: مجلّة حوزة (ص٢٩٣).
(٤) الذريعة (ج٧، ص١١١).
(٥) مصفّى المقال (ص١٤٨).
(٦) مجلّة حوزة (ص٦٧).

الرسالة طرق روايته للصحيفة في إجازاته. فهذه الرسالةُ تحتوي على مشيخةٍ للسيّد.

٢٢ ـ تعليقة على رجال الطوسيّ.

استخرج السيّد رجال الطوسيّ من كتاب «منهج المقال في علم الرجال» للاسترابادي، ثمّ عثر على نسخة مخطوطة من كتاب «رجال الطوسيّ» في الخزانة الرضويّة فقابل النسخة المستخرجَة بالمخطوطة، وعلّقَ على مواضع منها.

والظاهر أنّ هذا هو الذي ذكره الطهرانيّ في مؤلّفات السيّد باسم «ترتيب رجال الشيخ الطوسيّ» (١).

٢٣ ـ رسالة في ترجمة بعض أعاظم أُسرته وأجداده.

وقد ضمّنها شيئاً من ترجمته هو، بما يُعتبر «ترجمةً ذاتيّة» لنفسه. وقد طبعت هذه الرسالة في قم.

٢٤ ـ بيوتُ الشيعة.

يستعرض فيه الأُسَرَ العلميّة الشيعيّة من المحدّثين والفقهاء.

٢٥ ـ جامع أحاديث الشيعة.

هذه الموسوعة الكبيرة من أعظم إنجازات السيّد البُروجِرديّ، وأعماله الكبرىٰ لأنّه هو المخطِّط الأوّل لها، وهو الباعث عليها، وهو المشرف العلميّ على عملها، والمنجِّز لقسمٍ مهمّ منها، وعلى ضوء ما عمله قام أعضاء اللجنة التي أعدّها هو من مجموعةٍ كفوءة من تلامذته بإنجاز باقي العمل، وأخذ كلّ من هؤلاء على عاتقه إنجاز قسم منه، وقد جمعهم السيّد لهذا العمل سنة ١٣٧٠ هـ وعرضَ عليهم الفكرة، فبدأوا العمل، واستمرّ، وصدرَ في حياته مجلّدان كبيران ضمّاً أربعة أجزاء من الطبعة الثانية، وقد تواصل العمل بعد وفاته، حتّىٰ كمل إصداره في ٢٦ جزءاً بعد سنوات على يد بعض أصحابه ـ رحمه الله.

وللحديث عن هذه الموسوعة العظيمة مجال آخر، فلاحظ ماذكره حولها

---

(١) مصفّى المقال (ص١٤٨).

العلّامة المحقّق الشيخ الأُستاديّ[١].

٢٦ ـ حاشية على وسائل الشيعة، للحرّ العامليّ.

قال السيّد الجَهْرُميّ: كانت هِمة السيّد في هذه الحاشية - على ما سمعتُ منه وهو على منبر التدريس - هو إرجاع الأحاديث الموزّعة في الأبواب، بعضها إلى بعض؛ مثلاً: إذا كان في مسألةٍ أخبار متعدّدة عن زُرارة متقاربةُ المعنىٰ، فإنّ السيّد يعتقد باتّحادها وأنّ زُرارة لم يسأل الإمامَ عن هذا الحكم مكرَّراً، وأنّ اختلاف النصّ إنّما جاءَ من جهة الرواة، فلابُدَّ أنْ يُؤخذَ في الفقه بالمتيقّن من مجموع تلك الروايات من دون اللجوء إلى قواعد التعارُض بينَها.

وعلى هذا، فربّما يكون في باب من الوسائل سبعةُ أحاديث كان السيّد يقول: إنّها ترجعُ إلى ثلاثة، وكان هذا دأبُ السيّد في منهجه الفقهيّ ويُطبّقه في الدرس.

ومن ذلك ما ذكره في باب حرمان الزوجة من إرث العِقار - غير الدار - عيناً، وإرثها من الأعيان الأُخرىٰ، فقال - بعد الجمع بين الأخبار بمثل ما مرّ -: فهمنا منها عدم الحِرمان، كما اختاره المحقّق الحلّي في آخر كتبه وهو «المختصر النافع».

٢٧ ـ تحقيق كتاب «النهاية» للشيخ الطوسيّ.

اعتماداً على نسخة كانت عند العلّامة الحلّي، وللسيد عليه تعليقات واسعة.

٢٨ ـ تحقيق كتاب «المبسوط» للشيخ الطوسيّ.

اعتماداً على نسخةٍ خطيّة كاملة، وللسيّد عليه تعليقات كذلك.

٢٩ ـ تحقيق كتاب «الخلاف» للشيخ الطوسيّ.

وقد طبع هذا الكتاب بأمر السيّد، مع تعليقاته، وطبع في مقدّمته ترجمة الشيخ الطوسيّ منقولةً عن مقدّمة «ترتيب أسانيد التهذيب» للسيّد، وبإشراف ثلاثة من تلامذة السيّد،هم: الشيخ مهدي الصادقي التبريزي، وريحان الله النجفي الگلپايگاني، وعبد الحسين الفقيهي، طبع في طهران سنة ١٣٧٠ هـ.

---

(١) مجلّة حوزة (ص٢٩٥) و «چهل مقاله» (ص٢٨٦ ـ ٢٩٠).

٣٠ـ الفقه الاستدلاليّ.

كذا عدّ الشيخ الأُستاديّ في مؤلّفاته، وقال: إنّ بعض تلامذته وقف عليه.

٣١ـ رسالة في المواسعة والمضايقة.

ذكره السيّد في مجلس درسه بتاريخ ٢٠ جمادىٰ الأُولىٰ سنة١٣٧٢هـ كما نقله الأُستاديّ.

٣٢ـ رسالة في منجّزات المريض.

٣٣ـ الحاشية على العروة الوثقىٰ.

هو الأثرُ الذي أبرز فقاهة السيّد على الملأ، وبه ذاع صيتُه وعُرِف تسلّطه على المباني والأدلّة بشكلٍ تامّ وقويّ، وهو من أمتن الحواشي على العروة، وقيل: إنّه من أوائلها.

قال السيّد الجَهْرُميّ: إنّ المرحوم السيّد كان قد علّق على العروة تعليقةً طُبعت إلى كتاب الخمس، ثُمّ في عصر السيّد أبو الحسن الأصفهاني أوعز صاحبُ المطبعة الإسلامية في طهران إلى السيّد البُروجِرديّ بعزمه على طبع العروة الوثقىٰ مع تعليقات أربع هي للسيّد حُسين الطباطبائيّ القميّ، و المحقق الشيخ آقا ضياء الدين العراقيّ، والسيّد أبو الحسن الأصفهانيّ، وطلب من السيّد البُروجِرديّ أنْ يزوّده بنسخةٍ منقّحة من تعليقته للطبع.

قال السيّد السلطانيّ –وهو من الفضلاء من أولاد أعمام السيّد البُروجِرديّ–: سافرتُ إلى بُروجِرد، عندما كان السيّد منهمكاً بإعداد الحاشية على العروة وتنظيمها لإرسالها الى المطبعة الإسلامية، فكان السيّد قد شكّلَ لجنةً من الطلاّب يُلقي عليهم عبارات العروة، ويقول: إنّي أستفيدُ منها هكذا، وعندما يصوّب الآخرون ذلك يصمّمُ على كتابة نصّ الحاشية، وإنّما كان يفعل هذا مع سهولة عبارة العروة لِما كان يمتاز به السيّد من الاحتياط الشديد والرغبة فى الإتقان الزائد.

وكان السيّد يكتب ليلاً عدّة نماذج من نصّ التعليقة فيعرضها نهاراً على اللجنة كي تنتخب أسهلها فهماً على المقلّدين، وبعد تصويب اللجنة لأيّ من النماذج كان

السيّدُ يقدّمها للطبع.

و وصلتْ تلك الأيّام رسالةٌ من صاحب المطبعة فيها: إنّ أُسلوبكم هـذا فيالتـعليق بحاجةٍ إلى عمر النبيّ نوح عليه‌السلام لإتمامه!!

فكتب إلى صاحب المطبعة إنّ عمل التعليقة لايكون إلاّ على هذا الأُسلوب، ولابدّ من الصبر إلى أنْ ينتهيَ العمل.

وهكذا أُنجزت التعليقة بمنتهى الإتقان والمتانة حقّاً.

ونقل بعضُ الفضلاء عن السيّد نفسه فيمسألةٍ قولَه: راجعوا تعليقتي على العروة فإنّ مقدرتي العلميّة متجليّةٌ هناك.

طبع أوّلاً سنة ١٣٥٧هـ بطهران بخطّ الحاج أحمد خـادمي، ثمّ سـنة ١٣٦٥هـ بطهران بخطّ الميرزا حسن الكاتب الهمدانيّ، بالمطبعة الإسلاميّة.

٣٤ ـ تعليقة على منهج الرشاد، للشيخ جعفر التستريّ.

وهيتعليقة على قسم أُصول الدين من الكتاب، وطبعت مع «مجمع الرسائل».

٣٥ ـ التعليقة على مبحث «السهو» من كتاب جواهر الكلام.

ذكره حفيد السيّد في قائمة لبعض مؤلّفاته(١).

٣٦ ـ المسائل الفقهيّة.

هي الرسالة العمليّة باللغة العربيّة، طبعت في النَجَف الأشرف كما قال الشيخ الطهرانيّ أكثر من مرّة(٢).

قال السيّد الجَهْرُميّ: الظاهر أنّها (توضيح المسائل أو مجمع الرسائل)ترجمتْ إلى العربيّة، وطبعتْ فيالنَجَف بأمر وكيل السيّد وهو الشيخ نصر الله الخلخاليّ.

٣٧ ـ مجمع الفروع.

رسالة عمليّة ألّفها الشيخ عليّ الآشتيانيّ، باللغة الفارسيّة مرتّبةً عـلى نـظام العروة الوثقىٰ، مطابقة لفتاوى السيّد البُروجِرديّ، وهو من أفضل الرسائل العـمليّة

---

(١) مجلّة حوزة (ص٣٠٦).

(٢) طبقات اعلام الشيعه، نقباء البشر (ج٢، ص٦٠٩).

جمعاً للفروع ووضوحاً في عرضها، طبع في طهران.

٣٨ـ توضيح المسائل.

رسالة عمليّة باللغة الفارسيّة مطابقة لفتاوى السيّد قام ثلاثة من العلماء وهم: الشيخ علي أصغر كرباسچيان المعروف بـ«العلّامة» والشيخ جواد خندق آبادي الطهرانيّ، والحاج على أصغر الفقيهيّ، بتأليف هذه الرسالة، وهي أميز الرسائل من حيث المحتوىٰ بجمعها أكثر المسائل ابتلاءً، وبتعبيرها السهل الواضح، طبعت مكرّراً، ثمّ توالىٰ المراجع اللاحقون بتطبيقها على فتاواهم، لرواجها بين الناس.

٣٩ـ مناسك الحجّ.

بالعربيّة طبعتْ سنة ١٣٧٠هـ في طهران على الحجر.

٤٠ـ توضيح المناسك.

مناسك الحجّ بالفارسيّة رتّبها الشيخ كرباسچيان مطابقةً لفتاوىٰ السيّد.

٤١ـ التعليقة على مجمع الرسائل.

ومجمع الرسائل رسالة عمليّة جمعها الحاج محمّد حسن جزهي الأصفهانيّ لعمل المقلّدين مطابقة لفتاوى الميرزا محمّد حسن المجدّد (المتوفىٰ ١٣١٢هـ) وقد علّق عليها جمعٌ من العلماء، وهي مطبوعة مكرّراً معها، فعلّق عليها السيّد قبل هجرته إلى قُم.

٤٢ – التعليقة على منتخب الرسائل.

ومنتخب الرسائل ألّفه السيّد أبو القاسم الأصفهانيّ مجموعاً من فتاوى السيّد محمّد كاظم اليزديّ (المتوفىٰ ١٣٣٨).فعلّق عليه السيّد، وطبعت تعليقتُه سنة ١٣٦٦هـ على الحجر، وبعد ذلك مكرّراً.

٤٣ـ التعليقة على وسيلة النجاة للسيد أبوالحسن الأصفهاني.

قال الأُستاديّ: إنّ التعليقة هذه طبعتْ في بُروجِرد قبل هجرة السيّد إلى قُم.

٤٤ـ أنيس المقلّدين.

رسالة عمليّة ألّفها السيّد أبو القاسم الأصفهانيّ مطابقة لفتاوى السيّد أبو الحسن الأصفهانيّ (المتوفىٰ ١٣٦٥هـ) فتمّ توفيقها بفتاوى السيّد البُروجِرديّ.

٤٥ ـ صراط النجاة.

كأنّه رسالة عمليّة.

٤٦ ـ تعليقة على تبصرة المتعلّمين، للعلّامة الحلّيّ.

طبعتْ بخطّ طاهر خوشنويس التبريزيّ، بقطع الكفّ، في المطبعة العلميّة الإسلاميّة في طهران.

قال السيّد الجَهْرُميّ: سمعتُ أنّها سجّلت وطبعت بغيراطّلاع السيّد، ولذافإنّها اسقطتْ من الطبعة اللاحقة للكتاب.

٤٧ ـ الآثار المنظومة.

كذا ذكره الأُستاديّ.

٤٨ ـ المهديّ عليه السلام في كتب أهل السُنّة.

ألّفه حينما كان يرقى المنبر للإرشاد، أيّام شهر رمضان في بُروجِرد، وكان أتباع الفئة الضالّة البهائيّة الكافرة يُحاولون التشويش على فكرة المهديّ عليه السلام ويسخّفونها، فألّف السيّد هذا الكتاب ردّاً عليهم، هكذا نقله الأُستادي.

٤٩ ـ الحاشية على كفاية الأُصول لأُستاذه الآخوند الخراسانيّ.

قيل: إنّه أوّلُ تأليفٍ للسيّد، ولعلّه انتهىٰ من تأليفه في عهد أُستاذه الخراسانيّ، وواصل العمل فيه بالتعديل والإضافة حتّىٰ أواخر عمره المبارك،وهو عمل كامل(١).

٥٠ ـ الحاشية على فرائد الأُصول، للشيخ الأنصاريّ.

٥١ ـ رسالة في المنطق.

٥٢ ـ تعليقة على الأسفار، لملّا صدرا.

كتبها على نسخةٍ من الكتاب.

وأمّا ما طبع من الآثار بعنوان «التقريرات» فهي:

٥٣ ـ تقريرات أُصول الفقه.

كتبها السيّد الإمامُ الخمينيّ قدّس الله سرّه، حينما كانَ يحضر عند

---

(١) لاحظ: مجلّة حوزة (ص٢٨٧ و ٣٠٠ و ٣٢٤).

السيّد البُروجِرديّ ، وكان يقول : « إنّ السيّد قد تعمّقَ في الأُصول ، ويحتوي بحثه على نكاتٍ أريدُ أن أحفظها من الضياع » .

وتسعىٰ مؤسّسةُ إحياء آثار الإمام الخمينيّ قدّس الله سرّه، لتحقيقه وطبعه .

٥٤ ـ شرح كفاية الأُصول .

تقريراً لدرس السيّد، كتبها أقدم تلامذته في بُروجِرد وأكـثرهم مـلازمةً له، وأوعبهم وأجمعهم لفكر السيّد وآرائه الشيخ بهاء الدين الحجّتيّ البُروجِرديّ، وهو من القلائل الذين أجازهم السيّد بالاجتهاد، وقد طبع الكتاب في قُم سنة ١٤١٢هـ . باسم الحاشية على كفاية الأُصول، في مجلدين .

٥٥ ـ نهاية الأُصول .

تقريرات أُصول الفقه، كتبها الشيخ المنتظريّ ، لدروس السيّد، وقد طُـبع في حياة السيّد إلى نهاية المجمل والمبيَّن، وطُبع أخيراً بإضافة مباحث القطع والظنّ وقسم من مبحث البراءة .

٥٦ ـ نهاية التقرير .

تقرير لمباحث الصلاة سوى الجمعة والمسافر من دروس السيّد بقلم الشـيخ محمّد الفاضل اللنكراني، طُبع في جزئين، في قُم .

٥٧ ـ البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر .

تقرير لهذين القسمين من مباحث الصـلاة مـن درس السـيّد، بـقلم الشـيخ المنتظري، طُبع سنة ١٤٠٢هـ طبعة ثانية .

٥٨ - زبدة المقال في بحث الخمس والأنفال .

تقرير درس السيّد في هذا البحث، كتبه السيّد عبّاس أبو ترابيّ، طُبع في قُـم سنة ١٣٨٠هـ .

٥٩ - الوصيّة ومنجّزات المريض .

٦٠ - ميراث الأزواج .

٦١ - الغصب .

تقريرات لدروس السيّد كتبها الشيخ علي پناه الاشتهارديّ، وطبعتها مؤسّسة النشر الإسلامي في قُم سنة ١٤١٣هـ.

٦٢ - ولو اعتبرنا كتاب «**الأحاديث المقلوبة وجواباتها**» من تأليف السيّد وعمله - و لابُدّ أن يكونَ كذلك، فهو ممّا لم يذكره أحدٌ، قبل هذا- في مؤلّفاته ـقدّس الله سرّهُ.

وقد اهتمّ السيّد بطبع مجموعةٍ من كتب التُراث الخالد، ممّا له أهمّية علميّة، وقدّم لبعضها مقدّمات قيّمة، وهي:

١ـ **جامع الرواة**، للأردبيليّ. وقد قدّم له مقدّمة مفيدة.

٢ـ **قُرْب الإسناد**، للحِمْيَريّ. وقد قدّم له مقدّمة نافعة.

٣ـ **الجعفريات**، المرويّة برواية ابن الأشعث المصريّ. وله مقدّمة قيّمة كتبها السيّد بقلمه.

٤ـ **نثر اللآلئ**.

٥ **رسالة أبي الجعد**، وهي نسخة من صحيفة الرضا عليه السلام المعروفة بـ«مسند الرضا» عليه السلام.

٦ـ **المواهب السنية شرح الدرّة النجفيّة**، للسيّد محمود بن علي النقيّ الطباطبائي، وهو عمّ والد السيّد. طُبع منه جزءان قديماً، فأمر السيّد بطبع الثالث.

٧ـ **مُنتقىٰ الجُمان**، للشيخ حسن صاحب المعالم، في جزئين.

٨ـ **الخلاف**، للشيخ الطوسيّ.

قال السيّد الجَهْرُميّ: قدّم له مقدّمة جاء فيها: أنّ السيّد هو الذي اهتمّ بالبحث عن نسخ الكتاب فجمعها ورتّبها وصحّحها، ثمّ عرضها في مدينة مشهد المقدّسة على «مختصر الخلاف» الموجودة نسخته المخطوطة في المكتبة الرضويّة المشرّفة، والمؤلّف في مايقرب من عصر الشيخ الطوسيّ (وقد طُبع أخيراً منسوباً إلى ابن إدريس الحلّيّ صاحب السرائر).

٩ـ **مفتاح الكرامة**، للسيّد محمّد جواد العامليّ. كان الإمام السيّد محسن الأمين

قد طبع منه ٨ أجزاء في مصر، فطبع السيّد البُروجِرديّ جزئين آخرين في إيران.

١٠ - مهذّب الفقه، لابن البرّاج.

قال السيّد الجَهْرُميّ: عندما كان السيّد مقيماً في بُروجِرد، وجد نسخةً من كتاب «مهذّب الفقه» لابن البرّاج، فأوعز إلى خطّاط ماهرٍ ليكتب له نسخةً، فكُتبتْ بخطّ جيّد، وقد رأيتُ على مواضع منها عبارة: «استكتبتُه لنفسي».

وأضاف السيد الجهرمي: ثمّ كلّف سماحتُه المرحومَ السيّد مصطفى الخونساريّ كي يقوم بتصحيحها، وقد قام بهذه المهمّة، وعلّق في هوامشها مطالبَ كثيرةً ممّا يدلّ على وجود نقصٍ في الأصل المنقول عنه. قال السيّد الخونساريّ: كان السيّد البُروجِرديّ يرغبُ في جمع مجموعةٍ فقهيّة أُخرى على نسق «الجوامع الفقهيّة» المطبوعة، لتشمل عدّةً من كتب القدماء، منها كتاب «مهذّب الفقه» هذا، والنسخة موجودةٌ في بيت السيّد البُروجِرديّ، وقد صوّر منها بعض السادة نسخةً، استفدتُ منها في تحقيقي للكتاب كثيراً جدّاً، ومن المناسب أن أذكّرَ بأنّ على مواضع من النسخة تعليقاتٍ كأنّها من السيّد البُروجِرديّ، لِما بينها وبينَ خطّه من القُرب والشَبَه.

مواقفه وإنجازاته:

كان السيّد يتمتّعُ بوعي نافذ، متنبّهاً لما يجري حواليه من أحداث، مراقباً لما يقوم به أعداءُ الإسلام من تدابير ضدّ الوطن والدين والأُمّة.

فلمّا نفخَ الاستعمار في حناجر عملائه للدعوة إلى استبدال الأبجديّة الإسلاميّة بالحروف الإفرنجيّة في الوطن الإسلامي إيران، هبَّ السيّدُ في وجه الدعوة اللئيمة، فقال بالحرف الواحد:

إنّهم يهدفون من تغيير الخطّ، إبعاد مجتمعنا عن الثقافة الإسلامية، وأنا ما دمتُ حيّاً، لا أسمحُ أنْ تُنفَّذَ هذه الجريمة، مهما بلغَ الأمرُ! [١].

---

(١) نفس المصدر.

كان رحمه الله يتصدّىٰ، كالليث الحذر، والناقد البصير، لكلّ التحدّيات، فكانت الجهات الحاكمة تهابُهُ غاية المهابة، وتخشىٰ من سطوته، ونقمته عليها، وقد استفاد من هذا الموقع الذي احتلّه للمحافظة على كرامة الدين وأهله ومجابهة التحرُّكات الإلحاديّة والعِلمانيّة، والتحرُّشات الأجنبيّة للقيام بما يُنافي مصالح الوطن والشعب، فظلَّ في هذا الموقع وعلى أعلى مستوىً من القدرة حتّىٰ آخر أيّام حياته الكريمة.

وقد أنجزَ في مرجعيّته العظيمة مضافاً إلى قيامه بأُمور دين الناس، والتدريس في الحوزة، والتأليف العلميّ المتخصّص، والقيام بالوظائف العامّة اللازمة للمرجعيّة. أنجزَ أعمالاً مهمّة تُصلح دنيا المسلمين، فقد أسّسَ مساجد عديدة على مستوياتٍ ضخمة من حيث العمران والهندسة الحديثة، كالمسجد الأعظم في مدينة قُم، وهو من أضخم المساجد في إيران، ومكتبته الكبرى، وجامع أرك في قلب العاصمة طهران، وهو من أضخم المساجد العامرة فيها.

وفي خصوص العاصمة طهران، أسّس ما يزيد على ٣٥٠ مسجداً[١].

ولم يقصر نشاطه على البلاد الإيرانيّة، بل أسّس في النَجَف مدرستين عظيمتين تُعرفان باسمه، و في مدرسته الكبرىٰ أسّس مكتبةً فخمة زاخرة بالمخطوطات.

وأسّسَ فيكربلاء المقدّسة مدرسة قرب ساحة الإمام علي عليه السلام.

وفي سامراء أسّس حُسينيةً فخمة، وحمّاماً واسعاً.

ولم يقتصر كذلك على البلاد الإسلامية، ولا على الحوزات العلميّة، بل بلغ نشاطه العمرانيّ وإنجازاته الإصلاحيّة العالمَ الغربي أيضاً.

فكان أوّل مرجع عامّ في عصرنا بذل همّة عاليةً بأمر تبليغ رسالات الله إلى العالم كلّه، وبكلّ قوّة وصراحة، فقد أسّسَ المراكز والمساجد في مدن غربيّة، كالمركز الإسلامي في هامبورك في ألمانيا، واختار للتمثيل فيه شخصيّة نافذة، وكذلك في

(١) كتاب «آية الله البروجردي» للحلفي.

أمريكا والپاكستان والفيلپين وبريطانيا.

كما اهتمّ بأهمّ قضيّةٍ عالقة في العالم الإسلامي، وهو أمر التقريب بين المسلمين، ومذاهبهم المختلفة، الذي تتوقّف عليه نهضةُ المسلمين وعزّتهم وتأمين سبل الحماية والدفاع عن بلادهم، والذي كان الاستعمار يخشاه دائماً،فسعى إلى إقامة اتّحادات مزيّفة سياسيّة ودينيّة بديله، تردّ بوجودها عن القضية الأساسيّة.

وكان السيّد في عصرنا أوّل زعيم إسلاميّ وفقيهٍ مرجع يهتمّ بإقامة أكبر صرح لهذا الأمر بإنشاء « دار التقريب بين المذاهب الإسلاميّة » وفي أكبر عواصم الدول الإسلاميّة، وأعرقها في التاريخ والازدهار « القاهرة » المعزّيّة، حتّىٰ تجتمع جهود أكبر إمامٍ شيعيّ في مقرّ أكبر إمام لأهل السنّة، وهو شَيْخ الأزهر.

وقد تلقّىٰ أعلام المسلمين الفكرةَ بكلّ رحابة، وكان لهذه الدار أعظم الآثار في تقريب القلوب وتأليفها، بعد تقريب وجهات النظر في المسائل الفقهيّة التي هي محور التَمَذهُب والاختلاف بين المسلمين اليوم.

وكان في وجود هذا المركز في قلب العالم الإسلاميّ القاهرة، أثرهُ الواضح في حسن النيّة، والإخلاص، وجودة الاختيار ممّا كان له الأثر المحمود في نفوس علماء المسلمين كافّةً، فاجتمعوا حوله، وكوّنوا أعظمَ جبهةٍ علميّة إسلاميّة تدعو إلى التقارُب والاُلْفة والتعقُّل والتفكير السليم، ممّا أطلَّ بأنواره على المسلمين في العالم، وكان له دورٌ واضح في تعزيز المواقف وتوحيد الصفوف، ودَعْم عزّة المسلمين وكرامتهم، في مواجهة الصهاينة والصليبيّين والعلمانيّين الملحدين الذين يكيدون للإسلام ولاُمّته وللبلاد الإسلاميّة المقدّسة.

وللحديث عن إنجازات « دار التقريب » وأعمالها مجال آخر.

ولكن مع الأسف قد عجز المتأخِّرون عن متابعة نشاط السيّد في هذه المجالات التبليغيّة النادرة، فخمدت جذوتُها وانطوت على نفسها، حتّىٰ هيّأ الله لها من يقوم بأمرها في عهد الجمهورية الإسلامية الكريمة.

أقواله:

إنّ التجارب التي مرّ بها السيّد خلال دراسته واتصاله بالأعلام الكبار من أساطين الحوزات، والظروف العصيبة التي عاصرها بل عاشها صنعت منه رجلاً بمستوى القيادة، فكانت كلمته تعدّ من نوادر الحكم وجواهر الكلم، وقد آثرنا إيراد المقاطع الهامّة من كلماته سوى ما أدرجناه ضمن ترجمته لتكون عبرةً خالدةً للأجيال.

كان ـ رحمه الله ـ يقول:

ما خرجتُ من علمٍ دخلتُ في طلبه حتّىٰ ملكتُ أزمّة أمره، وقد كنتُ منذُ أيّام الطلب أُسجّلُ على الكتب الدراسيّة تعليقاتٍ، لا أزال أتمتّع بها (١).

وكان يقول عن علم الرجال:

إنّه ليس علماً يحصل بالدرس، بل هو درس عمليّ، بمعنى: أنّ الإنسان لابدّ أن يكون منذ بداية التفقُّه، وعندما يبدأ أوّلَ مسألة فقهية، متتبّعاً حول سند الرواية، ورواتها ورجال السند، ويتعرّف على كلّ فردٍ فردٍ منهم (٢).

وبُلّغَ السيّد أنّ بعض فصائل الجيش الإيرانيّ في عهد الشاه المُباد عزموا على إنشاء بيتٍ للنار في منطقة آذربايجان، فكتب السيّدُ إلى الشاه رسالةً جاء فيها:

إذا كتبنا لكم: «خلّد الله ملكه» فإنّما نريد تخليد المُلْك للمَلِك المسلم، وللمَلِك الذي يرعى الإسلام، وإذا تبنّىٰ مَلِكُنا المَيْلَ إلى عبادة النار، فإنّ النضال الذي حصل في صدر التاريخ الإسلاميّ ضدّ عُبّاد النار سوفَ يَبْدأ من جديد! (٣).

وكان يدقّق في ما يُسجّله أصحاب مجلس الاستفتاء الذين عيّنهم للإجابة طبقاً لمبانيه، و يُخالفهم أحياناً، فيقول: «أنا في كلّ يومٍ رَجُلٌ آخر» (٤).

وكان يقول:

---

(١) مجلة حوزه.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) نفس المصدر (ص١١٣).

إنّي لم أقم بخطوة، في طلب هذا المقام[١]. لكنّي أحسستُ فجأةً أنّ المرجعيّة تُطاردني، ووجدتُ في نفسي المسؤوليّة في قبولها[٢].

وكان يقول:

ولاية الفقيه، أصل من ضروريات الإسلام[٣].

وقال في عرض حديثه عمّا جرى على الحركة الدستورية المعروفة بالمشروطة التي قام بها أُستاذه الآخوند الخراساني:

لقد تعلّمتُ من تلك القضايا أنْ لا أتدخّل إطلاقاً في ما لا علم لي بمنشئه أو ماأجهل مصيرهُ[٤].

ولقد سمعه بعض أصحابه كان في الأزمات والشدائد سواء الاقتصادية أو السياسية، كلّما تكرّرت يردد هذه العبارات:

كنت دائماً متوكّلاً على الله ربّ العالمين، وما علّقتُ رجائي على مساعدةِ غيره، ولم أطلب أبداً من غيره شيئاً، فأنا لستُ أبداً أخشى غيره[٥].

وكان يُذكِّر الطلبة مكرّراً بقوله:

كلّ مَنْ يطلبُ العلمَ بغرض الوصول إلى المقام الذي أنا فيه، إنّه لسفيهٌ سفيهٌ[٦].

قالوا فيه:

قال أُستاذه الخراسانيّ في إجازته له: السيّدُ السَنَدُ والعدلُ المعتمد المحقّق المدقّق العارفُ بشرائع الإسلام والخبير بقواعد الأحكام مروّجُ الأحكام ثقةُ الإسلام عمدةُ العلماء العاملين وقُدوة الفقهاء والمجتهدين قُرّة عيني المتحلّي بكلّ زَيْنٍ الآقا حُسين

(١) نفس المصدر (ص١٣٢).

(٢) نفس المصدر (ص١٤٠).

(٣) نفس المصدر (ص٢٥٣).

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر.

الطباطبائيّ البُروجِرديّ دامت فضائله.

وقد بذلَ مجاهداتٍ بليغةً ومساعيَ جميلة مقروناً بالتوفيقات الخاصّة الإلٰهيّة في تحصيل العلوم الشَرعيّة العقليّة والنقليّة، واستفاد في محضري جُلّ المسائل الأُصوليّة وعمد المسائل الفرعيّة غير مكتفٍ بالسماع عن التحقيق، وبالنظر عن التحديق، بل أمعنَ النظر في المباني حقّ الإمعان، وأتقنَ الدلائل غاية الإتقان حتّىٰ فاق الأفاضل العظام والأماجد الأعلام، وصار ذا الملكة القدسيّة وبلغ من حضيض التقليد إلى أوج الاجتهاد المطلق ... وله أن يرويَ عنّي كلّ ما تصحُّ لي روايتُه عن مشايخي بالطرق المتّصلة المنتهية إلى المعصومين صلوات‌الله عليهم أجمعين[1].

وقال أُستاذه شَيْخ الشريعة في إجازته له: « ... العَلَمُ العيلم النحرير والحَبْرُ البحر النزيرُ النظير، نُور حَدَقة السعادة، ونَور حديقة السيادة، الورعُ الثقة العدلُ المتحلّي بكلّ زَيْن جناب الآقا حُسين البُروجِرديّ الطباطبائيّ دامت فضائلُه ... انتهى إلى جوار باب مدينة علم الرسول، واستمدَّ بعد بركات جواره بأنفاس العُلماء الفحول، وكان مع ما فيه من الذهن الوقّاد والفهم النقّاد مكبّاً على التحصيل مجدّاً في التكميل حريصاً على زيادة ما احتواه من العلوم والمعالي واصلاً يقظة الأيّام بإحياء الليالي، لا يكتفي من السماع إلّا بالتحقيق ومن النظر إلّا بالتحديق حتّىٰ فازَ بغاية المأمول ونهاية المرام وترقّىٰ من حضيض التقليد إلى أوج الاجتهاد والاستنباط في الأحكام.

ثمّ إنّه لحُسن ظنّه بهذا الضعيف وحُبّه للتأسّي بالسالفين من سَدَنَة الشرع الشريف استجازَ منّي روايةَ ما صحّت لي روايتُه، فأجزتُ له أيّده الله أن يرويَ عنّي كلّ ما صحّت لي روايتُه من الكتب الدينيّة والصحف العلميّة سيّما «نهج البلاغة» و «الصحيفة السجاديّة» والكتب الأربعة ...».

---

(١) النصّ بصورته مطبوع في مجلّة حوزة (ص٣٧٤ ـ ٣٧٤). وطبع النصّ في ترتيب أسانيد الكافي (ص٦٨ ـ ٦٩).

وتاريخ هذه الإجازة ليلة غرّة ربيع الثاني من شهور سنة ١٣٢٨هـ[١].

وقال فيه السيّد جمال الدين الگلپايگانيّ:

كُنّا نتصوّرُ أنّ لا وجودَ للأعلم بعد المرحوم الحاج ميرزا حُسين النائينيّ، ولكنّا لمّا رأينا آية الله الحاج آقا حُسين البُروجِرديّ، نسينا المرحومَ النائينيّ[٢].

وقال السيّد محسن الحكيم الذي خَلَفه في المرجعية العامّة ـ:

إنّه كان حِصْناً للإسلام منيعاً، وعَلَماً للدين شامخاً، ومناراً للمهتدين ساطعاً[٣].

وقال الإمامُ الخمينيّ:

إنّه مجدّدٌ، وجديرٌ بالاستفادة منه، ولا بدّ أن نُحافظَ على وجوده الشريف[٤].

وقال في رسالةٍ إلى بعض المهاجرين إلى النَجَف للدراسة ـ:

لقد استقرّ السيّد البُروجِرديّ في مدينة قُم، وإنّ مجلس درسه قد أحيىٰ مجالس العلماء العظام في القرون الأُولىٰ لتاريخ الإسلام، من أمثال الشيخ المفيد والشيخ الطوسيّ، فهلمّوا إلى قُم في أقرب فُرصة[٥].

وكان السيّد الإمام الخمينيّ يقول:

إنَّ درس السيّد البُروجِرديّ يخرّجُ العلماء، فالطلّاب في درسه يرتقونَ بأنفسهم إلى مستوى الأساتذة[٦].

وكان يقول:

---

(١) طبع نصّها وصورتها في مقدّمة ترتيب أسانيد الكافي (ص ٧٠ ـ ٧٣).

(٢) مجلّة حوزة (ص ٦١).

(٣) كتاب «آية الله البروجردي»، للحلفي (ص ٢٤).

(٤) مجلّة حوزة (ص ٢٧٨).

(٥) نفس المصدر (ص ١٦١ ـ ١٦٢).

(٦) نفس المصدر (ص ٢٥٤).

«إنّ الطالبَ الذي قد أتقنَ مقدّمات العلوم ومتونها والذي يملك الذكاء والاستعداد، إذا حَضَرَ دروس السيّد البُروجِرديّ، مدّة شهرين أو ثلاثة، فإنّه سيصل إلى مرتبة الاجتهاد، ويتمكّن من تطبيق نفس المَنْهَج في أبواب سائر المسائل».

وقال الطبيب الفرنسيّ البروفسور «موريس» الأخصّائيّ في أمراض القلب، الذي دُعِيَ لمعالجة السيد، لمّا جذبته روحانيّة السيّد: «لم تستولِ عليَّ شخصيّة رجل دين حتّىٰ الآن إلى هذه الدرجة»(١).

وأخيراً قال السيّد القائد الخامنئيّ العظيم حفظه الله ورعاه مخاطباً اللجنة التي قامت بتكريم الذكرى الثلاثين لوفاة السيّد في سنة ١٤١٠هـ:

«إنّ من منتهىٰ السعادة أنْ تتّجه الهمّةُ والعزم إلى تجديد ذكرىٰ الفقيه العظيم، والنادر المثيل، الذي لم تنحصر بركاتُ وجوده وآثار حياته المثمرة بعصره فقط، ولا تحدّدت جهوده بمجال الفقاهة فحسب، بل هو كالشمس الساطعة يشعّ على مجموعة من العلوم الإسلاميّة، بل على المناهج وأساليب التحقيق فيها، وكذلك على الأجواء العامّة لحياة المسلمين في عصره، وفي العصور المتتالية.

ولا يزال علماء الإسلام في العالم الإسلاميّ يتمتّعون بثمار جهوده المباركة، ومن مرجعيّته العظمىٰ التي طالت خمسة عشر عاماً.

إنّ صفاتٍ من قبيل العلم، والتقوى، والإخلاص، والنظر الثاقب، وكرم النفس، والكياسة، والتدبير، والتجديد، وسعة الأُفق، والصمود، وخصالاً نفيسة ونادرة أُخرى، صنعتْ من هذا الرجل العظيم والذخيرة الإلـٰهيّة، شخصيّةً ذات أبعاد، وعظيمة، قلَّ نظيرُها بين المشهورين من الفقهاء، بل لا توجد بين أصحاب الزعامة من المراجع إلّا نادراً.

كان في الفقه: مبتكراً لأُسلوب جديد، وفي الرجال والحديث: صاحب منهج مبدع، وفي التدريس وتربية الطلّاب وتدريبهم على العمل الجماعيّ: سابقاً على أوانه.

كانت نظراته الواسعة تتجاوزُ حدود الحوزة العلميّة في قُم، وفي سائر المدن

---

(١) نفس المصدر (ص٢٦٨).

داخل حدود الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، والعالم الشيعيّ، بل كانت تـنيرُ العـالم الإسلاميّ، وجميع المذاهب الإسلاميّة، ولم تقتصر زعامته على إدارة الأُمور العلميّة والمعيشيّة للحوزات، بل تعدّت إلى المسائل السياسيّة والأخلاقيّة فيها، بل لم تنحصر بالحوزة، وإنّما شملت القضايا الدينيّة، والشعائر الإسلاميّة على مستوىٰ الوطن والعالم كلّه(١).

مع الشعراء:

ولقد تدفّقت قرائحُ الشعراء في مدح السيّد والإشادة بجهوده وأعماله، لا مجال لإيراد جميع شعرهم، ونكتفي بهذه المقطوعات التي تؤرّخ لبعض ما شاده السيّد من مبانٍ دينيّة وعلميّة:

قال العلّامة الجليل، الشاعر المفلّق السيّد محمّد جمال الدين الهاشميّ الگلپايگانيّ، مؤرّخاً بناء المسجد الأعظم الذي أسّسهُ الإمامُ البُروجِرديّ:

قُـدّسْتَ أعـمـالاً وطِـبْتَ مـقـاصدا ... فـاسلمْ فـمجدُك سـوف يـبقىٰ خـالـدا
شـيّدتَ بـيتـاً للـعبـادة شـامخـاً ... ونـشرتَ فـجراً للـحقيقة صـاعـدا
هـو كـعبـةُ الأرواح لا تـلقىٰ بـهِ ... مُـذْ عشتَ إلّا راكـعاً أو سـاجـدا
وإذا المســاجدُ بـاهلتْ بمـقامهـا ... لرأيتَ مسـجدَكَ الأجـلَّ المـاجـدا
وجّهتَ فـيه العـصـرَ وهـو بسيـره ... مـتعثّرٌ لم يَـلْقَ غـيرَك عـاضـدا
عـاثتْ بـه الآراءُ يـنشرُ ظـلَّها ... جـهلٌ رأيتَ بـه العـدوَّ الكـائـدا
الغربُ يُـرسلهـا ليكـبو الشـرق في ... تـاريخه ويـعيش نـضواً جـامـدا
فـوقفتَ تكـبحـه بِهِـمّـةِ قـائدٍ ... يـزنُ الظـروفَ مجـاهداً ومحـايـدا
جهّزتَ دنـيـا الديـن حـتّىٰ أصبحتْ ... حِـصناً عـن الشرع المـقدّس ذائـدا
فـهنـاك في النَـجَف المشـرَّف حـوزةٌ ... عـلميّةٌ لم تـرضَ غـيرَك قـائـدا

(١) نفس المصدر (ص٤٣).

وهُنا بِقُمٍّ قد وضعتَ مناهجاً للدين فيه كما رفعتَ معاهدا
وبكلّ ناحيةٍ أرى لك قِمّةً شمّاءَ تخترقُ الخلودَ مصاعدا
لله عزمُك لم يقفْ في وجهِهِ سَدٌّ ولم يرعِ الزمانَ الحاقدا
في كلّ يومٍ منك تظهرُ آيةٌ تاهَ النهىٰ فيها كما باهى الهدىٰ
يا آيةَ الله الذي آثارُهُ تبقى على صدر الزمان قلائدا
قد هزّ مسجدُكَ العظيمُ مشاعري فتناثرتْ لك في النشيد فرائدا
وعرجتُ فيه إلى سماكَ مُسبّحاً بثناكَ يُرسلهُ وِلاك نشائدا
وعلى المنارةِ أذَّنَ التاريخُ «أنْ في البيتِ قد رَفَعَ الحُسينُ قواعداً»(١)

وقال العلّامة الشاعر المفلّق السيّد موسى بحر العلوم مؤرّخاً تأسيس المدرسة العلميّة الكبرىٰ في النَجَف الأشرف:

هذه مدرسةٌ شِيدتْ لمنْ طلبَ العلمَ ومنْ أدّىٰ فُروضَهْ
أسّستْهُ يدُ أعلىٰ مرجعٍ زادهُ اللهُ من الجاهِ عريضَهْ
للحُسينِ بن عليٍّ أجرُها جَبَرَ اللهُ بهِ الحقّ مهيضَهْ
وعن الصادقِ قد أرّختُها ـ «طلبُ العلمِ كما جاءَ فريضَهْ»(٢)

وقال العلّامة الخطيب السيّد علي بن الحسين الهاشميّ مؤرّخاً بناء المدرسة الصُغرىٰ في النجف:

معهدُ علمٍ بالغَريّ شادَهُ الهاشميّ هاشمُ بنُ أحمدِ
باسم فقيه العصرِ موئلِ الورىٰ سيّدنا الحسينِ فخرِ المقتدِي
نادىٰ به رائدُ أربابِ الهُدىٰ أرّخْ «لقدْ شُيِّدَ خيرُ مَعهَدِ»(٣)

---

(١) «خاطرات زندگانى حضرت آية الله بُروجِرديّ» تأليف السيّدمحمّد حسين العلوي صهر السيّد (ص١٠٤).

(٢) نفس المصدر (ص١٠٥).

(٣) موسوعة العتبات المقدّسة (ج٧، القسم الثاني ،ص١٦٠).

وفاته ومدفنه:

في صباح الخميس الثالث عشر من شهر شوّال سنة ثمانين وثلاثمائة وألف للهجرة أُعلنَ عن وفاة السيّد البُروجِرديّ، بعد مرض قصير طال سبعة أيام.

وقيل في تاريخ وفاته:

قد ثُلِمَ الإسلامُ والدينُ في ... مَنْ كانَ للشِرْعةِ إنْسانَ عَيْنْ
مُذْ فَقَدَتْ «مفردَ» أعلامِها ... أرّختُ «قد غابَ الإمامُ الحُسينْ»(١)

ودفن عند المدخل الشرقيّ للمسجد الأعظم الذي أسّسه في جوار الروضة المقدّسة الفاطميّة في مدينة قُم.

ذريّتُه وخَلَفه:

خلّف السيّد ولدين وبنتين، وهم:

١ ـ ولده الأكبر السيّد محمّد حَسن، وُلِد سنة ١٣٤٥هـ وتُوفّي أوّل ذي القعدة الحرام سنة ١٣٩٧ هـ وكان من الفضلاء، درس عند والده بعض المقدّمات، ثمّ حَضَرَ عنده دروس الخارج وتحمّل أعباء بعض المسؤوليات في مرجعيّة والده، وكان وصيَّ والده، وتولّىٰ بعده مشاريعه الخيريّة، وأهتمَّ بنشر تُراث والده، خلّف أولاداً منهم السيّد محمّد صادق، والسيّد محمّد باقر، والسيّد محمّد رضا، حفظهم الله تعالى .

٢ ـ السيّد مرتضى المعروف بالسيّد أحمد، وُلِدَ سنة ١٣٥٥هـ، ودرس في بُروجِرد والنَجَف ورجع إلى قُم، وبعد وفاة والده انتقل إلى طهران إماماً في بعض مساجدها، وتُوفّي في ٢٢ رجب ١٣٩٤هـ وخلّف أولاداً هم السيّد محمد رضا والسيّد مهدي والسيّد حُسين حفظهم الله تعالى .

٣ ـ بنته السيّدة فاطمة زوجة السيّد محمّد جعفر الأحمديّ الطباطبائيّ ابن أُخت

(١) كتاب «آية الله البروجردي»، للحلفي (ص٣٢).

السيّد، من الفضلاء والمدرّسين في قُم، تُوفّي في شعبان سنة ١٤١٥هـ وأنجب ولدين هما السيّد محمّد باقر والسيّد محمّد جواد حفظهم الله تعالى.

٤ ـ بنته السيّدة سكينة زوجة السيّد محمّد حُسين العلويّ من العلماء الكـرام، وقد انتقل إلى طهران إماماً في بعض مساجدها، وأنجب أولاداً هم السيّد محمد جواد والسيّد محمد رضا والسيّد محمد تقي حفظهم الله تعالى.

قدّس الله نفس السيّد الإمام البُروجِرديّ، ورفع درجـته وألحـقه بـالأنبياء والأئمّة المعصومين، والشهداء والصالحين.

والسلام عليه يوم وُلِدَ ويوم ماتَ ويوم يُبعث حيّاً.

« وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين »

المقدّمة

أهمّية علم الرجال في الثقافة الإسلاميّة
وتنوّع أساليب التأليف فيه

أهميّة علم الرجال في الثقافة الإسلاميّة:

إنّ الشريعة الإسلاميّة تعتمد في طرفٍ كبير من أحكامها على التعبُّد والبلوغ. في الأُمور المفروضة من قِبل الله تعالىٰ على العباد، على أساس المصالح والمفاسد التي علم بها وحدّدَها، توصّلاً إلى ما يُصلحهم وإبعاداً لهم عن الوقوع في ما يضرّهم، دنيوياً وأُخرويّاً.

ومساحة هذا الطرفُ التعبّديّ من الشريعة تسعُ جميع ما يسمّىٰ بالعبادات، كمّاً وكيفاً، وتسع أجزاءاً من أُصول المعاملات والتصرُّفات البشريّة.

وكذلك أُمور الغيب وأخباره وآثاره من الوعد والوعيد وشؤون الآخرة، جزئيّاتها وتفاصيلها.

وترك الإسلام مساحةً واسعة تشمل العقائد تعتمدُ على فكر الإنسان وقناعته، وذوقه وجُهْده، بعد أنْ بيّنَ له الحقَّ من الباطل، والخيرَ من الشرّ، والرشدَ من الغيّ، وحدّدَ له النجدَيْن، وتركه حُرّاً في كثيرٍ من التصرُّفات التي لا أثر لها مباشرة على المصالح المحدّدة، يعملُ فيها حسب رغبته ومشتهاهُ، وهي منطقة المباحات، مع وضع أُسسٍ أخلاقيّة واقية من الإفراط والتفريط، البعيدين عن المستوىٰ المطلوب وفقاً للطبيعة العادلة.

وفي خصوص التعبّديّات، يعتمدُ البُلوغُ على الطرق المقرّرة شرعاً والتي أهمّها «القرآنُ الكريم» وأوسعها مساحةً هو «الحديث الشريف» المأخوذ بنقل الرواة عن مصادر التشريع وينابيعه وهي أحاديث النبيّ ﷺ وما قاله خلفاؤه الأئمّة المعصومون عليهم السلام.

فالرواة إذن هم الوسائط البشريّة، التي تبلّغ التشريعات الإلٰهيّة إلينا، فمنهم

نأخذها، ونتعبّد بها، فلا بُدَّ إذن من إحراز أمانتهم في إبلاغها، حتّىٰ نكونَ على ثقةٍ بكون ما أوصلوه إلينا حقّاً، ويحصل لنا الاطمئنان بأنّ ما أبلغوه هو حكم الله.

وقد تأسّسَ «علم الرجال» على هذا الأساس المهمّ، والضروريّ وهو منشأ اهتمام علماء الشريعة بهذا العلم، لأهميّة ما يترتّب عليه من الهدف، وخطورة ما يُبنى عليه من النتيجة.

ولقد تكاثفت الجهود المضنية لتحديد هذا العلم بحدود الدقّة والضبط والقوّة، وبُذلت حوله جهود كثيرة، منذ عصور الأئمّة، وحتّىٰ عصرنا الحاضر، فكانت هناك مؤلّفات عظيمة في أسماء الرجال والرواة، تُعَدُّ بالعشرات، إلّا أنّها لم تبق بصورتها المنفردة بل جُمعت وكوّنت منها مؤلّفات لاحقة حتّىٰ تمثّلت أكثر الجهود القديمة في الأُصول الرجاليّة المتداولة، وهي: «رجال البَرْقيّ»، و«اختيار الكشيّ»، و «رسالة الزُراريّ»، و«رجال ابن الغَضائريّ»، و«رجال النجاشيّ»، و«فهرست الطوسيّ و رجاله».

وقد أصبحتْ هذه الكتبُ محوراً لعمل المتأخِّرين، بين اختصارٍ وتفصيل، وشرح، وتعليق، وتقديم، وتأخير، كما وضعها الفقهاء نصب أعينهم، منها يمتارون ما يغنيهم، ومن نميرها ينهلون ما يرويهم.

ومع أنّ الأعمال المتأخّرة عن الأُصول الرجاليّة تلك كلّها ذات قيمة تراثية، إذ يحتوي كلّ منها على فوائد خاصّة، ولا يخلو واحد منها من عوائد ماسّة، أقلّها توسيع نطاق هذا العلم، والدلالة على أهمّيته في عصر كلّ مؤلّف.

إلّا أنّ ما أُلّفَ من كتب الرجال في عصرنا الحاضر، يكاد المتميّز منه يكون منحصراً في عددٍ قليل، والسببُ في ذلك أنّ المتصدّين للتأليف لم يلتزموا بما يلزم لكلّ مؤلّف في أيّ فنٍّ من نصب الغرض المحدّد والمؤثّر فيه أمامَ عينه، إمّا بتجديد، أو تسهيل، أو تصحيح، أو زيادة، أو رفع نقصان، بل لا يُشاهَد في أكثر المؤلّفات المتأخّرة غيرُ التكرار المُمِلّ لما سبق، والإعادة من غير جديد إفادة، مع تكثير التصحيفات المشينة، أو ذكر الاحتمالات البعيدة، ممّا يزيد الطالب مشقّةً وعناءً، ويورّطه في التزام الفرضيّات العقليّة المتناهية البُعد عن الواقع، فيعرقل مسيرة عمله

ودراسته، وبحثه، ويكدّر صفاء ذهنه.

ولا أقولُ هذا إلّا رغبةً في أن يكون العمل المتأخِّر محتوياً على مزيّةٍ فائقة تستدعي التصدّي للتأليف، وأقلّ ذلك الجمع والتنظيم، كي يستغنيَ الطالبُ عن تداول المؤلّفات العديدة، وقد أدّت موسوعات متأخّرة هذا العمل المفيد. ومع هذا كلّه، فإنّ الأعمال بالنيّات ولكلّ امرئٍ ما نوى، ولكلّ كبدٍ حرّاءَ أجر.

لكنّ من الأعمال النادرة التي برزتْ في عصرنا، والتي بُنيتْ على منهجٍ متين، وانطوتْ على هدف سامٍ، وهو تقريب المسافة على طالب هذا العلم، وتسريع إيصاله إلى الهدف المنشود، مع الفوائد الجديدة العديدة التي لم يسبق التنبيه عليها أحد من السابقين، والتصويبات والتصحيحات الكثيرة لما وقع في التُراث الرجاليّ المتناقَل عن الأقدمين، سواءً في كتب الرجال، أو أسانيد الروايات المثبتة في كتب الحديث، كلّ ذلك مدعوماً بالأدلّة المتينة المحكمة:

هو ما قام به الإمامُ السيّد البُروجِرديّ من أعمال في «الموسوعة الرجاليّة».

ولإبراز ميّزات عمل السيّد في كتابه، يلزم أن نعرض الكتب الرجاليّة الأُصول تلك، ونذكر بإيجاز ما ابتنت عليه من المنهج، فنقول:

رجال البَرْقيّ:

بُني على جمع أسماء أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام الذين رووا عنهم الحديث، مركّزاً على كونهم إماميّةً، دون غيرهم إلّا مع التصريح، ويبتني كذلك على ذكرهم على الطبقات، وهو يحتوي على ١٧٦٠ عنواناً حسب ترقيم نسختنا المحقّقة بما في ذلك الأسماء المكرّرة في الطبقات المتعدّدة.

وقد فصّلنا الحديث عنه في المقدّمة التي وضعناها أمام نسختنا المحقّقة، والمقابلة بالنسخ المتوفّرة منه.

ورجال الكشّيّ:

مبتنٍ على جمع ما ورد في حقّ الرواة من الرجال، في الأحاديث سواء المادحة

أم القادحة، بهدف وضعها بكلّ حيادٍ أمام الناظرين كي يتمكّنوا من المقارنة والاستنتاج، واختيار ما توصلهم إليه الطرق الصحيحة للانتخاب.

وهذا العمل يعتبر مهمّاً وعظيماً في حدّ ذاته، ويدلّ على وَرَعٍ تامّ وشجاعة فائقة، ونُشدانٍ للحقيقة بكلّ حيادٍ، إذ الغرضُ هو التوصُّل إلى الحقّ في شأن الراوي دون التعتيم على حسناته أو سيّئاته، بإظهار القدح فقط في الأعداء والمرغوب عنهم، وإظهار المدح فقط في الأولياء والمرغوب فيهم، بل المؤلّف إنّما ينقل بكلّ أمانةٍ ما وصل إليه من مدحٍ أو قدحٍ، في الراوي مهما كان انتماؤه المذهبيّ، على حدٍّ سواء، من دون اتّباع الهوىٰ في الحكم لأحدٍ أو عليه، حسب رغبات النفس.

ولذلك فإنّ مؤلّف هذا الكتاب، وكذلك الذي اختار منه هذا الموجود، عمدا إلى إثبات ما وصل إليهم من نقول وحكايات حول الراوي.

وليس معنى نقل القدح هو إثبات القدح وتحقّقه فعلاً، أو قبوله واختياره أصلاً، وإنّما الهدف الخروج من عهدة روايته، وحفاظاً عليه، إذ لولا جمعه ونقله لضاع الكثير من الأخبار التي تُوهم القدح وليست قادحةً، أو هي قادحة فعلاً ولكن في نقلها وروايتها دفعٌ لظنّ غفلة المؤلّف عنها، أو اتّهامه بالغفلة أو تعمّد الإخفاء لها، فتستدرك عليه.

هذا مع الالتفات إلى ما في بعض المنقولات من المناقشة والبحث، ولو بحسب نظر المؤلّف أو الذي اختار هذه النسخة.

ومع أنّ مثل هذا العمل يُعَدُّ في مثل ذلك العصر السحيق من علامات التحرُّر من العصبيّة الطائفيّة، والبعد عن الانحياز إلى أهل المذهب المعيّن، فإنّ بعض المهوسين من أبناء الأهواء في عصرنا الحاضر، حاولَ جهلاً منه بالمناهج الرجاليّة عند علماء الرجال الغضَّ من هذا الكتاب العظيم، بأنّ فيه تدافُعاً بيّناً بين المنقولات!!

كما أنّ بعض المغرضين من أعداء المذهب حاول استغلال ما جاء في الكتاب من الروايات التي ظاهرها القدح في الرواة، فجمعها، واعتبرها حقائق تدلّ بانفرادها على اعتراف المؤلّف بأنّ الرواة أُولئك مجروحون، لورود القدح فيهم!!

ولم ينتبه ذلك الجاهل إلى اقتران هذه الروايات بما إلى جنبها ممّا يدلّ دلالةً واضحةً على المدح في أُولئك الرواة أنفسهم، فتعارض تلك القوادح وتضادّها.

مع جهل هذا وذاك، بأنّ هناك طرقاً معروفةً للترجيح بين الروايات المتعارضة.

وقد أضاف الثاني إلى جهله، أنّه جَبُنَ عن الإعلان عن وجود الروايات المادحة لأُولئك الرواة الذين نقل فيهم الروايات القادحة، بينما المؤلّف قد أثبتهما معاً، جنباً إلى جنب في كتابه.

فليس في مثل عمل هذا الجاهل الذي ألّف كتاباً باسم «رجال الشيعة في الميزان» إلّا الدلالة على اللؤم والحقد على العلم والحقّ.

ورجال أبي غالِب الزُراريّ:

فهو يعتمد على جمع أسماء مَن ينتمي إلى «آل زُرارة بن أعين» من رجال وأعلام بما فيهم الرواة للحديث، وهم الأكثر، وشرح أحوالهم، وبما أنّه احتوىٰ على معلوماتٍ هامّة عن رجال هذا البيت، الذي يُعَدُّ من بيوت العلم في الشيعة، فإنّ هذا الكتاب يدخل في التصنيف العلميّ في كتب الرجال.

وقد خصّصَ المؤلّف القسم الأخيرَ من كتابه لذكر «**فهرست الكتب التي رواها بطرقه إلى مؤلّفيها**» وبهذا الاعتبار أيضاً يكون الكتاب من مهمّات كتب علم الرجال.

وقد حقّقتُ هذا الكتاب، وفصّلتُ الحديث عنه، وعنْ مؤلّفه، وطبع سنة ١٤١١هـ. في قُم[١].

ورجال ابن الغضائريّ:

المبنيّ أساساً على ذكر أسماء الضعفاء من الرواة، ومن غُمِزَ به، أو بكتابه، أو روايته، من الرواة الشيعة، متبنّياً منهجاً علميّاً رصيناً، وهادفاً إلى تحديد الضعفاء

(١) انتخب هذا العمل باعتباره أفضل عمل في علم الرجال في مشروع «الكتاب السنويّ» في الجمهورية الإسلامية في إيران سنة ١٤١١هـ.

وأحاديثهم وتمييز مداخلاتهم في التُراث الحديثيّ.

وقد وقع العلماء في ارتباكٍ غريب حول هذا الكتاب، وتعيين مؤلّفه، وصحّة نسبته، وتحديد غرضه، ونقل نسخته.

ووفّقني الله جلّتْ آلاؤه لجمع نسخه المتوفّرة وتحقيق نصّه وجمع ما نقل عن مؤلّفه من نقول وحكايات حول الرواة، ممّا خرج عن إطار النسخ الموجودة، وممّا تبعثر في المؤلّفات الرجاليّة القديمة، فجعلتُها كمستدرك له.

وقدّمتُ له بدراسةٍ ضافية عمّا يدور حوله، بما يقطع شأفةَ النزاع ويرفع الارتباك المذكور، بعون الله، والعمل لا يزال مخطوطاً.

ورجال النجاشيّ:

فاسمه «فهرست مصنّفي الشيعة» وقد رتّبهُ مؤلّفه على حروف المعجم، يجمع أسماء مَنْ له تأليف من رواة الحديث الشيعيّ أو من صنّفَ لهم من غير الشيعة ودخل كتابه في التُراث الشيعيّ.

وهذا الهدف واضح في اسم الكتاب الذي أثبته المؤلّف في بداية الجزء الثاني من كتابه.

ويمتازُ كتاب النجاشيّ، بإثباته كثيراً من الشؤون المرتبطة بالرواة كالأنْسَاب وتصحيحها، والتوسُّع في ذكر المؤلّفات، ممّا لم يوجد حتّىٰ في فهرست الطوسيّ الذي يشبهه إلى حدٍّ بعيد.

والفهرست للطوسيّ:

وهو مثل كتاب النجاشيّ منهجاً وأُسلوباً، إلّا أنّه اعتمد ذكر ما يفيد النواحي الرجاليّة والحديثيّة بالنسبة إلى الرواة الذين أوردهم في كتاب رجاله، والطرق إليهم، وحتّىٰ الكتب التي ذكرها لهم، فكتابه أجمع لهذه النواحي من كتاب النجاشيّ، وإن كان النجاشيّ يبدو أكثر موسوعيّةً في الجوانب العامّة للرجال.

ويبدو أنّ الشيخ الطوسيّ راعىٰ مبانيه الرجاليّة وملتزماته الحديثيّة في تأليف هذا الكتاب، للتبادل الواضح بين علم الرجال وبين أسانيد الحديث، فهذه أهمُّ من سائر المعلومات حول الراوي التي قد تكون إضافيّةً وغير مؤثّرةٍ في المهمّة العلميّة.

وقد انعكس هذا التبادلُ على أعمال الشيخ الحديثيّة والفقهيّة في تُراثه بشكل واضح(١).

ومهما تكن الفوارقُ بين الفهرستين للنجاشيّ والطوسيّ فإنّهما متقاربان، ويبدوانِ كأنّهما مأخوذان من مصدرٍ علميٍّ واحد، أو من إملاء شَيْخٍ واحد، لمزيد القرب بينهما في المنحىٰ والمَنْهَج والغاية والهدف، ولذا تكثر مشتركاتهما إلى حدٍّ بعيد، بل يتّفقان في أكثر المعلومات الأساسيّة، والطرق الموصلة إلى الكتب المفهرسة.

ورجال الطوسيّ:

هو الكتاب المبنيّ على ذكر الرواة عن النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام حسب طبقاتهم وعصورهم، مثل رجال البرقيّ، إلّا أنّ الطوسيّ لم يلتزم بإماميّة المذكورين فيه، فلذلك أورد أسماء المخالفين الرواة عن المعصومين عليهم السلام من دون إشارة إلى عاميّتهم، كما لم يَلتزم فيه بالجرح والتعديل، بل اهتمّ بمجرّد ذكر أسماء الرواة بهدف تحديد طبقتهم، ولذا يذكر مع أسماء بعضهم ما يدلّ على هذا التحديد بشكل أدقّ، وهذا ظاهر من اسمه الموضوع له وهو «**تسمية الرجال الذين رووا الحديث عن النبيّ وعن أهل البيت: وهم الأئمّة الاثنا عشر**».

وهو أوسعُ كتب الرجال من حيثُ عدد أسماء المذكورين فيه فقد بلغوا ٦٣٩٨ راوياً، مع التكرار.

فهذه هي الكتب الرجاليّة الأُصول، الموروثة عن القدماء، وما أُلّف بعدها،

---

(١) لاحظ: ما كتبناه عن «باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام» في كتاب رجال الطوسيّ، حيث أثبتنا بناءه على ما في أسانيد كتاب الفهرست، وقد نشر في مجلّة تراثنا الفصلية، العددان (٧و٨) ـ قم، ١٤٠٧هـ.

فإنّما اعتمد عليها، وهي تعتمد أساساً على ذكر اسم الراوي وما يميّزه ويخصّه من شؤون تعرّف بعينه وشخصه، أو ثقافته ومذهبه، أو كتبه ورواياته، أو حاله قدحاً ومدحاً، وما إلى ذلك ممّا له أثر في قيمته الرجاليّة، ويوصل إلى الغرض من العلم، وهو معرفة الرجل، وموقعه من الإسناد الذي توصّل به لإبلاغ النصّ الشرعيّ، ليُتأكّد من قبوله أو ردّه، خصوصاً في حالات التعارُض بين الأحاديث.

وقد حاول المؤلّفون لهذه الأُصول استقاءَ المعلومات التي أودعوها فيها من المؤلّفين السابقين عليهم، وممّا ذكروه في مؤلّفاتهم الرجاليّة السابقة، والتي هي كثيرة في التُراث الشيعيّ، وما تلقّتهُ الطائفةُ بالقبول، وأجمعتْ عليه من الأُصول، ولا ريبَ في تلقّي الخَلَف هذه المعلوماتِ الواردة في هذه الأُصول بالقبول والتسليم، وتداولها من دون مناقشةٍ في نقلهم اطمئناناً بمؤلّفيها وأمانتهم في نقل المعلومات عن السابقين أُولئك الخُبراء الموثوقين؛ لأنّ هذه الأُمور تعتمد على العلم، ولا مجال فيها للرأي والاجتهاد ولا للقياس والظنّ وإن كان باب المقارنة والموازنة واسعاً كما هو ديدن المحقّقين والمدقّقين.

لكنّ السيّد البُروجِرديّ اتّخذ منهجاً آخر في استقاء المعلومات الرجاليّة، لم يُسبَق إليه في ما عهدناه، ووضع لذلك أُسلوباً مبتكراً غير معروفٍ لدى أحدٍ من علماء الرجال، سواء من الخاصّة أم من العامّة، وهو ما أودعه في «الموسوعة الرجاليّة».

وقد بنىٰ عمله هذا على ما اتّخذه لنفسه من المَنْهَج الرجاليّ في المعالجات الحديثيّة، وطبّقه في الفقه.

فلا بدّ قبل التعرّض لبيان أُسلوب عمله في الموسوعة، من بيان منهجه الرجاليّ الذي اعتمده.

فهذه الدراسة تتكوّن من بابين:

الأوّل: في بيان المنهج الرجاليّ عند السيّد وتطبيقاته.

الثاني: في أُسلوب تأليف الموسوعة الرجاليّة.

الباب الأوّل

المنهج الرجاليّ
عند السيّد البُروجِرديّ

١ ـ المناهجُ الرجاليّة

٢ ـ مناهل المعرفة الرجاليّة

٣ ـ حجّية الخبر الواحد وشرائطها

٤ ـ تطبيق المنهج الرجاليّ المختار

أوّلاً: الترجيح الدلاليّ اعتماداً على الشهرة الفتوائية

ثانياً: الترجيح الصدوريّ من غير جهة السند

ثالثاً: المعالجة السندية

٥ ـ خاتمة الباب الأوّل

أوّلاً: المناهج الرجاليّة

إنّ تحديد المناهج المتبنّاة لأصحاب العلوم لهُوَ مِن أهم المبادئ التي يجب أن يتوفّر عليها طالب العلم، فيعرفها ليكون على بصيرةٍ من أمر صاحب العلم ووجهة نظره، فيتمكّن من وضع رأيه في موضعه المناسب، ويوجّه إليه البحث على مبناه ورأيه.

ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى علم الرجال، فمن الضروري في أي كتاب رجالي أن يُعرف منهجُ مؤلّفه ومبناه في المعالجة الرجاليّة حتّىٰ يتمكّن من التعامل مع أعماله العلميّة في مجال الفقه والحديث والرجال.

وليس بالإمكان فعلاً التفصيل عن المناهج الرجاليّة المختلفة التي اعتمدها الرجاليّون، فقد أفردنا لذلك بحثاً مفصّلاً نرجو أن نقدّمه بعد إكماله،والذي يهمّنا ـ الآن ـ معرفةُ المَنْهَج الذي تبنّاه السيّد البُروجِرديّ فيالمعالجة الرجاليّة، سعياً في الإحاطة بالفكر الرجاليّ عند السيّد، حتّىٰ ندخل غمار موسوعته عن بصيرة، فنقول:

يمتاز السيّد – بين أكثر الرجاليّين المتأخّرين ـ بتوفّر كلّ الإمكانات اللازمة لديه، للتوغّل في علوم الشريعة من: «الفقه، والحديث، والأُصول، والرجال» كما أشرنا سابقاً إلى توقّف الإحاطة بعلوم الشريعة على هذه العلوم، وقلنا أيضاً: إنّ علم الرجال إنّما يحتاج إليه أساساً للتوصّل إلى إحراز الحديث الشريف الذي هو أوسع أداةٍ لإبلاغ الشريعة، التي تدور حولها علوم الفقه وأُصوله. فالحديث يعتبر المجال الأساسي لتطبيق الرجاليّ نظرياته الرجاليّة، والفقه يعتبر المجال الذي يستفيد فيه من

نتائج ذلك التطبيق الرجاليّ باستخدام الأحاديث الصالحة رجاليّاً.

وبعبارة أُخرى، الحديث هو : المادّة الخام، التي يجول فيها الرجاليّ بنظرياته ليستخرج الصالح للاستخدام الفقهيّ، والأدلّة على الأحكام الشَرعيّة.

وأمّا الأُصول فهو الذي يحدّد الشروط اللازمة في تكوين الصلاحية المذكورة، فيقرّر أصل حاجته إلى الحديث ومدى حجّيته، والمقدار المحتاج إليه منه، فهو يحدّد للرجالي النظرية الرجاليّة التي بها يختار من الحديث، الصالح للاستخدام في الفقه كي يستنبط منه الحكم الشرعي.

وبهذا عرف مدى تداخل هذه العلوم، وارتباطها، وضرورتها لتكوين المجتهد الكامل الأُهْبة والاستعداد، لخوض العمل العلمي الجادّ.

وقليل اولئك الذين تتوفّر لهم هذه الإمكانيّة من العاملين في علوم الشريعة:

فمن القدماء: نجد الشيخ الطوسي الذي:

ألّف في الأُصول كتاب «العدّة» و حدّد نظريته الرجاليّة من خلالها.

وألّف في الفقه كتباً عديدة متنوّعة الأغراض.

وألّف في الحديث كتابي «تهذيب الأحكام» و«الاستبصار» وهما اثنان من الأُصول الأربعة الحديثيّة.

وألّف في الرجال اثنين من الأُصول الأربعة الرجاليّة(الرجال)و(الفهرست)

فكان الرجاليّ الأقدر على إعمال نظريته، وتطبيقها في الفقه. والحديث.

ومن المتأخّرين، حظي العلّامةُ الحلّي بتوفّر مثل ذلك له.

وبين المعاصرين يبرز الإمام السيّد البُروجِرديّ بمثل ذلك:

إذ كان له جُهْد أُصولي متميّز بالإبداع والدقّة والاعتماد على أحدث النظريات، بشهادة كبار أساتذته، وعلماء الأُصول في عصره، مثل الآخوند الخراساني صاحب الكفاية، الذي اعترف له بذلك، في إجازته بالاجتهاد المطلق سنة ١٣٢٨ هـ(١).

---

١)طبع نصّهافي مقدّمة ترتيب أسانيد الكافي (ص ٦٨- ٦٩) وطبعت صورتها في مجلة حوزة(ص٣٧٣).

وفي علم الحـديث، ألّف السيّد أكبر موسوعة حديثيّة في القرن الرابع عشر، وهي «جامع أحاديث الشيعة» على ما فيها من روعة النظم والتبويب، والدقّـة في المنهج.

وفي علم الفقه، قد ثُنّيت له الوسادة، فارتقى منبر التـدريس في حـوزة قُـم العلميّة الزاخرة يومها بالفطاحل من العلماء والفضلاء، وقد جدّد أساليب الاستدلال الفقهيّ، بما لا مجال للتفصيل فيه.

وقد تمكّن السيّد من تطبيق نظريّته الرجاليّة، واستخدم نتائجها في علم الفقه، وانعكس في ما كتبه تلامذته من تقريرات دروسه القيّمة التيكانت مصدراً أساسيّاً لنا فياستخراج منهجه الرجالي واعداد هذا الكتاب .

ثانياً: مناهل المعرفة الرجاليّة

أوّلاً: كتب الرجال

يعتمد السيّد على المؤلّفات الرجاليّة الأُولىٰ بشكلٍ أساسيّ، ويستقي منها دائماً ما يراه موافقاً لدعم آرائه وتكميلها.

ولم نقفْ على تفصيل رأيه حولها، إلّا أنّه ذكرها بشكلٍ خاطف يمكنُ أن يوضّحَ موقفه منها باختصار:

فقال في مقدّمته على ترتيب أسانيد التهذيب:

إنّ الشيخ الطوسيّ ألّفَ «الرجال» و«الفهرست» وبذلك يُعتبر كأنّه المؤسّس فينا لهذين الفنَّيْن.

وصرّح هنا: بأنّ النجاشيّ صنّف فهرسته بعدها، وإنْ كان النجاشيُّ أكبرَ من الشيخ عُمُراً[1].

وله حديث أكثر تفصيلاً عن الأُصول الرجاليّة، قال فيه:

إنّ الكتب الموضوعة في هذا الباب، لا تتجاوزُ عدّةً: «كتاب رجال الشيخ، وفهرسته، ورجال الكشيّ، وفهرست النجاشيّ» وعدم التعرُّض فيها لراوٍ لا يوجب عدمَ الاعتناء بروايته لأنّ

(١) ترتيب أسانيد التهذيب (ص٤) ولاحظ: الخلاف للشيخ الطوسي، طبعة السيّد البُروجِرديّ، سنة ١٣٧٠هـ، المقدّمة (ص٢).

كتاب رجال الشيخ لا يكون مشتملاً على جميع الرواة ، لأنّ الظاهر أنّه كان بصورة المسودة ، وكان غرضُ الشيخ الرجوعَ إليه ثانياً لتنظيمه وترتيبه وتوضيح حال المذكورين فيه ، كما يشهدُ لذلك الاقتصار في بعض الرواة على ذكر مجرّد اسمه واسم أبيه ، من دون تعرُّضٍ لبيان حاله من حيث الوثاقة وغيرها ، وكذا ذكر بعض الرواة مكرّراً كما يتّفق فيه كثيراً على ما تتبّعنا .

هذا وأمثاله ممّا يوجب الظنَّ الغالب بكون الكتاب لم يبلغ إلى حدّ النظم والترتيب والخروج بصورة نهائيّة .

وذلك يستندُ إلى كثرة اشتغال الشيخ بالتأليف والتصنيف في الفنون المختلفة الإسلاميّة من الفقه والأُصول وجمع الأحاديث والتفسير والكلام وغير ذلك من العلوم ، بحيثُ لو قُسّمتْ مدّة حياته على تأليفاته ، لما اتّسع لكتابه هذا إلّا ساعات معيّنة محدودة .

فعدمُ الذكر (للراوي) في رجال الشيخ لايدلُّ على عدم الوثاقة .

وأمّا رجال الكشيّ : فالظاهر كما يظهر لمن راجعه أنّ غرضه جمع أسماء الذين وردتْ في حقّهم رواية أو روايات ، مدحاً أو قدحاً أو غيرهما .

وأمّا كتاب النجاشي : فغرضه فيه إيراد المصنّفين ، ومَنْ برزَ منه تأليف أو تصنيف ، وهكذا فهرست الشيخ قدّس سرّه . فعدمُ تعرُّضه لبعض الرواة - باعتبار عدم كونه مصنّفاً - لا يدلُّ على عدم كونه ثقةً عنده ، كما يظهر من بعض المتأخّرين في « مشتركاته » حيث حكم بعدم وثاقة الراوي ، لمجرّد عدم كونه مذكوراً في تلك الكتب[1] .

ومع متانة ما ذكره في آخر هذا الكلام ، فإنّ ما ذكره عن « رجال الشيخ الطوسيّ » ممّا لا يمكنُ المساعدة عليه ، فإنّه من أجلّ كتب الفنّ ، وهو - كما ذكرنا سابقاً - مبنيّ على جمع أسماء الرواة مع تحديد طبقاتهم ، معتمداً حفظَ عناوينهم التي

---

(١) نهاية التقرير (ج ٢ ، ص ٢٧٠ - ٢٧١) بتصرّف .

وردتْ في الأسانيد بعينها، ولو تعدّدتْ وتغيّرتْ، وكانت لشخصٍ واحد، وليس هدفُهُ الجرحُ والتعديل إلّا بمقدار ما يُؤدّي هدفَه من تحديد الشخص طبقةً، ويُميّزُهُ شخصاً .وقد شرحنا طرفاً من رأينا هذا في بحث «باب من لم يرو»(١).

و تعرّضنا هناك لأمر نسبة الاستعجال إلى الشيخ، ونقولُ هنا: إنّ هذه المقولةَ غيرُ صحيحة؛ لأنّ الاستعجالَ ليس عُذراً في عدم ضبط التأليف، وكثرة الاشتغال العلميّ ليس سبباً لعدم الإتْقان، كيفَ؟ والإتْقان هو أحدُ أهداف العلماء، وأركان التأليف العلميّ. وهذا واضح لمن يتصدّىٰ للتأليف، فكيفَ بالشيخ في مقامه العلميّ الشامخ؟

هذا، مع أنّ الرُواةَ قد تناقلوا تُراثَ الشيخ ومؤلّفاته بطرق السماع من الشيخ، والقرائة عليه، والإجازة منه لهم، فكيفَ لم ينتبهوا أثناء ذلك إلى هذه المقولة التي تُدّعى!

وأمّا رجال ابن الغضائريّ:

فقد صرّح السيّد بعدم عُثوره عليه، فقال:

إنّ ما حُكي عن ابن الغضائريّ لا يُفيد بالنسبة إلينا، حيثُ لم يحضرنا كتابهُ(٢)

---

(١) المنشور في مجلة تراثنا، السنة الثانية،العدد المزدوج (٧ ـ ٨).

(٢) نهاية التقرير (ج ١، ص٢٠٧).

وأخبرني السيّد ضياء الدين الإشكوري أنه حَضَرَ لدى السيّد، وسمعه يُبدي اهتماماً بليغاً بكتاب «مجمع الرجال» للقهبائي لاحتوائه على منقولات قيّمة عن «حلّ الإشكال» للسيّد ابن طاوُس.

أقول: وأعتقدُ أنّ اهتمام السيّد إنّما كانَ لأحد أمرين على وجه منع الخلوّ:

الأوّل: التعليقات القيّمة التي احتواها الكتاب وهي لاستاذ المؤلّف المولى عبد الله بن الحسين التُستري، الذي كان قد اطّلع على كتاب «حلّ الإشكال» للسيد ابن طاوُس، ونقل القهبائي فوائده برمز (ع) في هوامش المجمع.

←

وحكم على المؤلّف بأنّه كانَ مُسارعاً في التضعيف.

وقد عرفتَ أنّ الأصحاب قد ارتبكوا في الحكم على هذا الكتاب ومؤلّفه وقد فصّلنا الحديثَ عنه في مقدّمتنا الضافية للنسخة المحقّقة منه، وفّقنا اللهُ لإصدارها.

وأمّا رجال الزُراريّ:

فقد نقل عنه السيّد بعض مطالبه بالواسطة، كما يظهر من تعبيره عند ذلك «بالمحكيّ عنه»(١).

وكذلك رجال البَرقيّ:

لم نجد له ذكراً عند السيّد، لا في الفقه ولا في الموسوعة، ممّا يدلُّ على عدم وجوده عنده.

وسنقف على مراجعات السيّد إلى الكتب الرجاليّة في غُضون دراستنا هذه.

ثانياً: أسانيد الروايات

والذي حصلَ لنا من كلماته هذه، ومراجعاته التالية، هو أنّه يعتقدُ بعدم كفاية هذه الكتب لتكونَ منهلاً وافياً جامعاً لأسماء كلّ الرواة، ولا لشرح أحوالهم ومعرفة شؤونهم.

ولذلك لجأ السيّد إلى «مَنْهلٍ» آخرَ، أوسعَ مساحةً، وأغزرَ مادّةً، وأكثرَ عمليّةً، وأقوىٰ دلالة وحجيّة، وهي «الأسانيدُ» الحاضرةُ في كتب الحديث المعتمدة، حيث تحتوي على أسماء الرواة كلّهم، وتؤدّي دوراً عظيماً في التعرُّف عليهم.

← الثاني: لاحتوائه على كتاب ابن الغضائري الذي نقله التُستري من متن «حلّ الإشكال» وأثبته القهبائي في مجمع الرجال كاملاً موزّعاً على الحروف.

ومهما يكن؛ فإنّ كتاب مجمع الرجال لم يطبع إلاّ بعد وفاة السيّد البُروجِرديّ بفترةٍ.

(١) لاحظ: ترتيب أسانيد الكافي.

ويظهر من السيّد أنّه يعتبر ما يُستفاد من المراجعات السنديّة، والمقارنات والتتبّعات الرجاليّة بينها، أمراً مؤدّياً إلى الوُثوق والاطمئنان، والعلم العادي، فإنّه قال ـ وهو يتحدّثُ عن الأسانيد ـ:

وتتكفّلُ تمييزَ المشتركات، وبيانَ عللها، والإرشادَ إلى ما هو الصوابُ فيها بوجهٍ علميّ واضح المأخذ(١).

بل ذكر أنّ الاستفادات منها:

تكون حينئذٍ كالقضايا التي قياساتُها معها(٢).

فيظهر أنّه لا يعتمدُ على الأسانيد وترتيبها، كأُمورٍ تفيدُ الظنَّ حتّىٰ يكون بحاجةٍ إلى القول بحجيّة الظنّ الرجاليّ، بل هو يقولُ بإفادتها العلمَ بمعناه العرفيّ، بل بمعناه المصطلح، إذْ جعلها من «الأوّليّات» التي هي من المعلومات البديهيّة.

---

(١) نفس المصدر (ص١٠٩).

(٢) نفس المصدر.

ثالثاً: حجيّة الخبر الواحد وشرائطها

التزم السيّد في أُصول الفقه ، بحجيّة الخبر الواحد، على أساس استقرار بناء العقلاء طُرّاً على ذلك، فإنّهم يبنون على العمل بخبر مطلق الثقة، ويعتبرون من الشرائط والقيود في الخبر المحتجّ به ما يلي:

١ ـ كون ناقله على ظاهر الصلاح، وكون الصدق هو الظاهر من حاله، وعدم ثبوت تعمُّده للكذب.

٢ ـ عدم كونه سريعَ التصديق للأخبار، ولا كثيرَ السهو والنسيان.

٣ ـ أنْ لا يكون مفادُ خبره مُعْرَضاً عنه عند الخاصّة المُنتمين إلى صاحب الخبر، والمطّلعين على آرائه[1].

فالسيّد يلتزم بحجيّة الخبر الواحد بشروط ثلاثة:

أوّلاً: الثقة في الراوي

ويكتفي لإثباتها بظهور الصلاح من حال الراوي، ولا يشترط العلمَ بالتوثيق الخاصّ، ولاالنصّ عليه به.

نعم، يقدحُ في هذا الظاهر ورودُ الجرح من أحدٍ بالنصّ عليه، فهو - بالتالي - يشترطُ عدم العلم بالقدح فيه.

وهذا هو منهجُ القدماء من علماء الرجال، الذين يجعلون عدمَ ظُهور فسق

---

(١) لاحظ: نهاية الأُصول، الطبعة الحديثة (ص٥١٧ و٥٢٦).

الرجل، وعدمَ ورود قدحٍ فيه من أحدٍ، كافياً للحكم بوثاقته إذا كان مسلماً مؤمناً، بناءً على أصالة «الوثاقة» في كلّ مؤمنٍ.

وتفصيل الاستدلال على هذا المَنْهَج موكول إلى محلّه.

ثانياً: السدادُ والضبطُ

وهو أن يكون الراوي سديداً في نقله، متثبّتاً ممّا يتحمّلُه من الخبر ضابطاً له، غير مبتلىً بالسهو والنسيان زائداً على المتعارف.

وهذا الشرطُ التزمَ به القدماءُ وأكّدوا عليه، وقد ذكره منهم الشيخُ المفيدُ[١] والشيخُ الطوسيّ[٢] كما سيأتي.

ولكنّ عامّةَ المتأخِّرين قد أغفلوا ذكره، سوى بعض الأُصوليّين، إلاّ أنْ يكونَ مندرجاً في مُطلق الوثاقة التي اشترطوها، كما شرحنا ذلك في بعض بحوثنا الرجاليّة.!

ثالثاً: عدم شذوذ الرواية، وعدم الإعراض عنها

وهذا يعني أن يكون مضمونُ الخبر غيرَ مُعْرَضٍ عنه بين الطائفة، فإنّ الإعراضَ عنه يوجب سقوطَ حجيّته، فلا يشمله دليلُ الحجيّة وهو بناءُ العقلاء.

وقد اعتمد السيّد البُروجِرديّ على هذه النظريّة في حجيّة الخبر الواحد في معالجاته الرجاليّة الواسعة في الفقه، وفي الموسوعة الرجاليّة.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذا المَنْهَجَ قريب من منهج شَيْخ الطائفة إلى حدٍّ كبير، كما هو مشروح في «المناهج الرجاليّة».

وقد عرفنا أنّ جهودَ السيّد تشابه جهودَ الشيخ في امتلاك المكوّنات العلميّة، التي أهمُّها الموسوعيّة في علوم الشريعة كالحديث والفقه والأُصول والرجال، فلذلك تبوّءا المرجعيّة العظمىٰ في عصريهما فكان ذلك «شَيْخَ الطائفة» فأجدِرْ بهذا أن يكونَ «سيّدَ الطائفة».

---

(١) نظرات في تراث الشيخ المفيد (ص ٦٢).

(٢) العدّة للطوسي، الطبعة الحديثه (ج ١، ص ٥١ و ص ٣٣٩).

رابعاً : تطبيقُ المَنْهج الرِجاليّ المختار

استناداً إلى ما اعتمدهُ السيّد في حجيّة الخبر الواحد، فهو إنّما يلجأ إلى المناقشة السنديّة، في خصوص موارد التعارُض بين الأخبار، لا مُطلقاً، بل عندما يتعذّرُ الجمع بين المتعارضين.

وقد صرّحَ بذلك في مجال الفقه، وأنّ اللجوءَ إلى المرجّحات إنّما يكون عند تحقُّق التعارض، واستقراره، وأنّ هذا لا يمكن إلّا بعد تعذُّر الجمع(١).

فهو: أوّلاً ـ وبعد تحديد الروايات في فئاتٍ محدّدة ـ يُحاولُ الجمعَ بينها مهما أمكن، فهو ـ عنده ـ أولىٰ من الطرح(٢).

بل هو المتعيّنُ إنْ أمكن، حتّىٰ جَعَلَ الحملَ على التخيير من باب الجمع العرفيّ، الموجب للخروج عن التعارض(٣).

ففي صورة إمكان الجمع ـ وحتّىٰ بالتخيير ـ فهو مقدّم على الترجيح مطلقاً، ومع عدم إمكانه، فهذا موردُ التعارض الذي تجري فيه المرجّحات.

فاللجوء إلى المعالجة السنديّة إنّما يكونُ بعد ثبوت التعارض واستقراره، وحيث لا يمكنُ التوفيقُ بين المتعارضين، ولا بنحو التخيير بينهما، ينتهي الأمرُ إلى المرجّحات التي أوّلُها الشُهرةُ الفتوائيّة بموافقة المشهور على مضمون أحدهما، فيؤخذُ

---

(١) لاحظ: نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٣٩ و ٢٤٤).

(٢) البدر الزاهر (ص ٢٤٠).

(٣) نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٤٢).

به ـ من دون نظرٍ إلى حال الرُواة ـ ويُحكم على الآخر بالشُذوذ، فيطرح ـ مهما كان سنده صحيحاً ـ لمخالفته لشرط حجيّة الخبر، ويسقط عن الاعتبار.

ومع اختلاف أقوال الطائفة وفتاوىٰ الفقهاء وعدم تحقُّق الشُهرة الفتوائيّة، فالترجيح بكثرة النقل والرواية في الأُصول والكتب المعتمدة في الرجوع إليها، والجوامع الحديثيّة المعروفة.

ومع التساوي في الكثرة وعدم تحقُّق الشهرة الروائيّة أيضاً، فالاعتماد على الأخذ بأقوال الرجاليّين، فيُترك ما فيه ضعف، على الاختلاف في درجات الضعف ومراتبه.

فمراحلُ المعالجة الرجاليّة في السَنَد عند السيّد هي كما يلي:

المرحلة الأُولىٰ: الترجيحُ الدلاليّ، بالأخذ بالشُهْرة الفتوائيّة، ويُقابلها الشذوذ.

المرحلة الثانية: الترجيح الصدوريّ من غير جهة السند:

تارةً بالأخذ بكثرة الرواية، ويقابلها الانفراد.

وأُخرى بالردّ بالاضطراب وعدم سَداد الراوي في نقل المتن، ويقابله الضبط.

المرحلة الثالثة: بالتضعيفات السنديّة، وهي:

١ ـ التضعيف بالغُلُوّ.

٢ ـ التضعيف بالإرسال، وملاحظة الطبقات.

٣ ـ التضعيف بالجهالة، وعدم التوثيق.

وهذا قلَّما يلجأُ إليه، كما سيجيئ تفصيله.

٤ ـ التضعيف بموافقة العامّة.

فلنتابعْ هذه المراحلَ، لنقفَ على عمل السيّد في تطبيقه لنظريّته الرجاليّة.

المرحلةُ الأُولىٰ: الترجيحُ الدلاليّ، اعتماداً على الشُهْرة الفتوائيّة:

يهتمُّ السيّد اهتماماً بالغاً بأمر موافقة الرواية لما اشتهر بين الأصحاب من الفتوىٰ ويُعبِّرُ عن ذلك بالشُهْرة الفتوائيّة، وبعمل الأصحاب، ويُعبِّرُ عن المخالفة بـالشُذوذ، وبإعراض الأصحاب.

وبعد استقرار التعارض - بعدم إمكان الجمع بين المتعارضين حتّىٰ عدم الحكم بالتخيير بينهما - يعتمدُ على «الشُهْرة الفتوائيّة» التي عبّرَ عنها بأنّها أوّلُ المرجِّحات[1] على ما يُستفاد من مقبولة عُمَر بن حَنْظَلة[2].

وعلّلَ ذلك في بعض تقريراته، بقوله:

أوّلاً: بأنّ الأخبار الشاذّة، التي أعرضَ عنها الأصحابُ، ساقطةٌ عن الحجيّة، وإن لم يكنْ لها معارض، فكيفَ في صورة المعارضة؟ إذْ عُمدة الدليل على حجيّة الأخبار «بناءُ العقلاء على العمل بها»، ولا شكَّ في أنّ الخبرَ الواصلَ إلى عَبيد المولىٰ إذا كان ممّا أعرضَ عنه بِطانةُ المولىٰ وخواصّه العارفون بمرامه، لا يَعتني به العبيدُ مطلقاً، وليسَ بناؤهم على العمل به ألبتّةَ، وإن كان في غاية الصحّة سنداً، بل كلّما ازدادَ صحّةً ازدادَ ضعفاً.

ثانياً: لو سُلِّم حجيّةُ الأخبار الشاذّة في أنفسها، فلا إشكالَ في سقوطها عن الحجيّة إذا عارضتها أخبار أُخر اشتهرَ بينَ الأصحاب العملُ بها والإفتاءُ على وِفقها، لما وردَ في باب الخبرين المتعارضين من وجوب الأخذ بأشهرهما، وقد بيّنا أنّ المرادَ الشُهْرة في مقام العمل والإفتاء، لا اشتهار الرواية فقط[3].

وما أروعَ قولَه عن الشاذّ: «بل كلّما ازدادَ صحّةً ازدادَ ضعفاً» حيث أنّ صحّةَ الشاذّ، دليل على ثبوت شُذوذه بالسند الصحيح، فكلّما كان أصحَّ كانَ شذوذه آكدَ، وهذه نُكْتة ظريفة.

---

(١) نفس المصدر (ج ١، ص٢٤٤) وانظر بحث «حجيّة الشُهْرة» في الملحق الثاني لكتابنا هذا.

(٢) نفس المصدر (ج ١، ص ٢٣٩).

(٣) البدر الزاهر (ص٢٤٤ ـ ٢٤٥) وكرّره في (ص٢٧٣).

أقول: أمّا ما ذكره من الوجهين فهما متداخلان، إذ الشذوذُ هو بمعنىٰ كون الرواية قد تُرك العملُ بها، فالعملُ لا بُدَّ أن يقعَ على غيرها، فلا بُدَّ من وُجود ما يُعارضها إمّا ظاهراً معروفاً، أو مغموراً يُستكشَفُ من نفس العمل، خُصوصاً على ما سيجيىء من طريقة السيّد البُروجِرديّ في استكشاف النصّ من قول بعض الأصحاب وفتواه، فضلاً عن الإجماع أو الاتّفاق أو الشُهْرة الفتوائيّة.

فلا يمكنُ فرضُ الشُذوذ المُسقِط للاعتبار من دون وُجود معارضٍ وإنْ أكّدَ عليه المقرّرُ المذكورُ في كتابه مكرّراً.

وقد صرّحَ السيّد في بحث حجيّة الشُهْرة بأنّ اشتهار حكم المسألة عندهم كاشفٌ عن وجود دليل معتبرٍ عندهم على ذلك الحكم[(١)].

و عبّر السيّد - في موارد مختلفة ـ عن الترجيح بالشُهْرة الفتوائيّة، بتعابير متفاوتةٍ، فقال:

إنّ رواية فضيل ... ساقطة عن درجة الاعتبار، لعدم كونها واجدةً لشرائط الحجيّة، لإعراض الأصحاب عنها[(٢)].

وقال:

والرواية ... غير معمولٍ عليها، فلا تشملُها أدلّةُ حجيّة الخبر الواحد التي عمدتُها بناءُ العقلاء[(٣)].

و في موارد ردّ الخبر الشاذّ بمثل قوله:

إنّه لا عاملَ به[(٤)].

وقوله: لا سبيلَ إلى ترجيح الرواية ... لمكان شُذوذها، وعدم العمل بمقتضاها[(٥)].

---

(١) بحث حجيّة الشُهْرة في الملحق الثاني بكتابنا هذا.

(٢) نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٥٦).

(٣) تقريرات ثلاثة، الوصية (ص٨٨).

(٤) نفس المصدر (ص٦٥ و ٨٠).

(٥) زبدة المقال (ص ٢١).

وقوله: لكنّ الفتوىٰ بذلك مشكلٌ، لإعراض الأصحاب عن هذه الروايات، ومن المعلوم أنّه من أعظم المُوهنات للرواية [١].

وذكر توضيحاً أكثر لهذا، فقال:

قد حُقّقَ في الأُصول أنّ أدلّةَ حجيّة الخبر الواحد كلّها راجعة إلى الطريقة المستمرّة بين العقلاء، وتكون إمضاءً لها، وليسَ مفادها الحجيّة التأسيسيّة للخبر الواحد.

وحينئذٍ، فمع عدم ذهاب أحدٍ من قُدماء الأصحاب ـ الذين هُم وسائطُ بيننا وبينَ الأئمّة عليهم السلام في نقل الأحكام الصادرة عنهم عليهم السلام إلينا، ومخازنُ كنوز أنوارهم ـ إلى هذا المعنى ـ لا يحكم العقلاءُ بالحجيّة أصلاً بعدَ كون بنائهم على ذكر الفتاوىٰ المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام بعين ألفاظها الصادرة عنهم [٢].

ويظهر من متابعة كلام السيّد حول الترجيح في هذه المرحلة أنّه يلتزم:

أوّلاً: بأنّ المعتبرَ هي شُهرة قُدماء الأصحاب.

فالمتقدّمونَ هُم المطّلِعون على أحكام الأئمّة عليهم السلام حيث أنّهم تلقّوها يَداً بيدٍ، وصَدْراً عن صَدْرٍ، وخَلَفاً عن سَلَفٍ، ولم تقعْ بين حَلَقاتِهم فَتْرةٌ أبداً، إلى أن وصلتْ إلى المشايخ العِظام كالطوسيّ والمتقدّمين عليه، بعين ألفاظها.

فهو يقول: ولا يجوزُ الغضُّ عمّا هو المتسالَمُ عليه بينهم [٣].

ويقول: «فقدماءُ الأصحاب هُم الوسائطُ بيننا وبينَ الأئمّة عليهم السلام، فلا يبقىٰ مجال للوثوق في ما خالَفَهم، وإن اختارهُ بعضُ المتأخّرين» [٤].

---

(١) نهاية التقرير (ج ١، ص ٨١).
(٢) نفس المصدر (ج ١، ص ٣١٥).
(٣) نفس المصدر (ج ١، ص ١٨).
(٤) نفس المصدر (ج ١، ص ٣١٥).

ثانياً: بأنّ المرادَ شُهرة الفتوىٰ لا الرواية:

وقد صرّح بأنّ المرادَ بالشُهْرة المرجِّحة، هي الشُهْرة في مقام العمل والإفتاء، لا اشتهار الرواية فقط[١].

وقال: «قد ذكرنا في محلّه أنّ «الشُهْرةَ الفتوائيّةَ» أوّلُ المرجِّحات على ما يُستفادُ من مقبولة عُمَر بن حَنْظَلة، لا الشُهْرة في الرواية[٢] وإن اختارَ الثاني الشيخ الأنصاريّ»[٣].

وفي هذه المرحلة لا ينظر إلى سند الروايتين المتعَارضتين، فالحديثُ الموافقُ للمشهور يُؤخَذُ به، وإنْ كان ضعيفَ السند.

قال السيّد في روايةٍ من هذا القبيل:

وإن كان ـ في اعتبارها ـ تأمّلٌ، لوجود سَهْل بن زِياد، وكون محمّد بن الرَيّان غير معلوم الحال عندنا، إلّا أنّ المشهورَ قد عملوا بها فتكونُ منجبرة[٤].

والروايةُ المخالفةُ للمشهور، لا يؤخَذُ بها وإن كانت صحيحةَ السند قال.

اللازم طرحُها، بعد ما كان المقطوعُ به بينَ الأصحاب على خلافها[٥].

بل «كلّما ازدادتْ صحّةً، ازدادتْ ضعفاً»[٦] كما عرفنا وجهَه.

والشهرة الفتوائيّة مرجّحة، حتّىٰ لو لم تتحقّق معها شُهرة روائيّة، فضلاً عمّا لو تحقّقتْ.

فقوله في قاعدة «مَنْ أدركَ ركعةً من الوقت فقد أدركَ الوقتَ»:

اشتهارُ هذه الأخبار يُغني عن البحث في سندها والخدشة فيها بـإرسالٍ أو ضعفٍ أو غيرها، كما هو دأبُ المتأخّرين، فلا مجالَ للإشكال في هذه القاعدة

---

(١) البدر الزاهر (ص٢٤٥).

(٢) نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٣٩).

(٣) نفس المصدر (ج ٢، ص ٦٣) و لاحظ: فرائد الأُصول (ص ١٠٧).

(٤) تقريرات ثلاثة، الوصية (ص٨٥) وفيه «منجزة» غلطاً.

(٥) نهاية التقرير (ج ١، ص ١٧٣).

(٦) البدر الزاهر (ص٢٤٤ ـ ٢٤٥).

من حيث السند[١].

يريد به الشُهْرة الفتوائيّة على طبق هذه الأخبار، لا شُهْرة روايـتها، بـقرينة عدم ورودها إلّا في موارد قليلةٍ عـندنا، وأمـا وُرودهـا عـند العـامّة في الصـحاح والجوامع، لا يشكّلُ شُهْرةً روائيّة معتبرة، كما لا يخفىٰ.

وليس استدلاله بحديث الرفع[٢] إلّا على أساس عمل المشهور به، بعد عدم تماميّة شيء من أسانيده، وعدم وضوح شُهْرة روايته، كما أكّدَ عليه بعضُ المتشدّدين في أمر الأسانيد.

المرحلةُ الثانية: الترجيحُ الصُدوريّ ـ من غير جهة السند ـ:

وقد اعتمدَ فيها على أمرين:

الأوّلُ: كثرةُ الرواية

فبعد الشُهْرة الفتوائيّة، تأتي مرحلةُ الترجيح بكثرة الروايات عَدَداً، وقد لجأ إليها السيّد في مواضع من الفقه:

قال: «حيث إنّ أخبار المسجد أكثر وَجَبَ الأخذُ بها»[٣].

وطرح بها الأخبارَ الأُخرىٰ ـ حتّىٰ لو قال بها أكثرُ المتأخّرين ـ فقال:

والقائلون بالثاني وإنْ كانوا أكثرَ، إلّا أنّ الأوّلَ أكـثر روايـةً مـن حـيث العدد[٤].

وجعل كثرةَ الروايات جابرةً للسند[٥] وعاضدةً للرواية[٦] بل جـعل مجـرّد «نقل المشايخ الثلاثة» للرواية، سبباً لترجيحها على المعارض[٧].

---

(١) نهاية التقرير (ج ١، ص ٤٢).

(٢) تقريرات ثلاثة، الغَصب (ص٢١٦).

(٣) نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٦٢).

(٤) تقريرات ثلاثة، الوصيّة (ص ٨٠).

(٥) نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٠٣).

(٦) البدر الزاهر (ص٢٣٨).

(٧) نفس المصدر.

ومن هذا المنطلق جعل كون الرجل ذا رواياتٍ كثيرة في مختلف أبواب الفقه، خصوصاً بعد نقل الأجلّاء من أصحاب الحديث عنه، دافعاً للمناقشة في السند(١).

وفي مقابل ذلك: جعل الانفراد من موجبات الضعف، ومراده بالضعف طرحُ الرواية وعدم العمل بها، عند عدم وجود روايةٍ أُخرىٰ تعضدها، ولوكانت من روايات العامّة، معلّلاً بقوله:

لأنّ النقلَ عن راوٍ واحد منحصر في تلك الرواية، فلا يجوز الاعتماد عليها(٢).

كما ردّ حديثاً نقله الشيخ الطوسيّ عن «كتاب محمّد بن عليّ بن محبوب» بأنّه:

لا يتابعه غيره فيه(٣).

ثمّ اعلم أنّ المحقّقَ الحلّي قد استدلَّ على ترجيح أحد المتعارضين بكثرة الرواية، فقال: «**لأنّ الكثرة أمارة الرجحان**»(٤).

لكنّه في (المَعارِج) استدلَّ على الترجيح بكثرة العمل على إحدىٰ الروايتين، بقوله: «**لأنّ الكثرة أمارة الرجحان، والعمل بالرجحان واجب**»(٥).

ونقل الشيخ الأنصاريّ هذا الثاني(٦) ولم يتعرّض للأوّل.

لكنّ الظاهر أنّ مرادَ المحقّق من كثرة العمل هو كثرةُ النقل، لا كثرة الفتوىٰ، وأنّ ما ذكره في المعارج هو عينُ ما ذكره في الرسالة العزّيّة، وذلك: لأنّ المحقّقَ إنّما علّق الترجيحَ بكثرة عمل الطائفة على قوله: «**إذا جوّزنا كون الإمام عليه السلام في جملتهم**»(٧) وبهذا يرجع إلى الإجماع، وقد ذكرَ في المسألة الأُولىٰ: أنّ الموافقَ لإجماع الطائفة يجبُ

---

(١) نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٠٧).

(٢) نفس المصدر (ج ١، ص ١٩٦).

(٣) نفس المصدر (ج ١، ص ١٤٨).

(٤) المسائل العزّية، المسألة ٩ في الرسائل التسع (ص١٧٨).

(٥) المعارج في الأُصول (ص١٥٥) المسألة٧.

(٦) فرائد الأُصول (ص٨١٥).

(٧) نفس المصدر (ص١٥٥).

العملُ به، لأنّ الإجماعَ حجّة في نفسه(١).

ومن المعلوم ـ من رأي المحقّق ـ أنّه يقولُ بحجيّة الإجماع، لدخول قول الإمام عليه السلام فيه، وهو الحُجّة، كما صرّح به(٢).

فليس كثرةُ العمل ـ بذلك القيد ـ عنده أمراً غيرَ الإجماع الذي هو حجّة مستقلّة، فالكثرةُ التي جعلها هنا مرجّحاً آخرَ، لابُدَّ أن تكونَ هي كثرةُ الرواية، فلاحظ.

الثاني من أُسس المرحلة الثانية: سَدادُ الراوي

وبعد أن عرفنا أنّ السَداد عنصر مهمّ في حجيّة الخبر الواحد في منهج السيّد، لبناء العقلاء على الحجيّة عندما يكون الراوي سديداً في نقله، أي: حافظاً، غير مغفّلٍ، وبعيداً عن السهو والنسيان الزائد على العادة، فإنّ عدم السَداد يؤدّي إلى اضطراب الحديث، وهو مُسقط لاعتباره ومخرج له عن مجال بناءالعقلاء.

وقد جاء عُنصر «السداد» بهذا المعنىٰ في كلام القدماء!

قال الشيخُ المفيد: «الفقهاءُ يطرحون ما يرويه ذوو السهو في الحديث، إلّا أن يشركهم فيه غيرهم من ذوي التيقُّظ والفِطنة والذكاء والحصافة»(٣).

و هو السَداد الذي اعتبره الشيخُ الطوسيّ في الخبر المعتبَر عند من يعملُ بأخبار الآحاد، فقال في العدّة :فأمّا ما اخترتُه من المذهب فهو: أنّ خبر الواحد، إذا كان وارداً من طريق أصحابنا القائلين بالإمامة، وكان ذلك مرويّاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله أو عن واحدٍ من الأئمّة عليهم السلام، وكان ممّن لا يطعن في روايته، ويكون سديداً في نقله ... جاز العمل به (٤).

وأهل المصطلح والدراية يُعبّرون عن شرط السَداد بـ «الضبط».

وإنّما جعلنا هذه المرحلة من المعالجة في أصل الصدور، لكونها خارجةً عن

(١) معارج الأُصول (ص١٥٤).

(٢) نفس المصدر (ص١٣٢).

(٣) رسالة عدم سهو النبيّ صلى الله عليه وآله، مصنّفات الشيخ المفيد (ج ١٠، ص ٢٨) ونظرات في تراث الشيخ المفيد (ص٦٢).

(٤) نفس المصدر.

مرحلة السَنَد، لأنّ السَنَد قد يكون صحيحاً، حَسَبَ الاصطلاح، لكنّ المتنَ يكـون مضطرباً، ولا يمكنُ أن يكون بصورته المضطربة صادراً من المعصوم، الذي لا بدّ أن تكون عبارتُه صحيحةً لغةً، وتتمتّعُ بالبلاغة والأداء الصحيح، وبعيداً عن التشويش المؤدّي إلى عدم الفهم أو عُسره وإبهـامه وتشـابُهه، في بـاب الأحكـام الشَرعـيّة، المطلوبة للعمل.

فلا ينافي سقوط الرواية بالاضطراب، أن تكون صحيحة السند.

قال السيّد في سند روايةٍ:

إنّها صحيحة من حيث السند، ولكنْ في متنها نحوُ اضطراب[١].

وقال:

هذه الروايةُ ـ وإن كانتْ أظهرَ من سابقتها في الدلالة .. ـ لكنّها مغشوشة من حيث العبارة، وكأنّ الراوي لم يكن بصيراً بأُسلوب كلام العرب[٢].

وقد أكّدَ على هذا المعنىٰ، مبيّناً وجهَ وقوع الاضطراب في الحديث، فقال ـ عن بَشِير النَبّال ـ:

إنّه قليلُ الرواية جدّاً، فيُعلمُ من ذلك عدم كونه من فقهاء الأصحاب من قبيل ابن مسلم وابن جابر، فإنّ ضبط العاميّ ـ وإن كـانَ وَرِعـاً جـدّاً ـ لا يُقاسُ بضبط الفقيه المطّلع، كيفَ؟ واشتباهُ العوام، وخطؤُهم في فهم ما يسمعونه، وضبطه، أكثرُ من أن يُحصىٰ؟!

وبَشير بن مَيْمُون، وأخوه شَجَرَة، من أُسَراء العَجَم، ولم يكونا من أهل اللغة العربيّة العارفين بأساليبها[٣].

وهنا يجعلُ السيّد لنشاط الراوي القيمةَ الكبرىٰ، فأبرز الآثار ـ للراوي الأكثر نشاطاً وروايةً، واتّصالاً بالأئمّة: وأصحابهم البارزين ـ أن تكون له هذه الميزة، وهي

---

(١) البدر الزاهر (ص١٣٧).

(٢) زبدة المقال، الخمس (ص ٨٠).

(٣) البدر الزاهر (ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

حصوله على الضبط والسَداد، وبذلك يُقدَّم حديثُه على ما يُعارضه إذا خلا المعارضُ عن مثل هذه الميزة.

ومن هنا، تتّضحُ قيمةُ وصف الراوي بالفقاهة والشيخوخة وما يدلّ على قَدَمٍ راسخة في العلم والصُحبة للأئمّة ، كما ذكره الكشيّ في «تسمية الفقهاء من الرواة» المعروفين بأصحاب الإجماع، حيث أجمعت الطائفةُ على الإقرار لهم بالفقه، فهذا يكفي في تقديم رواياتهم على روايات غيرهم ، على منهجنا في تفسير هذا الإجماع.

وقد صرّح السيّد بكون الاضطراب من شؤون الصدور، فعلّلَ ذلك بقوله:

إنّ الروايةَ في كمال الاضطراب من حيث المتن، بحيث ربّما يحصل الوُثوقُ والاطمئنانُ بعدم كونها صادرةً عن المعصوم عليه السلام [(١)].

لما ذكرنا من لزوم كون الأحاديث الواردة في الأحكام واضحةَ الدلالة، فصيحةً بليغةَ الأداء، لتفيَ بالغَرَض من نقلها وإلقائها، وروايتها، بشكلٍ تامّ، وهو بلوغ الأحكام إلى الأنام.

وقد أكّدَ الأئمّةُ على ذلك، بقولهم: «**أعْرِبُوا حديثَنا فإنّا قومٌ فُصحاء**»[(٢)].

والإعرابُ هو الإفصاحُ المبتني على صحّة اللفظ والتركيب.

وليس الاضطرابُ مؤدّياً إلى سقوط الحديث عن الاعتبار بالكلّية، بل ذلك محدّد بغير القدر المتيقّن من المفهوم منه، كما قال السيّد:

إنّ الاضطرابَ لا يُوجب طرحَ الرواية رأساً، بل غايتُه الاقتصار على القدر المتيقّن ممّا يُستفاد منها [(٣)].

وهذا يؤكّدُ ما قُمنا به من جعل هذه المرحلة خارجةً عن البحث السنديّ إذ لو كان الاضطرابُ مسقطاً للحديث وموجباً لضعفه من تلك الجهة، لما بقيَ لشيٍ منه أدنى حجيّة واعتبار.

---

(١) نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٣٧).

(٢) الكافي (ج ١، ص ٥٢) الحديث (١٣) كتاب فضل العلم، الباب (١٧).

(٣) نهاية التقرير (ج ٢، ص ٣١١).

المرحلة الثالثة: المعالجة السنديّة

وبعد استقرار التعارض، وتكافؤ المتعارضين في المرحلتين السابقتين من الترجيح، فلم يكن قولٌ أشهرَ من الثاني، ولاأوفرَ عدداً من الآخر، ففي هذه المرحلة يلجأ السيّد إلى العلاج السنديّ.

وقد عَمَدَ إلى العناية بالتضعيف، بإحدىٰ الطرق التالية، مقدّماً على بحث التوثيق ـ الذي لم يتعرّضْ لوجوده وعدمه إلّا في مرحلةٍ متأخّرة ـ وذلك: بناءً على منهجه الرجاليّ من جعل القدح والجرح في الرجل مسقطاً لخبره عن الحجيّة باعتبار عدم بناء العقلاء على حجيّة مثله، بل بناؤهم على حجيّة خبرِ مَنْ لم يُقدح فيه، إذا كان على أصل الثقة وظهور الصلاح؛ بناءً على ما هو المختار من المَنْهَج الرجاليّ الذي يوافق القدماء.

وعلى هذا فالجرح مقدَّم على التعديل، عند التكافؤ من جميع الجهات.

وبعبارةٍ أُخرىٰ: فإنّ وجود مرجّحٍ من قبيل الشُهْرة الفتوائيّة أو كثرة العدد، يُعدّ مانعاً من اللجوء إلى التضعيف السنديّ، لأنّ ذلك يُعدّ جابراً للضعف على تقديره(١).

وإلّا، فمع عدم الانجبار، لا يجوزُ الركونُ إلى الرواية حتّىٰ في مقابل الأصل العمليّ مع قصور سندها(٢).

مراحل التضعيف الرجاليّ

ومراحل التضعيف هي ـ على التوالي ـ: ١- بالغُلوّ، ٢- وبالإرسال، ٣-وبالجهالة، ٤- وبموافقة العامّة، وإليك التفصيل:

---

(١) لاحظ: زبدة المقال (ص٥٣).

(٢) نفس المصدر (ص٨٣).

فأوّلاً: التضعيف بالغُلُوّ:

إنّ السيّد لَفَتَ الأنظارَ إلى حقيقةٍ هامّة، وهي أنّ كثيراً ممّن نُسِبَ إليهم الغُلُوّ كانت لهم عقائدُ صحيحة متقنة، غايةَ الأمر أنّ بعضَ الشيعة كانوا ـ لقصورهم في بعض العقائد ـ ربّما يعدُّون بعض العقائد الكاملة الصحيحة غُلُوّاً وإفراطاً!

وصرّح السيّد بعد إعلانه هذه الحقيقة بأنّه:

لا يُلتفتُ إلى كثيرٍ ممّا يُنسب إلى الأصحاب من الغُلُوّ والإفراط (١).

وقد أصبح الاتّهامُ بالغُلُوّ، وإسقاط شخصيّة الرواة رجاليّاً ـ وبِتبع ذلك: الإعراضُ عن كثيرٍ من التُراث الحديثيّ المسجّل والمتلقّى، والمخلَّد في الأُصول الحديثيّة ـ أمراً هيّناً عند المتأخّرين! يتلاقَفُهُ كلُّ من هَبَّ ودَبّ!، وأُلوكةً يتحدّثُ بها القاصرون المقصِّرون!، والمفرِّطون في الحقّ، من أصحاب الأهواء، ممّنْ لم ترسخْ لهم قدمٌ في الدين، ولا في العلم!!.

ونحنُ كما نرفضُ ذلك الإفراط، نرفض هذا التفريط، ونقول: إنّ القدرَ المتيقّن من الغُلُوّ المسقِط لرواية الراوي هو المخرِجُ عن الإسلام، باعتقاد الأُلوهيّة في البشر ـ والعياذ بالله ـ والمؤدّي إلى ترك الواجباتِ العباديّة وارتكاب المحرّمات الإلٰهيّة، وعلى هذا يحملُ الغُلُوّ المطلق الذي وردَ في المعالجات كونُه من موجبات الضعف.

ومهما يكن، فإنّا نجدُ اعتمادَ السيّد على التضعيف بالغُلُوّ في موارد، منها قوله:

الرواية قويّةُ السند، إلّا من جهة عبدالله بن القاسم الحَضْرَمي، فإنّه ضعيف بالغُلُوّ (٢).

وقوله في رواية :

---

(١) البدر الزاهر (ص ٢٢٩).

(٢) زبدة المقال (ص ٧٩).

مضافاً إلى ضعف سندها لمكان رمي راويها بالغُلُوّ[١].

وقوله في رواية أُخرى:

مضافاً إلى ضعف سندها، فإنّ يُونُس بن ظَبْيان، والمُعلَّىٰ بن خُنَيْس مرمِيّان بالغُلُوّ.[٢]

وقال عن أحمد بن محمّد السَيّاريّ:

ممّن رمَوه بالضعف لما نُسب إليه من الغُلُوّ[٣].

وعن محمّد بن سنان، قال:

إنّه قيلَ في حقّه: إنّه غالٍ، ونقلَ عن صَفْوان: قد يَطير ـ كنايةً عن الغُلُوّ ـ فقصصناه[٤].

ويظهر أنّ التضعيف بالغُلُوّ هو من أقوىٰ التضعيفات، وهذا واضح ـ بعد تخصيص معناه بما ذكرنا ـ حيث أنّه حينئذٍ يُساوي «الكفر» فلا يدخلُ في موضوع حجيّة خبر الواحد أصلاً، حيث أنّ الكافرَ لا يتقيّد بالشرع فكيفَ يُسمعُ قوله في نقل أحكامه؟

ولذا لا نجدُ من السيّد مناقشة في التضعيف به، عند وجود الرمي به، وإنّما يُطلِقُ الحكمَ به بصورةٍ جازمة، إلّا أنّه يشكّكُ أحياناً في أصل نسبة الغُلُوّ إلى الراوي، أو في نسبة القول إلى الرامي،كما أنّه إنّما يلجأإلى ذلك بعدما يردّ الرواية بأمرٍ آخر، كما يفهم من قوله: «مضافاً» فيبعض الموارد.

وثانياً: التضعيف بالإرسال:

«الإرسال» يكون وسيلةً من وسائل التضعيف عندما يقعُ التعارض ويستقرّ، بينَ ما جاء في خبرٍ مُسْنَد ليس فيه شيء من موجبات الضعف وبينَ ما جاء به الخبرُ

---

(١) نفس المصدر (ص٩٦).

(٢) نفس المصدر.

(٣) البدر الزاهر (ص٢٢٩).

(٤) تقريرات ثلاثة، ميراث الأزواج (ص١١١).

المرسل، مع عدم إمكان الترجيح عليه بكثرة الرواية ولا ردّه بالغُلُوّ، أو الاضطراب، ولم تبقَ وسيلة لردّه أو ترجيحُ غيره عليه، إلّا تضعيفه بالإرسال. فالسيّد يُسقطه بذلك(١).

وهذا منه بناءٌ على أصله من اللجوء إلى المناقشة السنديّة، بعد استقرار التعارض، فالسيّد لا يُناقش بالإرسال قبل التعارض، بل يعتمد على المرسل بصورةٍ واسعة، كما هو دَيْدَنُ القدماء من علماء المسلمين بلا بحثٍ، ومالَ إليه بعض المتأخّرين مع المناقشات.(٢)

فالسيّد يوردُ المرسلاتِ في كتابه الكبير «**جامع أحاديث الشيعة**» ويستدلُّ بها في المباحث الفقهيّة، من دون بحثٍ سنديّ أو توقّف.

ومن هنا يمكنُ أن نعرفَ سرَّ عمل السيّد في عدم اللجوء إلى التضعيف بالإرسال، حتّىٰ مع استقرار التعارض، عندما يكون أحد موجبات ترك الرواية موجوداً.

فهو لا يتعرّضُ للإرسال إذا كان الحديثُ مضطرباً، بل يكتفي بإسقاطه بالاضطراب، إلاّ إذا كان بصدد التأكيد على الضعف، أو سيراً على عادة القوم مجاراةً، كما لو كان الراوي غالياً وقد أرسل.

والاعتماد على مرسلات العيّاشيّ، والصدوق في الفقيه، شائعٌ عنده، بلا مناقشة(٣).

ومن هذا الباب اعتماده على رواياتٍ في سندها: «**بعض أصحابنا**» و«**عن رجل**» و«**عمّن ذكره**» وأمثال ذلك.

---

(١) نهاية التقرير (ج ١، ص ٤٥٢) و(ج ٢، ص ١٦٨) و تقريرات ثلاثة (الوصية) (ص٥٧) و(ميراث الأزواج (ص١١٢ و١٢٠).

(٢) البحث عن المرسل وحجّيته ومداها، يستدعي مجالاً واسعاً، ومحلّه كتب أُصول الفقه، أو مصطلح الحديث، فليراجع.

(٣) لاحظ: زبدة المقال، الخمس (ص١٢٥) و تقريرات ثلاثة، الوصية (ص١٩) و البدر الزاهر (ص ١٢١ و١٣٧) و نهاية التقرير (ج ١، ص ١٤٨).

وقد اعتمد على مراسيل ابن أبي عمير، التي قَبِلَها الأصحابُ كذلك(١).

وقَبِلَ مرسلات أصحاب الإجماع وقال: «لا إشكال فيها لمكان ذلك الإجماع»(٢).

وصرّح أنّ المرسلَ ينجبرُ بعمل الأصحاب(٣).

وصرّح أنّ الإرسالَ لا يضرُّ مع كثرة الرواية(٤).

ولابدّ هنا من التعرّض لأمرين اعتمدهما السيّد البُروجِرديّ في منهجه الرجاليّ، وهما من فروع هذه المرحلة، وهما: الخبر المستكشف، والطبقات؛ فلنبحث عنهما فنقول:

أما الخبرُ المُسْتَكْشَفُ:

إنّ السيّد يعتمد على ما هو أوغلُ - في عدم الاتّصال - من الحديث المرسل، وهو الحديث «المُسْتَكْشَفُ» من إجماع القدماء من الأصحاب على فتوىٰ، حيثُ يستدلُّ به على وجود نصٍّ معتمدٍ لأهل الإجماع، وإن لم يُذكر في الكتب والجوامع الحديثيّة ولم يُدوّن فيها(٥).

بل يستكشف الخبرَ، من وجود الحكم في كتابٍ مثل «النهاية» للشيخ الطوسيّ، باعتبار أنّه «موضوع لجمع عبارات المتون، ممّا وصل إليه من أخبار الأئمّة عليهم السلام التي كانت موضع وثوق بنظره»(٦).

قال السيّد عن عمل الأصحاب في مثل ذلك الكتاب:

قد رووا هذه الأخبارَ في كتبهم وكانتْ بمرْآهُم، ومع ذلك لم يفتوا بمضمونها بل تسالَموا على عدم اعتبار ما فيها ... فيُعلم بذلك عدم اعتنائهم بما

---

(١) البدر الزاهر (ص ٢١١) و نهاية التقرير (ج ١٢، ص ١٦٦).

(٢) نهاية التقرير (ج ١، ص ١٤٥).

(٣) نفس المصدر (ج ١، ص ٣١ و١٠٨).

(٤) نفس المصدر (ج ١، ص ٢٠٣).

(٥) البدر الزاهر (ص٨ ـ ٩).

(٦) تقريرات ثلاثة، الغصب (ص ٢٠٠).

في ظاهرها.

ولنا أنْ نستكشفَ من هذا التسالُم ـ مع ظهور الأدلّة على خلافه ـ وجودَ نصٍّ معتبرٍ واصلٍ إليهم يَداً بِيَدٍ من الأئمّة عليهم السلام ، غايةَ الأمر عدم ضبطه في الجوامع التي بأيدينا. وقد عرفتَ أنّ أخبارَنا ـ معاشرَ الإماميّة ـ لم تكن مقصورةً على ما في الجوامع التي بأيدينا، بل كان كثير منها موجوداً في الجوامع الأوّليّة، ولم يذكرها المشايخُ الثلاثة في جوامعهم.

كيفَ ؟ وبناءُ القدماء من أصحابنا على العمل بالمنصوصات فقطْ ؟ وقد أفتوا في كتبهم المُعدَّة لنقل خُصوص المسائل المنصوصة والمتلقّاة عن الأئمّة عليهم السلام ، كالهداية، والمقنعة، والنهاية، والمراسم، ونحوها.

فهذا التسالُم منهم من أقوىٰ الإمارات على وجود نصٍّ في المسألة، وإن لم يصلْ إلينا (١).

وقال السيّد في آخر المقدّمة الأُولىٰ من ترتيب أسانيد الكافي ما نصّه :

إنّ القرائنَ القطعيّةَ الكثيرةَ، دلّتنا على أنّ الجوامعَ المتأخّرةَ لم تستوعبْ جميع ما كان في الجوامع التي صنّفها أهلُ الطبقات السابقة من الأخبار، بل ومن الأخبار الدالّة على الأحكام.

ولذلك صار كثير من الفتاوىٰ التي ورثها الخلفُ عن السلف، وضبطها فقهاؤنا في كتبهم المصنّفة لضبط الفتاوىٰ المأثورة خاليةً عن الدليل الدالّ عليها، ولذلك اضطربَ كثير من علمائنا المتأخّرين في تلك الفتاوىٰ من جهة عدم الخبر الدالّ عليها، ولذلك لا يمكنُنا المسارعةُ إلى إنكار تلك الأحكام بمجرّد عدم وجدان الخبر الدالّ عليها (٢).

فإذا كان السيّد يعتمد مثل هذا الخبر «المُسْتَكْشَف» فاعتمادُه على المرسَل، المعلَن عنه، والمستدلّ به على فتاواهم، أوضح.

---

(١) البدر الزاهر (ص٩٣).

(٢) ترتيب أسانيد الكافي (ص ١١١).

وأمّا الطبقات:

فإنّ الحكم بالإرسال وعدمه، هو واحدٌ من أهمّ نتائج علم «طبقات الرواة» الذي اهتمّ به السيّد غايةَ الاهتمام(١)، فلا بُدَّ من التعريف بأمر الطبقات استيفاءً لكلّ الجوانب اللازمة، لمعرفة منهج السيّد، فنقول:

إنّ تحديدَ طبقات الرواة ومعرفتها، يؤثّر ـ مباشرةً ـ في المعالجة الرجاليّة، خصوصاً في أمر الاتّصال والانقطاع بينَ الرواة، والحكم على الأسانيد بأحد هذين، وجوداً أو عدماً، وكذلك يؤثّر في معرفة بعض «العلل» الأُخرى التي تقع في الأسانيد، ولذا اعتنى العلماء بها منذ القدم سواءٌ فى ذلك الخاصّة أم العامّة، واليك التفصيل:

العناية بالطبقات قبل السيّد:

وقد ألّف عدّة من علماء الرجال القدماء كتبهم على أساس الطبقات، كالبرقيّ، والشيخ الطوسيّ في رجاله، الذي عنونَه «تسمية من روى عن النبي والأئمّة» ورتّبه على أبواب بعدد المعصومين عليهم السلام ثمّ ختمه بباب مَنْ لم يَرْوِ عنهم.

وكتاب الرجال للطوسيّ يُعَدُّ أوسعَ كتب الطبقات وأهمّها وقد تحدّثنا عنه بصورة موسّعة في بحثنا «باب من لم يرو عنهم: في كتاب الرجال».

وقد بنى كثير من علماء الرجال المتأخّرين أمر الطبقات على ترتيب رجال الطوسيّ إلّا أنّ بعضهم لم يوافق على ذلك، وحاول تنظيم الطبقات على أُسسٍ وضعها واعتبرها، فهناك مسالك متعدّدة:

مثل مسلك ابن أبي جامع العامليّ حيث جعلها من عصر المفيد إلى طبقة ابن أبي عُمَيْر ستّاً(٢).

ومسلك التقيّ المجلسيّ الأوّل، حيث جعلها من عصر الطوسيّ إلى البداية اثنتي عشرة طبقة(٣).

---

(١) لاحظ: تقريرات ثلاثة، ميراث الأزواج (ص١٠٦ ـ ١٠٧).

(٢) نهاية الدراية في شرح الوجيزة، للسيّد حسن الصدر الكاظمي العاملي (ص٣٤٢).

(٣) نفس المصدر (ص٣٤٣).

ومسلك السيّد المقدّس الأعرجيّ، حيث جعلها من عصر المفيد إلى البداية، عشر طبقات(١).

ومسلك آخر جعلها خمس طبقات(٢).

والسيّد البُروجِرديّ لم يوافق ـ كذلك ـ على طبقات رجال الطوسيّ فقد اعترض عليه بقوله:

إنّ بناء الطبقات على أبواب كتاب الشيخ في الرجال ـ كما يُتراءىٰ من كثيرٍ من المتأخّرين ـ حيث نراهُم يكتفون في بيان طبقة أيّ رجلٍ بأنّه مذكور في باب كذا من (جخ) ـ غير صحيح.

لما ذكرناه من شمول [باب] مَنْ لم يروِ عنهم، للثلاث بل للخمس الأخيرة، كلّاً أو جُلّاً، ولسائرها بعضاً.

ولما مرَّ من أنّه قد يتّفق روايةُ طبقتين أو أكثر عن إمام واحد، ورواية طبقة واحدة عن إمامين أو أكثر(٣).

وقد بذل السيّد جُهداً واسعاً في أمر الطبقات، واهتمَّ اهتماماً كبيراً في تنظيمها، بحيث تنضبط بدقّةٍ، ولا تتداخلُ الطبقات ولا يرد عليه ما ورد على ما سبقه من الجهود، بتداخلها.

والجهدُ الأكبرُ في قسمٍ كبير من تعليقات موسوعته الرجاليّة منصبٌّ على أمر الطبقات، وتوجيه الأسانيد بحَسبها، وسنتحدّث عنها.

وقد خصّص السيّد، المقدّمةَ الثانية من ترتيب أسانيد الكافي لذكر منهجه في تنظيم الطبقات، ووعد في نهايتها: «إن ساعدنا التوفيق أفردنا لذكر الطبقات كتاباً على حِدَةٍ، إن شاء الله تعالى»(٤).

وقد ذكر في عِداد مؤلّفات السيّد برقم ١٦ كتاب باسم «طبقات الرواة» وأشار

---

(١) نفس المصدر (ص٣٤٤).

(٢) نفس المصدر (ص٣٤٩).

(٣) ترتيب أسانيد الكافي (ص١١٣).

(٤) لاحظ: نفس المصدر (ص ١١١ و ١١٣ و ١١٤).

الكاتبُ إلى احتمال اتّحاد ذلك مع ما ورد في الموسوعة الرجاليّة من الأجزاء التي تُحَدِّد الطبقات، أو ما ورد فيها بعنوان «تجريد الأسانيد» الذي عنونه صاحب الذريعة[١] و البتَّ في ذلك يتوقّفُ على البحث في تُراث السيّد البُروجِرديّ[٢].

ومهما يكن، فإنّ السيّد قد تطرّق لأمر الطبقات مكرّراً.

فعرّف أمرها بقوله:

اعلم أنّ رجال الشيعة الإماميّة ـ بل عامّة المسلمين ـ بحسب تلمذة بعضهم لبعض، تنقسم إلى طبقات، ويُراعىٰ في ذلك الغلبة والكثرة:

١ ـ ويبتدأ بصحابة النبيّ صلى الله عليه وآله، فصحابته الآخذون منه كلُّهم من الطبقة الأُولىٰ.

٢ ـ والتابعون، الذين أخذوا من الصحابة، وتلمّذوا لهم، طبقة ثانية.

٣ ـ وتابعو التابعين، طبقة ثالثة، والغالب فيهم أخذ الحديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله بواسطتين.

٤ ـ وتلامذة الطبقة الثالثة، طبقة رابعة، والأغلب في روايتهم عنه صلى الله عليه وآله وجود ثلاث وسائط، وهم أصحاب الباقر عليه السلام، كزرارة، ومحمّد بن مسلم، وأمثالهما.

٥ ـ وتلامذة هذه الطبقة، طبقة خامسة، وهم أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، وقد أكثروا من الرواية عن الطبقة الرابعة، منهم: علاء بن رَزِين، وحَرِيْز بن عبدالله، وعُمَر بن يزيد، وهِشام بن سالم، ورِبْعِي ابن عبدالله، وعبدالله ابن بُكَيْر.

٦ ـ وتلامذة هذه الطبقة، طبقة سادسة: أصحاب الرضا عليه السلام، ومنهم مؤلّفو الجوامع الأوّليّة، كعلي بن الحكَم، وابن أبي عُمَيْر، والبَزَنْطي، والحسن بن علي بن فضّال، والحسن بن محبوب، وأمثالهم.

---

(١) الذريعة، للعلّامة الطهراني آقا بزرك (ج ١٥، ص١٤٩).

(٢) جاء ذلك في مقال «آثار وتأليفات آية الله البروجردي» (ص٢٩٣) لاحظ: ما ذكرناه في هذه الدراسة (ص٣٥).

٧ ـ وتلامذة هذه الطبقة، طبقة سابعة، منهم: الفضل بن شاذان، والحُسين بن سعيد الأهوازيّ، صاحب الكتب الثلاثين، وقد ألّفها بمشاركة أخيه الحَسن، وشيوخهما متّحدون إلّا في زُرْعة بن محمّد الحَضْرَميّ، فإنّ الحُسين يروي عنه بواسطة أخيه الحَسن.

وعلى هذا الحساب: يكون الكُلَيْنيّ وابن أبي عقيل من الطبقة التاسعة، والصدوق وابن الجنيد من العاشرة، والمفيد من الحادية عشرة، وشَيْخنا أبو جعفر الطوسيّ من الثانية عشرة، وابنُ إدريس وابنُ حمزة من الخامسة عشرة، والشهيد الثاني من الرابعة والعشرين.

ونَحْنُ من السادسة والثلاثين.

فمن صحابة النبيّ ﷺ إلى الشيخ قدّس سره، اثنتا عشرة طبقة ومن ابنه قدّس سرّه إلى الشهيد الثاني، أيضاً هكذا.

ومن تلامذة الشهيد، إلينا، كذلك[١].

وقد ذكر أحدُ تلامذة السيّد: أنّه جعل المِلاكَ في تحديد مدّة كلّ طبقةٍ ـ نظراً إلى المشايخ والرواة ـ ثلاثين سنةً. فكان يعتقد أنّ التفاوت الزمنيّ بين الشيخ والراوي هو ثلاثون سنة. ولذلك كان يَعُدّ الشيخَ الطوسيّ في الطبقة الثانية عشرة، والشهيدَ الثاني رأس الطبقة الرابعة والعشرين، وكان يَعُدّ السيّد نفسَه على رأس الطبقة السادسة والثلاثين[٢].

وقد تمكّن السيّد من خلال خبرته الواسعة بأمر الطبقات، من التوصّل إلى أحكام رجاليّة فريدة، استند إليها في معالجاته الرجاليّة، مثل:

١ ـ إنّ علي بن مَهْزِيار لا يَروي عن المعصوم مباشرةً[٣].

٢ ـ تعيين طبقة ابن أبي عُمَيْر، وهل روىٰ عن الكاظم عليه السلام[٤].

---

(١) البدر الزاهر (ص٢٦ ـ ٢٧).

(٢) مجلّة حوزة (ص٢٥٢).

(٣) نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٣٧).

(٤) البدر الزاهر (ص ٢١٠ ـ ٢١١).

٣ ـ تعيين طبقة الحسن بن محبوب[١].

٤ ـ تعيين طبقة سَيْف بن عميرة[٢].

٥ ـ الحكم بفقاهة عليّ بن جعفر العُرَيْضيّ[٣].

٦ ـ تحديد طبقة الصدوق، وحكم روايته عن الكليني[٤].

٧ ـ استغراب رواية محمّد بن الحُسين عن عبدالله بن جَبَلَة مباشرةً[٥].

٨ ـ إسناد بعض المراسيل[٦].

٩ ـ أمّا الحكم بإرسال ما ظاهره الإسناد، أو الحكم بقطع المتّصلات في ظاهر السند، فهو كثير جدّاً في عمل السيّد، بل هو أهمّ نتائج الجهود العظيمة التي بذلها حول ترتيب الأسانيد وتنظيم الطبقات.

وأضاف السيّد في تعريفه للطبقات:

وليعلم أنّ كلَّ طبقةٍ تنقسم إلى صغار وكبار، وأنّه قد يكون رجل واحد ـلطول عمره ـ مُدركاً لطبقتين، كالحمّادَيْنِ، فإنّهما من الخامسة، وقد أدركا السادسة أيضاً.

وعليك بالدّقة في أسانيد الروايات عن النبيّ ﷺ والأئمّة ﷺ حتّىٰ تطّلع على طبقات الرواة[٧].

وقد صرّح بفائدة الطبقات فيِنهاية كلامه السابق بقوله: «وبذلك تقدرُ على تميز الأسانيد المرسلة، بحذف الوسائط»[٨]

---

(١) تقريرات ثلاثة، ميراث (ص١١٦).

(٢) البدر الزاهر (ص٢٨٢).

(٣) نهاية التقرير (ج ١، ص ١٣١).

(٤) زبدة المقال، الخمس (ص١٢٢).

(٥) نهاية التقرير (ج ١، ص ١٤٨).

(٦) زبدة المقال، الخمس (ص٢٨).

(٧) البدر الزاهر (ص٢٦ ـ ٢٧).

(٨) نفس المصدر والموضع.

وهذا هو أهمّ فوائد الطبقات، حيث يُعْرَف بها: مشايخُ الراوي، الذين يروي عنهم مباشرةً، وكذلك الرواة عنه بالمباشرة، وهذا ـ في الحقيقة ـ وجه واحدٌ من مكوّنات «نشاط الراوي العلميّ» كما سمّيناه، وبمعرفته نقف على كثيرٍ من شؤونه الدخيلة في تحديد شخصه وشخصيّته الرجاليّة وغيرها، كمعرفة مذهبه، لأنّ الرجلَ يعيش ـ عادةً ـ في البيئة المذهبيّة التي يألفها، وخصوصاً في عهد طلبه العلم، وبذله، وكذلك من خلال جهده العلميّ، لأنّه يعكس أفكاره ومعتقداته في مؤلّفاته ورواياته.

وقد استفاد السيّدالبُروجِرديّ من أوجه «نشاط الراوي» في معالجاته الرجاليّة، كثيراً جدّاً.

١ ـ فقد استكشف «وثاقة الراوي» من خلال نوعيّة رواياته، فقال:

الظاهر أنّه يمكن استكشافُ وثاقة الراوي من تلاميذه الذين أخذوا الحديث عنه، فإذاكان الآخِذُ مثلَ الشيخ أو المفيد أو الصدوق أو غيرهم من الأعلام ـخصوصاًمع كثرة الرواية عنه ـ لا يبقىٰ ارتياب في وثاقته أصلاً حينئذٍ[١].

واعتزّ بهذا النشاط، في ما ذكره عن البَزَنطيّ فقال:

إنّ أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ هو من أجلّاء الطبقة السادسة، وكان من أرباب الجوامع الأوليّة ـ لا من الرواة فقط ـ بل من علمائهم، وكان معاصراً للرضا عليه‌السلام، وممّن يروي عنه عليه‌السلام بلا واسطة، وكان يروي عن الباقرين عليهما السلام أيضاً بواسطة الرواة عنهما، وكان يجمع تلك الروايات، ومن ثمّ كان من أرباب الجوامع الأوّليّة[٢].

إنّ التأكيد على هذا النشاط إنّما هو لأجل التركيز على موقعيّة الراويّ تمهيداً للاعتماد عليه، ومعرفة المراد ممّا نقله، كما هو واضح في ذيل ذلك الكلام، وفي الموارد المختلفة التي تعرض فيها السيد لأمر الطبقات.

---

(١) نهاية التقرير (ج ٢، ص ٢٧١).

(٢) زبدة المقال، الخمس (ص ٢٩).

ومن هذا القبيل التحدُّث عن مؤلّفات معاوية بن عَمّار، مع التأكيد على وثاقته، فـقال : «من ثقات أصحاب الصادق عليه السلام له كتابان : كتاب في الحجّ، وكتاب في الطلاق، ولذا كثرت رواياته في البابين»[١]

والربطُ بين تأليف معاوية بن عمّار في الحجّ والطلاق، وبين كثرة ما ورد عنه في البابين، التي هي بنفسها من المرجِّحات عند التعارض، مشعر بأنّ كون الراوي مؤلّفاً هو في نفسه لا يخلو عن الترجيح.

وكذلك الاستناد إلى حالات الراوي وشؤونه الخاصّة، ككونه «عربيّاً» خالصاً، وفقيهاً، في جعل روايته متقدّمةً، لأنّ مثل تلك الصفات تلازمُ كونَ رواياته مضبوطةً لا اضطرابَ فيها «لأنّ العربيّ الفقيه، أضبطُ من العامّي العجميّ»[٢] ومثل ما قاله في صَفْوان بن يحيىٰ، والحسن بن محبوب، ومحمّد ابن خالد، والحسن بن علي بن فضّال، وعلي بن أسباط، وعلي بن الحسن، من أنّهم : «جماعة كانوا فقهاء، بصراء، متديّنين»[٣].

ويدخل في هذا الاعتبار : جعل رواية الراوي عن الثقات دليلاً على مزيد من الوثوق به[٤] مثل : رواية عبدالله بن مسكان عن زكريا بن مالك، حيث جعلها كاشفةً عن وثاقة المرويّ عنه «لأنّ مثل هذا الراوي لا يَروي إلّا عن ثقةٍ»[٥] ولأنّ الكشيّ ذكر أنّه «من أصحاب الإجماع»[٦].

بل جعل «أصحاب الإجماع ممّن لا إشكال في مرسلاتهم»[٧] كما مرّ.

---

(١) البدر الزاهر (ص٨٧).

(٢) نفس المصدر (ص٢٨٧).

(٣) تقريرات ثلاثة، الوصية (ص٥٠).

(٤) لاحظ: زبدة المقال، الخمس (ص٢١).

(٥) زبدة المقال (ص١٣٣ ـ ١٣٤).

(٦) تقريرات ثلاثة، الوصية (ص٦٧).

(٧) نهاية التقرير (ج ١، ص ١٤٥).

وجعل رواية الفقهاء للحديث، من مقوّمات سنده[١] كما جعل رواية الراوي - حتّىٰ الثقة ـ عن الضعفاء، موجباً لضعف حديثه، كما قال في البرقيّ[٢].

الاعتماد على الإجازة والاهتمام بها:

وممّا يدخل في نشاط الراوي، هو موضوع «الإجازة». فارتباط الراوي ـ في مجال العلم ـ بالمحدّثين الحاملين له بشتّىٰ الطرق، وحصوله على الحديث لا بُدَّ أن تكون بإحدى الطرق المقرّرة في المصطلح، وقد استقرّ الأمر على الاكتفاء بالإجازة، باعتبارها أوسعها مساحة ومجالاً، وأسهلها تداولاً وتناولاً، وبها يرتفع الراوي المجاز إلى مرتبة يحقّ له أن يجيز، وهو معنى الإلحاق بالشيوخ، الذي وَرَدَ في بعض التراجم، حيث يصبح الراوي المتحمّل لها شيخاً إذا أصدرها وأجاز الرواةَ عنه، وذلك ـ طبعاً ـ حسب شروطها الأساسيّة، وعلى منهج أهلها.

والسيّد البُروجِرديّ، أبدىٰ اهتماماً بأمر الإجازة، بشكلٍ واسع حيث اعتبرها من الأُمور الدالّة على أنّ للراوي نشاطاً متميّزاً أهّله للحصول على الإجازة من المشايخ.

وهو يقول ـ في هذا الصدد ـ:

> كيف تُرفع اليد عن الروايات الصحيحة الصريحة المودَعة في الجوامع المقروءة على الشيوخ في جميع الأعصار، المكتوب عليها إجازاتهم في نقلها وروايتها[٣].

فبهذا يجعل الإجازةَ طريقاً في نسق القراءة، وهذا رفعٌ لمستوىٰ الإجازة إلى ثاني أرفع طرق النقل والرواية.

كما يبدو منه الاهتمامُ بالتراث الذي عليه صورُ إجازات العلماء والمحدّثين، بنفس المقدار الذي يكنّه من الاعتزاز بالتراث المقروء عليهم. وقد اعتمدَ السيّد حتّىٰ

---

(١) تقريرات ثلاثة، الوصية (ص٥٠).

(٢) البدر الزاهر (ص٨٦).

(٣) نفس المصدر (ص٢٨٨).

على احتمالها [١].

و جعل عدمَ أهليّة الشخص للإجازة والاستجازة، من التعريض بـه وعـدم الاهتمام برأيه الرجاليّ فقال في ابن إدريس:

كان في القرن السادس، والفصل بينه وبين جميل كثير جدّاً، ولم يكن هـو ـكغيره من الفقهاء ـ من أهل الاستجازة والإجازة في نقل الأحاديث [٢].

وهذان النصّان يدلّان ـ بوضوح ـ على أنّ للإجازة شـأناً مـهمّاً عـند السـيّد البُروجِرديّ، وأنّ لوجودها وعدمها كذلك أثراً في اعتبار الحديث.

وعلى هذا، قال ـ في حديثٍ له عن سُلَيْم بن قَيْس الهِلاليّ ـ:

وليعلم أنّ سليم بن قيس هو من الطبقة الثالثة، ومن أصحاب عـليّ عليه السلام، ولأجل اشتهاره بذلك هرب من الحجّاج خائفاً منه حين قدم العراق، فاختفى منه في دار أبان بن أبي عيّاش إلى أن حضرته الوفاة، فدعاه وأعطاه كتابه، وأجاز له نقل ما أورده فيه ممّا رواه عن عليّ عليه السلام، وكان هو السبب في رواية ابن أبي عيّاش عن سليم [٣].

وهذا يعني عدم إمكان الخدشة في كتاب سليم نظراً إلى الكلام في أبان، مع أنّ طرق الرواية لكتاب سليم لا تنحصر في أبان كما هو مفصّل في محلّه.

وهذا مشير إلى أنّ كتاب سليم لمّا أعطى إلى أبان بطريقة الإجازة تكون رواية أبان عنه معتبرةً لأجل ذلك، ولا يضرّها ما قيلَ في أبان من الكلام المـعروف، لأنّ ذلك لا يجري على ما تحمّله أبان بالإجازة، لما تدلُّ عليه الإجازةُ من ثبوت الكتاب وضبطه وصحّة طريقه.

وقد جعل السيّد وجود الإجازة عن المشايخ العظام مفيداً للـوثاقة: قـال في «محمّد بن إسماعيل» الواقع في سندٍ:

---

(١) لاحظ: ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٣٤٠) الهامش (١٢).

(٢) البدر الزاهر (ص ٢٨٩).

(٣) زبدة المقال، الخمس (ص ١٢٨).

هو مجهول، ولكن الظاهر أنّه هو: محمّد بن إسماعيل النيسابوريّ، الراوي عن الفضل بن شاذان، وهو ـ وإن لم يكنْ مصرّحاً بتوثيقه ـ إلّا أنّ (إجازة) الفضل بن شاذان له، نقلَ كتابه، ربّما يُستفاد منها وثاقته[١].

وقال في «أحمد بن محمّد بن يحيى» الواقع في ابتداء سندٍ:

ما أفاده العلّامةُ الطباطبائيّ بحر العلوم: من الحكم بصحّة هذه الرواية ـ وإن كان أحمد واقعاً في ابتداء السند، وهو لم يرد عنه في الكتب الرجاليّة ذكر ولا تعرُّض ـ إلّا أنّ وثاقته تُستفاد من رواية الصدوق والشيخ عنه، خصوصاً مع كثرة رواياته، حيث أنّه كان راويةَ أبيه يروي كتبه بإجازة منه، ولكونه ليس له كتاب لم يذكر في الكتب الرجاليّة، فالإنصافُ أنّه لامجالَ للمناقشة في مثل هذا السند[٢].

ويدلّ على التزام السيّد بأمر الإجازة، اهتمامه الأكيد بتلقّيها وإصدارها ـ ولو بشكلها المتأخّر ـ:

قال شَيْخنا العلّامةُ المولىٰ آقا بُزُرْك الطهرانيّ في ترجمة الإمام البُروجِرديّ:

وله إجازة الرواية عنّي، حيث لم تحصل له من شَيْخنا العلّامة المحدّث النوريّ أعلى الله مقامه، وقد استجازني لمزيد اختصاصي بالمرحوم النوريّ، ووثيق صلّتي به، ولم يزلْ السيّد يتحدّث بذلك ويذكره لمستجيزيه، ولمّا زار العلاّمةُ الاوردباديّ مشهدَ الرضا عليه السلام اجتمع بالسيّد واستجازه، فذكرَ له السيّد مشايخه، وعدّني منهم، كما حدّثني به الاوردباديّ بعد عودته، وحدّثني آخرون بمثل ذلك أيضاً، وذلك فضل له، وحَسَنَةٌ منه، لا أنساها[٣].

هذا، مع أنّ السيّد أكبرُ من الشيخ الطهرانيّ، سِنّاً، لكن دلّ فعله على اعتزازه بأصل الإجازة منه، رحمهما الله.

---

(١) نهاية التقرير (ج ١، ص ٤٤٩) بتصرف.

(٢) نفس المصدر (ج ٢، ص ٢٧١) بتصرّف.

(٣) طبقات أعلام الشيعة، نقباء البشر (ج ٢، ٦٠٧ ـ ٦٠٨).

ومع أنّ عمل السيّد هذا يحتوي على تكريم عظيم للشيخ الطهرانيّ، فهو أدلّ على تجليلٍ فائق لأمر الإجازة، وهو تعميق لأثرها في عصرنا الحاضر الذي آلَ أمرُ علم الحديث فيه إلى الإهمال والهجران، فهبَّ السيّد إلى إحيائه من جديد بالأساليب العلميّة، وبالإنجازات الرائعة التي من أبرزها «جامع أحاديث الشيعة» و«الموسوعة الرجالية» الخالدين.

وقد استجاز السيّد شيخَه شَيْخَ الشريعة الأصفهانيّ، فأجازه، كما أجازه شيخُه الآخوند الخُراسانيّ، بطرقهما المعروفة المنتهية إلى المجلسيّ رحمه الله.

كما استجازه جمع من مشايخنا الأعاظم، فهم واسطة العقد بيني وبينهم، منهم: سماحة الآية السيّد المرعشيّ، وسماحة الحُجّة الشيخ الطبسيّ رضوان الله عليهما.

ولنعد إلى ذكر الطبقات:

وقد بذل السيّد لتحديد طبقات الرواة ـ جهداً واسعاً في القسم الثاني من الموسوعة الرجاليّة، لكنّه قد طبّق المعرفة بالطبقات في بحوثه الفقهيّة بصورة واضحة، وبشكل حيٍّ، كهذه الموارد:

ففي رواية هذا سندها: «محمّد بن أحمد بن يحيىٰ، عن محمّد بن عبدالحميد، عن سَيْف بن عميرة، عن منصور بن حازم، قال: سمعتُ أبا عبدالله عليه السلام».

قال السيّد:

محمّد بن أحمد بن يحيىٰ: أشعريّ، قمّي، ثقة، من كبار الطبقة الثامنة هاجر إلى قُم والريّ، له كتاب نوادر الحكمة، المسمّى عند القمّيّين بـ«دَبّة شَبِيْب» لاحتوائه على كلّ شيء. وابن عبدالحميد: من الطبقة السابعة. وسيف بن عميرة: من الطبقة الخامسة،

وحينئذٍ: فربّما يُستبعد رواية ابن عبدالحميد عنه. ولكنّ ابن أبي عُمَيْر كان من المعمَّرين، وأدرك الطبقة السابعة، فلا يبعد رواية ابن عبدالحميد عنه[١].

---

(١) البدر الزاهر (ص ٢٨٢).

وقد أطال السيّد حديثه عن الطبقات في الجزء الأوّل من الموسوعة، وهو ترتيب أسانيد الكافي، في المقدّمة الثانية بتفصيل وافٍ، وذكر فوائدها، وتعدادها إلى عصره(١).

ونكتفي بهذا المقدار من التعريف بالطبقات، والحمد لله.

توحيد الروايات

ومن أوجه أمر الطبقات، ويدخل في «نشاط الراوي» من وجه آخر هو موضوع «توحيد الروايات» الذي يؤكّد عليه السيّد في كثيرٍ من الموارد، حيث يحكم برجوع روايات متعدّدة إلى كونها رواية واحدة، معتمداً على أساليب مبتكرة، أو غير شائعة:

منها: الجمع بين اسمَي الراوي، أو اسمه وكنيته ولقبه، خصوصاً مع اتّحاد المرويّ عنه(٢).

وهذا يبتني على أمر الطبقات، والمعلومات الرجاليّة، كما هو واضح.

ومنها: الاستناد إلى وحدة الواقعة صدوراً، وعدم تصوّر تعدّدها. قال:

الظاهر أنّ المرسلةَ ليست روايةً على حِدَةٍ، غير المسندة، بل هي مأخوذة منها، ومرجعها إليها، بل المظنونُ أنّ المسنَدتَيْن ـ أيضاً ـ هما رواية واحدة، وأنّ هناك قضيّةً واحدة، وقعت في زمان أمير المؤمنين عليه السلام ... فنقلت تلك القضيّة الواحدة إلينا مع اختلاف الطرق إليها، ولأجل اختلاف طرقها اختلفت التعابيرُ فيها، واختلفت مضامينها.

وأضاف: ومثل هذا غير عزيز في الروايات(٣).

ونقل عن سليم بن قيس روايتين، وقال عن الثانية:

لكنّ هذه الرواية ليست روايةً أُخرى عنه، غير المتقدّمة بل هما رواية

---

(١) ترتيب أسانيد الكافي (ج ١، ص ١١١ ـ ١١٤).

(٢) لاحظ: نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٠٣).

(٣) زبدة المقال، الخمس (ص ٦٤ ـ ٦٥).

واحدة، وإنّما نقل سليم بن قيس ما سمعه من أمير المؤمنين عليه السلام مرّتين بمضمونين مختلفين، ومثل هذا كثير في الروايات(١).

وقال في روايةٍ عن محمّد بن مسلم:

إنّ هذه الرواية يحتمل أن تكون عين الرواية الأُولى، باعتبار أنّ محمّد بن مسلم روى هذه الروايةَ مرّةً واحدة، غاية الأمر: وقع الاشتباه في الذين يروونها عنه، فتارةً عبّروا بقولهم «عن رجل» وأُخرى «عن جميل» وكذا في المرويّ عنه، فتارةً عبّروا «بأبي عبدالله عليه السلام» وأُخرى «بأبي جعفر عليه السلام».

ويحتمل التعدّد والتكرُّر، كما هو ظاهر تعدُّد المروي عنه(٢).

ومنها: وحدة المضمون، قال في حديث آخر:

يمكن أن يقال: إنّ مرسلةَ المفيد ليست روايةً على حِدَةٍ، بل هي مأخوذة من المسانيد المذكورة.

والأربعة المنتهية إلى معاوية بن عمّار ـ أيضاً ـ يقرب في الذهن كونها روايةً واحدة، وإنّما اختلفت في مقام النقل باختلاف الرواة عنه.

وأمّا رواية إسحاق بن عمّار، فربّما ينسبق إلى الذهن ـ أيضاً ـ كونها إحدىٰ روايات معاوية، لتشابه المضمون، وإنّمانسبت إلى إسحاق اشتباهاً، لتشابه أبويهما اسماً.

فترجع الروايات الثمان إلى ثلاث(٣).

ومنها: اتّحاد السند والمتن، مضافاًإلى الاعتبار، قال:

الظاهر اتّحاد هذه الرواية مع سابقتها، لاتّحادهما سنداً، وتقاربهما متناً، ويبعُد ـ جدّاً ـ أن يكون ابن مسلم سأل عن حكم المسألة مرّتين(٤).

وقال ـ مستنداً إلى هذا الاعتبار بعينه ـ:

---

(١) نفس المصدر، الخمس (ص١٢٧).

(٢) تقريرات ثلاثة، الوصية (ص٥).

(٣) البدر الزاهر (ص٨٨).

(٤) نفس المصدر (ص٢٨٣).

لا يخفى أنّ رواية ابن مسلم أصحُّ ما في الباب سنداً، حيث رواها المشايخ الثلاثة بأسانيد متعدّدة صحيحة، ولكنّك عرفت عدم جواز الاعتماد عليها! إذ منَ المحتمل ـ جدّاً ـ أن تكون رواياته الأربع روايةً واحدة، تعدّدت واختلفت باختلاف الرواة عنه، فإنّه من البعيد أن يسأل ابن مسلم حكم مسألة واحدة مرّتين أو مرّات[١].

ولا يعتمد في حكمه باتّحاد الروايات على مجرّد الحدس، بل لا بُدَّ أن يحصل له الاطمئنان بذلك، فهو يقول:

اتّحاد الأُوليين من حديث السند، وتقارب الأخيرتين متناً، ممّا يوجبان الحدس بكون الجميع روايةً واحدة، اختلفت متناً باختلاف الرواة في النقل.

لكن التأمّلَ التامّ ينفي هذا الحدس ... وصِرْفُ اتّحاد الأُوليين من حيث السند، لا يقتضي كونهما روايةً واحدة، مع تفاوت المتن جدّاً ـ فافهم[٢].

ويقول:

الظاهر اتّحاد الروايتين، بمعنى صدور هذا الكلام من الإمام عليه السلام في جواب الخزّاز مرّةً واحدة، غاية الأمر حضور جماعة منهم ابن أبي يعفور، وابن الحجّاج، في ذلك المجلس، واختلاف ألفاظ الروايتين لا يوجب أن يكونا اثنتين، لأنّ من المعلوم أنّ الاختلاف إنّما نشأ من عدم تحفُّظ الراوي، أو من اختلاف أغراضهم في نقل الرواية[٣].

لكنّه عاد وقال عن رواية ابن أبي يعفور ـ:

وما ذكرنا من اتّحادها مع رواية ابن الحجّاج ... فإنّما هو مبنيّ على الحدس، ولا يجوز الاستناد إليه في مقام الفتوى[٤].

وبهذا يرشد السيّد إلى لزوم التثبُّت بشكل تامّ في الحكم، باتّحاد الروايتين

---

(١) نفس المصدر (ص٢٨٦).

(٢) نفس المصدر (ص١٣٧).

(٣) نهاية التقرير (ج ١، ص ١٩٦).

(٤) نفس المصدر (ج ١، ص ١٩٩).

بملاحظة الجوانب كلّها، حتّىٰ يكون مستنداً إلى الاطمئنان الذي هو الحجّة.

وأمّا فائدة هذا الاتّحاد:

فقد صرّح السيّد بأنّها: دفع دعوى التواتر، أو الاستفاضة، وينتفي التقديم بسببه عن إحدى الطائفتين من الروايات المتعارضة(١).

وثالثاً(٢): التضعيف بالجهالة:

وبعد تجاوز المراحل السابقة في التضعيف، يلجأ السيّد إلى تضعيف الرواية المعارضة، بجهالة راويها.

فإذا لم تكن مخالفةً للمشهور، بأن لم تكن شاذّةً، ولا نادرةً، ولا مرميّاً راويها بالغُلُوّ المحقّق، ولا مرسلةً، فالملجأ هو النقد السنديّ على أساس أحوال الراوي، فكونه مجهولَ الحال غير موثّق، يُسقطه عن الاعتبار في قبال رواية الثقة.

وبهذا ينحسرُ اللجوء إلى مسألة عدم التوثيق ـ في منهج السيّد ـ إلى أقلّ ما يمكن، باعتبار كثرة القيود المفروضة لمجال أثره، وكلّ ما كثر قيوده قلّ وجوده، كما هو المقرّر في فنّه.

وقد يلاحظ في ذكر السيّد لهذا التضعيف، مع التضعيفات السابقة، أنّ مراده ليس الاعتماد عليه في عَرْضها، وإنّما غَرَضَهُ التأكيد على الضعف، ولاستبعاد الرواية باستحضار جميع مراحل التضعيف المرتّبة، وهذا مفيد في ما لو حاول أحد التشكيك في مرحلةٍ سابقة، لتكون المراحل اللاحقة معروضةً أمامَهُ.

لكنّ المفروض أن تُذكر التضعيفات متوالية مرتّبةً حَسَبَ ماوجدنا عملَ السيّد عليه وعرضناه فيهذه الدراسة، فيكون هذا التضعيف في نهاية التضعيفات حتّىٰ يوافق ذلك الترتيب، لأنّ كلّ واحدٍ من تلك التضعيفات يمنع من وصول النوبة إلىهذاالأخير، إلّا أنّ هذا الأمر لم يُراعَ في ما كتبه المقرّرون لبحوث السيّد، وهو

---

(١) نفس المصدر (ج ١، ص ٢٤٣).

(٢) هذه هي المرحلة الثالثة من مراحل التضعيف الأربعة التي ذكرناها في (ص٧٨) فلاحظ.

مسامحةٌ واضحة.

وقد ضعّف السيّد بجهالة الراوي في مواقع كثيرة من بحوثه الفقهيّة:

مثل قوله في رواية إسماعيل بن مرّار:

لا يخفى عدم السلامة من حيث السند، لكون ابن مرّار مجهولاً، وإن وثّقه بحر العلوم، وبعض آخر (١).

وقال في سند عامّي:

ولم يعلم أنّه موثّق أو لا؟ بل نُقل أنّه أسلم في أواخر عمر النبي صلى الله عليه وآله وقد احتاط في إعانة أمير المؤمنين عليه السلام في حَرْب معاوية!

ونقل ـ أيضاً ـ: أنّ أبا قلابة فيه نَصْبٌ يسير (٢).

وقال في رواية: إنّها موهونة من جهة مجهوليّة بعض رواتها، كخداش (٣).

وقال: لا يخفى أنّ سند الرواية في غاية الضعف لمجهولية بعض رواتها، وعدم وثاقة البعض الآخر (٤).

وقال: مضافاً إلى غرابة نقل «محمّد بن الحسين، عن عبدالله بن جبلة» بدون واسطة، وهي ـ على فرضها ـ ابن مبارك، ولم تُحرَزْ وثاقته (٥).

لكن السيّد لم يُسلّم بكلّ ما قاله الآخرون في مجال الحكم على الرجال، كما عرفنا مناقشته لتوثيق بحر العلوم لإسماعيل بن مرّار.

وكذلك ناقش حكمهم بجهالة «محمّد بن علي بن أبي عبدالله» فقال في رواية

---

(١) البدر الزاهر (ص١٣٧).

(٢) تقريرات ثلاثة، الوصية (ص٣٨ ـ ٣٩).

(٣) نهاية التقرير (ج ١، ص ١٠٧).

(٤) نفس المصدر (ج ١، ص ١٩٦).

(٥) نفس المصدر (ج ١، ص ١٤٨).

رواها:

أمّا تضعيف سندها بجهالة الراوي (محمّد بن علي بن أبي عبدالله) فمندفع بأنّ أحمد بن أبي نصر البزنطيّ لا يروي إلّا عن ثقة، كما ذكره الشيخ، فيكفي في وثاقة (محمّد بن علي ابن أبي عبدالله) أنّ البزنطي يروي عنه، فإنّه لا يروي إلّا عن ثقة[١].

أقول: وقد حكموا بجهالة «محمّد بن علي بن أبي‌عبدالله»[٢].

إلّا أنّا توصّلنا في بحث مفصّل إلى معرفته[٣] وسيأتي ذكر ملخّص ما قلناه، وما ذكره السيّد البُروجِرديّ عنه في نهاية هذا الباب من هذه الدراسة[٤].

ولقد وقفنا على مناقشات للسيّد في مسألة التضعيفات تدلّ على اجتهاد السيّد في أحكامه في مثل ذلك، لا بأس بتسجيلها هنا:

في المقدّمة الثالثة من مقدّمات ترتيب أسانيد الكافي، في ترجمة «إسحاق بن الحسن» أبي الحسن العقرائي، الخامس من مشايخ الكُلَيْنيّ، بعد نقل كلام النجاشيّ فيه: إنّه كثير السماع ضعيف في مذهبه ـ قال السيّد:

تضعيفه له في مذهبه، لا يُفيد قدحاً فيه، لعدم ذكره السبب، لاحتمال كونه شيئاً لا نراه ضعفاً[٥].

---

(١) زبدة المقال، الخمس (ص ٢١).

(٢) لاحظ: معجم رجال الحديث (ج ١٦، ص ٣٤٣) ويراجع: (ج ١٦، ص ٣٠٤ رقم ١١٢٦٧) و مستند العروة، كتاب الخمس: (ص ٤٣).

(٣) لاحظ: بحث الكنية المنشور في مجلّة تراثنا العدد (١٧)، (ص ٥٨ ـ ٦٢).

(٤) لاحظ: (ص ٢١٦) و ما بعدها، في خاتمة هذا الباب من هذه الدراسة بعنوان استدراكات و تنبيهات.

(٥) ترتيب أسانيد الكافي (ص ١١٥).

وقال في مورد آخر : إنّه كان مستوراً على ظاهر العدالة(١).

وقال في تضعيف النجاشيّ لأبي المفضّل :

كأنّ تضعيفَه والغمزَ فيه سرىٰ من العامّة إليهم ، أو اطّلعوا على أمرٍ آخر ، وما ذكره العامّة لا يُوجب ضعفاً لاحتمال السهو في مثل هذه الخصوصيات(٢) .

وفي قول النجاشيّ عن محمّد بن جعفر الأسديّ نزيل الريّ : كان ثقةً ، صحيح الحديث ، إلّا أنّه يروي عن الضعفاء ، وكان يقولُ بالجبر والتشبيه ، له كتاب ، الجبر والاستطاعة ، قال السيّد :

القولُ بالجبر من مثله عجيب ، والقولُ بالتشبيه أعجب ، لكن لمّا لم ينقلْ إلينا كلامه في المسألتين كنّا في فسحةٍ من ذلك ، إذ يحتمل أن يكون رميه بهما مستنداً إلى ما لو وقع إلينا لم نستفد منه ذلك(٣) .

وهذا يدلُّ على إعراض السيّد عن التضعيفات المبتنية على التعصُّب المذهبيّ من دون سببٍ آخر مصرّحٍ به .

تنبيهٌ هامّ

ويتفرّع على قلّة لجوء السيّد إلى التضعيف بهذا الأُسلوب أنّ حاجةَ السيّد في معالجاته الرجاليّة إلى التصريح بالتوثيق للراوي تقلُّ إلى درجةٍ بالغة ، ولذلك قلّما نجده يتعرّضُ لإثباته ، بل نجده يصرّحُ بقوله :

إنّ تخصيص الحجيّة للخبر ، بالخبر الصحيح ـ المصرّح بوثاقة رواته ـ غير صحيح(٤) .

وإذا أضفنا إلى ذلك تصريحه الآخر ، بأنّ :

---

(١) نفس المصدر .
(٢) نفس المصدر .
(٣) نفس المصدر (ص ١٢٠) .
(٤) نهاية التقرير (ج ٢، ص ٣١١) بتصرف وتوضيح .

عدمَ تعرّض الشيخ الطوسيّ في فهرسته لبعض الرواة - باعتبار عدم كونه مصنّفاً ـ لا يدلّ على عدم كونه ثقةً عنده[١].

مضافاً إلى قلّة «التوثيقات» الصريحة في التُراث الرجاليّ والمصادر الرجاليّة الأُولىٰ، وضآلة عدد الموجود منها بالنسبة إلى زُرافات الرواة التي تعجُّ بأسمائهم المعاجم الرجاليّة المتأخّرة، وكذلك تزخَرُ بأسمائهم أسانيد الروايات المجموعة في الأُصول الحديثيّة، حيث لم يَحْضَ بالتصريح بحالته الرجاليّة ـ أعمَّ من التوثيق والتضعيف ـ سوىٰ رُبْع المجموع منهم.

كلّ هذه الحقائق، تؤكّد على ضرورة انتهاج مسلكِ القدماء في البناء على الاكتفاء بالنقد الرجاليّ واللجوء إليه في الحالات النادرة فقط، والاقتصار على التضعيف بالجهالة على القليل بل الأقلّ، كما هو الحال في منهج السيّد البُروجِرديّ .

وعلى هذا يمكن الجزمُ بأنّ ما نجده عند السيّد من التعبير عن مختلف الأحاديث والروايات بمثل: الرواية، والخبر، والصحيح، والصحيحة، والموثّقة، والمعتبرة، في ما يَحتجُّ به منها، وفي ما لا يَحتجُّ به، إنّما هو مشيٌ في التعبير على ما هو متداول في ألْسِنَة الفقهاء، لا من أجل التزامٍ خاصٍّ بما اصطلحوا عليه ، ولا من أجل خصوصيةٍ تؤدّي إلى التقديم أو التأخير حسبَ تلك المصطلحات.

ويمكن استفادة ذلك بوضوح من أنّه قد يرفع اليدَ عمّا تُدعىٰ بـ«**الصحيحة**» عندما تكون الشُهْرةُ الفتوائيّة ـ التي هي عنده أوّلُ مراحل الترجيح ـ على خلافها.

ونراهُ يستدلُّ بكلّ الأنواع المذكورة بسياقٍ واحد ونهجٍ متماثل، فيناقشُ دلالاتها، ويوفّقُ بينها، من دون تعرُّضٍ لخصوصياتها المصطلحة من حيث السند.

ويحاولُ الجمع بين الصحيحة والمرسلة أو الموثّقة ـ مثلاً ـ لأنّ الجمعَ عنده أولىٰ من الطرح قبل أن يستقرَّ التعارض، من دون تقديم الصحيحة، لصحّتها.

وعندما يستقرُّ التعارض، يلجأ إلى المحاولات التي ذكرناها على الترتيب، والتي آخرها مسألة النقد السنديّ بالجهالة وعدم التوثيق.

---

(١) نفس المصدر (ج ٢، ص ٢٧١).

مع أنّ السيّد مالك لأزمّة علم الرجال وبقدرةٍ فائقة متميّزة، ولعلَّ في تعبيره عن الروايات بالصحيحة تارةً، بل حكمه على بعضها بأنّه في غاية الصحّة، وكذا سائر الأحكام، دليلاً واضحاً على تضلّعه ووقوفه على كلّ ما يلتزمه الآخرون في هذا المجال، وإن خالفهم في المَنْهَج، وفي تطبيق تلك الأحكام في مجال العمل والاستدلال.

ورابعاً(١) بموافقة العامّة:

إنّ ممّا لا ريبَ فيه هو تداخل الثقافات المتداولة لدىٰ أهل المذاهب الإسلاميّة المتعدّدة، لفرض وحدة الدين، والإجماع على أُصوله الأساسيّة، وعلى أهمّ فروعه، ولوحدة الكثير من مصادر التشريع ونصوصها.

كما أنّ الارتباط الوثيق بين رجالات المذاهب، لاتّحاد البيئات، كان له الأثرُ العميق في تداخُل الثقافات، وتبادُل المعارف والمعلومات وتناقُل الأفكار والآراء والنظريّات، وتلاقحها، ممّا أثرىٰ الحضارة الإسلاميّة، وكان من أسباب رقيّها وازدهارها، بشكلٍ سريع، وقويّ، في العصور المتمادية من تاريخ الإسلام.

ولو اتّخذَ الدارسُ من الإنصاف دليلاً مرشداً، لوجَدَ بأُمّ عينَيْه، وبكلّ وضوحٍ: أنّ نقاط الاشتراك والوِفاق بين ثقافات المذاهب الإسلاميّة - سواء مصادرها أم آرائها -لهيَ أكثرُ من مواقع الافتراق والخلاف، قطعاً. فالتقارب بيّن في أهمّ المصادر، وعناوين المواضيع والمصطلحات العقائديّة، والأحكام الشَرعيّة، في أُصول الدين وفروعه، وكلّ ذلك منضوٍ تحت الحقّ المجموع في كلمتي الشهادة بالإسلام: «لا إلـهَ إلّا اللهُ» و«محمّدٌ رسولُ الله».

وقد كان السيّد محدّثاً عظيماً وفقيهاً إماماً ومصلحاً كبيراً، يؤكّدُ في كلّ هذه الأصعدة على التقارُب بين المذاهب.

وقد أقدمَ عمليّاً على تأسيس أوّل دارٍ للتقريب بين المذاهب الإسلاميّة، في تاريخ الإسلام كلّه، وذلك في أكبر عاصمةٍ إسلاميّةٍ وهي «القاهرةُ».

وكان في مشروعه هذا سابقاً جميعَ المصلحين المعاصرين، في رفع عَلَم الوحدة

---

(١) هذه هي المرحلة الرابعة من مراحل التضعيف الأربع التي ذكرناها في (ص٧٨) فلاحظ.

الإسلاميّة، وعلى أرفع مستوىً علميّ.

واختارَ للدار موقعاً في قلب العالم الإسلاميّ وهو القاهرة، لتكون منطلقاً أميناً لهذا النداء الرساليّ، وأبلغ في خلوص القصد وصدقه، وأقرب للتأكُّد من عمق أبحاثه، ووضوح أهدافه للعالم الإسلاميّ، حيث تدور الأبحاث في وسط علماء أفذاذ هُم في قمّة المناصب العلميّة والدينيّة في الوسط السنّي، كما أنّ المشروع نابع من أعلىٰ قمّةٍ شامخة شيعيّة.

وقد اعتبر السيّد البُروجِرديّ بعمله هذا الفاتحَ العظيم لميدان التقريب، بتخليد هذا المشروع الإسلاميّ الذي لا يُمحىٰ أثره، ولا يُنسىٰ دورُه، جزاهُ اللهُ عن الإسلام والمسلمين الجزاء الأوفىٰ.

وفي مجال الفقه كان للسيّد منهجٌ عمليٌّ يبثُّه في مدرسته، يتلخّص في: أنّ المسألة المعروضة في بيئةٍ إسلاميّة معيّنة، كالمدينة، أو الكوفة .. حيث تجتمع الفئات المذهبيّة المتعدّدة، ذات الاجتهادات المتفاوتة، فلا بُدَّ أنّها كانت تُعرَضُ على مستوىً عامٍّ يكون لكلّ تلك الأطراف حولها بحثٌ ورأي، بل ربّما يقع بينَها في تلك المسألة أخذٌ وعطاءٌ، وردّ ودفع.

فبالإمكان ـ لو اطّلع الباحثُ على جميع تلك العطاءات ـ أن يستفيدَ من مختلف الآراء والاستدلالات عليها، والبحوث والمناقشات حول تلك المسألة، عند كلّ الطوائف، في معرفة جذور المسألة، وتحديد موضوع الخلاف والنزاع، ومحطّ النفي والإثبات. وهذا ممّا له دخل مباشر في تحديد موضوع المسألة المبحوث عنها، وهو يُسهّل أمر توجّه الأدلّة، واستفادة الحكم بصورة أوضح وأسرع.

وقد استلهم السيّد هذا من سيرة علماء الشيعة منذ القِدَم، محاولين الاستفادة من ذلك بشكلٍ واسع، حتّىٰ أصبحَ الفقيهُ الشيعيّ أكثر جامعيّةً لآراء المذاهب الأُخرىٰ، وأكثر احتواءً على إيجابيّاتها، لإيرادها ومناقشتها، ممّا جعله أجمع، وأنفذ، وأعمق، وأوضح منهجاً واستدلالاً.

فمنذ عصر الفَضْل بن شاذان (في بداية القرن الثالث) تصدّىٰ هذا الفقيهُ

العظيم، لآراء المخالفين، فأوردها ونقدها بشكلٍ واسع في كتبه ومنها «الإيضاح» بما يُشكّلُ أولىٰ قواعد الفقه المقارن.

ثمّ الفقيهُ العظيم الحُسين بن عُبيدالله الغضائريّ (المتوفىٰ ٤١١ هـ) في بعض كتبه، وزميلُه الإمامُ المجدّدُ للقرن الخامس، الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان، المفيد (المتوفىٰ ٤١٣ هـ) في كتابه العظيم «الإعلام».

ثمّ السيّد الفقيهُ الأعظم الشريف المرتضىٰ علي بن الحُسين الموسويّ (المتوفىٰ ٤٣٦ هـ) في كتابه الخالد «الانتصار».

ثمّ الفقيهُ المحدّث الإمامُ شَيْخُ الطائفة الطوسيّ محمّد بن الحسن (المتوفىٰ ٤٦٠ هـ) في كتابه الكبير العظيم «الخلاف».

ثمّ الفقيهُ الأعظمُ الجامع العلّامةُ الحلّيّ الحسن بن يوسف بن المُطَهَّر (المتوفىٰ ٧٢٦ هـ) في موسوعته الخالدة «تذكرة الفقهاء».

فقد التزم السيّد البُروجِرديّ العودة إلى هذا المَنْهَج بشكلٍ جدّي وبارز في أعماله الفقهيّة المتميّزة بالحيويّة، والإبداع.

وفي مجال الحديث والرجال:

يبدو تسالُم القدماء على الاستدلال بالأحاديث المشتركة بين الفُرقاء، والمتّفق عليها بين جميع المسلمين، على الأغراض الفقهيّة من دون مناقشة سنديّة، باعتبارها أتمُّ حجّة، لكونها مسلّمةَ الصدور، عند جميع الأُمّة، ولا معنىٰ للبحث عن إسنادها بعد مثل هذا الإجماع.

فالكتب الجامعة لمسائل الفقه المقارن، والتي ذكرنا أهمّ وأجمع عناوينها، تحتوي على مجموعةٍ كبيرة من تلك الأحاديث.

وقد حاول واحدٌ من كبار علمائنا النابهين جمعها وترتيبها وهو المحدّث الأُصوليّ الفقيهُ المتكلّم، المؤلّف البارع، الشيخ محمّد بن علي بن إبراهيم، المعروف بابن أبي جُمهور الأحسائيّ (ق١٠) في كتابه «غوالي اللآليء».

ومن المؤسف أنّ بعض من لا خبرة له بمنهج هذا المحدّث العالم، وأهدافه

العلميّة، أو بعض المغرضين من الناقمين على علمه والحاسدين لفضله، انتقده بما لا يليق، وادّعىٰ أنّ ما في كتابه هذا إنّما هو منقول من روايات المخالفين، بينما ما ورد في هذا الكتاب ليس إلّا ما أثبته فقهاؤنا في كتبهم الفقهيّة، جمعها ناصّاً على مصادرها ومواردها، ومصرّحاً بطرقه وأسانيده إلى مؤلّفيها الذين هم أعلام الشيعة وفقهاؤهم ومحدّثوهم.

وليس وجودُ الأحاديث في مصادر العامّة إلّا دليلاً على ما نحنُ بصدد ذكره من اشتراك المصادر والنصوص بينَ المذاهب الإسلاميّة، وهذا من نِعَم الله على هذه الأُمّة.

ولم تقتصر استفادة فقهاء الشيعة على تلك الروايات المشتركة، بل لهم في مراجعة الأحاديث المرويّة في مصادر الحديث عند العامّة منهجٌ علميّ رصين، يتلخّصُ في النقاط التالية:

١ ـ إذا كان الرواةُ للحديث، ثِقاتاً، حسبَ المَنْهَج العلميّ المتّخذ للفقيه في علم الرجال والمصطلح، فالحديث يسمّىٰ بالموثّق.

٢ ـ في ما إذا كانت الرواية تتّصل بالأئمّة الاثني عشر عليهم السلام وقد قبلتها الطائفة واتّفقت على العمل بها، ككتاب حفص بن غِياث القاضي، ونُوح بن دَرَّاج، والسَكُونيّ، وأمثالهم من كبار الرُواة.

٣ ـ عند فُقدان أيّ نصٍّ، فإنّ المعتمد هو ما رواه العامّة عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد روىٰ الشيخ الطوسيّ في ذلك حديثاً عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام.

قال الطوسيّ: وإن لم يكن هناك من الفرقة المحقّة خبرٌ يُوافق ذلك ولا يخالفه، ولا يُعرف لهم قولٌ فيه، وجبَ ـ أيضاً ـ العملُ به لما رُوي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «**إذا نزلتْ بكم حادثةٌ لا تجدون حكمَها فيما رُويَ عنّا، فانظروا إلى ما رَوَوْهُ عن عليّ عليه السلام فاعملوا به**»(١).

---

(١) عدّة الأُصول (ج ١، ص ٦١) ولاحظ: رجال الخاقاني (ص ٣٠١).

٤ ـ عندما تردُ روايةٌ عند العامّة، وقد وافقها ما عندنا من الروايات حتّىٰ لو كانت مرسلةً، فإنّ العمل يكون عليها، في‌ما لم تُعارَض بأقوىٰ منها.

هذا هو أثبتُ المواقف من الحديث المرويّ بطرق العامّة وفي مصادرهم، ولذلك نجدُ كتبَ الفقه الشيعيّ، وبخاصّة التي تحتوي على الاستدلال والمقارنة، تزخرُ بالحديث المنقول عن العامّة بشكلٍ ملحوظ.

وليس ذلك من قلّةٍ في الحديث عند الشيعة، كما يُحاول أن يوحيَه بعضُ الجهلة، بل يعتمد على منهجٍ مستند إلى أُصول علميّة، والتزامات عقيديّة، ترتكز على حفظ الوحدة بين الأُمّة الإسلاميّة، استلهاماً من سيرة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام أنفسهم، للتأكيد على الحقّ وإظهار وجهه الحَسَن.

فالحقّ هو الوجهةُ الأُولىٰ لهم عليهم السلام ولأتباعهم، ولا نُعرضُ عنها من أجل تعصُّبٍ مذهبيّ مزيّف، أو نظرةٍ طائفيّة ضيّقة.

والدليل على ذلك: أنّ الحديث الوارد في خصوص الأحكام، عند الشيعة الإماميّة ـ يناهز ـ في العدّ التقريبيّ الستّينَ ألفاً من الأحاديث، الواردة في الكتب الأربعة ـ فقط ـ والتي هي الجوامع الحديثيّة القديمة.

بينما مجموع ما في الكتب الستّة للعامّة يبلغ على أكثر الأحوال ٣٨٤١٤ حديثاً تقريباً(١).

مع أنّ كثيراً ممّا في كتب الفريقين هي أحاديث مشتركة لفظاً، أو متقاربة معنى.

وإنّما الغرض من مراجعة كتب الطائفة الأُخرىٰ هو التزوُّد ممّا فيها لتحصيل القناعة الأوفر بالنتائج، والخروج عن عُهدة التكاليف الملقاة على عاتق المكلّف المتديّن، باطمئنان ووثوق أكثر.

وقد استفادَ السيّد البُروجِرديّ من هذا المنهل العلميّ العذب بشكلٍ وافر:

فنراه يستند إلى رواياتٍ منقولة عن مصادر العامّة، في تأييد ما انتهىٰ إليه من

---

(١) لاحظ: تدريب الراوي للسيوطي و علوم الحديث، للدكتور عبدالله محمّد شحاته.

الرأيُ الفقهيُّ من خلال الأدلّة الخاصّة، وبالأخصّ فيما وافقَ المشهور.

وفي صورة انفراد العامّة بحديثٍ، كما في مورد قاعدة «على اليَدِ ما أخذتْ حتّىٰ تؤدّي» الذي جاءَ في مصادر العامّة بشكلِ حديثٍ رووه مسنداً ومرسلاً، عند الترمذيّ وأبي‌داود، بينما لم يردْ في شيءٍ من مصادرنا الحديثيّة فإنّ السيّد تمسّك به، وبنىٰ عليه تأسيس قاعدة اليَد العامّة[1] والمهمّة، لأثرها الواضح في فقه المعاملات.

وقال السيّد في حديث: «الناسُ مسلّطون على أموالهم وأنفسهم»:

إنّه اشتهرَ في ألْسِنَة الفقهاء، وعُنوِنَ في كتبهم، ولم نجده في الكتب الحديثيّة، لا من طريق الخاصّة، ولا من طريق العامّة[2].

والسيّد ـ وإن نفىٰ وجود الحديث في كتب الخاصّة والعامّة ـ إلّا أنّ هذا النفيَ، يقتضي كون وجوده في كتب العامّة مؤثّراً لو كان موجوداً.

مع أنّ نفيَ السيّد لوجود الحديث أصلاً، غريبٌ جدّاً.

فقد أرسله الشيخُ ابنُ أبي جُمهور الأحسائيّ، في مواضع عديدة من كتابه الغالي «غوالي اللآلي» وهي هذه بعناوينها:

١ ـ المقدّمة، الفصل السابع، في ذكر أحاديث تتضمّنُ شيئاً من أبواب الفقه، ذكرها بعض الأصحاب في بعض كتبه[3].

٢ ـ الباب الأوّل، في أحاديث ذكرها بعض متقدّمي الأصحاب، المسلك الثالث في أحاديث رواها الشيخ محمّد بن مكّي (الشهيد الأوّل) في بعض مصنّفاته[4].

٣ ـ المسلك الرابع في أحاديث رواها المقداد السيّوريّ[5].

٤ ـ الباب الثاني، القسم الثاني، أحاديث تتعلّق بأبواب الفقه، رواها ابن فهد

---

(١) تقريرات ثلاثة، الغصب (ص١٢٨).

(٢) نفس المصدر (ص ١٨١).

(٣) غوالي اللآلي (ج ١، ص ٢٢٢) رقم (٩).

(٤) نفس المصدر (ج ١، ص ٤٥٧) رقم (١٩٨).

(٥) نفس المصدر (ج ٢، ص ١٣٨) رقم (٣٨٣) وهو في كنز العرفان (ج ٢، ص٤٣).

الحلّي، مرتّبةً على ترتيب المحقّق نجم الدين الحلّي[١].

الموقف من روايات العامّة عند التعارض:

هذا ملخّصُ الموقف من أحاديث العامّة، في صورة عدم التعارض، لكن في ما إذا كانت الأحاديثُ متعارضةً، حَسَبَ قواعد التعادُل والتراجيح، المذكورة في كتب الأُصول، فالموقف يتحدّد حَسَبَ ما يلي:

بما أنّ الخبرَ الواحد لا يكشفُ عن الواقع بصورةً علميّة، وإنّما غاية ما يعطيه هو الظنّ، لاعتماده على الظنّ، ولو من ناحية الصدور.

وبما أنّ من الضروريّ الإعراض عن أحد المتعارضين، بعد استقرار التعارض، وعدم إمكان الجمع والعمل بالمدلولين معاً، فلا بُدَّ من الالتزام بأحدهما دون الآخر.

وبما أنّ الظروف التي مرّت بها الحضارةُ الإسلاميّة، وجانبها الثقافيّ بالخصوص، تضمّنتْ أزماتٍ أثّرتْ عدمَ الاستقرار، على أثر استيلاء حكومات منحرفة، وحكّام جهلة، تدخّلوا في كلّ مرافق حياة المسلمين، حتّىٰ التشريع والعقيدة، إلى حدّ سفك الدماء من أجل الالتزام بالأفكار والعقائد والشرائع، ممّا ألجأ الكثيرين إلى مجاراة الدول والحكّام في الإعلان عن الملتزمات، أو دعا بعض المحترقين على مصير الأُمّة والدين إلى مداراة المتسلّطين حتّىٰ لا يمسّ أذاهم أُصوله العميقة.

وفي مثل هذه الأجواء زيّفتْ عناصرُ الجهل والزُور نصوصاً وثبّتتْ أحاديث لصالح إرادات الحاكمين وأهوائهم من عقائد وأحكام.

وكان الشيعةُ ـ على طول الخطّ ـ محارَبين من قِبَل الحُكّام، باعتبارهم المعارضين، الذين يمتلكون عقيدةً وفكراً كاملاً مستقلاً، ومعتمداً على المصادر الإسلاميّة الأساسيّة، وكذلك تشريعاً متكاملاً مستنبَطاً من القرآن والسنّة، فوجودهم ـ وهم يحملون ذلك ـ يشكّلُ مصدرَ قلقٍ لأولئك الحكّام الذين يريدون الاستبداد بحكم

---

(١) غوالي اللآلي (ج ٣، ص ٢٠٨) رقم (٤٩) وهو في المهذّب البارع (ج ٢، ص ٣٧١) في الاحتكار، و(ج ٢، ص ٥١٧) في منجزات المريض وقد نقل عن التذكرة للعلّامة (ج ١، ص ٤٨٩) في أحكام الشروط من البيع.

الأُمّة، وفرض إرادتهم على عقيدتها، وتشريع الأحكام على هواهم[١].

ففي مثل هذه الظروف والأجواء، فإنّ تزوير مجموعة من الأحاديث المخالفة لما عليه التزام الشيعة من أحكام وآراء، وبثّها بين العامّة، تفريقاً بين المذاهب، وإلقاءً للخلاف، هو المتوقّع من أُولئك الحكّام غير الورعين، والذين كانوا يتعاطون كلّ منكرٍ، بلا رادعٍ، أو وازعٍ.

وأمّا الأئمّة عليهم السلام وفقهاء أصحابهم، فقد واجهوا هذا الوضع وتلك الاستفزازاتِ، بالحقيقة المكشوفة، في حين إتاحة الظروف ومؤاتاتها، ولكن إذا كانت تشتدّ وتضيق، أو تكثرُ المراقباتُ والمضايقاتُ من قِبَل أجهزة الحكم، فإنّ المواقف كانت تتغيّرُ، حسبَ مصلحة الأُمّة والدين، إلى حدّ الموافقة مع الحكّام، حفاظاً على وحدة الكلمة، وخصوصاً عند مواجهة أعداء الدين، أو عروض قضايا مصيريّة مشتركة، تهدّدُ أمن الإسلام نفسه، فالإعراضُ عن حقّ فقهيّ خاصّ يُصبحُ في مثل هذا الظروف واجباً، حفاظاً على أُصول الشريعة وكيان الدولة الإسلاميّة، ووجود الأُمّة.

وقد جاء التصريحُ بهذه الحقائق في كثير من أخبار العلاج بين الأحاديث المتعارضة.

وبعد أن اجتمعتْ الأحاديثُ كلّها في ميدان واحد، فالتمييزُ بين الأحاديث الموافقة للحقّ، والأُخرىٰ الموافقة للسياسة الواردة بشكلِ رأيِ العامّة، أمرٌ ضروريّ، حتّىٰ يُمكن الوصولُ إلى الحقّ.

فإنّ احتمالَ كون الحقّ في طرفِ ما يُخالف رأي العامّة، واردٌ، وأن يكونَ الأرجحُ هو ما اختصّ به الفقه الخاصّ، المنقول بطرق موثوقة، أو المعمول عليه والملتزم به من قِبَل الخاصّة بالإجماع.

---

(١) إقرأ طرفاً عن هذه الأجواء والظروف والذين كانوا وراءها ومبرّراتهم وأساليب عملهم في كتابنا «تدوين السنّة الشريفة» طبع قم ١٤١٣هـ.

ولذلك نرىٰ السيّد البُروجِرديّ يلتزم بكون مخالفة العامّة مرجِّحاً [١] عند استقرار التعارض، كما أوضحنا.

وكذلك ردّ المعارض بموافقة العامّة [٢].

وأيضاً: حمل موافق العامّة على التقيّة [٣].

وليس الغرضُ مخالفةَ العامّة دائماً، بما أنّه رأيٌ للعامّة، بل الأمر يرتبطُ بعدم الثقة بصدور الأخبار الموافقة لهم، في مثل ظروف الهرج والمرج المذكور!

ومن أجل ذلك، قال السيّد:

ولا يصحّ الحملُ على التقيّة عند عدم عنوان عامّ للمسألة، في زمن صدور الأخبار [٤].

كما أنّه ليس الهدفُ تخطئةَ التُراث السنّيّ وشجبه، في الحديث والفقه مطلقاً، كما يتخيّله بعضُ الجهلة، وكما يتعاملُ المتعصّبون تجاه المذهب الشيعيّ وتراثه العظيم.

لأنّ الفقهاء يُعلنون عن «معذوريّة» أهل المذاهب ... فكلُّ مذهبٍ هو لازمٌ لأهله أنْ يتّبعوه، بعد استنفاذ الوُسع في معرفته والوصول إليه حسبَ الأدلّة العلميّة والتحرّي التامّ، ولا يجوزُ لهم التخلّفُ عنه بعد الالتزام والقناعة به بحيث تؤدّي الموانعُ إلى القصور عن نيل الواقع.

بل يُفتونَ بعدم صحّة عمل المقلّد على خلاف ما يلتزمُ به من المذهب في العبادات، حتّىٰ لو وافقَ الحقَّ، للإشكال في تأتّي قصد القُربة منه في العبادات.

وهذا ينُمُّ عن نظرةٍ واقعيّةٍ إلى الأُمور، وتكريم للالتزام إلى حدٍّ بعيد، بينما هو دفعٌ على الدقّة التامّة والتحرّي الواسع، في معرفة مواضع الإقْدام والأَقْدام، قبل الالتزام النهائي، حَذَراً من الانزلاق في المتاهات المصطنعة.

---

(١) البدر الزاهر (ص ٢٤٥).

(٢) تقريرات ثلاثة، الوصية (ص ٨٢ و ٧١) و ميراث الأزواج (ص ١٢٦).

(٣) البدر الزاهر (ص ٣٢).

(٤) تقريرات ثلاثة، الوصية (ص ٨٠).

عمل السيّد في هذا الموقف:

وقد جعل السيّد اللجوء إلى هذا الموقف ـ رغم وضوحه ـ في نهاية محاولاته الترجيحيّة، حيث «آخرُ الدواءِ الكَيُّ» وهذا يدلّ على أنّه اعتبرَ الترجيحَ بمخالفة العامّة ممّا يرتبط بالسند، لا بالدلالة، وأنّ مسألة المخالفة والموافقة ليس على أساس التعصّب للآراء، وإنّما هو على أساس عدم الثقة بالصدور، حسبما شرحناه من مفارقات الظروف المحيطة بصدور الأحاديث، يعني أنّ جهة الترجيح والإشكال في الخبر المعارض الموافق للعامّة إنّما هو التشكيك في صحّة صدوره لا في محتواه ومدلوله موافقةً ومخالفة، وإن عَبّروا بهذين اللفظين الدالّين على كون جهة الترجيح في نفس المداليل، فلاحظ.

نعم، الإشكال في الصدور قد يكون من أجل أصل الصدور، واحتمال الوضع والتزوير، أو من أجل جهة في الصدور كالتقيّة أو المداراة، على ما شرحنا.

فلا يتوهّم: أنّ جعل الملاك في الترجيح هنا، دائراً مدار أصل الصدور، يُغني عن البحث في الجهة.

وأقول: يمكن التفرقة بين الترجيح بالمخالفة، وبين الردّ بالموافقة، فإنّ المعارض المخالف للعامّة إنّما يُرجّح بموافقة مدلوله للخاصّة، ومخالفة مؤدّاه للعامة، فيكون الترجيح بالدلالة، بقطع النظر عن صدوره فضلاً عن الجهة.

وأمّا المعارض الموافق للعامّة، فيُردّ على أساس التشكيك في أصل صدوره تارة، ومن أجل جهة الصدور، تقيّةً أو مداراةً.

لا يُقال: إنّ موافقة أحدهما تستلزم مخالفة الآخر، مدلولاً، على كلّ حال.

لأنّا نقول: كونه موافقاً للعامّة مدلولاً، لا يستلزم أن يكون الردّ على أساس المدلول، ما دام التشكيك في الصدور ممكناً، وهو مقدّم على الاستناد إلى الدلالة، لأنّه وارد عليه لتقدّمه الرتبيّ، كما لا يخفى.

والحاصل أنّ جعل السيّد أمر الترجيح بالمخالفة للعامّة، في نهاية المرجّحات

الصدورية، وليست الدلاليّة، فيه الالتزام الصريح بأنّ الأمرَ لا يرتبط بأصل الآراء والالتزامات، بقدر ما هو مرتبطٌ بعدم الوثوق بما دُسّ في ذلك التُراث ممّا يوافق السلطات الحاكمة الغاشمة، أو صدورها حتّىٰ من الأئمّة عليهم السلام وأنصارهم على أساس من المماشاة والمداراة رعايةً للمصلحة الإسلاميّة العامّة في حفظ الوحدة والأُلفة بين طوائف الأُمّة الإسلاميّة الموحّدة.

خاتمةُ الباب الأوّل

وبهذا نأتي على آخر ما لزمَ عرضُه من منهج السيّد الإمام البُروجِرديّ وقد وقفنا خلالَ العرض على المَنْهَج الرِجاليّ الرصين، ولا غروَ فإنّ السيّد قد اتّجهَ إلى هذا العلم، منذ أيّام الطلب وفي شرخ شبابه، وعُنفوان عمره، فسَبَرَ أغواره على أيدي عباقرته وأعلامه.

يقول شَيْخنا العلّامةُ الرجاليّ آقا بُزُرْك الطهرانيّ ـ زميل السيّد في النَجَف الأشرف (١٣٢٠ ـ ١٣٢٨) ـ وهو يصفُ ما رآه من السيّد تلك الأيّام من الجهود العلميّة والمثابرة، ما نصّه:

ولم تقف همّتُه القعساءُ عند حدٍّ، بل راحَ يسعىٰ وراءَ العلوم ليسبِرِ غَوْرَها، وينتقيَ من لآلئها. فقد حَضَرَ على شَيْخنا شَيْخ الشريعة الأصفهانيّ في بحثه الرجاليّ مدّةً طويلة، حتّىٰ حصل له من هذا العلم ما يكفي المجتهد لاستخراج الأحكام الشَرعيّة من أدلّتها، ويزيد عليه.

وقد ألّف في هذا الفن كُتُباً لها قيمتُها، كما أنّه يُعَدُّ اليومَ من أعلام هذا الفنّ والمتبحّرين فيه، وفي معرفة طبقات المحدّثين والرواة وتراجم أحوالهم[١].

ولذلك تميّزت آراءُ السيّد في كلّ فروع هذا العلم ومباحثه بالرصانة والقوّة، والأهميّة.

---

(١) نقباء البشر (طبقات أعلام الشيعة) (٢ / ٦٠٦).

وقد وقفنا خلال تجوالنا في بحوثه الفقهيّة على نكاتٍ وتحقيقات ـ حول أشخاص الرواة، وحول الكتب والمؤلّفات، وحول عناوين الموضوعات ـ كلّها موثّرة في المعالجات الرجاليّة، وإليك بعض ما سجّلناه ممّا يدورُ في فلك هذه الجهات، مذيّلةً بمصادرها:

الرواة:

١ ـ توثيق أحمد بن محمّد بن يحيىٰ، نهاية التقرير (ج ٢، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١).

٢ ـ تعيين إسحاق بن يعقوب، الذي يروي عنه الكُلَيْنيّ، زبدة المقال، الخمس (ص١٢٢).

٣ ـ حول جعفر بن بَشير، تقريرات ثلاثة، ميراث (ص ١٠٥).

٤ ـ حول داود بن أبو زيد، وأنّه متّحدٌ مع داود بن فَرْقَد، نهاية التقرير (ج١، ص ٢٨).

٥ ـ حول عبدالله بن المغيرة، تقريرات ثلاثة، ميراث (ص١٠٩).

٦ ـ حول عبدالملك بن أعْيَن، وأنّه عامّي، البدر الزاهر (ص٤٤ ـ ٤٥).

٧ ـ حول ابن أبي عقيل الفقيه العُمانيّ وتعيين طبقته، البدر الزاهر (ص٩٥).

٨ ـ حول علي بن الحَسن بن فضّال، البدر الزاهر (ص٩٥).

٩ ـ حول علي بن مَهْزِيار، وأنّه لا يروي عن غير المعصوم مباشرةً، نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٣٧).

١٠ ـ توثيق عمّار الفطحي، نهاية التقرير (ج ٢، ص٣١٠ ـ ٣١١).

١١ ـ حول عُمَر بن حَنْظَلة والتعبير عن خبره بالصحيح مع التعبير عن حديثه بالمقبولة في موضعٍ آخر، نهاية التقرير (ج١، ص٢٣).

١٢ ـ حول العيّاشيّ وطبقته، زبدة المقال، الخمس (ص١٢٥).

١٣ ـ حول الفضل بن شاذان، نهاية التقرير (ج ١، ص ١٩ ـ ٢٠).

١٤ ـ حول السيّد المرتضىٰ وطبقته، زبدة المقال، الخمس (ص١٢٦).

١٥ ـ حول مسمع وكنيته أبي سيّار، زبدة المقال، الخمس (ص١٠٨ ـ ١٠٩).

الكُتُبُ:

١ ـ الأشعثيّات، وإسنادها، البدر الزاهر (ص٣١).

٢ ـ الجوامع الأوّليّة للحديث الشريف، زبدة المقال، الخمس (ص١٠٨).

٣ ـ الصحيفة السجّادية، واعتبار سندها ومتنها، وقد استندَ السيّد إليها في المسألة الفقهيّة، البدر الزاهر (ص٢٥).

٤ ـ العِلَل لمحمّد بن سِنان، والتشكيك فيه، تقريرات ثلاثة، ميراث (ص١١١ و١١٣ و١١٨).

٥ ـ فقه الرضا عليه السلام، البدر الزاهر (ص٩٣ ـ ٩٤).

٦ ـ قرب الإسناد، نهاية التقرير (ج ١، ص ٦)[(١)].

٧ ـ كتاب زيد النَرْسيّ، لاحظ: هامش نهاية التقرير (ج ١، ص ٢٨٥).

٨ ـ كتاب سُلَيْم بن قيس، زبدة المقال، الخمس (ص١٢٧ ـ ١٢٨).

٩ ـ كتاب محمّد بن عبدالله الحَضْرَميّ، البدر الزاهر (ص٢٨٨).

١٠ ـ مستطرفات السرائر، ورواياتها، البدر الزاهر (ص٢٨٩).

الموضوعات:

١ ـ الإدراجُ في الروايـة، تحـديده في روايـات الصـدوق، البـدر الزاهـر (ص٤٧ـ٤٨).

٢ ـ الإضمار، وبـيان وجـه وقـوعه في أسـانيد الروايـات، نهـاية التـقرير (ج١، ص ٢٣٧).

٣ ـ اختلاف الحـديث وبـيان وقـوعه ووجـهه عـند السـيّد، البـدر الزاهـر (ص٢٥٨).

٤ ـ الكنية والاعتماد عليها في تحديد أشخاص الرواة، البدر الزاهر (ص٢١١).

---

(١) ينبغي التأمّل في المنقول عن السيّد حول قرب الاسناد، لأنّه لا يتناسب مع منهج السيّد في المعالجة، ولا ما ذكره هو عن الحميري في مقدّمة ترتيب أسانيد الكافي خصوصاً بملاحظة أنّه هو الذي أمر بطبع الكتاب لأوّل مرّة في إيران.

ولنقطع الحديث عن « المَنْهَج الرِجاليّ عند الإمام السيّد البُروجِرديّ قدّس الله سرّه الشريف ».

وقد أطلناهُ ـ حسب الإمكان ـ بغَرَض الوقوف على تمامه وكماله، وإن كانَ استيفاؤه يحتاج إلى دراسةٍ أوسع.

راجين أن يفيَ ما قدّمناهُ بما قصدناهُ من التمهيد للحديث عن « الموسوعة الرجاليّة » في الباب الثاني.

والله المستعان، وله الحمدُ على كلِّ حال

الباب الثاني

العمل الرائد
في الموسوعة الرجاليّة
للسيّد البُروجِرديّ

١ ـ تاريخ التأليف
٢ ـ أسباب التأليف
٣ ـ الهدف التربويّ السامي
٤ ـ تقدير وتواضع
٥ ـ مجلّدات الموسوعة وفهرست محتوياتها
٦ ـ ابتكار فريد
٧ ـ مَنْهَج العمل وأُسلوبه
٨ ـ عودة إلى فوائد الموسوعة
٩ - خاتمة الباب الثاني
اولا: استدراكات وتنبيهات
ثانياً: ميزات ومقترحات

أوّلاً: تاريخ التأليف

أخبرني العالم الفاضل الشيخ مهدي التبريزيّ المعروف بالصادقيّ، من قدماء تلامذة السيّد البُروجِرديّ، وهو الذيأقدمَ على طبع نسخته من «تجريد أسانيد الكافي» عندما زرتُه لأسأله عمّا يتعلّق بالكتاب وعمل السيّد فيه، فتحدّث عن نسخته الأصلية، وقال ـ: إنّه استنسخ الكتاب من خطّ يد السيّد سنة وروده إلى قُم (١٣٦٤هـ)[١].

ويبدو من هذا أنّ تأليف الكتاب كان قد أُنجِزَ قبل هذا التاريخ، وأنّه قد تمَّ في الفترة التي كان السيّدُ مقيماً في مدينة بُروجِرد، وأنّ الكتاب كان تامّ التأليف قبل ورود السيّد إلى قم، وتسنّمه أريكة المرجعيّة العُظمىٰ.

والقضيّة التي نقلتها عن السيّد بحر العلوم رحمه الله، حول إجابة السيّد البُروجِرديّ على «الأحاديث المقلوبة» تدلّ ـ كما قلتُ ـ على أنّ السيّد كان قد أتمّ هذا الكتاب حينها، حتّى استفادَ منه في إجابته السريعة والصائبة[٢].

وبعد هذا، فإنّ ما ذكره شيخنا العلّامة الطهرانيّ رحمه الله من رؤيته لكتاب «تجريد أسانيدالكافي» عند السيّدالمؤلّف، وبخطّ يده، وذلك فيعام ١٣٦٥هـ.[٣].

هو دليلٌ واضح على إنجاز السيّد لتأليف الكتاب قبل وروده إلى قُم.

مع أنّ المسموع من بعض الأكابر من المتّصلين بالسيّد أنّه صرفَ في سبيل هذا العمل أكثر من «ثلاثين عاماً» من سنيّ عمره الشريف. يدلُّ على أنّه في الفترة التي قضاها

---

(١) وقد ذكر هذا أيضاً في نهاية مطبوعته «تجريد أسانيد الكافي» (ص ٧١٤) والتبريزي هذا من ملازمي السيّد وقد جاء اسمه في من وقّع على مقدّمة كتاب «الخلاف للشيخ الطوسيّ» الذي أمر السيّد البُروجِرديّ بطبعه سنة ١٣٧٠هـ في طهران، وقد اهتمّ بطبع «تجريد أسانيد الكافي» في حياته سنة ١٤٠٩هـ «وتنقيح أسانيد التهذيب» سنة ١٤١١هـ وتوفّي سنة ١٤١١هـ رحمه الله وأجزل مثوبته.

(٢) لاحظ: ما ذكرناه في (ص٩) في التقديم.

(٣) طبقات اعلام الشيعه، نقباء البشر (ج ٢، ص ٦٠٨).

السيّد في مسقط رأسه (مدينة بُروجِرد) وبعد عودته من النَجَف (١٣٢٨ـ١٣٦٤هـ.) وبعيداً عن مسؤوليّات الزعامة العامّة، وفي سعةٍ من الوقت والهدوء، قامَ بإنجاز هذا العمل الضخم الفخم.

فبنىٰ على أساسه عمليّة الاجتهاد للأحكام، معتمداً عليه لإحراز متون الأحاديث، وضبطها والتحقُّق من أسانيدها، ومعرفتها بشكلٍ علميّ وبمَنْهَجٍ دقيق، يجمع بينَ العُمق والمقارنة، والسُرعة واليُسر، توصّلاً إلى الهدف من أقرب الطرق وأيسرها، وأكثرها ثِقةً واطمئناناً.

فما هي أسبابُ التأليف لهذه الموسوعة؟

وما هو مَنْهَج السيّد المؤلّف في وضعها؟

وما هي طريقةُ العمل فيها، والاستفادة منها؟

وما هي الميّزات العلميّة فيها؟

هذه، وغيرها، ما سيتكفّلها هذا الباب من هذه الدراسة.

ثانياً : أسباب التأليف

إنّ دأبَ الفُقهاء والعلماء في الاستفادة من كُتُب الرجال أنّهم متى ما احتاجوا إلى معرفة حال راوٍ ، أو تمييزه ، رجعوا إلى الكُتُب الموضوعة في علم الرجال ، والمرتّبة ـ غالباً ـ على حروف المعجم ، ليجدوا اسمه ، ويتعرّفوا على شأنه ، ويحكموا بحسب ما وجدوا فيها عليه وعلى ما وقع فيه من الأسانيد ، فيوثّقوها ويعتمدوا عليها ، أو يضعّفوها ويردّوها .

لكنّ السيّدَ البُروجِرديّ ، عَمَدَ إلى الكُتُب الحديثيّة المتداولة بين الطائفة ، بشكلٍ واسع ، بَدْءاً بالكتب الحديثيّة الأربعة ، وهي : الكافي للكُلَيْنيّ ، وكتاب مَن لايحضره الفقيه للصدوق ، وتهذيب الأحكام ، والاستبصار كلاهما للشيخ الطوسيّ ، مضافاًإلى سائر كُتُب الصدوق . وإلى نفس الكُتُب الرجاليّة تلك ،وهي المعروفة بالأُصول الرجاليّة : اختيار معرفة الناقلين المعروف برجال الكشيّ ، والفهرست المعروف برجال النجاشيّوفهرست الشيخ الطوسيّ وكتاب الرجال له .

عَمَدَ السيّدُ إلى هذه الكُتُب فمحّصَ الأسانيد الواردة فيها ، ورتّبها بنسق معيّن ، ومَنْهَج خاصّ ـ سيأتي التعريفُ به مُفصّلاً ـ وتمكّنَ من خلال ذلك من تزويد علم الرجال بأدوات عملٍ طيّعة وبمعلومات قيّمة ، على أثر الجمع بينَ الأشباه والنظائر في أسماء الرجال وتمحيص الأسماء والكنىٰ والألقاب ، والوقوف على مشاكل عالقة وحلّها بتلك الأدوات الجديدة ، وتصحيح كثيرٍ من التصحيفات والتحريفات ، التي لم يُعرف صحيحها بغير هذه الطريقة .

فأضافَ إلى علم الرجال وطريقة مراجعة كتبه ، هذا الأُسلوبَ العلميَّ الغزيرَ بالموادّ ، بأدواته الحديثة ، مضافاً إلى الأدوات القديمة .

وقد شرحَ السيّدُ هذا ، في مقدّمة ترتيب أسانيد الكافي ـ بقوله :

... إنّي حينما كنتُ أتصفّحُ الجوامع العظام لتتبُّع ما أُودعَ فيها من روايات الأحكام ، وأُراجع لتعرّف أسانيدها ـ ما صنّفه علماؤنا في فنّي « الرجال » و« تميز المشتركات »

رأيتُ أنَّ في الطائفة الأُولىٰ من هذه الكُتُب نقائصَ ، لإهمالها ذكرَ كثيرٍ ممّن تضمّنتْه الأسانيدُ من [أسماء] الرواة ، وعدم تعرّضها ـ في تراجم من ذُكِرَ فيها ـ لبيان طبقته ، وشيوخه الذين روىٰ عنهم ، وتلامذته الذين تحمّلوا عنه ، مع أنّ هذه [الأُمور] من أهمّ ما له دخلٌ في الغَرَض من ذلك الفنّ .

إذ بالأوّل : يتبيّنُ الإرسالُ في كثيرٍ ممّا توهّم أنّه من الأحاديث الصحيحة .

وبالثاني : تُعرف رتبةُ الرجل في فنّ الحديث ومنزلتُه عند أهله في زمانه .

وإنّ الطائفةَ الثانية : لا تفي بغَرَضها[1] شيئاً إذ لم يبحثوا فيها عمّا هو موضوعها وهو أسانيدُ الروايات بأشخاصها ، بل [قاموا] باستقرائها استقراءاً ناقصاً ، كلٌّ حسبَ وُسْعه ، واستنبطوا منها قضايا كلّيةً ذكروها في تلك الكُتُب على وجه الفتوىٰ ، أو استشهدوا عليها بشواهدَ قليلة من جُزئيّاتها ، ممّا لا يوجبُ للمحصّل علماً ولا ظنّاً ، ولا يخرجه عن حدود التقليد باعاً ولا شِبراً .

ولأجل ذلك صارت تلك الكُتُب متروكةً عند أهل العلم رأساً[2] .

فالذي وجده السيّدُ في الكُتُب الرجاليّة المعروفة سابقاً من النقائص والخلل ، هي :

أوّلاً : في الكُتُب المُعَدّة لعلم الرجال :

١ ـ عدمُ إبراز أسماء كثيرٍ من الرواة ، مع ورودها في الأسانيد ،فكثيراً ما نجدُ راوياً قد وقع اسمه في سند الأحاديث ، وعند مراجعة الكُتُب الخاصّة بعلم الرجال والجامعة لأسمائهم ، لم نجدْ له ذكراً أصلاً ، لا إجمالاً ولا تفصيلاوقد اصطلحوا على تسميته بـ«المهمل» .

٢ ـ لم يوجد في تراجم كثيرٍ ممّن ذكرتْ أسماؤهم في علم الرجال ، تحديداً

---

(١) كذا الظاهر ، وفي المطبوعة « لا تغني بغرضها » .

(٢) ترتيب أسانيد الكافي (ص١٠٨) ولاحظ : التجريد (ص٣) .

لطبقته ومعرفة عصره، ولا ذكراً عن شيوخه وتلامذته الرواة عنه، مع أهمّيّة هذه الجهة ـ وهي الطبقة ـ ودخالتها في أداء المهمّة الباعثة على تأليف كتاب الرجال.

ثانياً: في الكُتُب الموضوعة لتميز المشتركات من أسماء الرجال:

١ ـ عدمُ تماميّة الاستقراء فيها، لذكر المميّزات، وهي مأخوذةٌ ـ عمدةً ـ من الأسانيد ـ فلذا تكون الأدلّة والشواهد المذكورة للتميز ناقصةً، غير وافيةٍ لأداء الغَرَض والمهمّة التي تصدّىٰ المؤلّفون لها، فلا توصلُ الطالب إلى القناعة بالنتيجة المتوخّاة من وضع هذا الفنّ وتحديد المميّزات.

٢ ـ إنّ ما ذكروه في التمييز إنّما هي كلّياتٌ، تعتمدُ على الاستنباطات الخاصّة، قد أُوردتْ بعنوان «فتاوىٰ وآراء» خاصّة بأصحابها، غير معتمدةٍ على الشواهد المقنعة، ولا ترشدُ الطالب إلى الاطمئنان ليخرج من حيّز التقليد لهم في هذا الفنّ إلى ميدان الاجتهاد والاستقلاليّة، والتمكّن من أزمّة العلم.

إنّ محاولةَ السيّد في إدخال عُنصر الأسانيد إلى كتاب الرجال له أهمّيّةٌ بالغة في تحقيق أهداف العلم، وذلك لأنّ علمَ الرجال ـ كما سبقَ ـ قد وُضِعَ أساساً من أجل معرفة أحوال رجال الأسانيد، الذين هُم حملة الحديث ورواتُه.

فالأسانيدُ ـ بمجموعها ـ لها الارتباطُ الوثيق بعلم الرجال لأنّها هي مجالالتطبيق له، كما أنّها تحتوي على موضوعه الذي يدور عليه رحاهُ، وتشعّب بحثه ومجراهُ.

كما أنّ الأسانيدَ تحتوي على معلوماتٍ إضافيّة يبتني على جمعها وتنظيمها وعرضها أثرٌ عظيم في علم الرجال، خصوصاً إذا لوحظَ جانبُ الإغفال لها من قِبَل مؤلّفي الكُتُب الرجاليّة غالباً.

وإذا لجأ القدماء من علماء الرجال لإفراد كُتُب خاصّة ـ هي عيونُ التُراث الرجاليّ ـ لحلّ المشاكل الرجاليّة، أو لبيان أُمورٍ تَمُتُّ إلى علم الرجال بصلةٍ مّا، كتعيين المؤلّفين للكتب ـ مثلاً ـ فإنّ الحاجةَ المهمّة المرادة من وضع العلم، تبقىٰ هي «معرفة أحوال الرُواة» للتأكُّد من صحّة الأحاديث على أساس: ضبط الأسانيد

ومعرفة الموصول من المقطوع ، وتصحيح الأسماء والعناوين ، وغير ذلك من العلل والمشاكل وحلولها ، فلا بُدّ أنْ يكونَ هذا من الأهداف السامية لكلّ جُهْدٍ يُبْذَلُ في سبيل هذا العلم من قِبَل المتوغّلين فيه ، أو الممارسين له ، والملمّين به .

إنّ محاولةَ السيّد البُروجِرديّ في موسوعته الخالدة، بمنزلة صَبّ مياه هذا العلم في مجاريها الصحيحة الواقعيّة ، وإبعادٌ للجهود المبذولة فيه عن الهَدْر والإضاعة وكذلك الأوقات والأموال ، ذلك المُشاهَد في بعض المؤلّفات المتأخّرة ، المتّسمة بكِبَر الحجم وتكديس المنقولات !

مشاكل وحلول :

ولكنّ السيّدَ لاحظَ أنّ الأسانيد لم تَخْلُ هي الأُخرىٰ من مشاكل عالقة بها ، فقال :

> إنّ التعرُّف على الأسانيد يحتاجُ إلى البحث عن عللها ، والسعي في تحصيل ما هو الصواب في مواردها فإنّها ـ مع ما في بعضها من الإرسال ـ قد طرأتْ عليها ـ في طول الزمان ، بسهو الناسخين أو المؤلّفين المكتفين في تحمُّل الحديث عن الشيوخ بالوجادة أو الإجازة[1] أو المناولة ـ عِلَلٌ كثيرة متنوّعة ، بالتصحيف ، والقلب ، والزيادة ، والنقص .
>
> والأخيرُ هو أكثرها ، فإنّه ـ مضافاً إلى أنّ تأثيرَ السهو في وقوعه أكثر ـ قد ينشأ ـ أيضاً ـ من توهُّم المؤلّفين تماميّة السند في المنقول عنه ، فيوردُ الحديث على حَسَب ما وجده ، مفصولاً عمّا تقدّمه ، مع أنّه كان معلّقاً على سابقه فيسقط بذلك من السند رجلٌ أو رجلان .

---

(١) لا بدّ أن يريد السيّد بالإجازة هي المتأخّرة عن عصور ازدهار الحضارة الإسلاميّة ومعارفها ، لا الإجازة في القرون الأُولى التي كان فيها لعلم الحديث شأن عظيم ، وللإجازة دور بارز .

وقد مضى الكلام حول الإجازة في بعض الفقرات من الباب الأول فراجع (ص ١٠١-١٠٤).

والفرق بين النقص ـ بأحد الوجهين ـ وبين الإرسال ، واضح[١] .

ولحلّ هذه المشاكل ، لاحظ السيّدُ أنّ المرجعَ هي الأسانيد الأُخرىٰ المماثلة ، فقال :

. . . وأنّ كلَّ شيخٍ من رجال السند ـ وقعَ الإجمالُ أو الاعتلالُ في ما فوقه من أجزاء السند ـ يوجدُ في سائر أسانيده ـ غالباً أُودائماً ـ ما يـفسّرُ ذلك الإجمالَ ، أو يدلّ على [رفع] هذا الاعتلال على ما هو الصواب فيه ، بحيث يغنينا ـ غالباً ـ عن النظر إلى ما هو خارجٌ عنها .

فأسانيدُ الروايات : كما تكون بعضها موضوعاً للمسائل الباحثة عن تلك الجهات المذكورة ، كذلك يكون بعضها الآخر دليلاً على [حلولها] ، ومنبعاً لاستنباطها[٢] .

لقد وَجَدَ السيّدُ في الأسانيد منبعاً غزيراً يستنبطُ منه الحلولَ الواضحة للمشاكل العالقة في الأسانيد ، واعتبار ذلك قرينةً داخليّة حاضرة ، تغني الباحثَ عن اللجوء إلى الكُتُب الأُخرىٰ المحتوية في أكثر حلولها على الاجتهادات والاستنباطات الظنّية .

فإذا كانت المشكلةُ مفروضةً في الأسانيد ، فالحلُّ الموجود فيها أيضاً ، هو الأقربُ إلى الدلالة على المراد والصواب ، فالمراجعةُ إليها أولىٰ ، وألزمُ من القرائن الخارجيّة ، والمطروحة في كُتُب الرجال ، لو وجدتْ ، وسهل ارتباطها بالمشاكل بوضوح ، لفرض اقتصار مؤلّفيها على ما يُقنعهم من التتبُّعات الناقصة ، ممّا أدّىٰ بكتبهم أنْ « **أصبحت متروكةً عند أهل العلم** » كما يقول السيّد[٣] .

لكن : ما الذي سَبّبَ الإعراضَ عن اللجوء إلى هذا المنبع الغزير ، ولماذا مُني بالإهمال والإغفال ؟

---

(١) ترتيب أسانيد الكافي (ص١٠٨) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

لقد ذكر السيّدُ وجهَ ذلك ، بما نصّه :

إنّ الذي منعَ المحصّلين ـ غالباً ـ من استفادة المسائل التي يشتدّ الابتلاءُ بها ، ولا غنىً لهم عن معرفتها من هذا المنبع الغزير ـ الذي [هو في متناول] أيديهم ، وتحت أنظارهم ـ هو كونُها عندهم كالآلة لملاحظة المتون ، وعدم كونها في جنبها مقصودةً باللحاظ بالأصالة .

مضافاً إلى ما عليه أسانيد كلِّ شيخٍ من التفرُّق بسبب اختلاط روايات الشيوخ بعضها ببعض ، تبعاً لوحدة [أحكام] متونها التي هي المناط في اجتماعها في بابٍ واحد . . .[1] .

فالموجبُ لعدم لجوء الرجاليّين إلى الأسانيد ـ كما يَراهُ السيّد ـ هو :

أوّلاً : كونُها ـ بنظرهم ـ طريقاً إلى تحصيل المتون ، فقطْ ، إذ المرادُ بها التوصُّل إلى المتون ، فلا يُراجع المحصّلون كُتُب الحديث إلّا من أجل ما تحتوي عليه من المتون الدالّة على الأحكام .

ثانياً : عدم كون الأسانيد مرتّبةً بحيث يحصّل منها الباحثُ الفوائدَ المنظورة العظيمة التي لاحظها السيّدُ من قرينيّتها على الحلول للمشاكل الرجاليّة العالقة .

فمن الواضح أنّ تلك القرينيّةَ إنّما تكونُ ميسّرةً للاستفادة فيما إذا كانتْ مُشابهات الأسانيد متقارنةً ومتقاربة ومجتمعة في مكانٍ واحد ، لا متفرّقةً ولا متشتّتة في مواضع متباعدة .

فوائد عمل السيّد :

وقد ابتكرَ السيّد البُروجِرديّ العملَ في هذه الموسوعة ، لتسهيل الأُمور للعلماء والمحصّلين ، وتصفية هذا المنبع الثرّ ممّا يكدّره ، لُيمهّد الطريقَ لهم للإنتهال منه والورود إليه بيُسرٍ وسرعة ، فلجأ إلى إنجاز هذا العمل الجبّار ، الذي أدخلَ « الأسانيدَ » كأداةٍ فاعلة في أدوات المعالجات الرجاليّة ، فقامَ بترتيبها بشكلٍ فنّيّ مبتكر ، ونبّهَ على

(١) نفس المصدر .

مشاكلها، وعلى ما يمكنُ الاستنادُ إليه في حلّ تلك المشاكل، إلى غير ذلك من الفوائد التي سنفصّل الحديثَ عنها، وقد أجملها السيّدُ البُروجِرديّ في كلمة جامعة، فقال:

فرأيتُ ـ بعد ما تحقّقتْ عندي هذه الأمورُ ـ أنّه:

١ ـ لو جُرِّدَتْ الأسانيدُ عن المتون.

٢ ـ ورُتِّبَتْ على وجهٍ تنفصل أسانيد الشيوخ بعضها عن [الآخر]، ويجتمع إسناد كلّ واحدٍ منهم في موضعٍ واحد، أو في مواضعَ محصورة مضبوطة، يمكنُ للمستدلّ الإشارة إليها، ويسهل على المحصّل وجدانها.

٣ ـ وعُلِّقَ على مواضع إجمالها واعتلالها، ونُبِّه على تفسير الأوّل، وإصلاح الثاني، مع الاستشهاد عليها ـ إن احتاج إليه ـ بشهادات حاضرة أو كالحاضرة.

كان [ذلك] خِدْمَةً لعلم الحديث، ثمّ للعلوم المتفرّعة عليه؛ إذ به يُعلم جميع ما ذُكر من المهمّات التي لها دخلٌ في تعرّف أسانيدها التي هي الأصل في إحراز متونها:

١ ـ فيُعرف به [أسماء] جميع مَنْ تضمّنته الأسانيدُ من الرجال.

٢ ـ وتتبيّن به طبقاتُهم، ومَنْ يروي كلُّ واحد منهم عنه، ومَنْ يروي عنهم [من الرواة].

٣ ـ ويتكفّل بتمييز مشتركاتهم.

٤ ـ وبيان عللها، والإشارة إلى ما هو الصواب فيها بوجهٍ علميٍّ، واضح المأخذ.

٥ ـ يقدر كلُّ طالبٍ على النظر فيه، والاستنباط منه.

٦ ـ ويرجىٰ بذلك أن يتواردَ عليه أفكارُ المحصّلين، ويتّسع نطاقه بذلك[1].

وسنقف في مقطعٍ قادم من هذه الدراسة على كلّ واحدةٍ من هذه الفوائد،

---

(١) نفس المصدر (ص١٠٨ ـ ١٠٩).

بأمثلته وتفصيلاته .

لكنّ الذي لا بُدَّ أن تُوجّه إليه الأنظارُ أنّ السيّد بعمله هذا الجبّار قد أخـرجَ الأسانيد من كونها مجرّد « آلةٍ » للتوصّل إلى المتون وجعلها « مـوضوعاً » مسـتقلّاً للبحث والتحقيق .

وبما قامَ به من التجريد والترتيب والتقريب والتنبيه ، قطعَ الأعذار المـذكورة للإعراض عن هذا المنبع الغزير ، بل بعثَ الهِمَمَ على اعتماد الأسانيد والعناية بها كأداةٍ مأمونةٍ لحلِّ المشاكل الرجاليّة .

ثالثاً: الهدفُ التربويّ السامي

والجملةُ الأخيرة من كلامه المنقول يكشفُ عن هدفٍ تربويٍّ سامٍ استهدفه السيّد في عمله، يتمثّلُ في هبة القدرة لطلّاب العلم على النظر في أدوات العلم وأدلّته، واستنباط النتائج المحكمة منها.

كما كشفَ بـ«رجائه العميق» عن توقُّعه النفسيّ في ازدهار أساليب الابتكار والتعمُّق والتفكير في علم الرجال، وانتشار معرفته واتّساع رقعة تطبيقه.

إنّ هذا الهدفَ، وهذا الرجاءَ، وهما يَبْرزان من أعماق هذا العملاق في علوم الدين والشريعة، لهما من أقوىٰ الدوافع للطلّاب المحصّلين على انتهاج مسلكه المتين في التدقيق والتحقيق، كما هو باعثٌ على استلهام روح الرعاية والإرشاد من هذا المعلّم الذي كان يسعىٰ ببالغ الاهتمام في رفع المستوىٰ العلميّ والفكريّ والمنهجيّ لطلّاب العلوم الدينيّة، كما كان يقومُ بالتشويق والدعْم المادّي، والتأييد والتمجيد المعنوي، لكلّ الفائقين والمتألِّقين في الأعمال العلميّة، حتّى يحتلَّ العلمُ وأهلُه محلّهم السامي الرفيع، وينالوا العِزّة والشرف والمكانة المرموقة.

وبالخصوص، علم الرجال الذي مُنِيَ بإخْفاقٍ في كلا مجالَي التأليف والتحقيق، على أثر الإهمال والتقصير، أو التماهُل والقُصور.

وقد سبق أن نقلنا في بعض كلمات السيّد قوله في نقد الكُتُب الرجاليّة المتداولة من أنّ مؤلّفيها:

استشهدوا عليها بشواهد قليلة.. ممّا لا يوجبُ للمحصّل علماً، ولا ظنّاً، ولا يخرجه من حدود التقليد باعاً ولا شبراً[(١)].

إنّ هذا الكلام يُشيرُ إلى تطلُّع السيّد إلى عملٍ يستهدف الصعودَ بالطلّاب المحصّلين لعلم الرجال من حضيض التقليد للدعاوىٰ الرجاليّة إلى أوج الاجتهاد في علم الرجال.

---

(١) نفس المصدر (ص١٠٨).

وهذا هو الأمرُ اللازم بالضرورة تحصيله لمن يُريد أن يكونَ فقيهاً مستقلّاً، لا تابعاً، حيث لا بُدَّ له من استنباط الأحكام من متون الأحاديث التي ثبتَ له جوازُ الاعتماد عليها سنديّاً، فلا بُدَّ أن يجتازَ التقليدَ في تحديد الصالح منها للاستناد، ويتّخذ منهجاً رجاليّاً معتمداً عليه، ليحصل له العلمُ بالنتائج الرجاليّة المحرِزة للمتون، ولو على أساس الظنّ، بعد إثبات حجيّة خصوص الظنّ الرجاليّ، أو مطلق الظنّ، الأمر الذي بدونه لا يمكنُ تحقُّق صفة الاجتهاد عنده.

وفي هذا الذي ذكره السيّد تصحيحٌ للمسار الخاطئ الذي يتّخذه عامّةُ المتعلّمين، من استخدام كُتُب الرجال، سائرين وراءَ آراءِ مؤلّفيها متابعةً تقليديّةً صرفة، من دون معرفة مناهجهم في المعالجات الرجاليّة، فضلاً عن اتّخاذ مَنْهَج رجاليّ معيّن! مع ادّعائهم العريض للاجتهادات المزيّفة.

فكيفَ يكون مجتهداً في إثبات المدلول، مَنْ هو مقلّدٌ في حُجّيّة الدليل؟!

رابعاً: تقديرٌ وتواضعٌ

وممّا يجب التنبيهُ عليه: أنّ السيّد البُروجِرديّ قد قامَ بهذا العمل الجبّار، مبتكراً له لوحده، وبالاستقلال في الفكر والإبداع، على أساسٍ من نبوغه، وبجهده الخاصّ المنفرد.

إلّا أنّه بعد ما أنجزَ عمله وقفَ على جهدٍ مثيل، بدأه واحدٌ من علماء الرجال هو العالم المحدّث الرجاليّ المتتبّع الشيخ محمّد بن علي الأردبيليّ الحائريّ (ت١١٠١هـ)(١) في كتابه العظيم «جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد».

فقد رسم فيه بعضَ الأهداف التي رسمها السيّد، فإنّه أوردَ فيه:

جَميع رُواة الكُتُب الأربعة، وذكر مَنْ رووا عنه، ومَنْ روىٰ عنهم، وتعيين مقدار رواياتهم [ومواضعها في تلك الكتب] ورفعَ بذلك بعض النقص في كُتُب الرجال(٢).

قال السيّد عن الاتّفاق بين الفكرتين في مقدّمته لكتاب «جامع الرواة» ما نصّه:

وإنّي حينما كنتُ ببُروجِرد، وكنتُ أُراجع أثناء أبحاثي لمعرفة أسانيد الروايات ما صنّفهُ علماؤنا في الفهارس، و[كتب] الرجال، والمشتركات تفطّنتُ لما تفطّنَ له هذا الشيخُ الجليل، ولغير ذلك من النقص في تلك الكتب.

ولكنّي سلكتُ في وضع [مؤلّفاتي] مسلكاً آخر غير ما سلكه، ويمكنُ أن

---

(١) كان من تلاميذ المجلسي، كما صرّح به في ترجمة المجلسي من كتابه وأجازه سنة ١٠٩٨هـ وسكن مدينة كربلاء مدّة وتوفّي بها سنة ١١٠١هـ وقد ألّف كتابه هذا سنة ١١٠٠هـ وانتهى منه بعد مدّة ٢٥ سنة، كما نقله عنه الآقا رضيّ القزويني الذي كَتَب قسماً من كتابه هذا بخطه في سنة ١١٢٥هـ وقد قرّظ الكتاب جمع من أعلام عصره. لاحظ: ترجمته في مقدّمة «جامع الرواة» بقلم السيّد الإمام البُروجِرديّ (ج١، ص الف ـ ج).

(٢) جامع الرواة، المقدّمة (ج ١، ص ـ ز).

يُوجدَ فيه شيءٌ ليس في هذا الكتاب . . .

فلمّا نزلتُ ببلدة قُم المحروسة ، رأيتُ يوماً ـ بعد سنين من نزولي بها ـ نسخةً من هذا الكتاب ، ورأيتُ ما تحمّله هذا الشيخُ من المشقّة في تصنيفه ، فاستعظمتُ ذلك . . .[١].

وحيث قد عرفنا أنّ السيّد كان قد أنْجَزَ عمله في الموسوعة بشكلٍ تامّ عامَ وروده إلى قُم[٢] فهو لم يكن مطّلعاً قبل ذلك على عمل الأردبيليّ إطلاقاً .

وبالرغم من الاختلاف في منهجَي المؤلّفَيْن ، إذ أنّ الأردبيليّ سلكَ في تنظيم كتابه المسلكَ المتداول عند علماء الرجال من ذكر الأسماء على ترتيب المعجم ، ثمّ ذكر ما قاله الرجاليّون القدماء مختصَراً ، ثمّ ذكر مواضع ورودالراوي في أسانيد الروايات على ترتيب الكُتُب الحديثيّة وكُتُب الأحكام والأبواب الفقهيّة ، مستفيداً من موارد الروايات والأسانيد ما أمكنه من التصويبات والطبقات .

أمّا السيّد فقد اعتمدَ في ترتيب الأسانيد أُسلوباً جديداً مبتكراً يجمعُ بينَ السُهولة ، واليُسر ، والسُرعة ، والجامعيّة والدقّة ، ما لم يسبقه سابقٌ في التُراث الإسلاميّ عامّة من بين مفكّريه على كثرتهم في مختلف طوائفه وفئاته ومذاهبه ، كما سيجيء بيان ذلك مفصّلاً .

وهذا هو الفارقُ الأساسيّ بينَ العَمَلَيْن ، الذي سمّاه السيّد باختلاف « المسلك » .

ومع ذلك ، فبما أنّ الشيخَ الأردبيليّ امتازَ بالتنبُّه إلى قيمة الأسانيد وأثرها المباشر في حلّ المشاكل الرجاليّة العالقة ، وهذا هو روحُ الأهداف التي رسمها السيّد البُروجِرديّ لعمله ، فإنّ السيّد عظّمَ هذا الجُهْد ، وأكْبَرَهُ ، وأقدمَ على طبعه ونشره ، معتزّاً به ، ومقدّماً إيّاه على طبع مؤلّفاته هو .

---

(١) نفس المصدر .

(٢) لاحظ : ما ذكرناه (ص١٤٥) بعنوان تاريخ التأليف .

لقد كانت بادرةُ الشيخ الأردبيليّ موضعَ تقدير السيّد، بحيث تأبّىٰ عن طبع موسوعته العظيمة، التي تفوقُ عمل الأردبيليّ دقّةً وسعةً، وهذا يدخلُ في ما ذكرناه سابقاً من تجليل السيّد لتراث القدماء، وتمجيده بجهودهم العلميّة، وإحياءه للتراث الشيعيّ، والذي ظلَّ من أبرز معالم مرجعيّته العظيمة.

خامساً: مجلّدات الموسوعة، وفهرست محتوياتها (١)

تتألّف الموسوعةُ من سبعة أجزاء، وتتكوّنُ من نوعين من العمل:

النوع الأوّل: يتكفّلُ ترتيب أسانيد الكُتُب المعنيّة، ويقعُ في الأجزاء التالية:

الجزء الأوّل: ترتيبُ أسانيد كتاب الكافي، للشيخ الكُلَيْنيّ.

الجزء الثاني: ترتيبُ أسانيد كتاب تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسيّ.

الجزء الثالث: ترتيبُ أسانيد كُتُب الشيخ الصدوق، وهي: الخصال، ومعاني الأخبار، وعِلَل الشرائع، وثواب الأعمال، وعقاب الأعمال.

الجزء الخامس: ترتيبُ أسانيد كتاب مَنْ لا يحضرهُ الفقيه، وكتاب الأمالي، وهما من كُتُب الشيخ الصدوق. وهذا هو القسم الأوّل من الجزء الخامس.

والنوع الثاني: يتكفّلُ أسماء رجال الأسانيد مرتّبِين على حروف المعجم، ويقعُ في الأجزاء التالية:

الجزء الرابع: رجالُ أسانيد، كتاب الكافي أو طبقاتُ رجاله.

الجزء الخامس: رجالُ أسانيد كتاب الفقيه، أو طبقاتُ رجاله.

وهو القسم الثاني من الجزء الخامس.

الجزء السادس: رجالُ أسانيد، كتاب رجال الكشي، وفهرست الشيخ الطوسيّ، وفهرست الشيخ النجاشيّ، أو طبقات رجالها.

الجزء السابع: رجال أسانيد كتاب التهذيب أو طبقات رجاله.

ولا بُدَّ لنا من الوقوف على محتويات هذه الأجزاء بالتفصيل، تمهيداً للحديث عن أُسلوب السيّد في عملها، وسائر شؤونها.

---

(١) جعلنا محور حديثنا النسخة المطبوعة حديثاً بعنوان «الموسوعة الرجاليّة» والتي قامت بطبعها مؤسّسة «بنياد پژوهشهای اسلامی» التابعة للروضة الرضوية المقدّسة في مشهد ١٤١٤هـ.

الجزء الأوّل : ترتيبُ أسانيد كتاب الكافي ، للشيخ الكُلَيْنيّ قدّس اللهُ سرّه الشريف .

يقع في ٥٦٨ صفحة من القطع الكبير (٢٤×٣٣ سانتيمتراً)، ويحتوي على:

١ ـ تصدير عن حياة السيّد البُروجِرديّ ، بقلم الشيخ محمّد واعظ زاده الخراسانيّ، من تلامذة السيّد ، ويقع في الصفحات (٥ ـ ٦٤).

٢ ـ نصوص شهادات للسيّد البُروجِرديّ من أساتذته وإجازات مشايخه له (ص ٦٥ ـ ٧٥).

٣ ـ مقدّمة حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ الميرزا حَسن النوريّ الهمدانيّ ، وهو كاتبُ النسخة بخطّ يَده ، في الصفحات (٧٧ ـ ٨٠).

٤ ـ جداولُ تطبيق صفحات كتاب الكافي ، بين الطبعة الحجريّة التي كانت معتمدةً حين كتابة الكتاب ، والطبعة الحروفيّة المتداولة في ٨ أجزاء ، وهي من ترتيب الشيخ النوريّ ، في الصفحات (٨١ ـ ١٠٥).

٥ ـ متن الكتاب ، للإمام السيّد البُروجِرديّ ، وهذا فهرستُ محتوياته إجمالاً :

مقدّمات السيّد الأربعة :

المقدّمة الأُولىٰ : تحتوي على ترجمة الشيخ الكُلَيْنيّ (ص١٠٩ ـ ١١٠).

المقدّمة الثانية : تحتوي على طبقات المحدّثين (ص١١١ ـ ١١٤).

المقدّمة الثالثة(١) : تحتوي على تعداد رواة كتاب « الكافي » عن مؤلّفه وهم اثنا عشر رجلاً (ص١١٤ ـ ١١٦).

المقدّمة الرابعة : تحتوي على تعداد مشايخ المصنّف الكُلَيْنيّ ، وهم ٣٧ شيخاً (ص ١١٦ ـ ١٢٣).

المقصد الأوّل : في استقصاء أسانيد شيوخ المصنّف حسب ترتيب أسمائهم على حروف المعجم (سوىٰ ثلاثة من شيوخه وهم المذكورون في المقصد الثاني) (ص١٢٤ ـ ٤٣٣).

وهذا المقصد يشتمل على ثلاثة أبواب(٢).

---

(١) كُتب سهواً في المطبوعة « المقدّمة الثانية » ترتيب (ص ١١٤).

(٢) لقد ذكر السيّد في بداية المقصد الثاني: « إنّه يشتمل على ثلاثة أبواب » وبدأه « بالرابع ←

الباب الأوّل : في أسانيد الشيوخ المذكورين بالكنية (ص١٢٤ ـ ١٢٦) .

الباب الثاني : في أسانيد المذكورين بأسمائهم (ص١٢٦ ـ ٤٠٣) ، وقد رتّبها على المعجم بادئاً بأحمد بن إدريس ، ومنتهياً بمحمّد بن يحيى [١] .

الباب الثالث : الأسانيد المبدوءة بالمبهمات .

وهي الأسانيد المبدوءة بكلمات « العدّة » عن أحمد بن محمّد (ص ٤٠٥ ـ ٤٣٣) والعدّة غير المفسَّرة (ص ٤٩٠ ـ ٤٩١) .

خاتمةالمقصد الأوّل: في ذكر شيوخ لم يصرّح بأسمائهم (ص٤٩١ ـ ٤٩٣).

المقصد الثاني : في ما رواه شيوخ الكُلَيْنيّ عن ثلاثة من كبار الرواة ، وهم : البَرْقيّ وأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري ، وسهل بن زياد الآدمي ، ويقع في الصفحات (٤٣٣ ـ ٤٩١) ويحتوي على أبواب ثلاثة :

الباب الرابع [٢] : في أسانيد البَرْقيّ (ص ٤٣٣ ـ ٤٦١) .

الباب الخامس : في أسانيد الأشعريّ .

وقد وردت مكرّرة ، ومتقطّعة في الصفحات (٢٩٥ ـ ٣٥٠) و(٣٥١ ـ ٣٧٥) وقطعة منها في (٤٦٢ ـ ٤٦٦) .

الباب السادس : في أسانيد سَهْل بن زِياد (ص ٤٦٧ ـ ٤٩٠) .

٦ ـ مستدركات الكتاب ، من تأليف الشيخ النوريّ (ص ٤٩٥ ـ ٥٦٨) .

الإرتباكُ والأخطاء في المطبوعة :

يلاحظُ ارتباكٌ كبير وقعَ في إيراد أسانيد الأشعريّ حيث قدّم « الباب الخامس » المحتوي عليها ، على الباب الرابع المحتوي على أسانيد البَرْقيّ .

وهو (أي البابُ الخامس) مقدّمٌ حتّىٰ على المقصد الثاني الذي هو بداية المقسم للأبواب « الرابع والخامس والسادس » .

← والخامس والسادس » ومن هنا علمنا أنّ المقصد الأوّل قد احتوى على الأبواب الثلاثة الأُولى ، وقد عنوناها بما وضعناه بين المعقوفتين .

(١) ذكرت أسانيد « محمّد بن يحيى » في (ص ٢٩٤ و ٣٧٦ ـ ٤٠٣) فلاحظ .

(٢) هكذا بدأ السيّد أوّل أبواب المقصد الثاني ، كما أشرنا في الهامش الأسبق .

وقد اعتمدنا في معرفة الصواب في هذا، على طبعة الشيخ مهدي الصادقيّ التبريزيّ رحمه الله، الذي أخرجَها باسم «تجريد أسانيد الكافي وتنقيحها»[١].

كما قد وقفنا ـ بالمقارنة بينَ الطبعتين ـ على هفوات كثيرة، نشيرُ إليها، سعياً في تكميل العمل:

١ ـ في الترتيب (ص١٠٨، س١٠): «صارت تلك الكُتُب متروكاً» الصواب: متروكة وفي التجريد: صارت كالمتروك.

٢ ـ في الترتيب (ص١٠٩، س٨): «ولنقدّم هنا مقدّماتٍ أربع».

جاء في التجريد (ص٤) ما نصّه: «ورتّبته على مقدّمات أربع، ومقصدين» ثمّ أورد دليلاً إجماليّاً لمحتويات المقدّمات والمقصدين.

وهذا أولىٰ، ليكون القارئ على بصيرةٍ من أمر محتوىٰ الكتاب.

٣ ـ في الترتيب (ص١١٤، س٢٤): «المقدّمة الثانية».

الصواب: المقدّمة الثالثة.

٤ ـ في الترتيب (ص٢١، س١٥ و٢٠) و(ص١١٢، س١٢): العبسي وكذلك في التجريد.

والصواب في الموارد كلّها «القيسي» والنسبة إلى قيس البصرة، والمنسوبان من أجداد أبي غالب الزُراريّ لأُمّه، فلاحظ: رسالة أبي غالب الزراريّ (ص١٤١ وهامش ١٤٦).

٥ ـ في الترتيب (ص٢٣، س١): «السابع والثلاثون: محمّد بن يحيى العطّار» وورد ذلك في التجريد (ص٥٦) أيضاً. في مقدّمة الكتاب.

لكن المذكور في الترتيب (ص٢٩٤) هو: «التاسع والثلاثون: محمّد بن يحيى العطّار» وفي التجريد (ص٣٥٧): «الحادي والأربعون: محمّد بن يحيى العطّار».

---

(١) قام بطبعها سنة ١٤٠٩هـ. في قم طبعة حروفية في ٧١٤ صفحة بالقطع الوزيري، وبالرغم ممّا عليها من الأخطاء المطبعيّة، وغيرها، فإنّها أفادتنا في دراستنا هذه كثيراً جدّاً. وسنشير إليها باسم «التجريد» في هذه الدراسة، كما ذكرنا طبعة مشهد باسم «الترتيب» ونرمز إلى الصفحة بـ(ص) وإلى السطر بـ(س).

وهذا الاختلاف في الترقيم للشيوخ بين الطبعتين جاءَ من إضافة التجريد اسم شيخين وهما « الثامن » و« التاسع والثلاثون » كما سيجيء.

ولابُدّ من التوفيق بينهما، وبينَ الفهرس الذي ذكره السيّد في المقدّمة الرابعة المُـعدّة لذكر مشايخ الكُلَيْنيّ في الترتيب (ص١٢٤) والتجريد (ص٦١) وقد صرّح السيّد فيه بقوله : « لو زيد ما وقع في أوائل الأسانيد من الكنى والألقاب والأسماء المترادفة والمصحّفة، لارتقى العدد إلى ٥١ ».

٦ ـ في الترتيب (ص١١٢، س٣) : «بن المغيرة الكوفيّ نزيل... والحسن». كذا جاء بياض في النسخة.

وفي التجريد (ص١٥): «بن المغيرة الكوفيّ نزيل الريّ، والحسن ».

٧ ـ في الترتيب (ص١١٢، س١٥) : «الخصيب الأيادي» في التجريد (ص١٧): «الخطيب بالأيادي».

والصواب : الخضيب الأيادي، لاحظ :رجال النجاشيّ ترجمة أحمد بن علي أبي‌العباس الرازي (ص٩٧ رقم٢٤٠).

٨ ـ في الترتيب (ص١١٢، السطر ما قبل الأخير) :«المهلعي».

الصواب : المهلبي.

٩ ـ في الترتيب (ص١١٣، س٢) : «الترماشيريّ».

الصواب : النرماشيريّ، نسبة إلى بلدة « نَرْماشِير » من كِرْمان.

١٠ ـ في الترتيب (ص١١٣، س٤) : «عكه».

الصواب : حسكة، كما في التجريد (ص٢٠).

١١ ـ في الترتيب (ص١١٣، س٨) : «أبي غرة».

الصواب : أبي قرّة.

١٢ ـ في الترتيب (ص١١٤، س٧) : «كابن جريح».

الصواب : كابن جُرَيْجٍ.

١٣ ـ في الترتيب (ص١١٤، س٢١) : «المولى أحمد ... والحاج».

كذا بياض في المطبوعة، والصواب: المولىٰ أحمد النراقيّ، والحاج ...

كما في التجريد (ص٢٦).

١٤ ـ في الترتيب (ص١١٥، س٣): «**الفقرائي**».

الصواب: لعقراني، كما في(س ٤) من الترتيب، وفي ضبط الكلمة اختلاف.

١٥ ـ في الترتيب (ص١٢١، س٢٤): «**وأخباره**».

الصواب: واختاره.

١٦ ـ في الترتيب (ص١٢٢، س٣): «**لا بتوسّط صغارهم**».

الصواب: إلّا بتوسّط صغارهم، كما في التجريد (ص٥٣).

١٧ ـ في الترتيب (ص١٤٦، س١٦): «**وهنا فوائد**».

في التجريد (ص١٠٦) وهنا فائدتان، وترك الثالثة.

١٨ ـ في الترتيب (ص١٥٥، س١): «**الثامن حبيب بن الحسن**».

في التجريد عدّ هذا الشيخ «التاسع» في (ص١٢٨). وذكر:

الثامن: إسماعيل بن عليّ القرشيّ، وهذا نصُّ ما جاء من حديثه: «فروىٰ المصنّف عنه حديثاً واحداً في الروضة:

إسماعيل بن عليّ القرشي، قال: أتىٰ إلى أبي عبدالله عليه السلام رجلٌ فقال له: يابن رسول الله، رأيتُ في منامي كأنّي خارجٌ من مدينة الكوفة في موضع أعرفه، وكأنّ شيخاً من خشب، أو رجلاً منحوتاً من خشب على فرسٍ من خشب يلوّح بسيفه، وأنا أُشاهده فزِعاً مرعوباً.

فقال عليه السلام له: أنتَ رجلٌ تريد اغتيال رجلٍ في معيشته، فاتّق الله... إلى آخر الحديث[1].

واعلم أنّه لا يُستفاد من ذلك أنّ «إسماعيل بن عليّ» من شيوخ الكُلَيْنيّ، فلعلّه كان رجلاً من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام رواه عنه المصنّف على وجه الإرسال.

ويحتمل كونه من شيوخ المصنّف، ويكون روى هو ذلك مرسلاً.

---

(١) الروضة، الحديث (٤٤٨) وفيه: إسماعيل بن عبدالله القرشي.

ولا ترجيح لأحدهما.

ولم أجد لإسماعيل بن عليّ، ذكراً في غير هذا الموضع.

تجريد أسانيد الكافي (ص١٢٨).

وقد أوجبتْ هذه الإضافةُ، زيادة رقمٍ في مشايخ الكليني في نسخة التجريد ظلّتْ معه إلى آخر الترقيم.

١٩ ـ في الترتيب (ص١٥٦، س١٦): «بن عبدالرحمن ... أبو محمّد الكوفي» هكذا ورد بياض موضع النقاط.

ولكن في التجريد (ص١٣٢): «بن عبدالرحمن الأودي أبو محمّد الكوفي».

٢٠ ـ في الترتيب (ص٢٥٦، س١١): «أبي هاشم الجعفري ... الرضاعليه السلام».

أضاف في التجريد (ص٢٩٨ ـ ٢٩٩) «أربعة أسانيد هنا» وهي بالأرقام المثبتة فيه:

[١٢] ـ عن أبي أيّوب المدني مولىٰ بني هاشم، عن أبي داود بن عبدالله بن محمّد الجعفر[ي] عن إبراهيم بن محمّد، قال: قال أبو عبداللهعليه السلام. (ج٤، ص٣٧) فيه، وفي الفروع (ج١، ص١٧٢): علي بن إبراهيم، عن علي ابن محمّد القاساني، عن ابن أبي أيّوب.

[١٣] ـ علي بن إبراهيم، عن ابن إسحاق الأحمر، قال: حدّثني أبو عيسى يوسف بن محمّد قرابة لسويد بن سعيد الأعرابي (في نسخة: الأمراني) عن عبدالرحمن بن أحمد الفارسي، عن محمّد بن إبراهيم بن أبي ليلىٰ، عن الهيثم بن جميل، عن زهير، عن أبي إسحاق السبيعيّ، عن عاصم ابن حمزة[١] السلوليّ: حكاية ردّ عليٍّ عليه السلام قضاء عُمَر .. إلى آخر الحديث. (الفروع: ج٢، ص٣٦٢). (كذا في النسخ، وابن إسحاق الأحمر هو: إبراهيم ابن إسحاق الأحمر هو: إبراهيم بن إسحاق النهاونديّ، وليس لعليّ بن إبراهيم كما ترى روايةٌ عنه إلّا هنا، وإنّما الراوي عنه في هذا الكتاب من

(١) كذا في النسخة، والصواب، عاصم بن ضمرة السلولي.

شيوخ المصنّف هو :عليّ بن محمّد بن بندار، ومحمّد بن الحسن.

والغالب على الظنّ هو أنّ في السند وَهْماً، وأنّ الصواب : « عليّ، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر » والمراد بعليّ حينئذٍ هو : علي بن محمّد بن بُندار.

ويؤيّده عدمُ التعبير في موضعٍ عن إبراهيم بن إسحاق بابن إسحاق فقط، لعدم معروفيّته بأبيه.

ومنشأ الوهم هو كثرةُ وقوع « عليّ بن إبراهيم » في أوائل الإسناد، فلّما رأوا عليّاً بعده إبراهيم، ذَهَبَ وهمُهم إليه أورده في (ج٧، ص٤٢٣) وفيه : « علي بن محمّد » بدل « علي بن إبراهيم ».

[١٤] ـ عن الخشّاب، عن يزيد بن إسحاق؛ شَعَر، عن الحَسن بن عطيّة، عن أبي‌عبدالله عليه‌السلام. (ج٥، ص٤٧٠).

[١٥] ـ عليّ بن إبراهيم، عمّن حدّثه، عن عبدالله بن القاسم الجعفريّ عن أبي‌عبدالله عليه‌السلام. فيه إرسالٌ بحذف الواسطة، مضافاً إلى الإبهام، فإنّ علي بن إبراهيم ـ وهو من الثامنة ـ تبعدُ جدّاً روايته عن الخامسة بواسطة واحدة.

أورده في (ج٤، ص٥٠) فيه. وفي الفروع (ج١، ص١٧٦) : « علي ابن إبراهيم عن علي بن محمّد القاسانيّ، عمّن حدّثه »[١].

٢١ ـ في الترتيب (ص٢٦١ ـ ٢٦٥، س١٨) :

هذه مجموعة من أسانيد « سهل بن زياد » اختصرها في التجريد في هذا الموضع لكنّه أحال إلى تفصيلها في أسانيد سهل في الصفحات (٦٥٩ ـ ٧١٤) مع الرمز إلى رواية علي بن محمّد بـ« عم »وإلى رواية محمّد بن الحَسن بـ« مح ».

٢٢ ـ في الترتيب (ص٢٩٢، س٢) «في نهاية أسانيد محمّد بن الحسن» :

وردت في التجريد (ص٣٥٣) فائدة لم تذكر في الترتيب وهذا نصّها :

فائدة : روىٰ محمّد بن الحَسن الذي هو أحد شيوخ الكُلَيْنيّ عن إبراهيم بن

(١) أوردها في تجريد أسانيد الكافي (ص٢٩٨ ـ ٢٩٩).

إسحاق الأحمر، وهو النهاونديّ.

وعن سهل بن زياد الآدميّ، مقروناً بعليّ بن محمّد، أو بمحمّد بن أبي عبدالله، أو بغيره، مبهماً، أو مفرداً.

وعن صالح بن أبي حمّاد. وعن عبدالله بن أحمد. وعن عبدالله بن الحَسن العلويّ. وعمّن أبهمه.

فمجموعها ٨٧ وبإضافة ما يأتي في «محمّد بن الحُسين» ـ الذي استظهرنا أنّه هو ـ تزيد عشرة. وله أيضاً شِرْكةٌ في روايات المصنّف عن عدّة من أصحابنا عن سهل ـ فإنّه أحدهم ـ وروى في غير الكافي عن عليّ بن العبّاس الجراذيني الرازيّ، أيضاً، كما مرّ عن النجاشيّ(١).

٢٣ ـ في الترتيب (ص٢٩٣، س١١) بعد أسانيد الشيخ «السابع والثلاثين».

ورد في التجريد (ص٣٥٧) ذكر الشيخ الرقم «التاسع والثلاثون» وهو «محمّد بن الفضل» ما نصّه:

وقد وقع هكذا في سندٍ واحد، فقال في كتاب الحيض (الفروع: ج١، ص٢٦): «محمّد بن الفضل، عن صفوان، عن محمّد الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام».

هذا وَهْمٌ، وصوابه: «محمّد، عن الفضل، عن صفوان»: فمحمّد هو: محمّد بن إسماعيل، والفضل هو: الفضل بن شاذان،

وقد ذكرناه هناك تحت رقم (٣٥) وإنّما ذكرناه هنا لدفع التوهُّم. أورده في (ج٣، ص٨٩) ومرّ ذكره في محلّه(٢).

أقول: وبإضافة هذا الرقم، أُضيف على أرقام الشيوخ عنده رقمٌ آخر، فصار التفاوت بينه وبين الترتيب رقمان، فالشيوخ في الترتيب (٣٩) وهم في التجريد (٤١) بإضافة الثامن، والتاسع والثلاثين.

---

(١) نفس المصدر (ص٣٥٣).

(٢) نفس المصدر (ص٣٥٧).

٢٤ ـ في الترتيب (ص٢٩٤) يلاحظ أنّ هذه الصفحة ترتبط بأسانيد « محمّد ابن يحيىٰ » وقد وردت كذلك في التجريد (ص٣٥٧ ـ ٣٥٩) بالأرقام (١ ـ ١٨) في أسانيد « محمّد بن يحيى » وجاء بعدها السند (١٩) ونصّه :

[١٩] ـ أحمد بن محمّد بن حمزة الأشعريّ .

وجاءت بعده الأسانيد متّصلة إلى الرقُم (٢٨) أحمد بن محمّد بن خالد عن ابن بكير .

بينما هذه الأسانيد العشرة (١٩ ـ ٢٨) مذكورة في أسفل (ص٣٥٠) من الترتيب سائبةً .

٢٥ ـ في الترتيب (ص٢٩٥ ـ ٣٥٠): «الأسانيد المذكورة في هذه الصفحات ترتبط بأحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ» ، وسيأتي الحديث عنها في الملاحظة ٢٧ .

٢٦ ـ في الترتيب (ص٢٩٥ ـ ٣٧٥):

في هذه الصفحات جاءت أسانيد محمّد بن يحيى وقد بدأت من (ص٢٩٤) وقطعة منها في أسفل (ص٣٥) وباقيها في (ص٣٧٦ـ٤٠٣) .

٢٧ ـ في الترتيب (ص٣٥١ ، س١) : قوله : « **الباب الخامس في أسانيد أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري** » .

أقول : من الواضح أنّ عنوان « الباب الخامس » هنا مقحمٌ في غير محلّه ، ولم يسبقه عنوان « الباب الرابع » قبله ، بل سيذكر « الباب الرابع » فيما بعد في المقصد الثاني من الكتاب ؛ فهذا الباب الخامس متأخِّر عنه ، فتقديمه إلى هنا غلط فاحش . ويستمر هذا الباب المقحم من (ص٣٥١ ـ ٣٧٥) وقد كُرِّرت أسانيده في الصفحات (٢٩٥ ـ ٣٥٠) وقطعة سائبة منه في الصفحات (٤٦٢ ـ ٤٦٦) .

بينما أسانيد أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ ، مجموعة في التجريد في موضعٍ واحد ، وهو ما يُناسبها من الوضع والترتيب في الصفحات (٤٩٥ـ٦٥٧) .

٢٨ ـ في الترتيب (ص٣٥٠) : الأسانيد العشرة الواقعة في أسفل الصفحة ، هي من بقايا الصفحة (٢٩٤) في الترتيب . وقد جاءت متّصلة بها في التجريد (ص٣٥٩) بالأرقام (١٩ ـ ٢٨) ، و سبق أن أشرنا إلى ذلك .

٢٩ ـ في الترتيب (ص٣٥١ ، س١٨) :«فيما يقترف على خمسة» .

الصواب : « فيما ينوف على خمسة » وتكرّرت الكلمة على الصواب بُعَيْد هذا في هذا السطر ، والذي يليه .

٣٠ ـ في الترتيب (ص٣٥١ ، س٤) : «الذي ألّفه سنة » .

أقول : ألّفه سنة ٣٧٨هـ كما في الذريعة بعنوان « تاريخ قُم » .

٣١ ـ في الترتيب (ص٣٧٦):

تبدأ من هنا بقيّة أسانيد « محمّد بن يحيىٰ » التي ذكرت في (ص٣٥٠) منه .

وهي في التجريد (ص٣٦٠) بالأرقام (٢٩ ـ فما بعدها) وتنتهي في (ص٤٠٣) منه ، ولاحظ: التجريد (ص٤١٩) .

٣٢ ـ في الترتيب (ص٤٠٤)هذاالفصل الخاصّ بالأسانيد المبدوءة بالأسماء المبهمة لمن روى الكُلَيْنيّ عنهم .

وهذا هو البابُ الثالث من المقصد الأوّل، وقد ذكر في التجريد في آخر المقصد الأوّل بعد أسانيد « محمّد بن يحيى » الذي هو آخر باب الأسماء ، وهو الباب الثاني من المقصد الأوّل ، فلاحظ: التجريد(ص٤١٩) .

لكنّ المذكور في الترتيب(ص٤٠٥ ـ ٤٣٣) بعنوان « عدّةٌ من أصحابنا عن أحمد بن محمّد » لم يرد في التجريد ، والظاهر أنّه أورده ضمن أسانيد البَرْقيّ استناداً إلى قول السيّد البُروجِرديّ : إنّ المظنون كون المراد « بأحمد بن محمّد » في هذه الأسانيد هو « أحمد بن محمّد بن خالد البَرْقيّ »

وقد ذكر منشأ ذلك في (ص٤٠٤ ، س١٤ ـ ١٥) من الترتيب ، فلاحظ .

ولاحظ الترتيب (ص٤٩١) فإنّه ذكر باقي المبهمات ، وسنذكر ملاحظتنا على ذلك الموضع .

٣٣ ـ في الترتيب (ص٤٣٣): قوله :«المقصد الثاني» .

هذا هو ثاني المقصدين المبنيّ عليهما تأليف الكتاب حسب وضع المؤلّف وقد أفرد في هذا المقصد أسانيد كلٍّ من : البَرْقيّ ، والأشعريّ، وسهل ، وكلّها برواية « محمّد بن يحيىٰ » .وإنّما أفردها لكثرتها .

وهذا المقصد يشتملُ على أبوابٍ ثلاثة :

عقد الباب الأوّل منها ـ وهو الرابع من أبواب الكتاب ـ كما سمّاه المؤلّف، لذكر أسانيد محمّد بن يحيىٰ عن «أحمد بن محمّد بن خالد البَرْقيّ » في الترتيب (ص٤٣٣ ـ ٤٦٦) وفي التجريد (ص٤٢٥ ـ ٤٩٤).

وعقد الباب الثاني ـ وهو الخامس من أبواب الكتاب ـ لذكر أسانيد محمّد بن يحيى عن «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعريّ».

وقد عرفت أنّ هذا الباب قُدّم في الترتيب، على موضعه هنا، وأُدْرِجَ في صفحات المقصد الأوّل فوُضع في الصفحات (٣٥١ ـ ٣٧٥). وقد كُرّر قبل ذلك في الصفحات (٢٩٥ ـ ٣٥٠).

كما ذكّرنا بهذا في الملاحظة رقُم (٢٧).

بينما هذا الباب مذكورٌ في موضعه الصحيح في التجريد (ص٤٩٥ ـ ٦٥٨).

وعقد الباب الثالث ـ وهو السادس من أبواب الكتاب ـ لذكر أسانيد محمّد بن يحيى عن «سهل بن زياد الآدميّ» في الترتيب (ص٤٦٧ ـ ٤٩٠) وفي التجريد (ص٦٥٩ ـ ٧١٤).

وهذا نهاية الكتاب.

٣٤ ـ في الترتيب (ص٤٦٢) في هذه الصفحات إلى (ص٤٦٦) عدّة أسانيد لأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعريّ، وهذا هو محلُّ الباب الخامس المعدّ لأسانيد الأشعريّ، لكن قد عرفتَ أنّه قُدِّمَ في الترتيب على موضعه إلى الصفحات (٣٥١ ـ ٣٧٥).

٣٥ ـ في الترتيب (ص٤٦٦) الأسانيد المذكورة في أسفل الصفحة ترتبطُ بباب المبهمات، فلا بُدّ أنْ تُلحق بموضعها في بداية (ص٤٩١) ويُعنون لها بالعنوان الذي ذكره في التجريد (ص٤٦٩) وهو: «**العِدَد التي لم يُحْكَ عن المصنّف، كلام في تفسيرها**».

٣٦ ـ في الترتيب (ص٤٦٧، س١٢): يضاف إلى روايات سهل ما رواه مباشرةً عنه ـ في ظاهر السند ـ وقد ذُكرت مواردها في الترتيب (ص١٨٤).

وكذلك يُضاف إليها ما رواه كلٌّ من عليّ بن محمّد بن بُندار، ومحمّد بن الحَسن

عن سهل ، وقد ذُكرت موارده في الترتيب في الصفحات (٢٦١ ـ ٢٦٥) لكنّ التجريد أدرجَ جميع هذه الأسانيد في هذا الباب ،وذكرها مرتّبةً في أحاديث « سهل » مُعلِماً على روايات « علي بن محمّد » برمز (عم) وعلى روايات « محمّد بن الحسن » برمز (مح).

٣٧ ـ في الترتيب (ص٤٩٠، س٨) : بقية أسانيد « سهل بن زياد » يلاحظ وجود بياض في هذه الصفحة.

٣٨ – وقد سقط سندٌ في الترتيب ، وهو ما قبل الأخير المذكور فيه ، وأورده في التجريد (ص٧١٣) برقم (٨) وهو :

ـ النوفليّ، عن الجريريّ، عن عبدالمؤمن الأنصاريّ، عن أبي جعفر عليه السلام (ج٦، ص٣٣٢).

ثمّ أورد في التجريد برقم (٩) السند المذكور أخيراً في الترتيب (ص٤٩٠) وذكر بعده بالأرقام (١٠ ـ ١٩) الأسانيد التالية ، وهي لم ترد في الترتيب ، ومحلّها البياض الموجود في (ص٤٩٠) ، وهذه هي :

(عم) ١٠ ـ النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام (ج١، ص٣٣) « مرّ في بكر بن صالح عنه ، وعن النوفلي وغيرهما ، فراجعه ».

١١ ـ عن بعض أصحابه ، عن واصل بن سليمان ، عن عبدالله بن سنان ، قال : . . . إلى آخره (ج٦، ص٤٧٤).
« وقع سهل بن زياد هُنا في أوّل السند ، فهو بلا واسطة ».

(عم) ١٢ ـ عن بعض أصحابه ، عن الحَسن بن الجَهْم ، قال : قلتُ لأبي الحَسن عليه السلام (ج٣، ص٤٠٤).

١٣ ـ عن بعض أصحابه ، عن الدِهْقان ، عن دُرُسْت ، عن أبي عبدالله عليه السلام (ج٦، ص٤٨٨).

(عم / مح) ١٤ ـ عمّن ذكره ، عن محمّد بن جُمْهور ، عن حكيمة بنت موسىٰ عليه السلام ، قالتْ : رأيتُ الرضا عليه السلام (مرآة العقول للمجلسيّ : ج١،

ص٢٤٠، وفي الأُصول: ص٢١٣؛ وج١، ص٣٩٥ وفيهما: محمّد بن جحرش).

(مح) ١٥ و١٦ ـ سهل بن زياد بإسناده عن أبي عبدالله عليه السلام (ج٣، ص٧٢ وص١٩٣) فيه: عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد رفعه، قال: قال: (... إلى آخره).

(عم) ١٧ ـ سهل بن زياد رفعه قال: قال أميرالمؤمنين عليه السلام (ج١، ص٢٠).

(عم) ١٨ ـ سهل بن زياد وإسحاق بن محمّد، وغيرهما، رفعوه عن علي عليه السلام (ج١، ص١٥٥).

١٩ ـ محمّد بن[1] علي بن محمّد، عن سهل بن زياد، رفعه قال: قال أبو عبدالله عليه السلام (الفروع: ج١، ص٤٠٣).

أقول: وهذا نهاية التجريد.

وهذه الأسانيد التي نقلناها كلّها لم ترد في الترتيب ،وفي محلّها بياض في (ص٤٩٠)كما أشرنا ؛فلنوضع فيه.

٣٩ ـ في الترتيب (ص٤٩١) سقطَ من ابتداء هذه الصفحة عدّة أسانيد وردتْ ـ سهواً ـ في ذيل الصفحة (٤٦٦) من الترتيب.

وقد وردتْ في موضعها من التجريد (ص٤١٩) بعد أسانيد محمّد بن يحيى مباشرةً و عنونَ لها هكذا: «العِدَد التي لم يُحكَ عن المصنّف كلامٌ في تفسيرها».

ومجموعها عشرة أحاديث بعنوان «عدّة من أصحابنا» فلتنتقل إلى موضعها في الترتيب.

٤٠ ـ في الترتيب (ص٤٩١، س٦): قوله: «بعض أصحابنا».

---

(١) صوابه: محمّد بن الحَسن وعلي بن محمّد، أورده في ج٥، وفيه: «علي بن محمّد بن سهل بن زياد رفعه».

عنونَ في التجريد (ص٤٢٠) لهذه الأسانيد بعنوان: «**الخاتمة في ذكر شيوخ لم يصرّح المصنّف رحمه الله بأسمائها**». ومجموعها ٢١ سنداً.

٤١ ـ في الترتيب (ص٤٩١، السطر الأخير) قوله: «**وفي رواية أُخرى**».

عنونَ في التجريد لهذا السند وما يليه بقوله: «**في الروايات التي لم يبدء في أوّل إسنادها باسم مَنْ أُخذتْ منه**».

فهذه أربعون مورداً لاحظنا فيها ارتباكاً في مطبوعة «**ترتيب أسانيد الكافي**» وصحّحناها بالمقارنة مع المطبوعة باسم «**تجريد أسانيد الكافي**».

وبالمقارنة المذكورة حصلتْ لدينا ـ مضافاً على التصويبات المذكورة ـ القناعةُ التامّة بأنّ السيّد الإمام البُروجِرديّ قد وضعَ الكتاب على أساس محكم ومتين، وجامع للأسانيد بلا استثناءٍ، منذ بداية تأليفه، لأنّ نسخةَ «التجريد» كان قد كتبها ناسخُها الشيخُ الصادقي التبريزيّ في أوّل وُرود السيّد إلى قُم سنة ١٣٦٤هـ كما ذكر هو لنا ذلك، بينما الشيخ النوري وهو كاتبُ «الترتيب» قد كتبه في سنة ١٣٧٣هـ كما جاء في (ص٤٩٣) من المطبوعة في مؤسسة بنياد پژوهشهاى إسلامى في مشهد. فالتشويش الواقع في صفحات مطبوعة الترتيب، قد نشأ من الطابعين لا محالةَ، لا من الناسخ، لأنّا وجدنا في مواضع من هذه النسخة تعليقاتٍ كتبها السيّد البُروجِرديّ نفسه بخطّه وبرمز (ح ط) التي تعني «حُسين الطباطبائيّ»[1] ممّا يدلّ على مراجعته للنسخة وملاحظته رضوانُ الله عليه لها.

وإلى هنا ننتهي من تعريف الجزء الأوّل من الموسوعة، فلنعرض الأجزاء الأُخرى.

الجزء الثاني: ترتيب أسانيد كتاب التهذيب، للشيخ الطوسيّ قدّس اللهُ سرّه الشريف.

ويقع في ٥٤٤ صفحة من القطع الكبير (٢٤×٣٣ سانتيمتراً). يبدأ بمقدّمة المؤلّف في الصفحة (٣ و٤) وتحتوي على ترجمة الشيخ الطوسيّ مفصّلاً.

---

(١) لاحظ: ترتيب أسانيد الكافي (ص٢٣٦ و٢٣٧).

وقد انتهىٰ المطبوع عند اسم «**أبي منصور السكري**» من مشايخ الشيخ الطوسيّ.

وقد طبع الشيخ مهدي الصادقي هذا الجزء باسم «**تنقيح أسانيد التهذيب**» سنة ١٤١١هـ في قُم، ويقع في ٦٩١ صفحة من القطع الوزيري[١].

وجاء في هذه الطبعة ما كتبه السيّد من المقدّمة التي تحتوي على الأمر الأوّل في ترجمة الشيخ الطوسي وانتهت باسم «**أبي منصور السكري**» كذلك.

و علّق الناسخان (النوريّ والصادقيّ) كلاهما على نهاية هذاالأمر ما حاصله: أنّ النسخة التي نسخا منها كانت متوقفةً على اسم «**السكري**» وأنّ الظاهر نقصانها[٢].

أقول: وقد نقلتْ ترجمة الطوسيّ هذه من خطّ السيّد البُروجِرديّ ومن نفس كتابه الموضوع لأسانيد التهذيب هذا، وطبعتْ في مقدّمة كتاب «الخلاف» للشيخ الطوسيّ، وفيها إضافة على ما طبع هنا.

جاء ذلك في مقدّمة نسخة «الخلاف» التي أمرَ بطبعها السيّد البُروجِرديّ سنة ١٣٧٠هـ في طهران، والتي قام هو بتصحيحها ومقابلتها، كما جاء ذلك في ما كتبه ثلاثة من تلامذته وهم: ريحان الله النخعيّ الكُلْپايگانيّ، وعبدالحُسين الفقيهيّ، ومهدي التبريزيّ، فقد ذكروا ما نصّه: «**ألحقنا هنا ترجمة المؤلّف [الطوسي] قدّس سرّه حسبما استفدناه ممّا علّقه سيّد مشايخنا [البروجردي] أدام الله ظلّه على كتاب التهذيب والاستبصار، في تنقيح أسانيدهما**»[٣].

فنقلوا ترجمة الطوسيّ كما جاءت في مقدّمة الترتيب والتنقيح بعينها ،وأضافوا

(١) نطلق في هذه الدراسة على طبعة الصادقي هذه لأسانيد التهذيب اسم «التنقيح» كما نطلق على طبعة «بنياد پژوهشهای إسلامی» اسم «ترتيب التهذيب».

(٢) لاحظ: ترتيب التهذيب (ص٤) والتنقيح (ص٧).

(٣) المراد كتاب ترتيب أسانيد التهذيب، وذكر الاستبصار باعتبار دخول أسانيده في التهذيب كما ذكره السيّد في مقدّمة عمله، وهو واضح لأهل الفنّ، لأنّ الاستبصار جزء من التهذيب.

بعد قوله : « وأبي منصور السُكّريّ » ما نصّه :

وقد قرأ عليه جمع كثير من طبقته ، والطبقة التالية لطبقته :

[١] ـ منهم ولده : الحَسن بن محمّد بن الحسن ، أبو عليّ الطوسيّ الغرويّ .

[٢] ـ والشيخ أبو عبدالله ، محمّد بن أحمد بن شَهْرِيار ، الخازِن لخزانة مشهد أمير المؤمنين عليه السلام .

صهرُ الشيخ أبي جعفر رحمه الله على ابنته ، كان فاضلاً ، ورُزِقَ من ابنة الشيخ ابناً اسمه « حمزة » وهو أيضاً فقيهٌ يروي عن خاله أبي عليّ .

[٣] ـ وروى عنه رحمه الله : آدمُ بن يونس أبو مهاجر النسيفي [١] .

[٤] ـ وأبو بكر ، أحمد بن الحُسين بن أحمد ، النيسابوريّ الخزاعيّ ، نزيل الريّ ، جدّ والد أبي الفتوح المفسّر .

[٥]و[٦] :

وأبو طالب :إسحاق .

وأبوإبراهيم : إسماعيل ، ابنا محمّد بن الحَسن بن الحُسين ابن بابَوَيْه .

[٧] ـ وأبو الخير بَرَكة بن محمّد بن بَرَكة الأسديّ صاحب كتاب « حقائق الإيمان » في الأُصول ، وكتاب « الحجج في الإمامة » وغيرهما .

[٨] ـ والشيخ التقيّ ابن النَجْم ، أبو الصلاح الحلبيّ صاحب كتاب « الكافي » .

[٩] ـ والسيّد أبو إبراهيم ، جعفر بن علي بن جعفر الحُسينيّ .

[١٠] ـ والحَسن بن الحُسين بن الحَسن بن الحُسين بن عليّ بن الحُسين بن بابَوَيْه القُميّ نزل الريّ ، المدعوّ عند الأعاجم : « حَسَكا » .

[١١] ـ والشيخ أبو محمّد ، الحَسن بن عبدالعزيز بن الحَسن الجهانيّ المعدّل بالقاهرة .

[١٢] ـ والسيّد أبو الخير ، الداعي ابن الرضا بن محمّد العلويّ .

---

(١) في مقدّمة النهاية بقلم الشيخ الطهراني « بن أبي مهاجر » لاحظ (ص أ/ز) .

[١٣] ـ والشيخ الإمام ، محيي الدين أبو عبدالله ، الحُسين بن المظفّر بن عليّ الحمدانيّ ، نزيل قزوين .

[١٤] ـ والسيّد ذو الفقار بن محمّد بن معبد الحَسني ، عماد الدين أبو الصمصام المروزيّ .

[١٥] ـ والسيّد أبو محمّد ، زيد[1] بن عليّ بن الحُسين الحُسيني صاحب كتاب « المذهب » و« الطالبيّة » وغيرهما .

[١٦] ـ والشيخ الثقة الفقيه ، سليمان بن الحَسن بن سليمان أبو الحَسن الصهرشتي .

[١٧] ـ وشَهْرآشوب بن أبي نصر المازندرانيّ ، جدّ محمّد بن عليّ بن شهرآشوب .

[١٨] ـ والشيخ الفقيه الثقة الصاعد بن ربيعة بن أبي غانم .

[١٩] ـ والشيخ الفقيه عبدالجبّار بن عبدالله بن عليّ المقرئ ، أبو الوفاء الرازي المتوفّىٰ سنة ٥٠٦ هـ .

[٢٠] ـ والشيخ عبدالجبّار بن محمّد الطوسيّ ، والد القاضي أبي الفتح علي بن عبدالجبّار .

[٢١] ـ والمفيد ، عبدالرحمن بن أحمد ، عمّ أبي الفتوح المفسّر .

[٢٢] ـ والقاضي ، عبدالعزيز بن نِحْرير بن عبدالعزيز بن البَرّاج ، صاحب كتاب « الكامل » و« المهذّب » و« الموجَز » و« الجواهر في الفقه » .

[٢٣] ـ والشيخ الفقيه ، عليّ بن عبدالصمد ، التميميّ ، السبزواريّ .

[٢٤] ـ والأمير الفاضل ، غازي بن أحمد بن أبي منصور السامانيّ صاحب كتاب « النور » وكتاب « المفاتيح والبيان » .

---

(١) في قائمة الطهراني برقم (١٤) زين بن علي .

[٢٥] ـ والشيخ الفقيه ، كردي بن عكبر بن كردي ، الفارسيّ[١] .

[٢٦] ـ والسيّد المجتبىٰ بن الداعي .

[٢٧] ـ والشيخ الفقيه محمّد بن علي بن المحسّن[٢] ، أبو جعفر الحلبيّ .

[٢٨] ـ والشيخ الإمام الثقة ، أبو الفتح ، محمّد بن علي ، الكراجِكي صاحب الكُتُب الممتعة .

[٢٩] ـ والشيخ أبو عبدالله محمّد بن هبة الله بن جعفر ، الورّاق ، الطرابُلسيّ صاحب كتاب « الزُهد » وكتاب « الفَرَج » وغيرهما .

[٣٠] ـ والسيّد الأجلّ المرتضىٰ أبو الحسن ، المطهّر بن علي بن محمّد ، الذي انتهى إليه منصبُ النقابة والرئاسة في عصره وكان عَلَماً في فنون العِلْم .

[٣١] ـ والوزير السعيد ذو المعالي ، زين الكُفاة أبو سعيد ، منصور بن الحسين ، الآبيّ .

[٣٢] ـ والسيّد أبو إبراهيم ، ناصر بن الرضا بن محمّد بن عبدالله العلويّ الحُسينيّ .

[٣٣] ـ والشيخ أبو الصلت بن أبو القادر بن محمّد ، الفقيه الصالح .

[٣٤] ـ والسيّد الموفّق ، أبو طالب بن مهدي السيلقيّ .

فهؤلاء هم الذين وجدناهم من تلامذة الشيخ قُدّس سرّه ممّن قرأ عليه ، أو روىٰ عنه في « فهرست الشيخ منتجب الدين » وغيره[٣] .

ولكنّ الذين وجدنا انتهاء إجازات العلماء المتأخّرين عن الشيخ إليهم سبعة من

---

(١) أضاف الطهراني « نزيل حلب » برقم (٢٥) .

(٢) كذا الصواب، لكن جاء في المصدر: الحسن، فلاحظ.

(٣) أقول : ذكر الشيخ الطهراني أسماء تلامذة الشيخ الطوسي في مقدّمة « النهاية » المطبوعة في بيروت ، وأنهاهم إلى ٣٦ وأضاف على من هنا برقم (١١) الحُسين بن الفتح الواعظ الجرجاني) وبرقم (١٦) سعد الدين بن البراج ، وبعض الأسماء الأُخر متبادلة بين القائمين .

هؤلاء :

أوّلهم : الشيخ أبو علي وَلَدُ الشيخ قدّس سرّه .

الثاني : الشيخ المفيد ، عبدالجبّار المقرئ الرازيّ .

الثالث : السيّد عماد الدين أبو الصمصام ، ذو الفقار بن معبد الحَسنيّ .

الرابع : الشيخ عبدالجبّار الطوسيّ .

الخامس : السيّد أبو الخير الداعي ابن الرضا بن محمّد العلويّ .

السادس : الشيخ شَهْرآشوب بن أبي نصر المازندرانيّ .

السابع : الشيخ الحَسن بن الحُسين بن بابَوَيْه المدعوّ عند الأعاجم : « حَسَكا » .

والحمد لله أوّلاً وآخراً في ٢٠ ربيع الأوّل عام ١٣٧٠[١] .

أقول : والعجبُ أنّ الصادقيّ هو ممّن وقّع في نهاية هذه المقدّمة المطبوعة في الخلاف التي صُرِّح في بدايتها أنّها نُقِلَتْ ممّا كتبه السيّد البُروجِرديّ في مقدّمة « تنقيح الأسانيد لكتاب التهذيب » ومع هذا لم يورد هذه التتمّة المهمّة في مقدّمة ما طبعه باسم « التنقيح لأسانيد التهذيب » ! !

وبعد هذه المقدّمة ، يبدأ الكتاب بذكر ما أورده الشيخ الطوسيّ من الأسانيد في كتاب تهذيب الأحكام ، بما في ذلك الأسانيد المذكورة في الاستبصار ، بادئاً باسم من ورد اسمه في بداية الأسانيد ، مرتّبةً على حروف المعجم على منهجه الذي سنفصّل الحديث عنه .

والأسانيد تقع في الصفحات (٥ ـ ٤٥٨) لذكر الأسماء .

والصفحات (٤٥٩ ـ ٤٦٠) لذكر الكنىٰ .

والصفحات (٤٦١ ـ ٤٦٢) لذكر الألقاب .

والصفحات (٤٦٣ ـ ٥١٧) جاء فيها ما ورد بالعنوان التالي :

---

(١) الخلاف للشيخ الطوسي ، الطبعة الحجرية ، طهران ١٣٧٠ هـ .

« أخبرني الشيخ أيّده‌الله » والمراد بالشيخ هو المفيدالمسمّىٰ « محمّد بن محمّد بن النعمان ». ويلاحظ أنّه لم يذكر أسانيده باسمه هذا إلّا في ثلاثة موارد ذكرتْ في ذيل (ص٣٦٠).

وفي الصفحة (٥١٨) بعنوان : « أخبرني جماعةٌ ، أو جماعةٌ من أصحابنا ».

وفي الصفحة (٥١٩ ـ ٥٢٠) المراسيل بحذف الواسطة .

وفي الصفحات (٥٢٠ ـ ٥٢٣) أورد مشيخة الطوسيّ المذكورة في آخر كتاب التهذيب .

وفي الصفحات (٥٢٥ ـ ٥٣١) جاء فهرس أبواب كتاب التهذيب مرتّبة على حروف المعجم ، مع التطبيق بين الطبعتين الحجرية القديمة ، والحروفية الحديثة ، وهو من عمل الشيخ الميرزا حسن النوريّ ، كاتب الكتاب بخطّه .

وفي الصفحات (٥٣٣ ـ ٥٤٤) ورد فهرس أبواب كتاب الاستبصار مرتّباً على الحروف كذلك ، وهو من عمل الشيخ النوريّ .

وقد جاء في آخر الكتاب أنّ النوري كتبه في أواخر شهر رجب المرجّب سنة ١٣٣٩ بالسنين الهجرية الشمسيّة[١] .

وممّا يجدُر ذكره أنّ السيّد البُروجِرديّ قد باشر تصحيح بعض المواضع في هذه النسخة ، بيده وبخطّه[٢] .

الجزء الثالث : أسانيد كُتُبٍ خمسة للصدوق رحمه الله وهي :

١ ـ كتاب الخصال .

٢ ـ كتاب معاني الأخبار .

٣ ـ كتاب علل الشرائع .

---

(١) ترتيب أسانيد التهذيب (ص٥٢٣) .

(٢) ترتيب أسانيد الكافي (ص٤٨٥) .

٤ ــ كتاب ثواب الأعمال .

٥ ــ كتاب عقاب الأعمال .

وهو يقع في ٦٤٠ صفحة من القطع الوسط (الوزيري) وتقع أسانيد كتاب «الخصال» في الصفحات (٥ ــ ١٩٢) وأسانيد كتاب «معاني الأخبار» في الصفحات (١٩٣ ــ ٣٠٨) وأسانيد كتاب «علل الشرائع» في الصفحات (٣٠٩ ــ ٤٩٣) وأسانيد كتاب «ثواب الأعمال» في الصفحات (٤٩٥ ــ ٥٩٣) وأسانيد كتاب «عقاب الأعمال» في الصفحات (٥٩٥ ــ ٦٣٩) والعمل فيها كلّها على نسق واحد .

يذكر السيّد في بداية كلّ واحدٍ فهرست أسماء الشيوخ الذين وردت الأسانيد مبتدئةً بها ، مرتّبةً على حروف المعجم

ثمّ يذكر الأسانيد ، مرتّبةً على الترتيب المعروف للأسماء ،

ثمّ يذكر المذكورين بالكنية .

والملاحظ : أنّ أسانيد الصدوق التي رواها عن أبيه والمبدوئة بقوله «أبي» وضعتْ في القسم الأخير من كلّ كتاب على كثرتها .

وهذا الجزء كلّه بخطّ الشيخ حسن النوريّ رحمه الله ، كتبه عام ١٣٧٥هـ .

الجزء الخامس[١] : ترتيب أسانيد كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه ، وترتيب أسانيد الأمالي للصدوق . يقع في «٤٩٦» صفحة من القطع الوسط ، ويحتوي على :

١ ــ أسانيد كتاب مَن لا يحضره الفقيه ، في الصفحات (٥ ــ ١٧٢) مرتّبةً على حروف المعجم في الأسماء أوّلاً ، ثمّ الكنىٰ ، والألقاب ، ثمّ المراسيل .

وهو بخطّ السيّد محمّد حسن ابن السيّد البُروجِرديّ .

٢ ــ رجال أسانيد كتاب مَن لا يحضره الفقيه : ويقع في الصفحات (١٧٣ ــ ٣٤٠) وهو بخطّ الشيخ حسن النوريّ .

وقد وضع في أوّله فهرستٌ جامع لأسماء المذكورين فيه ، وصفحتان من أوّل

---

(١) سيأتي الكلام على الجزء الرابع متأخّراً لأنّه يبحث عن رجال أسانيد الكافي .

هذا الفهرست بخطّ السيّد البُروجِرديّ نفسه وهما (١٧٥ ـ ١٧٦) .

وهو يحتوي على أسماء الرواة ، فيذكر اسم الراوي ـ الذي وقع في أسانيد الفقيه ـ ويذكر تحت اسمه كلّ شيخ روىٰ هو عنه ، وكلّ مَنْ روىٰ عنه من تلامذته ، وعدد رواية كلّ واحدٍ .

ويذكر في الجانب الأيسر من كلّ عُنوان طبقته حَسَبَ ما وضعه السيّد من ترتيب الطبقات(١) .

٣ ـ ترتيب أسانيد أمالي الصدوق ، ويقع في الصفحات (٣٤١ ـ ٤٩٦) وهو بخطّ الشيخ حسن النوريّ ، كتبه سنة ١٣٧٥هـ وهو على ترتيب كُتُب الأسانيد السابقة .

الجزء الرابع : رجال أسانيد الكافي وطبقاتهم

يقع في « ٤٧٢ » صفحة بالقطع المتوسّط (الوزيري) . وهو يجمع أسماء الرواة الواقعين في أسانيد الكافي مع ذكر مشايخهم والرواة عنهم ، وتعيين طبقة كلّ شيخ ، وذكر عدد رواياتهم .

والأسماء مرتّبةٌ على حروف المعجم ، وتليها الكنىٰ ، ثمّ الألقاب

وقد قدّم السيّد له قائمة بأسماء المذكورين فيه بخطّه ، كما كَتَبَ بخطّه تعليقاتٍ على أوائله ، وأواسطه(٢) وفيها الكثيرُ من التصويبات .

والكتاب بخطّ الشيخ النوريّ ، كتبه سنة ١٣٧٤هـ

الجزء السادس : رجال أسانيد كتاب الكشيّ ، ورجال أسانيد فهرست الطوسيّ ، ورجال أسانيد رجال النجاشيّ .

يقع في ٦٨٤ صفحة من القطع المتوسّط (الوزيري) .

فأسانيد رجال الكشيّ في الصفحات (٥ ـ ١٧١) وأسانيد فهرست الطوسيّ في

---

(١) وقد شرحنا طرفاً من عمله في القسم الأوّل من هذه الدراسة .

(٢) لاحظ : الموسوعة الرجاليّة (ج ٤) و رجال أسانيد الكافي (ص ٢٣٩ و ٢٤١) ولاحظ (ص ٣٠١) .

الصفحات (١٧٢ ـ ٣٤٣) . وأسانيد رجال الطوسيّ في الصفحات (٣٤٥ ـ ٦٨٣) .

والجزء كلّه بخطّ الشيخ النوريّ كتبه سنة ١٣٧٣هـ و١٣٧٤هـ.

والمذكورين فيه على ما سبق من ذكر الاسم على ترتيب الحروف ، وذكر الشيوخ والرواة ، وتعيين الطبقة .

وقد التزم السيّد في رجال فهرست الطوسيّ بذكر ترجمة مختصرة لكلّ مَنْ عنونه من الرواة .

الجزء السابع : رجال أسانيد التهذيب

ويقع في ١٣٤١ صفحة من القطع الوسط (الوزيري) وهو بخطّ الشيخ حسن النوريّ ، كتبه في سنة ١٣٧١هـ وهو على ترتيب الكُتُب السابقة ، في ذكر الشيوخ والرواة والطبقة ، وفي تقديم الأسماء على حروف المعجم ، ثمّ الكنىٰ ، ثمّ الألقاب .

وتوجد على مواضع كثيرةٍ منه تعليقاتٌ بخطّ يد السيّد نفسه ممّا يدلّ على مراجعته له[١] .

---

(١) رجال التهذيب (ص ١٨٤) الجزء (٧) من الموسوعة الرجاليّة .

سادساً: ابتكارٌ فريد

إنّ ما قامَ به السيّد يُعَدُّ ابتكاراً فريداً في «علم الرجال» لم نعرف من سبقه في الحضارة الإسلاميّة، لا عند الشيعة ولا عند العامّة، لا قديماً ولا حديثاً، لأنّ مؤلّفات علم الرجال:

امّا أن تبتنيَ على ترتيب أسماء الرواة حسب المعجم، والقيام بالتعريف بهم، بما يملكه المؤلّف، ممّا يرتبط بأُمور التوثيق والتضعيف والجرح والتعديل، وما يؤثّر في الاعتماد عليه وعدمه، كما عليه أكثر الكُتُب الرجاليّة.

أو على ترتيب الرواة على الطبقات، كما عليه رجالُ الشيخ الطوسيّ.

أو ذكر خصوص المؤلّفين من الرواة، وذكر مؤلّفاتهم، وإيراد الطرق الموصلة إليها بطرقهم، كما عليه المشيخاتُ والفهارس.

أو ذكرهم على ترتيب سنوات التاريخ كما هو دأب المؤرّخين.

أمّا ترتيب الأسانيد، وبالمَنْهَج والأُسلوب الذي اتّبعه السيّد البُروجِرديّ، فلم يُعْهَد من ذي قبل، لا عند الشيعة، ولا عند العامّة، حتّى الأردبيليّ الحائريّ (المتوفىٰ ١١٠١هـ.) الذي اقتربَ عمله من أهداف السيّد في كتابه العظيم «جامع الرواة وإزاحة الشبهات» لم يقُم بترتيب كتابه إلّا على أسماء الرواة حسب المعجم، وأورد في ذيل كلّ اسمٍ محلّ وروده في الأسانيد، ولم يُنظّم الأسانيد نفسها. كما سبقت الإشارة إليه.

فما هو مَنْهَج السيّد في كتابه، وأُسلوبه في عمله الفريد هذا؟

سابعاً: مَنْهَج العمل وأُسلوبه

فأوّلاً: مَنْهَج العمل:

وقد عرفت أنّ الموسوعة تتألّف من قسمين:

القسم الأوّل: ترتيب الأسانيد للكتب المعْنِيّة للسيد، وهي: الكافي، والتهذيب ـ ويدخل فيه الاستبصار ـ وكتاب مَنْ لا يحضرهُ الفقيه، وبعض كُتُب الصدوق، وهي: الخصال، والعيون، والثواب، والعقاب، والأمالي.

القسم الثاني: فهارسُ أسماء الرواة المذكورين في الأسانيد المذكورة في القسم الأوّل، بالإضافة إلى أسماء رواة الأسانيد الواقعة في ثلاث كُتُب رجاليّة، وهي: رجال الكشيّ، وفهرست الطوسيّ، وكتاب النجاشيّ المعروف بالرجال.

ومَنْهَج العمل في القسم الثاني هذا هو:

أوّلاً: ابتناؤه على ترتيب المذكورين على حروف المعجم في الأسماء ثمّ في الكنىٰ، ثمّ الألقاب.

ثانياً: ذكر شيوخ كلّ مَنْ يُعنون له، في تلك الأسانيد.

ثالثاً: ذكر الرواة عنه في تلك الأسانيد.

رابعاً: تحديد عدد روايات كلٍّ منهم، بالأرقام.

خامساً: تحديد طبقة المعنوَن لهم، بالدقّة الميسّرة، وذكر الاحتمالات، معتمداً على منهجه في تحديد الطبقات، والذي أشرنا إلى مجمله في ما سبق من هذه الدراسة[1].

سادساً: الإشارة الإجماليّة إلى تراجم بعض المعنوَنين، وذكر ما يرتبط بهم في بعض التعليقات والفوائد.

فكُتُبُ هذا القسم تُعتبرُ فهرساً جامعاً وميسَّراً للقسم الأوّل المحتوي على الأسانيد، ممّا يقرّب أمر الوقوف على ما يرتبط بكلّ راوٍ ممّن وقع في تلك

---

(١) لاحظ: الباب الأوّل (ص١٠٢).

الأسانيد. مضافاً إلى ما تحتويه تعليقاتُ السيّد من الفوائد والتصويبات والإشارات والتنبيهات، على عادته في زوايا هذه الموسوعة، ومواضعها المتناثرة، كلّما وجد إلى ذلك ما يوجبه.

أمّا العمل في القسم الأوّل، فهو العملُ الأساسيّ، الذي ابتكره السيّد، وامتازَبه بين كُتُب الفنّ، والذي يستقطب أكثر حديثنا في هذا الباب من هذه الدراسة، فنقول:

رُتّبت الأسانيد على النَهج التالي:

أوّلاً: بعد تعيين المشايخ للمؤلّف، وتحديد أسمائهم، وجمع العناوين المتعدّدة لهم، تحت اسم واحد، واختيار أوضح عنوان له، حسب الموجود في أوثق المصادر الرجاليّة والتراجم.

يذكر العناوين المختارة مرتّبة على حروف المعجم في أوائل الأسماء، ثمّ ثوانيها، ثمّ ثوالثها، وهكذا، في الاسم الأوّل وكذا الثاني، أو الثالث.

فهو يبدأ ـ مثلاً في ترتيب أسانيد الكافي ـ بذكر «أحمد بن إدريس» لأنّه يبتدئ بحرف الألف من اسمه، وكذلك في اسم أبيه.

فيورد جميع أسانيد «أحمد» هذا في هذا المورد حتى الأسانيد التي ذكر فيها «أحمد» بعنوان «أبي عليالأشعريّ».

وثانياً: يرتّب أحاديث «أحمد بن إدريس، أبي عليّ الأشعريّ» حسب أسماء مشايخه على حروف المعجم، وأوّلهم «أحمد بن إسحاق» فيورد روايات «أحمد بن إسحاق» التي رواها «أحمد بن إدريس» وبعد الفراغ منها يبدأ بذكر الشيخ الثاني الذي روى عنه «ابن إدريس» وهو «أحمد بن عيسى».فيورد أسانيده هناك.

ثمّ الشيخ الثالث لأحمد بن إدريس ، وهو «أحمد بن محمّد»، ويورد أسانيده ثمّ يذكر شيخه الرابع، وهو «أحمد بن النضر»، وأسانيده، وهكذا.

فيلاحظ أنّ شيوخ «أحمد بن إدريس» من الذين اسمهم «أحمد ...» قد ذكروا مرتّبين على حروف المعجم حسب أسماء آبائهم.

وأمّا الشيخ الأوّل (أحمد بن إسحاق) فتحت عنوانه تورد جميع رواياته التي

رواها عن شيوخه، فيرتّب أسماء شيوخه أيضاً حسب حروف المعجم.

وهكذا يعمل مع كلّ واحد من شيوخ «أحمد بن إدريس» حتى النهاية.

وبعد الانتهاء من أسانيد «أحمد بن إدريس» الذي هو أوّل شيوخ الكُلَيْنيّ، يذكر الشيخ الثاني للكليني، وهو «أحمد بن محمّد».

وبما أنّ المذكورين باسم: «أحمد بن محمّد» في مشايخ الكُلَيْنيّ عدّة، رتّبهم على ترتيب المعجم في أسماء أجدادهم، فهم:

١ ـ أحمد بن محمّد بن أبي عبدالله (البرقي).

٢ ـ أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة.

٣ ـ أحمد بن محمّد بن سعيد.

فيرتّب أسانيد كلّ واحد، على حروف المعجم حسب أسماء مشايخهم.

ثمّ يذكر من اسمه أحمد بن مهران.

وبعد الفراغ ممّن اسمه «أحمد» من مشايخ الكُلَيْنيّ، يبدأ بذكر من اسمه «إسماعيل» ويورد أسانيده بالترتيب.

ثمّ يذكر من اسمه الحسن، ثمّ من اسمه الحسين، ثمّ حُميد، ثمّ عليّ، وهكذا إلى ذكر «محمّد بن يحيى» وهو آخر مشايخ الكُلَيْنيّ.

وثانياً: كيفيّة استخدام الموسوعة:

إذا أُريد استخراج سند ما، فلا بدّ من تحديد شيخ الكُلَيْنيّ، الذي يروي عنه مباشرةً في أوّل السند، ثمّ يبحث عن اسمه المحدّد في «الترتيب» فإنّ المراجع يجد تحته عنوانه جميع أسانيد ذلك الشيخ، مرتّبة حسب أسماء شيوخه الذين روى عنهم.

فيحدّد اسم واحد من شيوخه، فيجد رواياته عن شيوخه مرتّبة كذلك.

أمّا المذكورون بالكنية بدون الاسم: فقد أفردهم السيّد البُروجِرديّ في باب مستقلّ.

ففي «ترتيب أسانيد الكافي». ذكر السيّد شيوخ الكُلَيْنيّ المذكورين بعناوين كُناهم، لا بأسمائهم، وجعلها في «الباب الأوّل» وهي ٢٧ سنداً فبدأ بتسع كُنى:

فثلاث كنى ، لرجل واحد .

وكنيتان إحداهما مصحّفة عن الأُخرى ، وهما (أبو عبدالله الأشعري ، وأبو عليّ الأشعري)[١] .

وثلاث كنى ، لأصحابها أسماء معروفة ، تذكر مع أسانيدهم .

وثلاث كنى ، «أحدها : أبو بكر الحبّال، والثاني: أبو داود ، ولا يعرف لأصحابها اسم ، والثالث: ابن بابويه القمّي وهي كنية علي بن الحُسين بن موسى بن بابويه أبو الحَسن القمّي (المتوفى٣٢٩هـ) وهو صاحب «الإمامة والتبصرة من الحَيْرة » وقد روى عنه الكُلَيْنيّ رواية واحدة[٢] .

وعقد «الباب الثاني » لذكر الشيوخ المعروفين بعناوين أسمائهم ، فرتّب الأسانيد حسب أسمائهم على حروف المعجم ، كما ذكرنا .

أمّا الأسانيد المبدوءة بعناوين غير واضحة:

فقد عقد «الباب الثالث » لذكر الأسانيد المبدوءة بعناوين مبهمة ، كقوله : «عدّة من أصحابنا » أو «بعض أصحابنا » وما أشبه؛ فجمعها في الباب الثالث ، وأوضح ما أمكن إيضاحه منها .

وذكر الأسانيد التي لم تفسّر ، في فصل منفرد[٣] .

وذكر الأسانيد المبدوءة برجال من غير مشايخ الكُلَيْنيّ ، والتي ذكرها الكُلَيْنيّ مرسلة ، في نهاية الكتاب[٤] .

العِدّة المميّزة :

وبما أنّ روايات كثيرة جدّاً بدأت بقول الكُلَيْنيّ : «عدّة من أصحابنا » وهم عدّة

---

(١) لاحظ: ترتيب أسانيد الكافي (ص١٢٦) السطر الأوّل وهامشه .

(٢) لاحظ: نفس المصدر (ص١٢٤) ، و الكافي (ج ١ ، ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨)، باب (١١٧) من كتاب الحجّة ، ح٣و٤ .

(٣) لاحظ : نفس المصدر (ص٤٠٤ ـ فما بعدها وص ٤٩٠ ـ ٤٩١) .

(٤) نفس المصدر (ص٤٩١ ـ ٤٩٣) .

عرفت أسماؤهم في خصوص ما روته العدّة عن ثلاثة من الشيوخ وهم:

١ ـ أحمد بن محمّد بن خالد البَرْقيّ.

٢ ـ أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري.

٣ ـ سهل بن زياد الآدمي الرازي.

فقد جمع السيّد أسانيد هؤلاء، في «أبواب المقصد الثاني» من كتابه، وعقد لكلّ واحد منهم باباً، بعد الأبواب الثلاثة الأُولى، وهي:

الباب الرابع: في أسانيد البَرْقيّ.

الباب الخامس: في أسانيد الأشعري.

الباب السادس: في أسانيد سهل.

فمن أراد سنداً يبدأ ـ بعد شيوخ الكُلَيْنيّ بأحد هؤلاء الثلاثة، فليراجع أبواب «المقصد الثاني» بأبوابه هذه: الباب الرابع والخامس والسادس.

وهكذا نجد أسانيد الكافي كلّها حاضرة في كتاب «ترتيب أسانيد الكافي».

وأمّا أُسلوب العمل وخصائصه:

فأوّلاً: النكتة الفنّية في العمل:

الملاحظ في عمل السيّد وترتيبه للأسانيد، أنّ الأسماء المكرّرة في الأسانيد المتشابهة، تقع في عمود واحد في الأسطر المتتالية، فيمكن للناظر الوقوف على عدد روايات صاحب الاسم، وعدد مشايخه، والرواة عنه، وعدد رواياته، بنظرة واحدة إلى قائمة الأسانيد.

واعتماداً على خبرة السيّد ودقّته الفائقة في ترتيب الأسانيد، والتزامه باستيفاء أسانيد كلّ راوٍ وشيخ، فإنّه لا ينتقل من اسم شيخ قبل استيفاء جميع ما له من الأسانيد.

وبهذا يمكن الاستناد إلى ما أثبته السيّد في هذه القوائم بشكل قطعيّ.

هذا مضافاً إلى السرعة التي توجد في عمليّة الحصول على المنشود في هذا الترتيب.

وأمّا الفوائد العلميّة الجليلة المنظورة لهذا العمل ، فسنستوفي الحديث عنها في مقطع قادم .

وثانياً : الأمانة في النقل :

يلتزم السيّد بإثبات الأسماء المذكورة في الأسانيد ، بنفس النصّ والشكل الذي وجدها عليه ، بعد فرض اتّحادها مع العنوان الذي ذكره ، فلو ورد الاسم مفرداً ، أو ثنائياً ، أو ثلاثياً ، أو بالكنية أو معها ، أو باللقب أو معه ، فإنّه يورده كذلك .

وقد يذكر الاسم في مكان مبهماً ، كالضمير ، أو بعض ، أو بعض أصحابنا ، أو رجل ، فإنّه يورده كذلك ، ويحاول تفسيره وشرحه وإرجاعه إلى المراد ، وإليك المثال التالي :

عنه [عن] ابن فضّال قال : قال علي بن أسباط لأبي الحَسن عليه السلام .

فعلّق السيّد على قوله « عنه » بقوله :

قبله الحَسن بن علي الكوفي ، عن علي بن أسباط .

فدلّ على أنّ مرجع الضمير هو « الحَسن بن علي الكوفيّ وهو : بن عبدالله ابن المغيرة » الذي هو بصدد سرد أحاديثه في مشايخ « أحمد بن إدريس » .

وثالثاً : تعيين محلّ الأسانيد :

وفي ترتيب أسانيد الكافي والتهذيب ، وضع السيّد في الطرف الأيمن ثلاثة جداول ، تحوي :

في الجدول الأوّل	في الجدول الثاني	في الجدول الثالث
ذكر أرقام صفحات النسخة المطبوعة التي اعتمدها في نقل الأسانيد	ذكر عناوين الكُتُب التي ورد الحديث في أبوابها	ذكر عناوين الأبواب التي ورد فيها السند المنقول

وقد صرّح بوضع هذه الجداول ومحتواها في مقدّمة ترتيب أسانيد الكافي[١].

---

(١) راجع: نفس المصدر (ص١٠٩)، (س ٨).

ورابعاً: التعريف بالشيوخ:

وضع السيّد لكلّ مجموعة من الأسانيد المرتبطة بشيخ معيّن، مقدّمة قصيرة تحتوي على ترجمة موجزة له، تحتوي ـ مضافاً على المعلومات الأساسيّة ـ معلوماتٍ في ما يخصّ ارتباطه بالمؤلّف، وما هو خارج عن التراجم المتعارفة التي ذكرها السيّد في مقدّمة كلّ جزء، فيذكر عدد رواياته، وشيوخه والرواة عنه، مثلاً ذكر في شيوخ الكُلَيْنيّ :

السابع: أحمد بن مهران:

روى عنه المصنّف قريباً من خمسين حديثاً، وروى هو عن عبدالعظيم بن عبدالله الحسنى، وعن محمّد بن علي، والظاهر أنّه هو أبو سمينة.

وفي نسخ الكافي الموجودة في زماننا تَرَحَّمَ المصنّف عليه بعد ذكره في كثير من أسانيده.

وحكى العلّامة عن ابن الغضائري تضعيفه، ولم أجد لغير المصنّف رواية عنه[١].

ولا بدّ من قراءة هذه المقدّمات، لمن يتتبّع عمل السيّد في أيّ واحد من الشيوخ، لما فيها من المعلومات المهمّة الدخيلة في تحديد شخصيّة الراوي، ورفع عقبات وقعت حوله في الأسانيد، وبالأخصّ ما يرتبط بتحديد عناوينه المتعدّدة الواردة في مختلف الأسانيد.

وخامساً: الفهارس الملحقة:

ألحق السيّد بكلّ مجموعة من الأسانيد المتعلّقة بشيخ واحد، فهرساً جامعاً لأسماء شيوخه، الذين وردت أسماؤهم في أسانيده. وتوسّطوا في رواياته.

وبالنظر إلى هذا الفهرس يتمكّن المراجع من معرفة عدد شيوخه، ويحتوي على معرفة العناوين المتعدّدة الراجعة إلى شخص واحد وتصويب ما وقع في العناوين من الأغلاط.

---

(١) نفس المصدر (ص١٥٣).

وسادساً: الفوائد الملحقة:

ألحقَ السيّد بكلّ مجموعة من الأسانيد، فوائد مهمّة، وتنبيهات ضرورية، في المواقع التي توجد فيها مشاكل، تحتاج إلى حلول وقف عليها السيّد من خلال تتبّعاته، وتنحصر بالمقارنة بين الأسانيد، ولا توجد في كُتُب الرجال المتعارفة. وسنوقف القرّاء على نصوص من هذه الفوائد.

وسابعاً: الرموز والإشارات:

استعمل السيّد في الموسوعة رموزاً وإشارات، اختصّ ببعضها، ولا بدّ في معرفة المراد من الوقوف عليها، للتمكّن من الاستفادة التامّة من الموسوعة.

وإليك قائمة بالرموز والإشارات:

١ ـ «ح ط»

يستعمله السيّد في نهاية التعليقات، ويعني اسمه الكريم ولقبه العظيم «حسين الطباطبائي».

ويوجد أحياناً «ح، **طبا**» وهو أيضاً كذلك.

٢ ـ «ك، ف، ل»

قال السيّد في مقدّمة ترتيب الكافي:

يكتب فوق الكنى والألقاب المتّحدة مع الأسماء المذكورة: «**ك**».

وفوق الأسماء المصحّفة: «**ف**».

وفوق ما استظهرنا الإرسال فيه: «**ل**».

٣ ـ «عم، مح، مج»

استعمل هذه الرموز الصادقي طابع «تجريد أسانيد الكافي» ولكنّها لم ترد في طبعة بنيادبز وهشهاى اسلامى، والسبب في إثباتها وحذفها:

إنّ «عم» رمزٌ لعلي بن محمّد، و«مح» رمز لمحمّد بن الحَسن و«مج» رمز لمحمّد ابن جعفر، وهم يروون عن سهل بن زياد ضمن: «العدّة» الذين هم اربعة، ورابعهم

« محمّد بن عقيل » ، كما يروي كلّ من هؤلاء الثلاثة عن سهل منفرداً[١].

فطابع الترتيب ، أفرد روايات هؤلاء منفصلة عن روايات العدّة عن سهل[٢] وذكرهم بالاسم الصريح لكلّ واحد .

بينما أورد الصادقي أسانيدهم ضمن أسانيد سهل ، التي روتها العدّة ، فاحتاج إلى أن يرمز إلى خصوص هؤلاء بما يميّز رواياتهم .

٤ ـ « **فتا** » يعني : فتأمّل .

استعمله السيّد عند عدم التأكُّد ممّا أورده ، وخاصّة عند الشكّ في طبقة الرجل .

٥ ـ « **الرموز الرجاليّة** »

التي وضعها الرجالي العظيم ابن داود الحلّي لأسماء المعصومين عليهم السلام ، وهي معروفة متداولة[٣].

٦ ـ « **ظ** »

يستعمله عند الاستظهار لكلمة ، يعني أنّ الكلمة مصحّفة في الأصل ، وقد أثبتها السيّد حسب ما يظهر له .

٧ ـ « **الأرقام** »

يضعها فوق الأسماء ، وفي الكُتُب الموضوعة لذكر رجال الأسانيد وطبقاتهم ، خاصّة ، وهي تدلّ على موضع ورود أسانيد الرجال في مجلّدات الموسوعة ، كلاً حسب ما يرتبط به ، ولايخفى أنّ الطبعات التي اعتمدها السيّد هي الحجريّة القديمة .

٨ ـ « **كا ، يب ، يه ، بص** »

الرموز لأسماء الكُتُب الحديثيّة الأربعة المعروفة : الكافي والتهذيب والفقيه والاستبصار .

---

(١) لاحظ : تجريد أسانيد الكافي (ص ٦٦٠) .

(٢) في ترتيب أسانيد الكافي (ص ٢٦١ ـ ٢٦٥) .

(٣) لاحظ: كتاب الرجال لابن داود (ص ٢٦) .

٩ ـ « خ ، م »

استعمل هذين في تراجم رواة العامّة ، مشيراً إلى البخاري ومسلم(١) عندما ينقل عن أحدهما سنداً أو ذكراً لراوٍ فيه .

ثامناً : أدوات العمل ومصادره :

١ ـ تحقيق النسخ : يقوم السيّد في كثير من المواضع بدور « المحقّق للكتاب » الذي يعمل فيه لترتيب أسانيده ، لوجود الاختلاف في نسخه ، ويحاول التوصّل إلى الصواب بالمقابلة بينها وانتخاب ما يراه الأصوب ، وإثبات الاختلافات في الهوامش ، وقد يستظهر شيئاً ، وقد يتوقّف في الوصول إلى نتيجة ما ويُحيل القارئ على المزيد من التثبّت والتتبّع .

قال في موضع من أسانيد الكافي :

قد سقط من النسخة المطبوعة بطهران سنة ١٣١٥ هـ هذا السند مع متنه ، لكنّه موجود في سائر نسخ الكافي(٢) .

وقال في موضع آخر :

هذا السند موافق للنسخ الصحيحة المخطوطة من كتاب أُصول الكافي ، لكن وقع في النسخة المطبوعة اختلال وزيادة فليراجع(٣) .

وقال في موضع من أسانيد التهذيب :

هذا في النسخ محتمل ، ولم يتبيّن لي وجه صوابه(٤) .

وعلّق على أحد أسانيد النجاشيّ هذا نصّه : « حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى ، قال حمّاد بن عيسى : حدّثنا إبراهيم بن عمر اليماني ، عن سليم » ، بقوله :

---

(١) لاحظ: ترتيب أسانيد الكافي (ص١٥٦) .

(٢) نفس المصدر (ص ٣٦١) الهامش (٢) .

(٣) نفس المصدر (ص٤٢٧) الهامش (٢) .

(٤) ترتيب أسانيد التهذيب (ص٥٢) الهامش (٨) .

هذا السند مضطرب ، ولا أدري أيّ دَخْلٍ لعثمان بن عيسى ، في السند ؟[١]

وعلّق على موضع آخر من النجاشي في عنوان : « عبّاس بن هلال الشاميّ » ما نصّه :

والعجبُ أنّ في النسختين من النجاشي، وفي مرتّب كتاب النجاشي : قال : حدّثنا محمّد بن الوليد الخزّاز قال : حدّثنا علي بن هلال الشاميّ ، عن الرضاعليه السلام بنسخة » مع أنّ العنوان : « عباس بن هلال » (ح ط)[٢] .

وقام بالتصويب على أساس الكُتُب الأُخرى :

كما صوّب « الشامي » إلى « الشبامي » استناداً إلى رجال الشيخ الطوسي[٣] .

وصوّب «الخازن» إلى «الجازي» استناداً إلى رجال النجاشي[٤] .

بل قام ببعض الاجتهادات في هذا المجال ، مثل ما قاله في « سُلَيم » أنّه مصحّف من « سُليمان » أو كونه « توسُّعاً عند العرب »[٥] .

وسمّاه في موضع آخر بـ « الترخيم »[٦] .

وقد التزم السيّد بالاعتماد على النسخ الجيّدة ، والتي يصرّح بكونها مصحّحة ، فيورد ما جاء فيها كما هو عليه من التصحيف والخطأ ، ثمّ ينبّه على أوجه التصويب والتعديل .

ولم يغيّر المنقولات ، حفاظاً على أمانة النقل ـ أوّلاً ـ ثمّ فسح المجال للآخرين من إبداء وجهات نظرهم ـ ثانياً ـ .

---

(١) رجال أسانيد الفهرست للنجاشي (ص٤٤٨) .

(٢) نفس المصدر (ص٤٨٩) .

(٣) ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٢٠٠) .

(٤) نفس المصدر (ص ٢٠١) .

(٥) ترتيب أسانيد الكافي (ص٢٤٨) .

(٦) نفس المصدر (ص ٢٧٠) الهامش (٣) .

لكنّه لا يهمل الإشارة إلى ما يراه من أوجه التصويب في الهوامش القيّمة التي ازدانت بها أعماله.

وهذا الذي عمله السيّد هو دَيْدَنُ العلماء والمحقّقين الأُمناء على التراث الإسلامي المجيد، وخصوصاً في النصوص المقدّسة، والكُتُب والمصادر الأساسيّة، والتي تمتاز بكونها الأُصول المعتمدة منذ القرون الأُولى عندما أُلّفت، ولا تزال هي المعتمدة.

٢ ـ ومن أدوات عمل السيّد وأساليبه: اللجوء إلى العلوم الأُخرى، في ما يرتبط بها، وقد استفاد السيّد لإنجاز مهمّته على الوجه التامّ والصائب، كمحاولته الاستفادة من «علم الأنساب» لتحديد أسماء العلويّين من الرواة الذين اهتمّ علماء النسب بضبط أسمائهم في كتبهم.

علّق السيّد على اسم «موسى بن إسماعيل بن عبدالله بن عبيد الله بن العبّاس ابن عليّ بن أبي طالب عليه السلام» بقوله:

لم يذكر لعبيد الله بن العبّاس الشهيد بالطفّ عليه السلام عقب إلّا من ابنه «الحسن» نعم كان للحسن أولاد منهم «عُبيدالله الأمير» وله ولد اسمه «الحسن» وله ابن يُسمّى «عبدالله» له أولاد منهم «إسماعيل».

وعلى هذا: يكون بين «عبدالله» و«عبيدالله» ثلاثة آباء: الحسن، وعبيدالله، والحسن[1].

وعلّق على سند في التهذيب هذانصّه: «عن عمرو بن إبراهيم، عن خلف بن حمّاد، عن هارون بن حكيم [كذا] الأرقط» ما نصّه:

روى في الكافي، في كتاب المعيشة، في باب: «مباشرة الأشياء بنفسه» خبراً سنده هكذا:

عدّة من أصحابنا، عنأحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عمرو بن إبراهيم، عن خلف بن حماد، عن هارون بن الجهم، عن الأرقط، عن

(١) ترتيب أسانيد الكافي (ص ٢٧٠) الهامش الأسفل.

أبي عبد الله عليه السلام » .

فيحتمل ـ قريباً ـ أن يكون هارون بن الحكم في هذا السند مصحف « هارون بن الجهم » !

ويكون قد سقطت لفظة « عن » قبل « الأرقط » .

فالأرقط حينئذٍ هو : محمّد بن عبدالله الباهر ابن زين العابدين عليه السلام .

ويكون التوصيف بـ« خال أبي عبدالله عليه السلام » من زيادات النسّاخ .

ويؤيّد هذا : أنّ اُمّه عليه السلام هي اُمّ فَرْوة بنت القاسم بن محمّد بن أبي بكر .

اللّهمّ إلّا أن يقال : إنّ هذا كان أخا اُمّه عليه السلام لأُمّها .

(ح ط)[1]

أقول : وقد أورد السيّد هذا السند في ترتيب أسانيد الكافي على الوجه الذي صوّبه ، ولم يُشر إلى أيّ اختلاف ، فلاحظ[2] .

وذكر السيّد في تعليقة له ، فائدة ذكر نسب الراوي ـ أحياناً ـ فقال :

موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب ، عن صفوان :

ومنشأ ذكر الشيخ نسبه ، في هذا السند ، هو : أنّه أوّل حديثٍ ذكره عنه في كتاب الحجّ الذي كان « موسى » قد صنّف فيه كتاباً ، فلما شرع في إخراج أحاديث ذلك الكتاب ، في كتاب تهذيب الأحكام ، أراد أنْ يعرّفه أوّلاً ، ذكره بنسبته إلى معاوية بن وهب البجلي المعروف . (ح ط)[3]

٣ ـ ويعتمد على التواريخ : ففي سند هذا نصّه : « صبّاح المُزَنيّ ، عن الحارث بن الحصيرة ، عن الحكم بن عُتَيْبة ، عن الحُسين بن علي عليه السلام » قال السيّد :

رواية الحكم بن عُتَيْبة عن أبي عبدالله عليه السلام كانت على وجه الإرسال ، فإنّه

---

(١) ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٢٦٤) الهامش الأسفل .

(٢) ترتيب أسانيد الكافي (ص٤٤٨) (س ٢٠) .

(٣) ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٤٥٠) الهامش (٢٠) .

مات سنة خمس عشرة ومائة عن خمس وستّين سنة ، فكان في سنة شهادة [الإمام] عليه السلام ابن عشر سنين ، مع أنّه يحكي ما قاله [الإمام] عليه السلام في طريقه إلى الكوفة ، ومعلوم أنّه لم يكن مع [الإمام] عليه السلام في مسيره إليها .

ويحتمل أن يكون السند مقلوباً ، فيكون صبّاح المُزَنيّ رواه عن الحكم بن عتيبة ، عن الحارث بن حصيرة[١] .

وله محاولة تاريخية حول ابن مسكان وأبي بصير وحياتهما في عهد الكاظم عليه السلام [٢] .

وعلّق على سند جاء فيه : « علي بن مهزيار ، قال : رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام سنة ٢٢٥ هـ » بمانصّه :

لعلّ صوابه « ٢١٥ هـ » فإنّه عليه السلام توفّي سنة « ٢٢٠ هـ »[٣] .

٤ ـ ويعتمد على كُتُب التراجم : كثيراً ما يلجأ السيّد إلى كُتُب التراجم ، ليصحّح على أساس معلوماتها سنداً يحتوي على رواة مترجمين فيها .

قال في حديثه عن « أبي داود » الواقع في بداية سند الكُلَيْنيّ :

فبعد ما ثبت أنّ هذا الرجل من شيوخ الكُلَيْنيّ ، وأنّه يروي عنه ثبت أنّه ليس أبا داود المسترِقّ وهو سليمان بن سفيان بن السمط ـ كما حكي عن المحقّق الداماد ، وجدّنا المجلسي رحمه الله ـ فإنّه من السادسة ، ومات سنة إحدى وثلاثين ومائتين وشيوخ الكُلَيْنيّ ـ كما ترى ـ من الثامنة ، بل ومن صغار الثامنة ، حتى أنّه يروي عن كبار الثامنة بواسطة صغارهم ، فكيف يروي عن السادسة ؟

مع أنّ روايته عن المسترِقّ مستلزم لكونه قد عمّر أكثر من مائة سنة ، ولو كان [عمر] الكُلَيْنيّ أكثر من مائة لذكِرَ في الرجال ، كسائر المعمّرين ؟

---

(١) ترتيب أسانيد الكافي (ص٢٧٣) .

(٢) لاحظ : نفس المصدر (ص١٨٣) .

(٣) نفس المصدر (ص١٢٩) .

فعلم بذلك أنّه غير المسترِقّ ، وأنّه رجل سمع عن الحُسين أحاديث معدودة ، وسمعه المصنّف رحمه الله عنه ، فضمّه إلى طريقه الدائر عند رواية تلك الأحاديث .

ولم يكن من رواة كُتُب الحُسين بن سعيد ، كأبي جعفر أحمد بن محمّد بن عيسى ، وأبي جعفر أحمد بن محمّد بن خالد ، والحُسين بن الحَسن بن أبان ، وأحمد بن محمّد بن الحَسن بن السكن القرشي البردعي ، وأبي العبّاس أحمد ابن محمّد الدينوري ، وعبدالسلام بن عبدالوهاب .

وإلّا ، لكان يضمّه إلى طريقه في جميع رواياته عنه !

فلعلّه رجل من الرازيّين ، أو غيرهم ، سمع هذه الأحاديث المعدودة من الحسين ، وسمعها المصنّف منه .

وبالجملة ،هو مجهول ،لم يظهرلنا شيئٌ من حاله ولا اسمه[(١)].

وقال في عنوان : « علي بن أحمد بن أبي جيّد القمّي » ما نصّه :

. . . ثمّ إنّه لم يترجم لهذا : الشيخ والنجاشيّ ، مع كثرة روايتهما عنه :

والذي استظهرناه ممّا ذكر في الأسانيد هو أنّه : علي بن أحمد بن محمّد بن طاهر بن الحَسن بن أبي جيّد ، الأشعري القمّي ، وروايته عن محمّد بن الحَسن بن الوليد المتوفّى سنة ٣٣٣هـ ورواية الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله عنه المتولّد في سنة ٣٨٥هـ ، تدلّان على أنّه كان قد تولّد في حدود سنة ٣١٠هـ وتوفّي في حدود ٤١٠ هـ فيكون عمره على هذا تسعين سنة ، فهو من العاشرة ، وبقي إلى أن عاصر الحادية عشرة .

ولم أجد لهذا الشيخ من القدماء شيئاً غير ما ذكرته .

وما ذكره بعض المتأخّرين من علماء الرجال في أحواله من الوثاقة وغيرها، لم أجد شيئاً يدلّ عليه . (ح ط)[(٢)].

---

(١) ترتيب أسانيد الكافي (ص ١٢٥).

(٢) رجال أسانيد النجاشي (ص٥١٦) الموسوعة الجزء (٦)بتصرف .

ويشاهد الاعتماد على كُتُب التراجم شائعاً عند السيّد في الأسانيد التي تحتوي على أعلام العامّة ورجال رواياتهم ، والسرّ في ذلك أنّ أُولئك غير معرّفين ـ غالباً ـ في تراثنا ، وإنّما ترد أسماؤهم بنُدْرةٍ ملحوظة في روايات أحكامنا ، لاستغنائنا بتراثنا الزاخر عن منقولاتهم ، إلّا لأغراض الترجيح ، أو إثبات ما يلتزمون به ، فالتعريف بهم اعتماداً على مصادر التراجم العامّية ، المتوفّرة عند السيّد رجوع إلى أهل الخبرة بهم ، وأهل الاطّلاع على أحوالهم ، مع ما فيه من الدلالة على خصوصيّة الموسوعيّة في المعرفة ، وسعة الصدر ، ونبذ العصبيّة ، في المذهب الشيعيّ ، من حيث :

١ ـ وجود المادّة العلميّة ، من روايات أهل المذاهب الأُخرى في تراثنا ، عند الحاجة ، وهذا يدلّ على توجّهٍ علميّ بارز في أخذ العلم ، بالنظر إلى ما قاله لا إلى مَن قاله ، ما دام النصّ يحتوي على حقيقة منشودة ، ومقبولة منطقيّاً وعرفيّاً ولو كانت جارية على لسان الآخرين ، كما في الحديث : « الحكمة ضالّة المؤمن أينما وجدها أخذها » .

وهذا ما خسره المتعصّبون ، من المخالفين ، حيث ردّوا كثيراً من الحقّ الصراح ، لمجرّد كون ناقليه ورواته من شيعة آل محمّد صلوات الله عليهم ، ورواتهم ومحدّثيهم ، و ذلك بناءً على مناهج رديّة ، كالاتّهام والنبز بالألقاب ، والتعصّب المقيت . فخسروا بذلك أكداساً من النصوص المقدّسة ، ووقعوا في متاهاتٍ من أحكام الرأي والقياس المُعارض للنصّ ، على أثر إعراضهم عن أحاديث أهل البيت عليهم السلام .

٢ ـ اللجوء في معرفة شخصيّات رواة العامّة ، وشؤونهم ، إلى مصادر تراثهم ، وكُتُب مذهبهم ، لكونهم أعرف بهم ، وهذا هو دأب علماء الشيعة في التعريف بعلماء العامّة ورواتهم دون التخرّص ، والرجم بالغيب ، ولا اللجوء إلى كُتُب مخالفيهم للحكم عليهم ، كما يفعله أعداء الشيعة عند التعريف برواتهم حيث يلجأون إلى كُتُب الأعداء والحاقدين المخالفين للشيعة في العقائد والفقه ، ليتعرّفوا على شخصيّات الشيعة وأحوالهم فلا يجدون أمامهم سوى الأكداس من الاتّهامات والتجريحات والتضعيفات ، زوراً وبهتاناً ، اعتماداً على كُتُب أهل الجرح والتعديل المتعصّبين ضدّ أهل الحقّ والعدل .

فنحن نجد في عمل السيّد رجوعاً إلى مصادر رجال العامّة عند التعريف برواتهم، كتاريخ البخاري الكبير والصغير، وخلاصة تهذيب الكمال، وتاريخ بغداد، وغيرها.

مع الالتزام بمنتهى المتانة في التعريف، والأمانة التامّة في النقل، لا كما يفعله بعض أدعياء العلم من أعداء الشيعة، حيث يعمد من يزعم منهم اعتماد مصادر الشيعة إلى النصوص فيبترُها، ويخفي بعضاً ويُظهر ما يسيء الاستفادة منه، طمعاً في تشويه السمعة، وإساءة إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام، بدعوى الموضوعيّة واتّباع المَنْهَج العلميّ.

مع أنّ انتهاج هذه الطرق يؤدّي إلى الإساءة بالعلم، والاستهانة بالبحث، والتشويش على التراث، والخيانة للقرّاء، مع ما يدلّ عليه من الجبن والخوف من الحقّ بنقل النصّ كلّه. وهو تحميقٌ للقُرّاء حيث يظنّ بهم عدم مراجعتهم للمصادر ولاالتأمّل في المنقولات، خصوصاً بعد وضوح خيانة الناقلين لمرّاتٍ عديدة، وفي مجالات كثيرة، وبالأخصّ من المتعصّبين ضدّ الإسلام وباذري بُذور الخلاف والشقاق بين المسلمين، مثل ما تعمله السلفيّة النكراءُ في هذه الأيّام.

ولنعُد إلى موضوع حديثنا عن عمل السيّد في الرجوع إلى مصادر التراجم للوقوف على أحوال الأعلام:

في سندٍ يحتوي على الأسماء التالية: «الحُسين بن أحمد، قال: حدّثنا أبو كريب، والأشجّ، قال: حدّثنا عبدالله بن إدريس، عن أبيه إدريس بن عبدالله الأودي، قال: لمّا قُتل الحُسين عليه السلام أراد القومُ أن يوطئوه الخيلَ. فقالت فِضّةُ لزينب...»(١).

قال السيّد في الأمور التي ألحقها بروايات «الحُسين بن أحمد» ما نصّه:

الثالث: في بيان سند الرواية:

أمّا أبو كريب: فهو محمّد بن العلاء بن كريب، أبو كريب الكوفي، الهمداني الحافظ، أحد الأثبات المكثرين، روى عن هشيم، وابن المبارك،

---

(١) الكافي، الأُصول (ج ٢، ص٤٦٥) الحديث (٨) كتاب الحجّة، باب مولد الحُسين عليه السلام.

وابن عُيَيْنَة ، وابن إدريس ، وخلق .

وروى له البخاري ومسلم والأربعة .

قال ابن عُقدة : ظهر له بالكوفة ثلاثة آلاف حديث قال البخاري : مات سنة ثمان وأربعين ومائتين فهو في طبقاتنا من السابعة .

وأمّا الأشجّ : فهو عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفيّ أبو سعيد الأشَجّ الحافظ ، أحد الأعلام الأثبات عند القوم .

روى عن عبدالسلام بن حرب ، وأبي خالد الأحمر ، والمحاربي ، وابن إدريس .

وأخرج له البخاري ومسلم والأربعة .

قال أبو حاتم : ثقّة ، إمام أهل زمانه ، قيل مات سنة سبع وخمسين ومائتين فهو في طبقاتنا من السابعة أيضاً .

وأمّا عبدالله بن إدريس : فهو عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن [الأودي][1] أبو محمّد الكوفيّ أحد الأعلام عندالقوم ، وثّقه كلّهم ، وأخرج له الستّة.

روى عن أبيه ، وعمّه داود ، ويحيى بن سعيد ، والأعمش ، وخلق . وعنه أحمد ، وإسحاق ، ويحيى بن معين ، وخلق .

عَرَضَ عليه هارون قضاء الكوفة ، بعدما أحضره مع حفص بن غياث ووكيع ، فامتنع منه ،

ولد سنة خمسة عشر ومائة ومات سنة اثنتين وتسعين ومائة فهو في طبقاتنا من الخامسة .

وأمّا أبوه ، الذي هو صاحب الحكاية المذكورة فهو : إدريس بن يزيد الأودي ، أبوعبدالله الكوفي ، وتسمية والده « عبدالله » وهم .

أخرج له البخاريّ ومسلم والأربعة ، وثّقه النسائي ، روى عن طلحة بن

---

(١) كلمة (الأودي) ساقطة من الترتيب ، وموضعه بياض ، وقد وردت الكلمة في التجريد .

مصرف ، المتوفّى سنة ١١٢ هـ وسِماك بن حرب المتوفّى سنة ١٢٣ هـ وعلقمة ابن مرثد .

وروى عنه ابنه عبدالله ، ووكيع ، ومحمّد ويعلى ابنا عبيد . ولم أجد تاريخ وفاته ولا ولادته ، لكن روايته عمّن ذكرناه يقتضي أنّه من الرابعة ، في مرتبة الأعمش ، ورواية ابنه عبدالله المتولّد سنة ١١٥ هـ عنه تدلّ على بقائه حيّاً إلى سنة ثلاثين ومائة بل وبعدها بسنين .

وحينئذٍ ، يبعُدُ حضوره وقعة الطفّ ، فهو لو كان ولد قبلها لكان صغيراً حينئذٍ .

فالظاهر أنّ حكايته لتلك الواقعة كانت عن علم ، لا عن شهود، مع أنّ شهوده لجميع هذه الواقعة ـ التي بعضها راجع إلى الحرم ، وبعضها إلى المعركة ، وبعضها إلى موضع خارج عن الحرم والمعركة ـ بعيدٌ جدّاً .

نعم كان في عصره أكثر مَنْ شهد وقعة الطفّ حيّاً ، فكان يمكنه العلم ببعض ما وقع فيها من الأمور ، خصوصاً الأُمور الغريبة التي جرت عادة الناس بنقلها عند مشاهدتها ، فيحصل العلم لمن لم يشاهدها بتظافر النقل ممّن شهدها .

لكن يبعده أنّه لم يُتابَعْ في هذه الحكاية ، والله العالم بحقائق الأُمور .

فتحصّل ممّا ذكرنا : أنّ الرجال المذكورين في سند هذه الحكاية كانوا من الشيوخ المعروفين الموثوق بهم عند أصحاب الحديث ،

وقد ذكروا أبا كريب والأشجّ في رواة عبدالله بن إدريس ، وأنّ عبدالله ابن إدريس ممّن روى عن أبيه ، ورواية الحُسين بن أحمد المالكي عن أبي كريب والأشجّ بحسب الطبقة ممكنة ، وإن لم يذكروهما في عِداد مشايخه .

فالسند لا بأس به ، لكن الظاهر هو كون الحكاية مستندة إلى العلم ، لا إلى الحسّ ، ولم يُتابعه عليها أحد فيما نعلم (١) .

---

(١) ترتيب أسانيد الكافي (ص ١٥٦) .

وترجم السيّد لعبد الرزّاق الصنعاني ، فقال :

عبدالرزّاق بن همام بن نافع ، الحميريّ ، أبو بكر الصنعاني ، أحد الأعلام الحفّاظ ، أخرج له السِتّة ، روى عن ابن جُرَيْج ، وهشام بن غسّان، ومالك ، وخلائق ، وعنه : أحمد ، وإسحاق ، وابن المديني ، وخلق ، قال ابن سعد : مات سنة ٢١١ هـ عن خمس وثمانين سنة (**ح طبا**)[١] .

وقال في ترجمة عبدالسلام الهروي :

عبدالسلام بن صالح بن سليمان العبشمي ، مولاهم ، أبو الصلت الهروي ، أخرج له الترمذي ، وروى عن حمّاد بن زيد ، ومالك ، وعنه محمّد بن رافع ، وأحمد بن سيّار ، قيل مات سنة ٢٣٦ هـ (**ح طبا**)[٢] .

مع أنّ الرجلين لهما ذكر واسع في مصادر الحديث عند الشيعة أيضاً ، فلاحظ .

بل نجد السيّد يعتمد على مصادر رجال العامّة اعتماداً كاملاً ، ويأخذ منها النتائج النهائيّة كما قال :

المستفاد من « خلاصة الخزرجي » هو : أنّ « نعيم بن حمّاد بن معاوية » يروي عن إبراهيم بن طهمان ، وخلق ، وأنّ عبّاد بن كثير البصري الثقفي العابد نزيل مكّة يروي عنه إبراهيم بن طهمان .

وعلى هذا : نحتمل أن يكون الصواب في هذا السند : « ابن محبوب ، عن نعيم ، عن إبراهيم ، عن عبّاد البَصْري أو عن عبّاد بن كثير »[٣] .

وهاك ثَبْتاً بأهمّ المصادر التي اعتمدها السيّد مباشرة في ما قرأناه من تعليقاته :

١ ـ أمالي الشيخ الطوسي .

٢ ـ تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي .

٣ ـ جامع الرواة للأردبيلي ، وكان السيّد هو الذي قدّم له وأمر بمقابلته وطبعه ونشره لأوّل مرّة .

---

(١) (٢) نفس المصدر (ص٢٠٧) .

(٣) رجال أسانيد الكافي (ص ٣٨٢) .

٤ ـ خاتمة مستدرك الوسائل ، للشيخ النوري .

٥ ـ خلاصة تهذيب الكمال ، للخزرجي ، من كُتُب رجال العامّة يستند إليه كثيراً[١] .

٦ ـ رجال الشيخ الطوسيّ .

وقد كانت لدى السيّد نسخة مخطوطة مصحّحة من هذا الكتاب[٢] .

٧ ـ رسالة أبي غالب الزراريّ .

ينقل عنها بعنوان « المحكيّ عنه » ممّا يدلّ على عدم وجود نسختها عنده[٣] .

٨ ـ رسالة الزيارات ، لجدّه السيّد محمّد بن عبدالكريم الطباطبائيّ[٤] .

٩ ـ فهرست الطوسيّ ، للشيخ الطوسيّ .

١٠ ـ فهرست النجاشيّ ، الموسوم برجال النجاشيّ .

ينقل عن هذين المصدرين بعنوان « الطوسيّ والنجاشيّ » أيضاً وقد فهرس لأسانيدهما في المجلد السادس من الموسوعة ، كما مرّ .

١١ ـ مشيخة الصفّار في بصائر الدرجات .

ذكره السيّد في أسانيد الكافي [٥] وكأنّه من صُنْعه ، لكنّه لم يرد في قائمة مؤلّفاته .

١٢ ـ الكُتُب الستّة (المعروفة بين العامّة بالصحيحين والسنن الأربعة) وصرّح بأسماء مؤلّفيها أحياناً فقال : البخاري ومسلم والترمذي والنسائي[٦] .

---

(١) لاحظ: ترتيب أسانيد الكافي (ص ٢٤٩ و ٣١١) وترتيب أسانيد التهذيب (ص ٢٤١) ورجال أسانيد الكافي (ص ٣٨٢) وغيرها .

(٢) لاحظ: مجلّة حوزة (ص ٢٩٥ و ٣٠٦) .

(٣) ترتيب أسانيد الكافي (ص ١٢١)، (س ١٥ و ٢٠) .

(٤) نفس المصدر (ص ٢٨٧) .

(٥) نفس المصدر (ص ١٢٢).

(٦) رجال أسانيد الكافي (ص ٣٥ و ٢٠٧) وغيرها .

١٣ ـ المرتبة، أو النسخة المرتبة من النجاشي .

كذا ذكره في رجال أسانيد النجاشيّ(١) وقال في موضع : والعجب أنّ في النسختين من « جش » وفي مرتّب كتاب النجاشيّ(٢) .

١٤ ـ النسخ الخطّيّة المختلفة ، من الكافي .

اعتمد السيّد على أكثر من نسخة خطّية لكتاب الكافي(٣) .

١٥ ـ نسخة من الفقيه ، قرأها المجلسي على الفاضل الشيرواني(٤) .

١٦ ـ وسائل الشيعة ، للحرّ العاملي .

اعتمده السيّد في تصحيح بعض الأسانيد(٥) .

تاسعاً : التعليقات والإفادات :

إنّ من أهمّ ما أودعه السيّد الإمام البُروجِرديّ في هذه الموسوعة تلك هي التعليقات الواسعة التي نثرها على مواضع من صفحاتها في الأسانيد، وعلى أسماء الرواة، والمحتوية على التحقيقات الرجاليّة التي تعتبر عصارة خبرة السيّد المؤلّف، وثمرة علمه الواسع الثرّ، ونتاج جهوده الطويلة المضنية في سبيل هذا العلم .

وتدور تعليقاته على عدّة محاور، كالتالي(٦) :

منها : التنبيه على التصحيفات وتصويباتها .

ومنها : الاستفادات الخفيّة من مختلف العبارات .

ومنها : الاستناد إلى الطبقات ، سلباً وإيجاباً .

ومنها : التنبيه على النقائص والزيادات .

---

(١) رجال أسانيد فهرست النجاشيّ (ص٤٥٥) .

(٢) نفس المصدر (ص٤٨٩) .

(٣) ترتيب أسانيد الكافي (ص١٠٩ و٢٠٤) .

(٤) ترتيب أسانيد الفقيه (ص٦٦) .

(٥) ترتيب أسانيد التهذيب (ص٦٦) الهامش الأخير .

(٦) ومن الواضح أنّ هذه الفوائد كلّها تعدّ واحدة من فوائد العمل كلّه ، كمجموع .

ومنها: تفسير المبهمات، وحلّ المشاكل العالقة كـالاضطراب، وسـائر عـلل الأسانيد، كالزيادة والنقص وكالتقديم والتأخير.

وهذه التعليقات مُتشابهة في كلا القسمين: قسم الأسانيد، وقسم الرجال.

وإليك بعض النماذج من التعليقات التي تحتوي على هذه المحاور:

١ ـ التصحيفات والتصويبات:

قال في ترجمة «ماجيلوَيْه»:

محمّد بن أبي القاسم عُبيدالله بن عمران الحناني [كذا في الترتيب، لكن في التجريد: الجنابي] البَرْقيّ، أبو عبدالله، الملقّب ماجيلويه، وأبـو القـاسم يلقّب: بندار.

سيّد أصحابنا القمّيين، ثقة، عالم، فـقيه، عـارف بـالأدب والشـعر والغريب، وهو صهر أحمد بن عبدالله البَرْقيّ على ابنته، وابنه علي بن محمّد منها، وكان أخذ منه العلم والأدب.

له كُتُب منها كتاب «المشارب.. كتاب الطبّ، وكتاب تفسير حماسة ابن أبي تمّام.

[قال النجاشيّ:] أخبرنا أبي، عليّ بن أحمد رحمه الله، قال: حدّثنا محمّد ابن علي بن الحسين، قال: حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه، قال: حدّثنا أبي علي بن محمّد، عن أبيه محمّد بن أبي القاسم. انتهى المنقول من النجاشيّ[١].

فعلّق السيّد:

فيه أوهام وقعتْ بسهو الناسخين[٢] منها قوله: «عبيدالله بن عمران».

---

(١) رجال النجاشيّ (ص٣٥٣ ـ ٣٥٤) رقم (٩٤٧).

(٢) تذكّرنا جملة «وقعتْ بسهو الناسخين» التي قالها سماحة السيّد، تـنزيهاً لمـؤلّفي الكُـتُب التراثيّة من أمثال النجاشيّ العظيم عن نسْبَة ما يوجد في نسخ كتبهم من السهو والتـحريف والتصحيف، نظراً إلى رفع مقاماتهم العلميّة، ممّا يجلون معه من الوقوع في الأخطاء الواضحة، وغاية ما يمكن أن تنسب إلى الناسخين، والى المتطفّلين على العلم والتراث بزعم تـصحيحه ←

صوابه «عبدالله» كما ذكره في ترجمة عمران وعليّ[١].

ومنها قوله: «صهر أحمد بن عبدالله».

صوابه «أحمد بن أبي عبدالله»[٢].

ومنها قوله: «حماسة بن أبي تمّام».

صوابه: «حماسة أبي تمّام»[٣].

وأورد السيّد سندين من الكافي صورتهما:

ـ الحُسين بن عبدالله الصغير	عن					محمّد بن إبراهيم الحضرمي
ـ الحُسين بن عبيدالله	عن	أبي عبدالله الحُسين الصغير		عن		محمّد بن إبراهيم الحضرمي

وعلّق على السند الثاني بقوله:

هذا السند ـ كما ترى ـ هو عين ما تقدّم من السند [الأوّل].

فما في [الأوّل]: «الحُسين بن عبدالله» وهمٌ، والصواب «الحُسين بن عبيدالله» بالتصغير.

والظاهر زيادة لفظ «عن» ولفظ «الحسين» الثاني، في هذا السند [الثاني]، فالصواب: «الحُسين بن عُبيدالله، أبي عبدالله الصغير، عن محمّد ابن إبراهيم»، لا [أن «أبي عبدالله الحُسين الصغير»] رجل آخر متوسّط بين الحسين وبين محمّد بن إبراهيم.

ويظهر من السندين أنّ الحُسين الصغير كان ـ عند القمّيّين ـ معروفاً

وتحقيقه. ولو أمسكوا عن مثل ذلك وتورّعوا واشتغلوا بما يعنيهم، لما تورّطوا في مثل هذا الاعتداء الأثيم الذي يعقبه ـ بلا ريب ـ العقاب الأليم.

(١) انظر رجال النجاشيّ بالأرقام (٧٨٢ و٦٨٣).

(٢) وقد ورد على الصواب في مطبوعة النجاشيّ التي راجعناها.

(٣) كذلك ورد هذا على الصواب في النجاشيّ، لاحظ: ترتيب أسانيد الكافي (ص ١٢٠).

بهذا الوصف ، فلعلّه لصغر جثّته ، أو كان فيهم مَن كان مسمّىً بالحسين وكان أكبر منه[(١)].

وفي سند هكذا : « ...عبدالله بن مسكان ، عن يحيى الحلبي ... »

قال : رواية ابن مسكان عن يحيى الحلبي غريبة ، ولعلّ الصواب « محمّد الحلبي »[(٢)].

وأكّد السيّد على تصحيف « الميثمي » عن أصله « التيميّ »

وعلى تصحيف « السلمي » عن أصله « التيمُليّ » في الكافي[(٣)].

ويُلاحظ اعتماده بصورة واسعة على نفس الأسانيد في تصويب التصحيفات[(٤)] وخصوصاً الأسانيد المكرّرة أو المذكورة في كُتُب ومؤلّفات سابقة ،

وقد طبّق هذا على ما ورد في التهذيب بشكل واسع[(٥)] وبالأخصّ في ما رواه الشيخ الطوسي عن محمّد بن يعقوب الكُلَيْنيّ ، والتي وردت في الكافي[(٦)]

ومن هنا يلاحظ قلّة التصحيف الواقع في أحاديث تهذيب الأحكام المرويّة عن الكُلَيْنيّ في كتاب الكافي .

٢ ـ الاستفادات الخفيّة والتوضيحات :

يحاول السيّد في تعليقاته تفسير الأُمور المعقّدة في الأسانيد كالضمائر المبهمة والمتردّدة ، والعطف السائب أو المسبوق بما يصلح العود إليه متعدّداً ، وأمثال ذلك .
فقد فسّر قول الشيخ الطوسي في التهذيب : « جميعاً » في بعض الأسانيد[(٧)].

---

(١) ترتيب أسانيد الكافي (ص ١٣٠ ، س ٩ و ١١) ولاحظ : الهامش الأخير من الصفحة .

(٢) نفس المصدر (ص ١٤٠) هامش (١) .

(٣) نفس المصدر (ص ١٤٩) الهامش الأسفل .

(٤) نفس المصدر (ص ١٤٨) الهامش (٤) .

(٥) ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٢٢١ و ٢١٨) .

(٦) نفس المصدر (ص ٤٦٩) ولاحظ (ص ٤٢٠ و ٤٣٤) .

(٧) نفس المصدر (ص ٢٦٢) ولاحظ (ص ٢٦١) الهامش (٢ و ٣) . على الحديث الأوّل في نفس الصفحة .

وفي هذا السند : «رفعه عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : أظنّه : أبا عامر السِجِسْتانيّ..» .

قال السيّد :

لا يخفى ما فيه من ركاكة التعبير ، والظاهر سقوط «رجل رفعه إليه» ، ثمّ هو رواه عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام ، وظنّ ذلك البعض أبا عامر السجستاني[١] .

وهذا يدلّ على قراءة دقيقة من السيّد لما يجده من الأسانيد .

وقد حدّد السيّد المراد من « **محمّد بن الحسن** » الذي روى عنه الكُلَيْنيّ بأنّه « **الطائي** » وليس الصفّار[٢] .

وقد صحّف في بعض النسخ إلى « الطاطري » فصوّبه السيّد بـ« الطائي » استناداً إلى ثلاث نسخ من الكافي ، وإلى نقل الوسائل والوافي عنه ، على الصواب[٣] .

وعيّن المراد من « **محمّد بن إسماعيل** » المعدود في مشايخ الكُلَيْنيّ برقم (٣٠) بأنّه « **النيسابوريّ** » وليس ابن بزيع[٤] .

٣ ـ التنبيه على السقط والزيادة :

من اهتمامات السيّد البليغة في تعليقاته القيّمة التنبيه على العلل الواقعة في الأسانيد بأي شكل ، وبالأخص النقائص والزيادات ، التي هي أكثر وقوعاً وشيوعاً .

وعلّل حصول ذلك بقوله :

ومنشأ هذه السقطات ـ غالباً ـ هو الاستعجال في نقل الحديث من كتاب إلى كتاب ، والذهول عن التعليقات والقرائن[٥] .

ومراده بـ« **التعليقات** » الأسانيد التي حذف من أوّلها شيء استناداً على حديث سابق قد ذكر فيه السند كاملاً بلا حذف، وقد يستمرّ هذا الحذف المعتمد على السابق إلى آخر الكتاب أو الفصل أو الباب ، وفي صورة اجتماع الأحاديث وتواليها يكون

---

(١) نفس المصدر (ص ٢٣٢) .

(٢) ترتيب أسانيد الكافي (ص ١٢٢) رقم (٣٢) من شيوخ الكُلَيْنيّ .

(٣) نفس المصدر (ص ٢٩٢) الهامش الثاني .

(٤) نفس المصدر (ص ١٢١) .

(٥) ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٤٤٦) الهامش (١٣) .

التعليق واضحاً، لكن إذا نقلت الأحاديث التالية المعلّقة من موضعها إلى موضع آخر، أو إلى كتاب آخر، خفي التعليق إذا لم ينبّه عليه الناقل نفسه.

ومعرفة التعليقات السائبة، من أعقد مشاكل الإسناد وتحتاج إلى مثابرة في قراءة كُتُب الحديث وخبرة واسعة بها لتلافي أمرها، وحلّ عقدتها، والوقوف على طريقة وصلها، ومعرفة أصلها.

وقد انصبّ كثير من جهود السيّد على هذا الأمر، لأنّه سبّب - لدى مَنْ لم يُعْط الأمر حقّه من البحث والتأمُّل - أن يحكم على تلك الأحاديث بالانقطاع وعدم الحجّية، لعدم وقوفه على طريقة الاتّصال فيها، وهذه خسارة فادحة تؤدّي إلى لجوء المجتهد في موارد تلك النصوص إلى إعمال الأُصول العَمليّة، التي لا مورد لها مع وجود النصوص التامة الدلالة.

فحاول السيّد دفع الحكم على تلك الأحاديث بالإرسال والانقطاع لمجرّد ملاحظة البعد الطبقي بين الناقل والراوي الأوّل في الحديث، أو بين الراويين في داخل السند، حَذَراً من إسقاط الرواية عن الحجّية، لعدم الحصول على الواسطة بينهما، الساقطة في ظاهر السند.

ولا نحتاج إلى التطويل على القارئ بإيراد الأمثلة، فإنّ تقليب صفحات الموسوعة توقفه على أمثلة كثيرة لهذه المحاولة، كما أنّ حديثنا في هذا المقطع من الدراسة الحاضرة، يحتوي على أمثلة عابرة من ذلك.

ولا بدّ هنا من التذكير بأمر أكّد عليه السيّد، واعتبره واضحاً وهو التفريق بين السند الذي اعتراه سقط في الرجال والرواة، من أجل التعليق أو السهو والغفلة، وبين السند الذي يُسمّى «مرسلاً» في اصطلاح أهل الحديث، مؤكّداً على أنّ «المرسل هو ما كان الواسطة منه ساقطة ولا يمكن العلم بها بحالٍ، بينما الساقط يمكن معرفته بالمراجعة والمقارنة والمزاولة للأسانيد، كالذي قدّمه السيّد من المحاولات القيّمة للعلم والعلماء»(١).

---

(١) لاحظ: ترتيب أسانيد الكافي (ص١٠٨).

ويشبه هذا؛ الحكم بزيادة بعض الأسماء في السند، أو وجود ما لا موقع له من الرواة.

كما لاحظنا في كلام السيّد حول سند فيه : « **حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني** » حيث قال السيّد :

هذا السند مضطرب، ولا أدري أيّ دخلٍ لعثمان بن عيسى في هذا السند(١).

ومن المناسب التمثيل للزيادة بما جاء في كتاب أمالي الطوسي ـ المطبوع حديثاً ـ في سلسلة الذهب الشريفة برواية الإمام أبي الحَسن الرضا علي بن موسى بن جعفر ابن محمّد بن علي بن الحُسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام عن آبائه عن النبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه قال :**من أكل إحدى وعشرين زبيبة حمراء [على الريق]،لم يرَ في جسده شيئاً يكرهه**(٢).

وقد رواه الصدوق بطريق ثلاثة من الرواة عن الإمام الرضا عليه السلام وهم : أحمد بن عامر الطائي، وأحمد بن عبدالله الهروي الشيباني، وداود بن سليمان الفرّاء(٣).

وكذلك رواه الشيخ الطوسي في أماليه(٤) برواية علي بن علي الخزاعي أخو دعبل، وقد زاد بين الحُسين عليه السلام وعلي أمير المؤمنين عليه السلام اسم « **عن النزال بن سبرة** ».

وهذه زيادة مدرجة ـ قطعاً ـ ولا موقع لها في هذه السلسلة الشريفة.

وقد روى الطوسي الحديث السابق على هذا، بنفس الطريق والسند ومن دون هذه الزيادة، موقوفاً على أمير المؤمنين عليه السلام قال : « **من أدام أكل إحدى وعشرين زبيبة حمراء على الريق لم يمرض إلّا مرض الموت** »(٥).

والقرينة على زيادة هذا الاسم، أنّ الطوسي عطف على هذا الحديث عدّة

---

(١) رجال طبقات الفهرست للنجاشيّ (ص٤٤٨) الموسوعة (٦).

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق (ج ٢، ص ٤١)، الحديث (١٣٣).

(٣) لاحظ: نفس المصدر (ج ٢، ٢٤ ـ ٢٥) الحديث (٤) وهو بداية الأحاديث المتسلسلة إلى الرقم (١٣٣) الحديث الذي نبحث عنه.

(٤) أمالي الطوسي (ص ٣٦١) برقم (٧٥٠).

(٥) أمالي الطوسي (ص ٣٦٠) الحديث (٧٤٩).

أحاديث قال فيها: « وبهذا الإسناد » من أحاديث الصحيفة الرضوية الشريفة، التي من المعلوم روايتها بسلسلة الذهب من دون وجود هذا الاسم، فلاحظ[١].

٤ ـ التنبيه على الفوائد المختلفة :

إنّ قراءة السيّد للأسانيد تبدو دقيقةً وعميقة، من خلال تعاليقه الجامعة لكلّ شاردة وواردة، فهو لا يترك كلمةً تمرّ من دون ملاحظة دلالاتها أو ملاحقة لوازمها، فيستفيد منها ما يدعم قضايا العلم ويحلّ مشكلاتها العالقة.

وإليك بعض النماذج البارزة :

يستند إلى تعبير الراوي عن اسم الإمام عليه السلام فيقول في سند هذا نصّه : « سليمان ابن سماعة، عن عمّه، عن جعفر عليه السلام » ما نصّه :

هو سليمان بن سماعة الضبّي الكوزي، وقد يُرَخَّم فيقال: « سُـليم »
وعمّه هو: عاصم الكوزي، وتعبيره عنه عليه السلام [بالاسم] ربّما يشعر بكونه عامّياً (ح ط)[٢].

ويبحث عن لفظه « ويه » الملحقة ببعض الأسماء فيقول: **الذي حصل لنا من التتبّع هو: أنّ الأعاجم ـ كُلّاً أو بعضاً ـ كانوا يلحقون لفظة «ويه» في أواخر الأسماء، وأنّها كلمة أعجمية، ولعلّه كان للتعظيم، وأنّهم كانوا يفعلون بالألفاظ العربية ما كانت العرب تفعله بألفاظهم، فكانوا يعبّرون عن «محمّد» بـ«مت»، وكلمة «متُّويه» هو صار بالتعظيم كذلك..**[٣].

أقول: البحث عن لفظة « وَيْهِ » الملحقة بالأسماء، واسع الأطراف والجهات، وقد توصّلت على أثر التتبّع إلى أنّها تدلّ على النسبة في اللغة العربيّة، وبدلاً عنها في اللغة الفارسيّة، فالنسبة إلى « النفط » في اللغة العربيّة « النَفْطي » وفي الفارسيّة

---

(١) أمالي الطوسي (ص٣٦٢) الأحاديث (٧٥١ ـ ٧٥٩).

(٢) ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٢٩١) الهامش الثاني.

(٣) نفس المصدر (ص٢٩٥).

« نفطَوَيْهِ » هكذا يُلفظ في العربيّة بفتح الواو وما قبلها وسكون الياء والهاء أخيراً، وفي الفارسيّة بضمّ ما قبل الواو وسكون الواو وفتح الياء وبعدها هاء خفيفة مرسلة وكأنّ الكلمة « نفطُ يَهْ » وهذا التعبير رائجٌ في لهجة أهل محافظة فارس وشيراز في إيران حتى اليوم، وبعض اللهجات الفارسية تعبّر عن مثل ذلك بـ « نَفْطِيَهْ » بياء مفتوحة وهاء خفيفة، وكأنّها « نَفْطِيَ » موقوفة على حركة الفتحة ثمّ هاء السكت[١].

وقال السيّد في موضع من أسانيد التهذيب ما نصّه :

هذا هو السند الذي أشرنا إليه سابقاً عند روايته عن متّويه بن بايجه، واستظهرنا وحدة محمّد ومتويه، وبايجه وناجيه وناتحه، ومحمّد بن علي، وأبي سمينة، وأنّ الاختلاف جاء من قبل التصحيف، والتعجيم، أو التعريب، والتسمية، والتكنية.

وممّا يدلّ على وحدة متويه ومحمّد أنّ الأعاجم كانوا يقولون لعليّ بن محمّد بن سعد الأشعري : « علّويه بن متّويه » أو « ابن متويه » (ح ط)[٢].

أقول : وقد يكون اللجوء إلى مثل هذا التعبير هو إرادة التعبير عن الدلال والتصغير، والمتعارف اليوم أن يقال ـ مثلاً ـ في « حسن » اسماً : « حَسَنُوْ » و« حَسَنَهْ »، فليلاحظ.

وعلّق على هذا الاسم : « محمّد بن إسماعيل بن بزيع العدوي » بقوله :

وَصْفُ محمّد بن إسماعيل بن بزيع، المعروف بولاء بني العبّاس، بالعدويّ، غير معهود، ولم أجده في غير هذا الموضع لا في المعاجم ولا في الأسانيد، ولا ظهر لي وجه النسبة.

وكونه غيره أيضاً بعيد جداً[٣].

---

(١) لاحظ : ما كتبناه عن كلمة « ويه » في مقال تحقيق النصوص بين صعوبة المهمّة وخطورة الهفوات (ص ١٨٠) بمجلّة تراثنا، العدد (١٧).

(٢) ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٣٠٢) هامش (٩) ومراده ما ذكره سابقاً في الصفحة (٢٩٥).

(٣) نفس المصدر (ص ٢٠٠).

وقال في سند نصّه : « أحمّد بن محمّد الكوفي ، عن عليّ بن عمرو بن أعين ، عن محسن بن أحمد » :

الغالب على الظنّ هو أنّ المراد به « عليّ بن الحَسن بن فضّال » قال النجاشيّ في ترجمة والده الحَسن بن عليّ بن فضال : كوفيّ يكنّى أبا محمّد ابن عمرو بن أيمن . انتهى(١) .

فنسب هنا إلى جدّ [كذا] جدّه عمرو بن أيمن .

وصُحِّفَ « أيمن » بأعين .

والتفنُّن في التعبير بأمثال ذلك شائع عند المحدّثين(٢) .

ومن هذا القبيل استناده إلى الكنية فقد ذكر في « المعلّى بن أبي عثمان » و« المعلّى بن عثمان » و« المعلّى أبي عثمان » : ما في السند الأوّل صوابه ما في السندين ، وهو أبو عثمان المعلّى بن عثمان ، فإنّ التكنية باسم الأب شائعة(٣) .

وحكم في سند « أبو أُسامة عن زيد الشحّام » بزيادة « عن » لأنّ زيد الشحّام يكنّى بأبي أُسامة(٤) .

٥ ـ تحديد الطبقات :

وهذه المهمّة التي دعت السيّد إلى ابتكار الطبقات على رأيه ، والتي مرّ الكلام عنها في الباب الأوّل من هذه الدراسة ، فقد بنى قسماً كبيراً من تعليقاته القيّمة على تحديد الطبقات ، فحكم بالإرسال تارةً وبزيادة الأسماء أو تصحيفها أُخرى ، على أساس ذلك .

فقال في السند التالي : « أحمد بن مهران ، عن عبدالعظيم ، عن بَكّار ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام » ما نصّه :

---

(١) أي كلام النجاشيّ ، راجع رجاله (ص ٣٤) رقم (٧٢) .

(٢) ترتيب أسانيد الكافي (ص ١٥٠) الهامش .

(٣) نفس المصدر (ص ١٤٢) الهامش (١) .

(٤) نفس المصدر (ص ٢٧٤) الهامش (٣) .

الإرسالُ في هذا السند ظاهرٌ؛ لأنّ جابراً من كبار الرابعة ، ومات في سنة ١٢٨ هـ)[١] فلا يروي عنه عبدالعظيم الذي هو من السابعة بواسطة واحدةٍ[٢] .

وجاء في سندٍ هكذا : «الحارث بن المغيرة النصري ، وعمر بن حنظلة ، عن منصور » ، فقال :

صوابه « ومنصور » فانّهما من الرابعة ، ومنصور من الخامسة ، وهما لا يرويان عنه[٣] .

وفي سندٍ نصّه : « حَنَان ، عن ابن أبي يَعْفور ، عن إسحاق بن عمّار ، عن أبي‌عبدالله عليه السلام » قال :

رواية ابن أبي يَعْفور ـ وهو من كِبار الخامسة أو من الرابعة ومات في حياة أبي عبدالله عليه السلام ـ عن إسحاق بن عمّار ـ وهو من صِغار الخامسة ـ غريبةٌ جدّاً .

وربّما يُظنُّ أنّ السند مقلوبٌ ، وأنّ الصواب «إسحاق بن عمّار عن ابن أبي يَعْفور »[٤] .

٦ ـ فوائد مصطلح الدراية :

وقد نَثَرَ السيّد في تعليقاته القيّمة دُرَراً من الفوائد المرتبطة بعلوم المصطلح والدراية ، التي تُسمّىٰ علوم الحديث ، ممّا يدلُّ على تضلّعه في هذا الفنّ وامتلاكه أزمّة أُموره .

وقد التقطنا هذه الدُرَر من حِضَمّ عُباب بحوثه الرجاليّة ، لنعرضها هنا :

توجيهُ الجمع بين التضعيف والتوثيق :

---

(١) رجال النجاشيّ (ص١٢٨) رقم (٣٣٢) ولم يذكر سنة الوفاة في الترتيب ولا التجريد .

(٢) ترتيب أسانيد الكافي (ص١٥٣) الهامش (١) .

(٣) نفس المصدر (ص١٨٤) الهامش الوسط .

(٤) نفس المصدر (ص٢٥٤) الهامش الثاني .

قال في ترجمة «أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعري» ما نصّه :

ما يُحكىٰ عن خَيْران الخادم ، من أنّه كَتَمَ الشهادة على وصيّة أبي جعفر عليه السلام ... إنْ ثبتَ؛ كانَ زلّةً وقعتْ منه في شبابه ، ولا يصلحُ لمعارضة ما دلّ على عدالته حينما تكاملَ سِنُّهُ ، وصارَ الشيوخُ يتحمّلون الحديثَ عنه ، فكم للإنسان من حالاتٍ مختلفة تعتوره في مدّة حياته[١] ؟!

حول طريقة الوِجادة :

قال في ترجمة «سعد بن عبدالله القُمّيّ الأشعريّ من شيوخ الكُلَيْنيّ برقَم (١٩) :

روى عنه ثلاث عشرة روايةً ، بلا واسطة ، وربّما يُحتمل أن تكون رواياته ـ التي رواها عنه بلا واسطة ـ على وجه الوِجادة ، لعدم تعلُّق أكثرها بالأحكام ، وكون ما نقله منها في الأحكام على وجه المتابَعة[٢] .

واحتملَ مثلَ ذلك في روايات الكُلَيْنيّ عن الحِمْيَريّ من مشايخه.[٣]

وقدمرّ في الباب الأوّل كلامٌ عن «اهتمام السيّد بالإجازة» .

الحكم بنُدرة الرواية وإرسالها :

قال : رواية عبدالله بن المغيرة عن أبي عبدالله عليه السلام مرسلةٌ ظاهراً ، ورواية صفوان عن ابن أبي عمير نادرةٌ[٤] .

دفع اتّهام الوقف :

وقال في «أحمد بن الحَسن بن إسماعيل بن شُعَيب بن مِيثَم التمّار ،»: هو ثقةٌ ، من السادسة ، ورميُهُ بالوقف لعلّهُ في غير محلّه ، لروايته عن الرضا عليه السلام[٥] .

---

(١) نفس المصدر (ص ٣٥١) .

(٢) نفس المصدر (ص ١١٩) .

(٣) نفس المصدر (ص ١١٩) الشيخ رقم (٢٠) .

(٤) نفس المصدر (ص ١٤٣) الهامش (١) .

(٥) ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٩٩) الهامش الأعلى .

وقد صرّح في موضعه: أنّ رجالَ الواقفة لا يروون عن الرضاعليه السلام[١].

ألفاظ التحمُّل والأداء:

وسنذكر أنّ من مميّزات عمل السيّد هو محافظته على ألفاظ التحمُّل والأداء في الأسانيد، وقد أبدىٰ في تعليقاته عنايةً فائقة بها.

فعلّقَ على هذا السند: « الحَسن بن محمّد بن سماعة، قال: حدّثهم الحَسنُ بن محبوب »، ما نصّه:

هكذا يوجد في جملةٍ من أسانيده، فلعلّه كان ابن محبوب ـ مثلاً ـ يحدّثُ جماعةً، وكان ابن سماعة (يسمعُ تحديثَه)[٢] إيّاهم من دون أن يكونَ مقصوداً بالإفهام، وتخيّلَ أنّ هذا له دخلٌ في قوّة الرواية وعدمها، فذكره في كتابه، وأخذه الشيخُ رحمه الله منه، وأثبته على ما وجده، من دون أن يذكر ما يُبيّنه (ح ط)[٣].

أقول: ومثله السند التالي: « الحَسن بن محمّد بن سماعة، قال: حدّثهم عبدُالله ابن جَبَلة »[٤].

وجاء في التهذيب[٥] سندُ هذا نصّه: « الحَسن بن محمّد بن سماعة، قال: دفعَ إليّ صفوانُ كتاباً لموسىٰ بن بكر، فقال لي: هذا سماعي من موسىٰ بن بكر، وقرأتُه عليه، فإذا فيه: موسىٰ بن بكر، عن علي بن سعيد، عن زُرارة قال: هذا ما ليس فيه اختلافٌ ـ عند أصحابنا ـ عن أبي عبدالله، وأبي جعفر عليهما السلام ».

فعلّق السيّد على قوله « وقرأتُه عليه » ما نصّه:

المراد أنّ ابن سماعة قرأه على صفوان، لا أنّ صفوان قال: قرأتُهُ على

---

(١) نفس المصدر (ص١٠٤) الهامش (٧).

(٢) الكلمة مشوّهة في الترتيب، وصوّبناها بما بين القوسين من التنقيح (ص١٣٣) رقم (٩).

(٣) ترتيب أسانيد التهذيب (ص١٠١) هامش (٩) و تنقيح أسانيد التهذيب (ص١٣٣) السند رقم (٩).

(٤) لاحظ: نفس المصدر (ص١٠٣) السند الأخير.

(٥) تهذيب الأحكام للطوسي (ج ٩، ص ٢٨٨).

موسىٰ بن بكر ، فإنّه تحمّله عن موسىٰ بقراءة موسىٰ عليه ، وسماعه منه ، كما يدلّ عليه قوله : « هذا سماعي من موسىٰ بن بكر » .

وعلى هذا يكون تحمّل صفوان إيّاه بقراءة الشيخ عليه ، وتحمّل ابن سماعة إيّاه بقرائته على الشيخ .

ويحتمل أن يكون من تتمّة كلام صفوان ، ويكون مراده أنّه قرأه موسىٰ عليه مرّةً ، وقرأه هو على موسىٰ ثانيةً ، من باب الاحتياط .

وفي هذه الحكاية فوائد كثيرة تظهر بالتأمّل . (ح ط) [١] .

هذه أهمّ المحاور التي تدور عليها تعليقات السيّد القيّمة على الأسانيد التي رتّبها ، وكذلك على أسماء الرجال التي رتّبها في موسوعته العظيمة ، في كلا قسميها .

---

(١) ترتيب أسانيد التهذيب (ص١٠٣ و ص١٠٤) الهامش (٥) وانظر تنقيح أسانيد التهذيب (ص١٣٧) رقم (١٧) .

ثامناً: عودةٌ إلى فوائد الموسوعة

بعد حديثنا الواسع عن مَنْهَج السيّد في تأليف الموسوعة وأُسلوبها المبتكر، وعرضنا الطويل لمحاور التعليقات، فقد تراءىٰ كثير من الفوائد العلميّة والعمليّة المحسوسة لدى المراجعين للموسوعة.

وأرىٰ من المفيد ـ للتأكيد والتركيز ـ الإشارة إلى مجمل تلك الفوائد، وإن كان فيها عودة إلى ذكرها، لأنّ في ذلك إشادةً بهذا العمل الجبّار، وتكريماً لمؤلّفه العظيم.

مع أنّ تأخيرَ هذا المقطع، يجعل من سَرْد الفوائد خارجاً عن كونه دعوىٰ بلا دليل، بعد تقديم النماذج التطبيقيّة لكلّ واحدةٍ من هذه الفوائد، فهي كالأدلّة الحاضرة لدى المتابع لهذه الدراسة، وليس هو بحاجةٍ إلى أكثر من التذكير والإشارة.

فالفوائد المنظورة لهذا العمل:

الفائدة الأُولىٰ: اجتماع الأسانيد لكلّ شيخٍ في مكانٍ واحد:

مع ترتيبها على أسماء مشايخ الشيخ، ثمّ مشايخهم، حسب حروف المعجم.

فيمكنُ للناظر من معرفة «نشاط هذا الراوي» بعدد مشايخه وعدد رواياته، وتحديد الموضوعات التي يُعنىٰ بها.

ومهما تفرّقتْ أسانيده في أبواب أو كُتُب مختلفة، أو متباعدة، فإنّها تُلفىٰ مجتمعةً في ترتيب الأسانيد في مكانٍ واحد.

وفي طبقات الرجال يذكر مع جميع من روىٰ عنه، ومن روىٰ هو عنهم، من الرواة في اسانيد الكتب المبحوث عنها في هذه الموسوعة.

الفائدُة الثانية: معرفة أسماء الرواة الذين لم يُعَنْوَنوا في كُتُب الرجال:

إنّ الأسانيد تحتوي على كثيرٍ من أسماء الرواة الذين لم يعنونوا في كُتُب الرجال المعروفة، لأنّها أُلِّفَتْ على مناهج رجاليّة معيّنة، لم يدخُل أصحابُ هذه الأسماء في أيّ واحدٍ منها.

لكنّ عملُ السيّد في قسم رجال الأسانيد، اعتمدَ على ذكر كلّ مَنْ وقعَ في الأسانيد، وذكر ما يرتبط به هناك، كالطبقات أو الرواة والمشايخ، وحتى ما يستفاد

من نفس الأسانيد أو مضامين المتون ما له دخلٌ في معرفة هؤلاء .

وبإضافة هذه المجموعة من الأسماء ، وما تفيده من المعلومات تتكاملُ الكُتُب المعدّة في فنّ الرجال ، وتتضخّم الخزانةُ الرجاليّة .

الفائدةُ الثالثة : التمييز بين المشتركات الرجاليّة :

إنّ من الرواة مَنْ يشتركون في ما بينهم في الاسم الثُنائيّ أو الثُلاثيّ ، ويعسُر التمييزُ بينهم إذا وقعوا في السند ، مثل « أحمد بن محمّد » وقد قرّرَ الرجاليّون طرقاً محكمة للتمييز بينهم .

و اعتمد السيّد من أجل ذلك على تحديد طبقةِ كلّ راوٍ ، بالوقوف على مشايخه والرواة عنه ، وبتحديد ثقافته وفكره بالوقوف على متون ما روىٰ .

الفائدةُ الرابعة : التوحيدُ بين عناوين الرجال المختلفة ، مع عودها إلى شخصٍ واحد ، ودفع شُبهة التعدُّد على ذلك الاختلاف :

وقد أكّدَ السيّد على هذه النُقطة بشكلٍ ملحوظ جدّاً ، ولعلّه من أجل أدائه إلى الخلل في الطبقات .

لكنّ الرجاليّين لم يبذلوا في معرفة اتّحاد العناوين جُهداً ملموساً ، بقدر ما اهتمّوا بالأمر السابق أعني تمييز المشتركات ، بينما هذا الأمرُ يقرُب منه في الأهمّية ، فهما متوازيان في الورود ، وضرورة الحلّ في كلا مجالَي توحيد المتفرِّقات وتفريق الموحّدات .

وبينما ألّفوا في الموضوع السابق بعضَ المؤلَّفات الخاصّة ، لم يؤلَّف في الثاني ولا كتابٌ مستقلٌّ واحد .

وإليك بعض محاولات السيّد في هذا المجال :

يقول السيّد :

إنّ مَسْعَدةَ بن زياد ، ومسعدةَ بن صدقة ، ومسعدةَ بن الْيَسَع ، ثلاثةُ عناوين لشخصٍ واحد ، هو : « مسعدة بن صَدَقة ، بن الْيَسع ، بن زِياد » .

وقد كرَّرَ هذا في مواضع عديدة[١] .

قال في « الحَسن بن محمّد بن عَلان ، والحَسن بن محمّد ، والحَسن بن محمّد بن علي ، والحُسين بن محمّد بن عَلان ، والحُسين بن محمّد بن عَيلان » ما نصّه :

يُستفاد من هذه الأسانيد[٢] أنّ :

« الحَسن بن محمّد » في الأسانيد الأربعة الأُوَل .

و« الحَسن بن محمّد بن علي » في السند الخامس .

و« الحَسن بن محمّد بن عَلان » في السند الخامس .

و« الحُسين بن محمّد بن عَلان » في السند السابع .

و« الحُسين بن محمّد بن عيلان » في السند الثامن .

كلّها عبارة عن رجلٍ واحد ، لم يذكر اسم جدّه في السند الأوّل وذكره في الأربعة الأخيرة .

وجدّه كأنّ اسمه « عليّ » وكانت الأعاجمُ يستعملون كثيراً « عَلّان » بدل علي ، وأمّا « عَيلان » فالياء من زيادات النسّاخ .

والتعبير عن هـذا الرجل بـ« الحُسيـن » من تصحيفـات الناسخين[٣] .

وقال : « علي بن الحَسن الميثميّ ، وعلي بن الحُسين التيميّ ، وعلي بن الحُسين السلميّ ، وعلي بن الحُسين الميثميّ ، وعلي بن الحسين » .

كلّها عبارة عن « عليّ بن الحَسن بن عليّ بن فضال ، مولىٰ تَيْم اللاّت ، ولذا وصف بالتَيْميّ في بعضها .

و« السلمي » و« الميثمي » كلاهما وَهْمٌ ، وكذا « علي بن الحُسين » وهْمٌ ،

---

(١) ترتيب أسانيد الكافي (ص١٢٤) وكرّره في (ص٢١٧) وترتيب أسانيد التهذيب (ص٣٠٣).

(٢) لاحظ: الأسانيد في ترتيب أسانيد التهذيب (ص٢٧٧) والأرقام المذكورة هنا إشارة إلى ما في تلك الصفحة من الأسانيد ، فلاحظ .

(٣) رجال أسانيد التهذيب (ص٢٨٦) وقد ذكر نحو هذا في الهامش (٤) من ترتيب أسانيد التهذيب (ص٢٧٧) فراجع .

فلا تغفل. (ح طبا)[١].

و قال في « عَنْبَسة بن بِجاد العابد » ما نصّه :

يظهر من ملاحظة مجموع هذه الأسانيد أنّ « عنبسة ، وعنبسة بن بجاد ، وعنبسة بن بجاد العابد ، وعنبسة بن مصعب ، وعنبسة بن مصعب العابد ، وعنبسة العابد » كلّها عبارةٌ عن رجلٍ واحد ، وأنّ مصعب ، أو بجاد : أحدهما أبوه والآخر جدّه ، أو أحدهما اسم أبيه والآخر لقبه ، وأنّ « العابد » وصف لنفسه لا لأبيه. (ح طبا)[٢].

وقال في ما ورد بلفظ : « السِنْدي عن محمّد بن الربيع » ما نصّه :

لفظة « عن محمّد » إمّا تكون زائدة ، ويكون الصواب « عن السِنْديّ بن الربيع » ، أو لفظة « عن » مصحّف « بن » ويكون الصواب « السنديّ بن محمّد بن الربيع » وعلى هذا يدلّ على أنّ « السنديّ بن الربيع » في سائر الأسانيد منتسب إلى جدّه ، وأبوه هو « محمّد » فيكون قرينة على اتّحاد : « سندي بن الربيع » و« سنديّ بن محمّد »[٣].

وقال في رجال أسانيد الكشيّ : « جعفر ، وجعفر بن أحمد ، وجعفر بن أحمد ابن أيّوب ، وجعفر بن أحمد التاجر » :

كلّهم رجل واحد ، وهذا الرجل ليس من شيوخ الكشيّ وروايته عنه مرسلة[٤].

وقد ذكر الرجل مرّة ثانية وقال :

---

(١) رجال أسانيد الكافي (ص٢٤٧) الهامش الثاني ولاحظ: رجال أسانيد الكشيّ (ص٢٧) فإنّه صوّب « التيمي » إلى « الميثمي » .

(٢) رجال أسانيد الكافي (ص٢٨٧) .

(٣) رجال أسانيد كتاب التهذيب (ص٤٦٧) .

(٤) رجال أسانيد الكشيّ (ص٢٧) .

هذا الرجل ـ الذي روىٰ عنه طاهرُ بن عيسىٰ الورّاق ـ شخصٌ واحد ، وكنيته أبو سعيد ، وهو « جعفر بن أحمد بن أيّوب السمرقنديّ ، ولعلّ[١] التوصيف بـ« التاجر » و« ابن التاجر » لا منافاة بينهما ، فلعلّ التاجر وصف لأبيه أو جدّه ، وابن التاجر وصف لنفسه .

وجعفر بن محمّد ، في سندين ، وجعفر بن محمّد بن أيّوب في سندٍ آخر ، إمّا مبنيّ على تصحيف « أحمد » بـ « محمّد » ، أو لأنّ « محمّداً » أبوه و« أحمد » جدّه ، أو بالعكس .

وأمّا ما في (٢٧٤)[٢] : [طاهر بن عيسى] .. قال : حدّثني أبو جعفر ، محمّد بن القاسم بن حمزة بن موسىٰ العلويّ ، فهو وَهْمٌ ، وصوابه : جعفر بن محمّد ، أو أحمد ، عن القاسم بن حمزة بن موسىٰ العلوي .

وما في سند آخر (ص٢٥٧)[٣] وفيه : « طاهر بن عيسىٰ ، قال : حدّثنا الشجاعيّ » فقد سقط فيه « جعفر بن أحمد » وصوابه : حدّثنا جعفر بن أحمد عن الشجاعي »[٤] .

وقد تقدّم في حرف (ج)[٥] رواية أبي عمرو الكشيّ عن جعفر بن أحمد بن أيّوب ، بلا واسطة ، فيحتملُ سقوط « طاهربن عيسىٰ » من تلك الأسانيد .

أو يكون الكشيّ لقي جعفر بن أحمد وأخذ منه بعض الأحاديث ، وأخذ

---

(١) في المصدر : « ولعله » وكأنّ الكلمة زائدة هنا ، فلاحظ .

(٢) كذا في رجال أسانيد الكشيّ ، والرقم للصفحة من نسخته من الكشيّ ، والمذكور موجود في اختيار معرفة الرجال (رجال الكشيّ) (ص٤٣٧) رقم (٨٢٣) ، وما بين المعقوفتين منه .

(٣) اختيار معرفة الرجال (ص٤٠٧) رقم (٧٦٦) وفيه : حدّثني .

(٤) أقول : وقد جاء في الكشيّ (ص١٧٤) برقم (٢٩٩) : « طاهر بن عيسى ، قال : حدّثني جعفر بن أحمد الشجاعي » والصواب : ... عن الشجاعي .

وقد نبّه عليه السيّد في رجال أسانيد الكشيّ (ص٢٨) وإن لم يذكره هنا .

(٥) ذكره في رجال أسانيد الكشيّ (ص٢٧) .

بعضاً آخر عن «طاهر بن عيسى»[١].

وقال في رجال الكافي:

«الحُسين بن الحسن، عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي الأحمر...»، روى الكُلَيْنيّ عنه في الكافي في سبعة مواضع، أطلقه في موضعٍ واحد، ووصفه بالعلوي في موضع آخر، وبالحسيني في ثلاثة منها، وبالهاشمي في موضعين.

والظاهر وحدة الكلّ، وأنّه هو الذي ذكره الشيخ في (لم)[٢] فقال: الحُسين بن الحَسن الحسينيّ، الأسود، فاضلٌ يكنّىٰ أبا عبدالله الرازيّ. انتهى. ولا يحضرني ـ الآن ـ في نسبه، ولا في أمره شيءٌ غير ذلك.

نعم يُستفاد من رواياته أنّه كان الغالب عليه علمُ السِيَر والأخبار (ح طبا)[٣].

وقال في «جعفر بن قُولَوَيْه» ما نصّه:

جعفر بن محمّد بن مسرور، هو أبو القاسم جعفر بن محمّد ابن قولويه، يدلّ عليه ما قاله النجاشيّ في ترجمة أخيه عليّ، قال: عليّ بن محمّد بن جعفر بن موسى بن مسرور، أبوالحسن، يلقّب أبوه «مَمَلَهْ»

روى الحديث، ومات حدث السنّ، لم يُسمع منه، له كتاب فضل العلم وآدابه: أخبرنا محمّد والحَسن بن هدية، قالا: حدّثنا جعفر بن محمّد ابن قولويه، قال: حدّثنا أخي به[٤].

وقال في طبقات رجال النجاشي:

---

(١) نفس المصدر (ص٦٣) الهامش.

(٢) أي باب مَن لم يرو عنهم من كتاب رجال الطوسي (ص٤٦٢) رقم(٥).

(٣) رجال أسانيد الكافي (ص١٢٤).

(٤) رجال أسانيد من لا يحضره الفقيه (ص٢٠٥) الموسوعة (ج٥) و رجال النجاشيّ (ص٢٦٢) رقم (٦٨٥).

«عُبيدالله بن أبي زيد، وعبيدالله بن أبي يزيد، وعبيدالله بن أحمد، وعبيدالله ابن أحمد الأنباري، وأبو طالب الأنباري»: كلّها لرجل واحد(١).

ولاحظ ما ذكره من اتّحاد سبعة عناوين للعبّاس بن عمر بن العبّاس الفارسي الكوفي الكِلْوَذانيّ من مشايخ النجاشيّ(٢) وقد علّق عليها تعليقة مفصّلة.

وعناوين تسعة لعليّ بن محمّد بن يزيد الفيروزاني القُمّي(٣).

وعناوين ستّة لأحمد بن علي السلوليّ أبي علي شقران القُمّي، شيخ الكشيّ(٤).

الفائدةُ الخامسة: بيان علل الأسانيد ومشكلاتها الخفيّة، وحلّها:

إنّ عمل السيّد أفادَ في كلا جانبي معرفة الداء الذي وقع في كثيرٍ من الأسانيد، وكذلك تقديم الدواء الناجع لأكثر الأدواء المطروحة.

فترتيبُ الأسانيد، بالشكل الذي عرفناه، يوقف الناظر على كثيرٍ من العِلَل والمشاكل الواقعة خِلال الأسانيد والطرق، وبسهولة ملحوظة.

وقد حاول السيّد مع ذلك أن ينبّه على ما خفي منها، وتقديم الحلول الأنسب لها مستفيداً من الأسانيد نفسها تارةً، وهي ما يمكن الاستناد إليه من القرائن الموجودة حتى في الأسانيد الأُخرىٰ المناظرة، فيستشهدُ لتصحيح العلل ورفعها من أقرب الطرق، وأوثقها، وأوضحها دلالةً، وبصورة عينيّة وعلميّة وقاطعة.

وقد يلجأ إلى مصادر علم الرجال ليأتيَ من كلّياتها بالأدلّة على ما تدلّ عليه من التصحيح ورفع الخلل وإزالة العلل.

قال السيّد ـ وهو يتحدّث عن كلا أمري الداء والدواء ـ ما نصّه:

«وجدتُ في الأسانيد ـ سوىٰ الاشتراك ـ عِلَلاً كثيرةً: من التصحيف،

---

(١) رجال أسانيد النجاشيّ (ص ٣٦٥).

(٢) نفس المصدر (ص ٤٨٧).

(٣) رجال أسانيد الكشيّ (ص ١٢٠) الهامش (١).

(٤) نفس المصدر (ص ١٥٤).

والقلب، والزيادة، والنقص، قد طرأتْ عليها من سهو الناسخين أو المؤلّفين، أو لاكتفاء المؤلّفين في تحمُّل ما أودعوه في كتبهم بالمناولة، أو الإجازة، أو الوجادة، مع عدم تبيين الكلمات في الأصل، لرداءة الخطّ، وغلبة ترك إعجام الحروف في الخطوط القديمة، أو توهُّم التماميّة في الأسانيد المعلّقة في الأصل، أو عكسها، أو غير ذلك.

ورأيتُ أنّه يوجد ـ غالباً، إذا لم يكن دائماً ـ في سائر أسانيد الشيخ ـ الذي وقع الاشتراك أو الاعتلال في سنده ـ ما يُميّز ذلك المشترك، ويدلّ على ذلك الاعتلال، وما هو الصواب فيه[١].

إنّ التراثَ الإسلاميّ العظيم، قد مُنِيَ ـ ومع كلّ الأسَف ـ بأشكالٍ من التحريف والتصحيف، وهذا ممّا لا يُنكر وقوعه في بعض كتب التراث، وحدوث ذلك يكون:

١ ـ على أثَر بُعْد الزمن بينَنا وبينَ مؤلّفيها.

٢ ـ وعلى أثَر ابتعاد الأُمّة عن مصادر تراثهم ومعارفهم.

٣ ـ وعلى أثَر قِصَر الهِمَم عن تحمُّل العلم بطرقه المقرّرة المعروفة.

٤ ـ وعلى أثَر جهل القائمين بأمر النَسْخ والوراقة قديماً، والطباعة حديثاً.

٥ ـ وأحياناً على أثَر تدخُّل الجَهَلة من أدعياء العلم وسَطْوهم على كُتُب العلم بإعمال الآراء والأذواق المريضة والأهواء الفاسدة.

وإذا صحّ تأثيرُ ذلك في مطلق «التُراث» فهو في خصوص الأسانيد أوقعُ أثراً، من حيث احتوائها على أسماء الناس، ممّا لا يدخله الحدسُ والقياس، ولا طريق للعلم بصحيحها إلّا التعلُّم الشفهي والمراس، والأخذ الحضوري، والتلقّي من العلماء مذاكرةً ومشافهةً وصدراً عن صدر، فمن المستحيل التوصُّل إلى صوابها بمجرّد الذوق والتحليل العقليّ.

وقد يكون بعض ما يُرىٰ من ذلك، ناشئاً من عمل المؤلّفين أنفسهم، كما في موارد محصورة، وليس ذلك من جهة الجهل بالواقع، أو قُصوراً عنه، أو تقصيراً في سبيله ـ حاشاهم من كلّ ذلك ومن أشباهه، ممّا يُريدُ أن يقذفهم به بعض أدعياء تصحيح تراثنا الرجاليّ ـ بل، لأنّهم كانوا على درجةٍ عالية من التقىٰ والصدق والأمانة العلميّة، تمنعهم من تغيير ما يقفون عليه من النصوص، بل كانوا يُحافظون

(١) ترتيب أسانيد الكافي (ص١٠٨) و التجريد (ص٢).

علي ما يبلغهم منها، فينقلونها كما هي عليه عند بلوغها إليهم، فيُسجّلونها في مؤلّفاتهم الجامعة من دون تصرّفٍ فيه، رعايةً لأمانة النقل، وأداءً لحقّ الصدق، في التحمّل والأداء.

ويدلّ على وقوفهم على ما هو الصواب: إيرادهم لتلك الموارد على وجهها الصحيح والصائب في مواضع أخر.

وقد عرفنا التزامهم هذا الأُسلوب بدقّةٍ فائقة، وأوضحنا جانباً منه في بحث « باب مَنْ لم يَرْوِ عنه في رجال الشيخ الطوسيّ »[١] فقد توصّلنا فيه إلى أنّ الشيخ الطوسيّ في ذلك الباب نظر إلى وقوع خلل الاعتلال في بعض الطرق التي أثبتها في كتاب « الفهرست ».

وأمّا لماذا لم يُشِرْ إلى التصويبات، عند الوقوف عليها مباشرةً، فذلك لخروجها عن المهمّة العلميّة التي هو بصددها فعلاً، حين التأليف، واعتماداً على وضوحها في كثير من الموارد.

الفائدةُ السادسة: تطبيقٌ عمليّ واسع، لمباحث علوم الحديث وإحيائها:

قال السيّد عند ذكره لفوائد عمله:

> ... خدمةً لعلوم الحديث والعلوم المتفرّعة عليه، إذ به يُعلم جميع ما ذكر من الجهات التي لها دخلٌ في معرفة أسانيد الروايات التي هي الأصل في إحراز متونها ..[٢].

إنّ الحديث وعلومه قد مُنِيَ بهجران في الفترة الأخيرة، على أثر توغُّل الطلّاب في دراسة العلوم الأُخرى، وتفخّم المعارف الآليّة إلى حدّ الانفجار، بينما علوم أصليّة، لها الدخلُ المباشر في الاستنباط ومعرفة الأحكام مهملةٌ أو متروكة، فكان للسيّد اليد البيضاء في هداية الحوزة العلميّة إلى الخطّ الصالح وإرجاع المسيرة إلى صراطها المستقيم، وتخليصها من هذا التفريط الذي لم يقلّ ضرراً من إفراط السلفيّة والأخبارية في التمسُّك الظاهريّ القشريّ بالحديث، ونبذ القرائن الداخليّة والخارجيّة التي منها قرائن الحُجَج العقليّة والقواعد الرصينة العرفيّة المعتمدة والمقبولة، والتي لا خفاء لها على العقلاء والعلماء المزاولين للنصوص والعارفين بأساليب دلالاتها، والمحصّلين للعلم على أيدي جهابذة الإسلام وأعلام الأُمّة، وإن خفيتْ على أدعياء التحقيق وتصحيح التُراث ممّن لا يمتُّ إلى العلم بصلةٍ إلّا من خلال مجلّدات الكُتُب

---

(١) نشر في مجلّة تراثنا العدد (٧ ـ ٨) السنة الثانية ١٤٠٧هـ.

(٢) ترتيب أسانيد الكافي (ص١٠٨) و التجريد (ص٣).

المصفوفة، ورفوف الخشب المرصوفة، والمتطفّلين على مجالس العلم والفتوىٰ بلااستحقاق ولا استحياء، فيتطاولون بتسويد صحائفهم بالتجاسُر على العلماء بزعم التصحيح للتراث.

والسيّد الإمام البُروجِرديّ رَسَمَ في كتابه هذا العظيم، المناهجَ القويمة التي اختارها للوصول إلى أفضل السُبُل لإحياء التراث الحديثيّ، بمنهجيّة رجاليّة محكمة المباني والأُسس ومستدلّ عليها بالعقل والعرف والوجدان، كما عرفنا في القسم الأوّل من هذه الدراسة.

كما طبّق ذلك بشكلٍ رصين وموزون وبطريقة فنّية مبتكرة، كما عرفناه في هذا القسم الثاني من الدراسة.

الفائدةُ السابعة: الفهرسة، وتسريع العمل:

إنّ من أهمّ أهداف هذا العمل الجبّار هو تسهيل الأمر على الطلّاب كي يصلوا إلى أخذ ما يطلبون بأيسر شكلٍ، وبأسرع وقت ممكن، يقول السيّد عن عمله في الأسانيد:

> ... رُتِّبَتْ على وجهٍ تنفصل أسانيد الشيوخ، ويجتمع إسناد كلّ واحد في موضع واحد أو في مواضع محصورة، مضبوطة، يمكن للمستدلّ الإشارة إليها، ويسهل على المحصّل وجدانها..[1].

إنّ فهرسة الكتب، والموضوعات، واحدة من الطرق الممهّدة للوصول إلى الأهداف المنشودة، وبالأخصّ بالنسبة إلى علم الرجال، المعتمد على عناوين الرجال: كأسمائهم وألقابهم وكناهم، فإنّ ضرورة ترتيب مواده على ترتيب معجميّ أمر واضحٌ جدّاً.

ولقد استفاد السيّد من ترتيب الفهرس المعجميّ في كلا القسمين من كتابه، كما شرحناه مفصّلاً في ما سبق.

فجمعَ بين تصغير حجم الكتاب إلى أبعد الحدود الممكنة، وبين تسهيل أمر الاستفادة منه إلى أيسر الطرق الممكنة كذلك، وليس على المراجع للقسم الأوّل من عمله: إلّا معرفة شيوخ أيّ مؤلّف ـ ممّن دخل كتابه في العمل ـ ليقف على أسانيده.

وبإمكانه الوقوف على ذكر أيّ رجلٍ جاء عنوانه في الكتاب المطلوب،

---

(١) نفس المصدر (ص١٠٨) و التجريد (ص٢ ـ ٣).

بمراجعة القسم الثاني .

وقد وفّقني الله في هذه الدراسة بتقديم ما يمكن من بيان لطريقة الاستفادة منه ، والحمد لله ربّ العالمين .

الفائدةُ الثامنة : دعم المعلومات الرجاليّة وتعديلها :

إنّ مصادر علم الرجال وأدواته المستعملة قديماً وحديثاً ، معروفة ومتداولة ، وكان من الواضح عدم وفائها بكلّ ما يُطلب منها ، فلا يخرج الطالب بما يستوفي المطلوب منها ، بل مُنيت هي الأُخرىٰ بعللٍ ومشاكل يصعب حلّها .

لكنّ السيّد بتأليفه هذا الكتاب ، قد أضاف إلى المصادر « أداة » فعّالة ، وواسعة ، وغزيرة المادّة ، وفي غاية الأصالة والوثوق ، تمكّن من حلّ كثيرٍ من تلك الصعاب من مشكلات علم الرجال ، وصحّحَ بها كثيراً من المعلومات الخاطئة التي تورّطت بها المصادر الرجاليّة السابقة ، وعلماء الرجال السابقون .

كما دعمتْ محاولة السيّد كثيراً من النتائج السابقة التي كانت تتأرجحُ بين الظنّ والتخمين ، فألحقها بمرحلة العلم واليقين .

كما أكملَ ما نقص من الآراء والاستدلالات والمعلومات التي كانت بحاجةٍ إلى مثل ذلك .

ذلك كلّه باللجوء إلى الأسانيد التي أثبتها المؤلّفون للحديث الشريف في كتبهم القيّمة ، والتي لا يُشكّ في انتسابها ، ولا يُرتابُ في حجّيتها .

وقد أصبحَ ـ على مَنْهَج السيّد ـ التفاعلُ بين كُتُب الرجال وكُتُب الأسانيد ، لا من جهة واحدة بالرجوع إلى الكُتُب الرجاليّة من أجل معرفة الأسانيد ، فحسب ، بل بالرجوع إلى كُتُب الأسانيد لمعرفة المزيد من أسماء الرجال وأحوالهم من خلال رواياتهم وطرقهم ، فكان تفاعُلاً متبادلاً ، وهو الأمر الذي اختصّ به عمل السيّد بشكلٍ دقيق وفنّي ، كانت نتائجه وفوائده حديثةً ومُذهلة .

خاتمة الباب الثاني

استدراكاتٌ وتنبيهات، وميّزاتٌ واقتراحاتٌ

هذا هو «سيّدُ الطائفة» البُروجِرديّ، في مَنْهَجه الرجاليّ، وفي موسوعته الرائدة، قدّمناهُ في هذه الدراسة ليتجلّىٰ استحقاقه ـ بكلّ جدارة ـ لهذا اللقب، في القرن الرابع عشر، كما اختصّ مثيله في العلم والمجد والتجديد في القرن الخامس من القرون الأُولى، بلقب «شيخ الطائفة» وهو الشيخ الطوسيّ.

وقد وقفنا في جولتنا على سعة الاطّلاع، ونفاذ الرأي، وسداد الكلمة، وقوّة الدليل.

وشاء الله جلّ جلاله أن يكون لي إسهامٌ سابق في هذا الفنّ، وصبرٌ على تراثه، فلمّا وجدتُ من السيّد الإمام البُروجِرديّ التفاتاتٍ رائعةً، تتّفق في أكثر من نقطة مع ما توصّلتُ إليه من قبلُ من تحقيقات وآراء، كنتُ قد نشرتُها قبل أن يُطبع كتابه ويُتداول، فكان هذا ممّا شدّني إلى عمل السيّد بنحو آكد، وحملني على الاهتمام به بنحو أقوىٰ.

ومن تلك الاتفّاقات:

أنّي كَتَبْتُ قبل سنين بحثاً مفصّلاً عن «**الكُنْيَة: حقيقتها، وميزاتها، وأثرها في الحضارة والعلوم الإسلامية**»[1]

---

(١) نشر في مجلّة تراثنا الفصلية، العدد (١٧) الصفحات (٩٧ ـ ٩٤) السنة الرابعة ١٤٠٩هـ .

وتوصّلتُ فيه إلى أنّ « محمّد بن علي بن أبي عبدالله » الراوي عن الإمام الصادق عليه السلام قد وقع في أسانيد الكافي وغيره من تراثنا الحديثي .

ورأيتُ أنّ السيّد الخوئيّ في كتاب رجاله : لم يعرف الرجل[١] وقال في كتاب فقهه : «**إنّه مجهول**»[٢] .

ولكنّي ، من خلال الأمور التالية ، توصّلتُ إلى أنّه لا بُدّ أن يكون معروفاً ، وذلك :

١ ـ أنّ الرجل ذُكِرَ في الأسانيد باسمه الثلاثي : اسمه ، واسم أبيه ، وكنية جدّه .

٢ ـ أنّ جدّه لم يُذكر بالاسم ، وإنّما ذُكر بكنيته ، وهي لا تُذكر ـ في المعتاد ـ إلّا مع شخص له احترام وعظمة .

٣ ـ أنّي بحثتُ في طبقة جدّ الرجل ، فلم أجد من يُكنّىٰ بـ« أبي عبدالله » وله ولد باسم « عليّ » وفي رواة حديثنا ؟ غير الإمام جعفر الصادق عليه السلام .

٤ ـ ثمّ بحثتُ في كُتُب النسب ، لأقف على أولاد الإمام الصادق عليه السلام ، فوجدتُ « عليّ بن جعفر العُرَيْضيّ » وأنّه من رواة الحديث ، وله ولدٌ يُسمّىٰ « محمّداً » يروي عنه الحديث ، ومعروف به .

٥ ـ فتساءلتُ : هل هذا الراوي « محمّد بن عليّ بن أبي عبدالله » هو محمّد بن عليّ بن جعفر الصادق عليه السلام ، وأنّ جدّه الإمام ذُكِرَ بكنيته المعروفة « أبي عبدالله » ؟

٦ ـ وعُدْتُ إلى كُتُب الرجال والأسانيد ، لأجدَ أنّ تلك هي الحقيقة ، كما فصّلتها وشرحتُها في بحث الكنية[٣] .

والآنَ ، وبعد طبع الموسوعة ، نجد السيّد البُروجِرديّ يصرّحُ بقوله :

> **محمّد بن عليّ بن أبي عبدالله : عن أبي الحسن عليه السلام ، وعنه ابن أسباط ، من السادسة .**

---

(١) معجم رجال الحديث (ج ١٦، ص ٣٤٣) .

(٢) مستند العروة الوثقى، كتاب الخمس (ص ٤٣) .

(٣) الكنية (ص ٥٨ ـ ٦٢) .

هو محمّد بن عليّ بن جعفر، العُريضي، وسيأتي ـ أيضاً ـ: محمّد بن علي ابن جعفر، في ترجمتين، وهو ـ أيضاً ـ الذي ذكرناه.

فهو حفيد الإمام الصادق عليه الصلاة والسلام، روىٰ عن أبيه علي بن جعفر، وعن أبي الحَسن الرضا عليه السلام.

وروى عنه ابنه عيسىٰ، وعليّ بن أسباط، وموسىٰ بن القاسم، وأحمد ابن أبي نصر البزَنْطيّ (ح ط)[1]

أقول: والسيّد، وإن لم يستدلّ على ما ذكره، إلّا أنّ تصريحه بهذه النتيجة يدلّ على صحّة ما توصّلنا إليه سابقاً، ويصلحُ ما قدّمناه من الأدلّة للاستدلال على مرامه، بحذافيره. والحمد لله على توفيقه.

ولا يفوتنا، ونحن نتحدّث عن «محمّد بن عليّ بن أبي عبدالله» أنّ السيّد قد حكم في كتاب فقهه بتوثيقه[2] كما نقلناه في الباب الأوّل من هذه الدراسة أيضاً[3].

ولكنّ هذا لا يعني الموافقة على مطلق ما جاء في عمل السيّد رضوان الله عليه فقد وقعَ فيه ما وقع لغيره، كما اعتذر لهم ـ حَسَبَ رأيه ـ بكثرة الاشتغالات العلميّة، وضيق الوقت المانع عن التوسّع في البحث، وكذلك عروض الغفلة عن بعض الجهات.

فقد وجدنا في طول عمله الواسع معدوداً ممّا يُستدرك عليه، ممّا هو دليلٌ آخر على فضله وعظمته، إذ الفاضلُ مَنْ تُعَدّ أخطاؤه، والسيفُ قد ينبو، كما يقال.

وأمّا أصل وقوع السهو من الإنسان، فهو الدليل على خلُوّه من العِصمة التي لايملك أزِمّتها إلّا الله وأنبياؤه وولاةُ الأمر الأوصياء عليهم السلام.

ولئلّا تخلو دراستنا هذه من بعض هذه المستدركات، لتتّسمَ بالموضوعيّة التامّة، فإنّي أستميحُ العذرَ في تقديمها، موقِناً أنّها تخدمُ العلم والعلماء في جهتين:

الأُولى: تنبيه بعض المهوسين من أهل الإدّعاء، ممّن لا يعرف سوىٰ القراءة

(١) رجال أسانيد الكافي (ص٣٤١).

(٢) زبدة المقال، الخمس (ص٢١).

(٣) لاحظ: الباب الأوّل (ص١٠٩-١١٠).

لكتب العلم من دون درك وفهم لكنّه تصدّىٰ لما لا يَعنيه من شؤون مدارك الاستنباط ، وأدخل أنفه في علوم الفقه والحديث والأُصول والرجال ، ومع أنّه لايجتني سوى العار والخزي ، فهو يجني على سُمعة العلم والعلماء ، ممّن صرفوا أعزّ الأعمار وأثمن الأوقات في سبيل تحقيق الحقّ وإبراز وجهه الناصع ، وإحياء تراثه الضائع ، وفي سبيل دعمه وتخليده من أمثال شيخ الطائفة الطوسي ، وسيّد الطائفة البُروجِرديّ ، في مؤلّفاتهم العظيمة الخالدة .

حيث يحاول أُولئك الزعانف -ومن دون معرفة بالمناهج الرجاليّة ولا أساليب التأليف في علم الرجال - الاعتداء على كرامة الفنّ وأهله وكتبه ، بالتخطئة والتهزيل والتهوين .

وعملهم ـ وإن كان داخلاً في « عداء الإنسان لما يجهل » وهو يدلّ على زَيْف دعاواهم لأنفسهم مقاماتٍ في العلم والاجتهاد ،- إلّا أنّ الواجب يدعونا إلى تنبيه المغرّر بهم من الجِيل الناشئ ، الذي لا يَرىٰ أمامه إلّا جُلوداً منفوخةً ، وعناوينَ كبيرةً .

فتقديم أمثال هذه المناقشات لا بُدّ أن يوقفَ هؤلاء على صُعوبة الأمر وخطورة الاقتحام فيه ، بلا عدّةٍ علميّة ، لخطورة النتائج المترتّبة على دخولهم في‌ما لايعنيهم ، حيثُ يؤدّي إلى الافتراء على الله ورسوله ، والاستهتار بالموازين والقِيَم الإسلاميّة ، واتّهام الحقّ وتُراثه العظيم بالهزال والضعف .

الثانية : الإعداد للعمل في الموسوعة ، بشكلٍ يكشف عمّا في صفحاتها من أسرار علميّة ، وما يحتاجه العمل فيها من جهود لا بُدّ أن تؤدّىٰ ، لما فيها من أسرار وخبايا وخفايا، ولا بُدّ للعالم أن يتأمّلها ، فلا يستولي عليها مَنْ لا يملك أزمّة الفنّ ولا يحمل صبر العلماء ، مهما كبُر اسمه ورسمه ، حفاظاً على جلالة العمل وصيانة له من اعتداء الأدعياء .

وها نحنُ نقدّمُ نماذجَ من المستدركات ،وأُخرى من المقترحات ،في هذاالطريق، والله وليّ التوفيق .

أوّلاً: استدراكاتٌ وتنبيهاتٌ

الاستدراكُ الأوّل: حول ترجمة الكُلَيْنيّ:

أكّد السيّد في الردّ على القول بقطعيّة صدورالكافي بدعوىٰ: أنّ الكُلَيْنيّ كان في زمن تصنيفه في بغداد، والتي كان بها سفراء الحجّة عليه السلام، وكان يمكنه السؤال والاستعلام منهم... فقال:

> وهذه دعاوىٰ عارية عن الدليل... ولم يتحقّق ـ بعدُ ـ لنا أنّه كان ببغداد أيّام تصنيفه الكتاب.
>
> بل الظاهر من كلام النجاشي ـ حيث قال: شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم[1] ـ هو أنّه كان بالريّ طول حياته، وخصوصاً أيّام تكامله في العلم، فإنّها الزمان الذي يمكن دعوىٰ كونه شيخ أصحابنا ووجههم.
>
> فلو كان في مدّة تصنيفه ـ التي زعم أنّها عشرون سنة ببغداد ـ لم يبق من زمان تكامله شيء يصلح لأنْ يكون فيه «شيخ أصحابنا بالريّ ووجههم».
>
> ولا يُنافي ذلك موته ببغداد ودفنه بها، إذ يمكن أن يكون سافرَ إليها في أواخر عمره عابراً أو مقيماً، فأدركه أجله بها.
>
> والغالب على ظنّي، بعد ملاحظة عبارة النجاشي المتقدّمة، وأنّ الجماعة الذين روىٰ الصدوق رحمه الله كتاب الكافي عنهم، من أهل كُلَيْن والريّ[2]، وما تقدّم من مشيخة التهذيب من سماع أحمد بن

---

(١) رجال النجاشي (ص٣٧٧) رقم (١٠٢٦).

(٢) كتاب من لا يحضره الفقيه، المشيخة (ج ٤، ص ١١٦).

إبراهيم، وعبدالكريم بن نصر، إيّاه عن محمّد بن يعقوب ببغداد[١]
هو: أنّه رحمه الله كانَ بالريّ، وصنّف كتابه بها، وسمع منه بها جماعةٌ من شيوخها، ثمّ سافرَ إلى بغداد قبل وفاته بسنتين أو أكثر[٢].

يقول الجلاليّ: مع أنّ دعوىٰ قطعيّة صدور الكُتُب ومنها الكافي ـ دعوىٰ عارية عن الدليل، وما ذكر من الاحتجاج له إنّما هو جُزافٌ وعليلٌ، إلّا أنّ في ما ذكره:

أوّلاً: من المحتمل أن يكون قوله: «**شيخ أصحابنا**» خبراً لقوله: «كان خالُه علاّن» وهوالأظهر من كلام النجاشيّ؛ وإن لم يذكره أحد، بل صرّح العلامة الحليّ بخلافه، فقال: و**محمد شيخ أصحابنا**...[٣].

لأنّ الملاحظ أنّ كون علاّن خالاً للكلينيّ ليس بمجرده مما يهتمّ به علماء الرجال حتى يذكر في ترجمة مثل الكلينيّ، مع أنّ رجوع قوله: «في وقته» إلى الكلينيّ مستدرك ظاهراً، لكونه صاحب الترجمة.

بينما رجوع الجملة إلى علاّن يدفع المحذورين المذكورين.

وثانياً: إنّ الجهود التي بذلها الكُلَيْنيّ في طلب الحديث تُنافي بقاءه في الريّ «طول حياته» لأنّ كثيراً من مشايخه ـ خصوصاً الذين أكثر عنهم كعليّ بن إبراهيم في قم، وحُمَيْد بن زياد النينواني فيالحائر وغيرهما ـ من الخارجين عن الريّ، لم يثبت نزوحهم إليها، والظاهر ـ كما هو المعتاد ـ هجرة الكُلَيْنيّ إلى بلدانهم للأخذ عنهم.

وقد ترجمَ ابن عساكر الدمشقي للشيخ الكُلَيْنيّ في مَن دخلَ بلادَ الشام، وذكردخوله مدينة دمشق وتحديثه في مدينة بعلبك،[٤] ممّا يدلّ على سعة الرقعة التي رَحَلَ الكُلَيْنيّ إليها في طلب الحديث. ولا ريبَ أنّ ذلك يقتضي مدّةً طويلة من عمره.

وهذا لا يُنافي أن يكون قد سافرَ إلى مسقط رأسه «الريّ» بعد تكامله، واكتمال

---

(١) تهذيب الأحكام، المشيخة (ج ١٠، ص ٢٢ و ٢٩).
(٢) ترتيب أسانيد الكافي (ص ١١٠).
(٣) رجال العلامة الحليّ (ص ١٤٥).
(٤) تاريخ دمشق (ج ١٦، ص ١٣٧).

علمه، وحيث أصبح «**شيخ الأصحاب ووجههم**» إلّا أنّ ذلك ـ لا بُدّ ـ إن يكون بعد الرحلات وجمعه للمادّة الغزيرة وحصول الروايات والكُتُب عنده، وتأليفه لها.

وكذلك الرواة عن الكُلَيْنيّ لكتابه الكافي، غير الرازيّين كالبغداديّين والكوفيّين، وهم أكثر رواة الكافي، كما يُعرف من استعراضهم[١] لا بُدّ أنّهم سمعوه منه في بغداد، كما هو صريح كثيرٍ منهم، كما أنّ إسماعهم له لا يكون في فترة وجيزة كسنتين من أواخر عمره! بل لا بُدّ أن يكون لفترة طويلة من آخر عمره قد هجر الريّ فيها ونزل بغداد.

وأمّا رواية أهل الريّ من تلامذة الكُلَيْنيّ كتابه الكافي، فمع ظهورها في كونها في الري، باعتبار البلديّة، لكنّها أعمّ، فلعلّهم هاجروا إلى الكُلَيْنيّ وهو في بغداد فسمعوه منه، حيث لم يرد تصريح بكونها في الري، بخلاف الرواة الآخرين حيث صرّحوا بروايتهم عنه في بغداد.

والمظنون أنّ تأليف الكتاب كان أيام الطلب، وأنّه أخذه إلى الريّ كاملاً، فرواه هناك، ثمّ انتقل به إلى بغداد لفترة طويلة قبل وفاته، فرواه وسمعه منه رواته وقرأوه عليه، وأجازه لهم، فبغداد هي مستقرّه ومقامه، وكانت هي مدفنه ومثواه رحمه الله.

الاستدراكُ الثاني: التعريف برجال السند:

علّق السيّد على السند التالي بوجوه:

والسند هو ما جاء في التهذيب:

«**أبو غالب الزُراري، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن غالب، عن عليّ بن الحَسن بن فضّال، عن محمّد بن أبي حمزة،عن أبي الصبّاح صبيح بن عبدالله، عن صبّار[*] مولى أبي عبدالله عليه السلام...**»[٢].

والوجوه هي:

---

(١) لاحظ: كتاب «الشيخ الكُلَيْنيّ البغدادي» (ص٩٦ ـ ١١٢).

(*) في نسخة «صابر».

(٢) تهذيب الأحكام (ج ٤، ص ١٦٥) رقم (٤٦٨).

١ ـ لا أعرف « أحمد بن محمّد » في شيوخ أبي غالب الزراري ، ولا في طبقة شيوخه أحدٌ يحتمل روايته عنه .

٢ ـ نعم في تلك الطبقة « أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة العاصميّ » لكنّي لم أظفر برواية أبي غالب عنه .

٣ ـ وكذا لا أعرف « أحمد بن الحَسن بن أبان » ولا « محمّد بن أبي غالب » أو « محمّد بن غالب » ـ ومعلوم أنّهما واحد ، ووقعت الزيادة أو النقيصة في أحدهما. (ح ط).

وعلّق أيضاً :

٤ ـ رواية علي بن الحَسن بن فضّال، عن محمّد بن أبي حمزة ، كأنّها مرسلة[١] .

والغريب أنّ هذه التعليقة لم ترد في مطبوعة الصادقي باسم « تنقيح أسانيد التهذيب »[٢] .

أقول : يُرَدّ على هذه التعليقة بوجوه :

الأوّل : أنّ « أحمد بن محمّد » في مشايخ أبي غالب الزُراري هم عدّة :

منهم : أحمد بن محمّد بن سعيد ، أبو العبّاس ابن عُقدة الكوفيّ (المتوفى ٣٣٣ هـ) ورواية أبي غالب عنه كثيرة جدّاً[٣] .

ومنهم : أحمد بن محمّد بن علي بن عمر بن رِباح ، أبو الحَسن القلاّء الواقفي وقد ذكرنا رواية أبي غالب عنه في الرسالة[٤] .

ومنهم : أحمد بن محمّد العاصميّ ، وسنذكره في الوجه الثاني .

الثاني : إنّ العاصميّ هو من مشايخ أبي غالب ، وقد ذكر روايته عنه في متن

---

(١) ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٤٦٠) السند الأوّل ، التعليقات (٥ و٦) .

(٢) راجع : التنقيح (ص ٦٥٥) رقم (٤) .

(٣) رسالة أبي غالب الزراري ، المقدّمة (ص ٥٢) .

(٤) رسالة أبي غالب الزراري (ص ١٥٠) الفقرة (٩/ب) والثبت رقم (٩٧ ـ ٩٨) .

الرسالة[١] وروىٰ في ثَبَته كتاب جدّه الحَسن بن الجَهْم بطريقه[٢].

الثالث: أنّ «أحمد بن محمّد بن سعيد» يروي عن «محمّد بن عبدالله بن غالب» كما أثبته السيّد في رجال أسانيد التهذيب[٣].

كما أنّ رواية أحمد بن محمّد، عن «محمّد بن عبدالله بن غالب» قد وقعت كثيراً في النجاشي، مثل ترجمة أيّوب بن نوح[٤].

ومصرّحاً بكونه «أحمد بن محمّد بن سعيد» في التراجم المرقّمة (٤٣٢) و(٤٥٦) و(٦٥٦) و(٨٤١) و(٩٩٤) و(١٠٠٤)

واصفاً لمحمد بالأنصاري وقد روىٰ في هذه الموارد عن «علي بن الحَسن الطاطري».

وقد سمّاه في ترجمة الطاطري بـ «محمّد بن غالب»[٥] ووقع في التهذيب: أحمد ابن محمّد، عن «محمّد بن أبي غالب» عن علي بن الحسن الطاطري[٦].

ممّا يدلّ على اتّحاد «محمّد بن عبدالله بن غالب» و«محمّد بن غالب».

كما سمّاه النجاشي «محمّد بن غالب» تارةً برواية حُميد بن زياد عنه في مواضع منها الترجمة المرقّمة (٤٣٠) واصفاً له بالصيرفيّ وسمّاه «محمّد بن عبدالله بن غالب» برواية حُمَيد، في التراجم المرقّمة (٧٦٣) و(٨١٥) و(٥٥٠) و(٥٦٠) وواصفاً له بالصيرفي في (٤٤٥).

وقد وقع في الترجمة (٤١٧) هكذا: «أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا حُمَيْد بن زياد، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله بن غالب».

---

(١) نفس المصدر، (ص١١٥) الفقرة (٣) و(ص ١٥٠) الفقرة (٩/ب).

(٢) نفس المصدر (ص١٧٨) رقم (٩٥).

(٣) رجال أسانيد التهذيب (ص ٩٣٤).

(٤) رجال النجاشي (ص١٠٢) رقم (٢٥٤).

(٥) نفس المصدر (ص٢٥٥) رقم (٦٦٧).

(٦) تهذيب الأحكام (ج ٤، ص١٦٢) رقم (٤٥٨) وقد ذكره السيّد في ترتيب أسانيد التهذيب (ص ٤٥٩) السند الأخير.

والظاهر لزوم عطف « حُمَيْد» على «ابن سعيد» ، لكونهما ـ معاً ـ راوِيَيْن عن ابن غالب ، كما رأينا في المواضع المتقدّمة .

وفي الترجمة رقم (٧٧٣): « حُميد، عن ابن غالب، عن الطاطري » وهو : محمّد ابن عبدالله بن غالب .

وفي (٧٥٥) « حُميد، عن أبي غالب » فهو تصحيف « ابن غالب » .

ثمّ إنّ النجاشي أورد في الترجمة (٧٨٧) : « أحمد بن محمّد بن عبدالرحمن القيسي ، قال : حدّثنا محمّد بن عبدالله بن غالب ، عن علي بن الحَسن الطاطري » وأورد في الترجمة (٧) رواية أحمد بن محمّد بن رباح الزهري الطحّان، عن محمّد بن عبدالله بن غالب .

وقد ظهر من مجموع هذه الأسانيد : أنّ « محمّد بن غالب » نسبة إلى جدّه ، وأنّ « ابن أبي غالب » غلط[١] .

كما ثبت رواية اثنين من مشايخ أبي غالب الزُراري ممّن اسمه « أحمد بن محمّد » عنه ، وهما : أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عُقدة ، وأحمد بن محمّد بن رباح الزهري .

فمن الغريب ما في التعليقة ، مع إلتفاته إلى جميع هذه الأسانيد ، لأنّه عنون لمحمّد بن عبدالله بن غالب ، وذكر جميع ما أثبتناه ، في رجال أسانيد النجاشي[٢] .

الرابع : أنّ محمّد بن عبدالله بن غالب يروي عن «علي بن الحَسن الطاطري » كما سبق ، بوفرة ، بل هو من رواة كتابه ، كما في ترجمته من النجاشي[٣] .

كما روى عن الحَسن بن علي بن يوسف بن بقاح[٤] .

---

(١) وقد ترجمه النجاشيّ في رجاله (ص ٣٤٠) رقم (٩١٣) فلاحظ .

(٢)رجال أسانيد النجاشي (ص٥٩٨) ولاحظ (ص٣٤٧) وقد ترجم له النجاشي في رجاله رقم (٩١٣) .

(٣) رجال النجاشي (ص٢٥٥) رقم (٦٦٧) .

(٤) نفس المصدر (ص٢٤٥) رقم (٦٤٤) .

فلعلّ « . . .ابن فضّال » في السند المذكور[١] تصحيف لأحدهما مع قلب «الحَسن بن علي » إلى «علي بن الحَسن بن فضّال ».

أو يكون «الحَسن بن علي بن فضّال » من مشايخه ، لأنّه في طبقتهم .

الخامسُ : وأمّا رواية الحَسن بن علي عن محمّد بن أبي حمزة ، فقد ذكره السيّد في طبقات رجال التهذيب[٢] لكنّه أطلقه ولم يقيّده بابن فضّال ، أو قيّده بابن أبي عثمان ، فلاحظ .

فلا يرد شيء ممّا أورده ، السيّد على هذا السند ، إلّا ما ذكر في «ابن فضّال».

والغريب ـ بعد هذا ـ أنّ السيّد أهمل ذكر «محمّد بن غالب » في رجال التهذيب ، مع احتماله أن يكون هو الصواب ومحلّه (ص٩٧٢) بعد «محمّد بن العيص » .

فالأولىٰ حذف هذه التعليقة وإلغائها كما ألغاها طابع نسخة «التجريد » .

الاستدراكُ الثالث ـ سهو واضح :

عنون السيّد لأبي غالب الزُراري ، في طبقات أسانيد النجاشي وقال : «روىٰعن محمّد بن جعفر و . . . عنه : حُميد »[٣] .

وهذا سهو غريب ، فإنّ حُميداً من مشايخ أبي غالب الزُراري وقد صرّح في رسالته بروايته عنه ، وأنّه من مشايخه الثقات من الواقفة[٤] كما روىٰ عنه كثيراً من الكُتُب في ثبته[٥] وفي سائر الفهارس فكيف يروي حُميد عنه ؟ !

---

(١) رجال أسانيد التهذيب (ص٨٢٣) ولاحظ تهذيب الاحكام(ج ٤، ص ١٦٥) رقم(٤٦٨) وترتيب اسانيد التهذيب (ص ٤٦٠).

(٢)ترتيب اسانيد التهذيب (ص ٤٦٠).

(٣) رجال أسانيد فهرست النجاشي (ص٦٧١) .

(٤) رسالة أبي غالب الزراري (ص٥٣) والفقرة (٩/ب) والأرقام (٢٨ و٥١ و٥٤) وغيرها ورجال النجاشي (ص١٣٢) رقم (٣٣٩) .

(٥) رجال أسانيد الكشيّ (ص٨٩) .

الاستدراكُ الرابع ـ تصحيف وزيادة :

عنون السيّد في رجال أسانيد الكشيّ ، لما يلي :

عمر بن عبدالعزيز :

عن جميل ، وجميل بن درّاج .

عنه أحمد بن محمّد بن عيسى ،

(ورجل) روىٰ عنه أحمد بن عيسى ، كأنّه من السادسة .

عمر بن عبدالعزيز بن أبي بشّار :

عن سليمان بن جعفر الجعفري .

عنه رجل من شيوخ محمّد بن عيسى[١] .

وقد أعاد رواية **أحمد بن محمّد بن عيسى عن عمر بن عبدالعزيز (وعن رجل) عن عمر بن عبدالعزيز**[٢] .

هكذا عنون السيّد لشخصين ، وفرّق بين طبقتيهما ، ولو احتمالاً ، لأنّه وَجَدَ الواسطة **(عن رجل)** وعبّر عنه بـ « **رجل من شيوخ محمّد بن عيسى** » أو « **أحمد بن محمّد بن عيسى** » .

ومنشأ ذلك وجود كلمة « رجل عن » في نسخته من كتاب الكشيّ ، بينما الموجود في الموضعين الذين نقل عنهما من النسخة المتداولة من الكشيّ[٣] هو :

« محمّد بن عيسى ، قال : حدّثني زُحَل عمر بن عبدالعزيز بن أبي بشّار ، عن سليمان بن جعفر الجعفري »[٤] .

---

(١) نفس المصدر (ص ٨٩) .

(٢) نفس المصدر (ص ١٧) .

(٣) وهي التي حقّقها سماحة الحجّة الميرزا حسن المصطفوي دام مجده ، والمطبوعة في دانشگاه مشهد .

(٤) رجال الكشيّ (ص ٢٧٠) رقم (٤٨٦) .

«محمّد بن عيسى، قال: حدّثني زحل، عن أسد بن أبي العلاء»[١].

«أحمد بن محمّد بن عيسى، عن زُحَل عمربن عبدالعزيز، عن جميلبن دراج[٢].

فالعنوانان لرجل واحد هو: عمر بن عبدالعزيز بن أبي بشّار، ويلقّب بـ«**زُحل**» بالزاي المضمومة والحاء المهملة المفتوحة، وقد لقّبه به الكشي في عنوانه ونقله عن الفضل بن شاذان[٣]، وكذلك الشيخ الطوسي في إسناد حديث في أماليه[٤] لكن وقع تصحيفه إلى (رجل) هنا وفي بعض أسانيد التراث الحديثي[٥].

ولاحظ الاستدراك التاسع في ما يلي.

الاستدراكُ الخامس ـ احتمالات بعيدة:

جاء في أسانيد النجاشي في روايات ابن نوح: «**حدّثنا أحمد بن محمّد يحسبه عن جدّه**». فعلّق السيّد:

هكذا في نسختين من الكتاب.

والظاهر أنّ «أحمد بن محمّد» هو: أحمد بن محمّد بن يحيىٰ، لكن لم يُعهد كون «جدّه» محمّد بن يحيىٰ، من المحدّثين.

ويحتمل أن تكون كلمة «عن جدّه» مصحف «بن يحيىٰ» وتكون كلمة «يحسبه» زائدة.

ويحتمل أن يكون «أحمد بن محمّد» هو «أبا غالب الزُراري» وهو يروي عن جدّه «أبي طالب الزُراري»[٦].

أقول: الاحتمال الثالث هو المتعيّن ظاهراً، لكثرة رواية ابن نوح عن أبي غالب

---

(١) نفس المصدر (ص ٢٧٠) رقم (٤٨٧).

(٢) نفس المصدر (ص ٦٤) رقم (١١٣).

(٣) نفس المصدر (ص ٤٥١) رقم (٨٥٠).

(٤) أمالي الطوسي (ص ٦٨) رقم (٩٨).

(٥) الخصال، للصدوق (ص ٩٦) الحديث ٤٢ فيه: حدّثني رجل وعمر.

(٦) رجال أسانيد النجاشي (ص ٣٦٧).

الزُراري بروايته عن جدّه.

لكن جدّه ليس مكنّىً بأبي طالب، بل هو «أبو طاهر» كما ذكرناه في مقدّمة الرسالة[١] وقد كنّاه النجاشي بذلك في ترجمته[٢].

لكنّه ذكر في موضع بعنوان «أبي طالب»[٣] وهو وهم.

وقد أعاد السيّد هذا السند واحتمل فيه أن تكون كلمة «يحسبه» مصحّفة عن «بن يحيى» وتكون «عن جدّه» زائدةً[٤] وهو احتمال رابع، فلاحظ.

الاستدراكُ السادس ـ خلط الأنساب:

قال السيّد في عنوان «محمّد بن سليمان بن الحَسن بن الجَهْم بن بُكَيْر بن أعْيَن، أبو طاهر الزُراري».

عنه ابن ابنه: محمّد بن سليمان، وأبو غالب الزُراري: أحمد بن محمّد بن محمّد ابن سليمان حفيده.

وقال: محمّد بن سليمان: جدّ والد أبي غالب الزُراري عنه ابن أخيه علي بن سليمان، عمّ والد أبي غالب الزُراري[٥].

أقول: أبو غالب هو أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان، فمحمّد بن سليمان هو جدّ أبي غالب لا جدّ والده، فلذا كان أبو غالب حفيده، فيكون محمّد بن محمّد بن سليمان، هو ابن محمد بن سليمان لا ابن ابنه.

وعلي بن سليمان هو ابنه الآخر لا ابن أخيه، فلذا كان عليّ عمّ والد أبي غالب، وهو يعبّر عنه بـ «عمّ أبي».

---

(١) رسالة أبي غالب الزراري، المقدّمة (ص٥٨) ولاحظ (ص٢٢٦) في معجم الأعلام.

(٢) رجال النجاشي (ص٣٤٧) رقم (٩٣٧).

(٣) نفس المصدر (ص٣٢٨) رقم (٨٨٨).

(٤) نفس المصدر (ص٣٧٣).

(٥) رجال أسانيد النجاشي (ص٥٩١).

الاستدراكُ السابع ـ تداخل الطبقات :

عنون السيّد للحسن بن الحُسين الذي يروي عن عمر بن الربيع ـ من الطبقة السادسة[١].

وقال عنه في أسانيد النجاشي : لعلّه من السادسة[٢].

وهو : الحَسن بن الحُسين العُرَنيّ النجّار ، وقد ذكره وجعله من السادسة[٣].

وهو الأنصاري، وبما أنّه روى عنه جعفر بن محمّد بن سعيد ، فقد قال فيه : « لعلّه من السابعة »[٤].

فهذا الارتباك مبنيّ على عدم التأكّد من اتّحاد الرجل ، بينما هو واحد ، كما يُعرف من ترجمته .

الاستدراكُ الثامن ـ إغفال بعض العناوين :

جاء ذكر « الحُسين بن الحكم الحِبَريّ » في سندٍ للنجاشي هذا نصّه :

« زيد بن محمّد بن جعفر بن المبارك يعرف ابن أبي إلياس ، عن الحُسين بن الحكم الحِبَري ، قال : حدّثنا حسن بن حسين »[٥].

وفي الفهرست للطوسي : «إبراهيم بن سليمان ، عن الحُسين بن الحكم الحِبَريّ ، عن أبي حفص الأعشىٰ »[٦].

وقد أهمله في رجال أسانيد الفهرستين ، ولم يعنونه أصلاً . وهذا ممّا يستدرك عليه .

الاستدراكُ التاسع ـ تصحيفٌ وتحريفٌ :

قال السيّد في ترتيب أسانيد الكافي في أسانيد أحمد بن محمّد ابن

---

(١) رجال أسانيد الفهرست للطوسي (ص٢١٥) .

(٢) رجال أسانيد النجاشي (ص٤١٨) .

(٣) نفس المصدر (ص٤١٨) .

(٤) نفس المصدر (ص٤١٩) .

(٥) رجال النجاشي (ص٦) رقم(١) .

(٦) الفهرست للطوسي (ص١٣٧) رقم (٤٩١) و راجع: تفسير الحبري (ص ٤٩١) .

خالد البَرْقيّ:

«عن محمد بن علي، عن عمر بن عبد العزيز، عن بعض أصحابنا، عن جميل بن درّاج، وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام...»[١]

أقول: الموجود في الكافي: ...**عن عمر بن عبد العزيز، عن رجل، عن جميل بن دراج، وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام** [٢]

ونقله الشيخ كذلك عن الكُلَيْنيّ بدون قوله «وغيره»[٣]

فقد وقعَ التحريفُ في قوله «**عن رجل** » إلى قوله «**بعض أصحابنا**» وهو تصرّفٌ خطيرٌ خصوصاً على بعض المناهج الرجاليّة.

ووقعَ تصحيفٌ في المصادر، فكلمة « **رجل** » صوابها « **زُحَل** » وهو لقبٌ لعمر بن عبدالعزيز الراوي مباشرةً عن جميل بن دراج، في مواضع كثيرة من التراث الحديثي.

وقد فصّلنا الكلام عن هذا التصحيف في بحثنا عن الضبط وقواعده، كما سبقت الإشارة إليه في الاستدراك الرابع، هنا .

الاستدراكُ العاشر - تصحيفٌ من الناسخ :

قال في ترتيب أسانيد الكافي في أسانيد محمّد بن يحيى ما نصّه :

عن عبد الله بن أبي يَعْفور ،وابن أبي ليلا، عن أبي عبدالله عليه السلام[٤].

فقوله: ابن أبي ليلا، تصحيفٌ من الكاتب، صوابه ابن أبي العلاء، وقد أورده الصادقي على الصواب [٥]

والسند في الكافي هو:

---

(١) ترتيب أسانيد الكافي (ص ٤٥٤).

(٢) الكافي (ج ٦، ص ٤٧) الحديث (٥) من باب تأديب الولد من كتاب العقيقة .

(٣) تهذيب الأحكام (ج٨، ص ١١١) الحديث (٣٨١) وأورده السيد البروجردي في ترتيب أسانيده كذلك (ص ٤٢٤).

(٤) ترتيب أسانيد الكافي (ص ٣٨٢).

(٥) تجريد (٣٧٤).

محمّد بن يحيى، عن عبد الله بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يَعْفور.

ـ قال: وحدّثني حسينُ بن أبي العلاء: أنّه حَضَرَ ابنَ أبي يَعْفور، في هذا المجلس ـ

قال: سألتُ أبا عبدالله عليه السلام ...

والقائلُ: «وحدّثني حُسين» هو عليُ بن الحكم، فإنّه يروي هذا الحديثَ عن الحُسين مباشرةً، كما جاء في سند البَرْقيّ في المحاسن [١]

والقائلُ: «سألتُ أباعبد الله عليه السلام» هو ابنُ أبي يَعْفور.

وحاصلُ الجملة المعترضة: أنّ الحُسينَ أخبرَ عن حضوره في المجلس حيثُ سالَ ابنُ أبي يَعْفور الإمامَ عن تلك المسالة.

وقد ذكرنا في بحثنا (**صِيَغ التحمُّل والأداء**): إنّ صيغة «حَضَرْتُ فلاناً يقول» هي من الألفاظ التي تدلّ على السماع [٢]

فيكون الحُسين راوياً للحديث، سامعاً له من الإمام عليه السلام لحضوره في مجلس السؤال والجواب، فيكون قد سمعها، وهذا هو الذي استفاده السيّد البُروجِرديّ حيثُ عطف ابنَ أبي العلاء على ابن أبي يَعْفور.

---

(١) المحاسن (ج ١، ص ٢٢٥) الحديث (١٤٥).

(٢) صيغ التحمُّل والأداء (ص ١٢٦ - ١٢٧).

ثانياً: مَيِّزاتٌ ومقترَحاتٌ

لقد كانَ لابتكار السيّد في تأليف الموسوعة، أثره الواسع في الحوزة العلميّة، فأصبح منطلقاً جديداً للتوغّل في علم الرجال، وقد استفادَ بعض تلامذته الكرام من أُسلوبه، فانتهجوا أثره في ترتيب أسانيد الكتب، وفهرسة رواتها.

وقد وقفنا على أعمال مشابهة قامَ بها بعضهم، وأفضلها وأدقّها ما قام به سماحة الحجّة السيّد موسىٰ الشُبيريّ الزنجاني مُدّ ظلّه، حيث عمدَ إلى مؤلّفات الشيخ الصدوق فرتّبَ أسانيدها، على نهج السيّد البُروجِرديّ، وبشكلٍ تامّ، مع التعليق على مواضع الخلل في الموارد المختلفة، كما فَهْرَسَ لأسماء الرواة الواردين في الأسانيد بشكلٍ كامل ودقيق باسم «**ترتيب أسانيد الصدوق وأعلامها**».

كما قام السيّد الشُبَيْريّ بأعمال مشابهة في عدّة من كُتُب التُراث الحديثيّ والرجالي في مدّة طالت عقوداً من السنين.

إنّ عمل السيّد الشُبَيْريّ دام ظلّه يُعتبر امتداداً لعمل السيّد البُروجِرديّ، وعلى منهجه.

ويمتازُ عملُ السيّد البُروجِرديّ بأُمور:

١ ـ احتفاظُهُ الدقيق بألفاظ التحمّل والأداء الواردة في الأسانيد، وبالدقّة التامّة، والتأمّل العميق.

٢ ـ التعليق بشكلٍ أوسع مهما أمكن.

٣ ـ ذكر عناوين الأبواب وأسماء الكُتُب اللّاتي وردَ السند فيها، ممّا يُساعد على اجتياز بعض المشاكل، أحياناً، كما يُساعد على معرفة موضع السند في مختلف طبعات المصدر.

كما أنّ عملَ السيّد الشبيري يمتازُ بتوحيد أسانيد كُتُب الصدوق في مكانٍ واحد، بينما عمل السيّد البُروجِرديّ قد تمّ على إفراد أسانيد كلّ كتابٍ، في مجلّد على حِدَة.

إنّ الأعمال المؤلّفة على أساس هذه الفكرة العلميّة، لو جُمِعَتْ لكوّنتْ **موسوعة الأسانيد للحديث الشيعيّ**، وأمكنَ الاستفادة التامّة من ذلك في سبيل الأهداف

الكبرىٰ التي رسمها الإمامُ البُروجِرديّ لعمله .

فلذلك ،فإنّي أقترحُ جمعَ جميع ما في القسم الأوّل من الموسوعة ـ وهي أسانيد الكُتُب المعنيّ بها ـ في معجمٍ كبيرٍ موحَّدٍ للأسانيد .

ثمّ جمع أسماء رواتها في معجم أعلام واسع ، مع أخذ كلّ الميّزات التي وضعها السيّد للقسم الثاني من الموسوعة ، من ذكر الرواة والمشايخ والطبقات ، وما إلى ذلك .

وبذلك يحصل كتابان : أحدهما: جامع للأسانيد ، والآخر: معجم للرواة .

واقترحُ لتنظيمها ما يلي:

١ ـ انتخاب أصحّ النسخ للكتاب الذي يُراد فهرسته، وأحدثها وأكثرها تداولاً ، لتسهل مراجعته عند الحاجة .

٢ ـ الرمز لكلّ كتاب مع السند الذي يخصّه ، ليعرف مصدره لما يترتّب على ذلك من فوائد مرادة .

٣ ـ ترقيم الأسانيد جميعها ، متسلسلةً بعد ترتيبها حَسَبَ مَنْهَج السيّد البُروجرردي ، لتستخدم الأرقام في معجم الرواة، وفي الإرجاعات الأُخرى ، وفي الفهارس العامّة .

٤ ـ التوفيق بينَ الملاحظات والتعليقات وتوحيد أمكنتها في الأسانيد والرجال ، بشكلٍ منهجيّ .

٥ ـ فَهْرَسَة العمل كلّه ، بشكلٍ علميّ وفنّي ، في فهارس تجمع بين التسهيل على الطالب ، وإبراز ميّزات العمل .

والفهارس المقترحة :

١ ـ الأعلام ـ أسماء وكنىٰ وألقاب ، غير الرواة المذكورين في معجم الرواة ـ.

٢ ـ الكُتُب والمؤلّفات .

٣ ـ الفوائد الرجاليّة ، موضوعةً على المعجم .

٤ ـ الألفاظ الخاصّة والمصطلحات والأيّام والأمكنة والقبائل .

٥ ـ الألفاظ المضبوطة والمشكلة ، وتصحيفاتها المصوَّبة .

وبمثل هذا يمكن أن نقدّم إلى تُراث الطائفة خدمةً كبيرةً تخلد في الأرض، وتكون نبراساً للعلماء، ومفخرةً لهذا الجيل الذي يقومُ بهذا العمل .

والله وليّ التوفيق وهو المستعان.

انتهىٰ في قُم المقدّسة، ليلة الجمعة السابع من جمادىٰ الآخِرة، سنة ١٤١٦هـ.

وكَتَبَ
السيّد محمّد رضا الحُسينيّ
الجلاليّ
كان الله له

ملاحق الكتاب

الملحق الأوّل : الأحاديث المقلوبة

الملحق الثاني : بحث حجيّة الشُهْرة

الملحق الأوّل

الأحاديثُ المَقْلوبة وجواباتُها

للإمام الأكبر والفقيه الأعظم

الأُصوليّ الرجاليّ المحدّث

سماحة السيّد آقا حسين بن عليّ الطباطبائيّ البُروجِرديّ

(١٢٩٢ ـ ١٣٨٠ هـ.)

قدّم لها وترجمها وأعدّها

السيّد محمّد رضا الحسينيّ الجلاليّ

بسم الله الرحمن الرحيم

طُبِعَت «الأحاديثُ المقلوبة» لأوّل مرّةٍ سنة «١٤١٦ هـ.» في قُم المقدّسة بمناسبة الذكرىٰ الخامسة والثلاثين لوفاة السيّد الإمام البُروجِرديّ.
وهذه الطبعةُ الثانية المنقحةَ والمزيدةَ، نقدّمها مع «المنهج الرجاليّ».

والله وليُّ التوفيق

الحمد للّه وصلى اللّه علىٰ سيدنا رسول اللّه وعلى الأئمة المعصومين من آله حجج اللّه.

تقديم

الخبر المقلوب:

من أنواع الحديث المعروفة هو «المقلوب» وهو: المُحَوَّل عن حالته الأُولىٰ، ووجهه الصحيح، إلىٰ صورة أُخرىٰ، إمّا بتحويل في سنده أو متنه، أو كليهما، إما سهواً من المحدّث، أو عمداً بقصد الإغراب، أو بهدف اختبار شيخٍ في حفظه، أو لمعرفة قبوله التلقين.

وقد ذكره علماءُ المصطلح كالشهيد الثاني(1) والبهائيّ(2) والعامليّ(3) والداماد(4) والصدر(5) من الخاصّة، وجعله ابنُ الصلاح نوعاً ثاني وعشرين من أنواع الحديث عنده، وتبعه النوَويّ في تقريبه، والسيوطيّ في تدريبه(6).

وقد تحقّقتْ له صورٌ في التراث، وهي:

١ ـ الإغْراب: في ما لو جُعل حديثُ راوٍ معروف به، لراوٍ آخر.

وقد مثّل له ابنُ الصلاح ومن تبعه بحديثٍ مشهور عن سالم جُعل عن نافع، ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه(7).

---

(١) شرح البداية (ص ٥٧).
(٢) الوجيزة (ص ٤٢٦).
(٣) هداية الأبرار (ص ١٢١).
(٤) الرواشح السماوية (ص ١٩٢).
(٥) نهاية الدراية (ص ٣٠٤).
(٦) علوم الحديث (ص ١٠١) و تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ص ١٩١).
(٧) علوم الحديث (ص ١٠١).

ومثّل له الحافظُ العراقيّ بما رواه حمّاد بن عمرو النصيبيّ عن الأعمش، وهو معروف من رواية سُهيل ، فقلبه حمّاد[١] .

قال الدكتور عتر : وهذا صنيعٌ محرّم، يقدح في عدالة صاحبه، ويُدرجه في زُمرة الهالكين المتّهمين بالكذب ، ويكون الحديثُ الذي قلبه من نوع المختلَق الموضوع[٢] .

أقول : عَدُّ الحديث بذلك من المختلَق الموضوع، غيرُ صحيح، إذا كان سندُه الأوّل صحيحاً، فهذا إجحافٌ بالسند إذا تعمَّد الذي قَلَبَه، فنقلَه مقلوباً، وسيأتي الكلام حول حكمه .

٢ ـ **الإعْلال** : في ما لو قلبَ اسمَ الراوي، تصحيفاً أو تحريفاً أو وضع اسماً موضعَ اسم أبيه ، أو اسمَ راوٍ موضع آخر، تقديماً أو تأخيراً في الطبقة .

وهذا يدخلُ في «الحديث المُعَلَّل» وقد ذكره ابنُ حجر في «النخبة» ومثّل له في شرحه بقوله : «مُرَّة بن كَعْب وكعب بن مرّة»[٣] .

وذكر ابنُ الصلاح هذا في المتشابه، وقال : المتشابهون في الاسم والنسب ،المتمايزون بالتقديم والتأخير، وسمّاه الحافظ العراقيّ :« المتشابه المقْلوب » مثل : يزيد بن الأسود، والأسود بن يزيد.[٤]

وذكره السخاويّ في شرح التقريب [٥] .

٣ ـ **العَكْس** : في ما لو قلب المتنَ بتقديم أو تأخير لبعض ألفاظه على بعض، ممّا يؤدّي إلى تغيير الحكم والمعنى.

وقد سمّاه البُلقيني بـ «المعكوس» ومثّل له بما رواه حبيب بن عبد الرحمن في الأذان[٦].

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨) .
(٢) نفس المصدر (ص ٤٣٨) .
(٣) شرح نخبة الفكر (ص ١٣٨) .
(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٣٥-٣٣٤).
(٥) شرح نخبة الفكر (ص ١٣٨) ولاحظ : فتح المغيث للسخاوي (ص ١١٥) .
(٦) تدريب الراوي (ص ١٩١) .

٤ ـ **التركيب والإبْدال : في ما لو ركّبَ إسناداً علىٰ غير متنه .**

وقد جعله السخاويّ من أقسام «المركّب» وجعله بعضهم من «الإبدال»[(١)] .

وقد مثّلوا له بما فُعِلَ بالبُخاريّ ، لمّا قَدِمَ بغداد ، فوقع له الإبْدال عمداً، امتحاناً لمعرفة ضبطه وحفظه[(٢)] .

روىٰ الخطيبُ البغداديّ بسنده عن أبي أحمد ابن عديّ قال : سمعتُ عدّة مشايخ يحكون أنّ محمّد بن إسماعيل البخاري، قدم بغداد فسمع به أصحابُ الحديث فاجتمعوا، وعمدوا إلىٰ مائة حديثٍ فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسنادٍ آخر، وإسناد هذا المتن لمتنٍ آخر، ودفعوها إلىٰ عشرة أنفس إلىٰ كلّ رجل عشرة، وأمروهم إذا حضروا المجلس يُلقون ذلك علىٰ البخاري، وأخذوا الوعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغُرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين، فلمّا اطمأنَّ المجلسُ بأهله، انتدبَ اليه رجلٌ من العشرة فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث، فقال البخاريّ: لا أعرفه ... فما زالَ يلقي عليه واحداً بعد واحد حتىٰ فرغَ من أحاديثه، والبخاريّ يقول له: لا أعرفه .

فكان الفُقهاء ممن حضر المجلسَ يلتفت بعضُهم إلىٰ بعض ويقولون: الرجلُ فَهِمٌ، ومَنْ كان منهم غيرَ ذلك يقضي علىٰ البخاريّ بالعجز والتقصير وقلّة الفهم.

ثم انتدبَ إليه الثالث والرابع إلىٰ تمام العشرة حتّىٰ فرغوا كلّهم من الأحاديث المقْلوبة.

فلمّا علم البخاريّ أنّهم قد فرغوا: التفتَ إلىٰ الأوّل منهم فقال: أمّا حديثُك الأوّل فهو كذا، وحديثُك الثاني فهو كذا ... فردَّ كلَّ متنٍ إلىٰ إسناده وكلَّ إسنادٍ إلىٰ متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك وردَّ متون الأحاديث كلّها إلىٰ أسانيدها وأسانيدها إلىٰ متونها، فأقرَّ له الناسُ بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[(٣)].

---

(١) شرح نخبة الفكر (ص ١٤٢) وانظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ج ١، ص ٢٠٩) .
(٢) شرح نخبة الفكر (ص ١٤٢) .
(٣) ذكر ذلك الخطيب في تاريخ بغداد (ج ٢، ص ٢٠) وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٠١) وتدريب الراوي (ص ١٩٢ ـ ١٩٣) ونقل مثل ذلك للبخاري في البصرة وسمرقند، لاحظ : تاريخ بغداد (ج ٢، ص ١٥ ـ ١٦) وطبقات الشافعية للسبكي (٢/٦) والبداية والنهاية لابن كثير (ج ١١، ص ٢٥) وهدي الساري لابن حجر (ج ٢، ص ٢٠٠) ولاحظ منهج النقد (ص ٤٣٩) الهامش (١) .

وقد نُقِلَ مثلُ هذا عن شُعبة، أنّه قلبَ أحاديث علىٰ أبان بن أبي عيّاش[١].

وقال العجليّ: ما خلق اللّه أحداً كان أعرفَ بالحديث من ابن معين، لقد كان يؤتىٰ بالأحاديث قد خُلطت وقُلبت فيقول: «هذا كذا وهذا كذا» فيكون كما قال[٢].

ونقل القاري مثلَ ذلك للعقيلي، أنّه كان لا يُخرج أصله لمن يجيئه من أصحاب الحديث، فعمدوا إلىٰ كتابة أحاديث من روايته، بعد أنْ بدّلوا منها ألفاظاً وزادوا ألفاظاً وتركوا منها أحاديث صحيحة، وأتوه بها، فقُرِئتْ عليه، فلمّا انتهىٰ إلىٰ الزيادة والنقصان فَطَنَ، وأَخَذَ متنَ الكتاب فألحقَ به بخطّ النقص وضربَ علىٰ الزيادة وصحّحها كما كانت[٣].

وقلب التدليس:

وهناك معنىً آخر للقلب، يدخل في التدليس، لم يذكره أربابُ المصطلح، وهو ما جاء في ترجمة أيوب بن سويد الرمليّ، قال الرازيّ: كان يقلبُ حديث ابن المبارك، والذي حدّث به عن مشايخه الذين أدركهم، فيقلبه على نفسه[٤].

وأما حكمُ المقلوب

فما كان منه سهواً:

فإن كان من الراوي بشيوع وكثرة، فهو دليلٌ علىٰ فُقدان عنصر الضبط والسَداد فيه، ممّا يُخرج حديثه عن اعتبار العقلاء في حجيّة الخبر الواحد، مالم يؤكّد ويُدعم بحديث غيره من أهل الضبط والسَداد، سواء في السند أو المتن.

وإن كان عمداً:

فإن لم يكن لغَرَضٍ دينيّ صالح، فالمتعمِّد له غيرُ مأمون ولا ثقة، لكن لا يؤثّر علىٰ الحديث إذا كان له طريق صحيح، في ما إذا كان القلبُ في الإسناد وهو بهذا في

(١) تدريب الراوي (ص ١٩٣).
(٢) منهج النقد (ص ٤٣٨).
(٣) شرح نخبة الفكر (ص ١٤٣).
(٤) الجرح والتعديل (ج ١، قسم ١، ص ٢٥٠).

حكم الحديث «المعلّل إسناداً».

وإن كان القلب في المتن، فإن لم يؤثّر تغييراً في المعنىٰ، وكان من قبيل النقل بالمعنىٰ الجائز بشروطه، فلا ضَيْرَ، وهذا معنىٰ تقييدنا بالتغيير في المعنىٰ.

وإلّا، فإن أوجب الاضطراب، بأن لم يُحفظ من وجهٍ آخر، فحكمه حكم «المضطرِب» في عدم الحجيّة، وإلّا كان المعتمَد هو السالم من الاضطراب .

وإن كان تعمُّد القلب لغرض صالح : كالقيام باختبار العلماء للتأكّد من دعاواهم، أو لتحديد الأعلم، والأضبط من بينهم، فهو أمرٌ جيّد، ومهمّ، ولا ريبَ أنّه لاحرجَ في ذلك، بل قد يجبُ إذا توقّف عليه إصلاحُ الامور .

وقد بالغ مَنْ توقّف في ذلك ، أو من تحرَّج منه ، أو أنكره ، بدعوىٰ عدم استقرار الحديث بذلك .

فإنّ هذا خروجٌ عن الفَرْض ، وهو القيام بالقلب لغَرَضٍ صحيح كما ذكرنا، ولاريبَ أنّ مثل ذلك لا أثَرَ له علىٰ الحديث، لأنّ الأعمال بالنيّات .

نعم، اشتراط عدم الاستمرار عليه، بأن لا يترك المبدَل علىٰ صورته من دون تصويب أو تنبيه علىٰ قلبه، ضروريٌّ، كما صرّحَ به ابن حجر في «شرح النخبة» قال شارحه : لئلاّ يُظنّ أنّه وردَ كذلك، بل يَنتهي بانتهاء الحاجة وهي الامتحان(١) .

في الجرح والتعديل

وقد تكلّموا على جماعةٍ من الرواة لكونهم من أهل القلب ،مثل :

حفص بن عمر العدني، فإنّه كان ممّن يقلب الأحاديث، لايجوز الاحتجاج به إذا انفرد(٢)

وعبد الله بن محرز الجزر ي، وكان من خيار عباد الله ! ممن كان يكذب ولا يعلم !؟ ويقلب الأخبار ولا يفهم !؟(٣)

---

(١) لاحظ : شرح النخبة وشرحه لعلي القاري (ص ١٤٣) والباعث الحثيث (ص ٩٠) .
(٢) تهذيب التهذيب (ج ٢، ص ٤١٠-٤١١).
(٣) نفس المصدر (ج ٥، ص ٣٩٠).

وشهر بن حوشب : يروي عن الأثبات المقلوبات [١].

ومهما كان، فإنّ القلب يؤدّي إلى الإعْلال والاضطراب بلاريب، ولا يمكن -أحياناً- التخلُّص منه حتّى للكبار من الحاذقين[٢]

وقال البخاريّ -في ترجمة يوسف بن أسباط-: إنّه دَفَنَ كتبه ! فكان بعدُ يُقلب عليه الحديث ؛ فلا يجيء كما ينبغي[٣].

وقال الرازي في ترجمة عبد الله بن عمر بن حفص العُمريّ: كان يقلب حديث نافع، عن ابن عمر ؛ يجعله عبد الله بن دينار، عن ابن عمر[٤].

وقال أحمد بن حنبل في ترجمة الواقدي: كان يقلب الأحاديث [٥].

واستعمل ابنُ حبان قوله: «يقلبُ الأسانيد» و «يقلبُ الأخبار» كثيراً جدّاً في كتابه «المجروحين» [٦] ونقل ذلك عنه الرجاليّون المتأخِّرون [٧].

ويظهر من مطالعتها أنّ لابن حبان عنايةً فائقةً بمسألة القلب.

هذا، وقد مُدح يحيى بن معين بأنّه: ما كان أعلم بالإسناد منه ما قدر أحدٌ يقلب عليه إسناداً، قطّ [٨]

وقد عُدَّ المَقْلوب في طبقات الحديث السقيم ؛ فقيل: أشرُّها الموضوعاتُ ثم المقلوبات [٩].

شيوع ذلك في العصور الأُولىٰ :

قال الدكتور عتر : وقد كان أهل الحديث يسلكون هذا الطريق من الاختبار

---

(١) نفس المصدر (ج ٥، ص ٣٧٢).
(٢) لاحظ: تهذيب التهذيب(ج ١٠، ص ٣٩٢) ترجمة نضر بن عبد الله .
(٣) التاريخ الكبير (ج ٨، ص ٣٥٨).
(٤) الجرح والتعديل (ج ٥، ص٢٥٣).
(٥) نفس المصدر (ج ٨، ص ٢١).
(٦) لاحظ: المجروحين (ج ١، ص ٧٣ و ١٠٣ و ١٠٩ و ١١٩) و هكذا.
(٧) لاحظ: ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ١، ص ٩١ و ٥٩) و (ج ٢، ص ٣٣) وغيرها .
(٨) سير أعلام النبلاء(ج ١١، ص ٩٢).
(٩) تهذيب الكمال للمزي(ج ١، ص ١٧١).

كثيراً، لمعرفة تيقُّظ الراوي وحسن انتباهه، فإنّ معرفة الحديث المَقْلوب تحتاجُ إلىٰ السعة في الحفظ، والإتقان الدقيق لمعرفة الروايات والأسانيد[١] .

وقد ألّفَ الخطيبُ البغداديّ (المتوفىٰ ٤٦٣هـ) في الحديث المَقْلوب كتاب «رافع الارتياب في المَقْلوب من الأسماء والأنساب».

ذكره في كتابه «تلخيص المتشابه» [٢] وذكره ابن الصلاح [٣] وذكره ابن حجر في (النخبة) وقال شارحه ذكره الجزري[٤] وذكره الطحّان في مؤلّفاته[٥].

ولابن حجر العسقلاني كتاب «جلاء القلوب في معرفة المَقْلوب » ويُسمّىٰ «نزهة القلوب»[٦].

وفي عصرنا الحاضر

وتمضي العصورُ والقرون، وتخلو كتبُ النقل عن أمثلة أُخرىٰ، وإنْ كنّا نعتقد أنّ المحافلَ لم تخلُ من اختباراتٍ أدقّ وأروع ضَنّ الكتبةُ أن يسجّلوها، أو بلغ ضعف الهِمَم عن الاهتمام بها إلىٰ إهمالها، إلّا أنّ عصرنا الحاضر جُدّد فيه مثالٌ من ذلك يُعدُّ مفخرةً ومعجزةً، ذلك ما حدّثنيه فضيلةُ العلاّمة الحجّة المحقّق، القاضي، السيّد محمّد صادق بحر العلوم (١٣١٥ ـ ١٣٩٩هـ) قدّس اللّهُ روحه، شيخي في الرواية، حولَ الاختبار بالحديث المَقْلوب الذي حَدَثَ بعد وفاة مرجع الطائفة وزعيمها في عصره الإمام السيّد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني (المتوفىٰ ١٣٦٥هـ) حيث أنّ أهل الخبرة من العلماء من أهل الحلّ والعقد الثقات المعتمَدين في الطائفة عمدوا إلىٰ ذلك كطريق لمعرفة المتأهِّل للمرجعيّة، وتحديد «الأعلم» من بين المجتهدين المرشّحين لها، يومذاك .

---

(١) منهج النقد (ص ٤٣٨) بتصرف .

(٢) تلخيص المتشابه (ص ٤٧٨) رقم (٨١٣) .

(٣) علوم الحديث (ص ٣٣٥).

(٤) شرح النخبة (ص ١٣٨) .

(٥) الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث (ص ١٢٤) رقم (٦٤) .

(٦) قال في ترجمة أحمد بن عمران من لسان الميزان (ج ١، ص٣٥٤): من حديث له خولف في إسناده، قد ذكرته في المَقْلوب. وانظر: فتح المنان (ص ٩٤) رقم (٦٩).

قال السيّد بحر العلوم: لمّا تُوفيَ السيّد الأصفهاني، كانت الأسماء المرشّحة للمرجعيّة في النجف وخارجها كثيرةً، فبدأ ثلّةٌ من أهل الخبرة السعيَ لتشخيص «الأعلم» فجمعوا «عشرة» أحاديث، وخلطوا أسانيدها، وركّبوا إسناد بعضٍ علىٰ متن آخر، ونقصوا من إسناد هذا وزادوا علىٰ ذاك، وقدّموا اسم الراوي، وأخّروا إسم آخر، وصحّفوا الأسماء، وهكذا قلبوا تلك الأحاديث فقدّموها «مقلوبةً» إلىٰ المرشّحين، لاختبارهم بمعرفتها[1]؟!

إنَّ حياة هذه العمليّة العظيمة في المجتمع العلميّ الشيعيّ واستمرارها في مثل عصرنا الذي خمدت فيه أنوار المعرفة الحديثيّة لدىٰ كثير من علماء الأُمة الإسلاميّة، وفي كثير من مدارس العلم ومنتديات المعرفة في الحضارة الإسلاميّة الراهنة، هو مدعاةٌ للفخر والاعتزاز.

وهذا دليل حيٌّ وعمليّ علىٰ أنّ المذهب الشيعيّ هو الذي لا يزالُ يتعاطىٰ العلم بكلّ فروعه والمعرفة بكلّ وسائلها، ولا تزالُ المصادر الإسلاميّة تزخر بالعطاء وتنبض بالحياة في ظلّ الاجتهاد المفتوح علىٰ مصراعيه في هذا المذهب الذي يستقي معارفه من أهل البيت النبويّ الطاهر، والحمد للّه.

نتيجة الاختبار

وأمّا عن نتيجة الاختبار، فقد ذكر السيّد بحر العلوم أنّه: قُدّم السؤال عن تلك الأحاديث إلىٰ السيّد البُروجِرديّ الذي كان يسكن مدينة قُم يومها.

فأجاب عليه، في فترةٍ وجيزةٍ قياسيّةٍ، رادّاً للأسانيد إلىٰ صوابها، وواضعاً كلّ سندٍ علىٰ متنه، وكلّ متنٍ علىٰ صحته، ومرجعاً كلّ حديثٍ إلىٰ صوابه، وضابطاً للأسانيد والمتون علىٰ وجوهها، مشيراً في كلّ موضع إلىٰ وجه الخلط والتصحيف والعلّة، بشكلٍ باهرٍ وعجيب. فانقطع كلُّ المتصدّين للأمر من أهل الخبرة إلىٰ القول

(١) لاحظ: المنهج الرجالي للسيد البُروجِرديّ (ص ٧ ـ ٨).

بأعلميّته المطلقة من دون تردُّدٍ أو توقُّفٍ، وأذعنوا لإمامته [١].

مع العلم أنَّ هذا الاختبار قد جمعَ كلّ أنواع القلب، فكان أصعبُ بكثير من النماذج المذكورة عبرَ التاريخ ،مضافاً الىٰ الأسئلة عن المتون، مما لا يدخل في القلب ـ حسب مختلف تعاريفه ـ.

ولابُدّ من ذكر أُمور:

أنَّ إجابة السيّد البُروجِرديّ علىٰ الأحاديث المَقْلوبة، كما ذكره السيّد بحر العلوم «بشكل باهر وعجيب» تنمّ بلا ريبٍ عن عظمة السيّد واضطلاعه بفنّ الحديث والرجال، وقدرته الفائقة علىٰ مثل ذلك العمل الذي جعله فريداً بين الكثيرين الذين تصدّوا للمرجعيّة في ذلك العصر.

وهو ممّا جعل صدىٰ علمه ودقّته وموسوعيّته يرنّ في أروقة الدراسات العُليا في العالم الإسلاميّ عامّة، والشيعيّ منه خاصّة.

وقد كنتُ ـ أنا شخصياً ـ معجباً بالسيّد بدرجةٍ بالغة، لما أسمع عنه، ولما أُشاهد له من آثار عظيمة، وجهود جبّارة تكشف عن طموحٍ ورؤيةٍ بعيدة، وتدبيرٍ حازمٍ، يكفي مثالاً له إقدامه علىٰ تأسيس «دار التقريب بين المذاهب الإسلاميّة» المشروع الوحدويّ الإسلاميّ العظيم الذي تمخَّض عن التفاهُم العميق بين المذاهب، في أعلىٰ القمم العلميّة، وهم علماء المذاهب ومشايخهم وكتّابهم ومصلحوهم، وكانت إحدىٰ نتائجه العظيمة انفتاح شيوخ الأزهر علىٰ الفقه الشيعيّ ومطالعته ومعرفته، والاعتراف بعمقه، والإفتاء بجواز التعبّد به، كواحدٍ من المذاهب الإسلاميّة الكبرى المشهورة [٢].

لقد بقي أمرُ الجواب عن الأخبار المَقْلوبة، من السيّد البُروجِرديّ وبالسرعة والدقّة الباهرين، غير منكشف لي، وعالقاً بذهني مع هيبة عظيمة للسيّد الذي أعاد

---

(١) نفس المصدر (ص ٨).

(٢) فقد أفتىٰ الامام الاكبر المجتهد العظيم المصلح المجاهد الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر بقوله : إنّ مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية ، مذهب يجوز التعبّد به شرعاً ، كسائر المذاهب الإسلامية .

إلىٰ الحياة كلّ تلك الأمثلة التاريخيّة للاختبارات في العصور الأُولىٰ .

حتىٰ هيّأ اللّهُ أسبابَ طبع «الموسوعة الرجاليّة» العظيمة للسيّد رحمه اللّه، وعندما اقتنيتُها وطالعتُها، توضّحتْ لي أسرارُ السرعة والدقّة التي بهما تمكّنَ السيّد من الإجابة علىٰ تلك الأحاديث المَقْلوبة.

ولكن ازدادت الهيبةُ للسيّد، وازداد هو في عيني إجلالاً وإكباراً لما أبدعه في تأليف ذلك الكتاب العظيم، بعد الإبداع في فكرته وعمق النظرات وبُعدها في ما رسمه من أهداف وغايات للكتاب، ممّا يجعل السيّد في عداد العباقرة الكبار .

وهذا ما دعاني إلىٰ تأليف كتاب «المنهج الرجاليّ» لأُعرّف بمنهج السيّد في المعالجة الرجاليّة، وتوضيح منهجه وعمله وأهدافه في الموسوعة الرجاليّة الخالدة .

أمّا عن الاختبار، واسئلته، وأجوبة السيّد عنها فلم أعرف شيئاً ولم أسمع عن أحدٍ يعرف عنها شيئاً، فلم أكن أحلم بها، حتىٰ حاولتُ الاتصال ببعض من بقي من أقرباء السيّد لغرض تسجيل سطور عن أولاده وخلفه، فوفّقني اللّهُ بمعرفة السيّد العلوي، و هو سبط السيّد الإمام البُروجِرديّ رحمه اللّه، فقد رحّبَ بي علىٰ الهاتف، ثم أرسل إليّ ما استفدتُ منه في تسجيل السطور المطلوبة عن خلف السيّد في مقدمة «المنهج الرجاليّ».

وكان في ما أرسله إليّ صفحات، تحتوي علىٰ سؤالات عن أحاديث، وأجوبتها باللغة الفارسيّة، فما قرأتُها إلّا وأراني أمامَ تلك الأحاديث المَقْلوبة ذاتِها. فشكرتُ اللّهَ تعالىٰ علىٰ هذه الموهبة والنعمة التي لم أكن أترقّبها، ولا أشكّ في أنّها من ألطاف روح السيّد البُروجِرديّ رحمه اللّه الذي أزور قبره يوميّاً للتدريس في باحته، فقد طلبتُ منه الدعاء لي للتوفيق لأداء حقّه كما يلزم ـ في موضوع «المنهج الرجاليّ».

ولا ريبَ أنّ وجود هذه «الأجوبة عن الأحاديث المقلوبة» من أبرز معالم عمل السيّد في فنّ الرجال، وهي دليل على تضلّعه فيه وسعة استيعابه للحديث الشريف والإحاطة به .

ولمّا أطْلَعتُ السيّدَ العلويّ بواسطة الهاتف – حيثُ لم ألتق به إلىٰ حدّ كتابة هذه

السطور ـ علىٰ أمر الأحاديث المَقْلوبة، وأمر الاختبار، لم يكن يعرف عنهما شيئاً .

فأشكرُ اللّهَ تبارك وتعالىٰ الذي خصّني بهذه الموهِبة، ووفّقني لإحياء هذا الأثر العظيم لهذا السيّد الكريم .

بين الأسئلة والأجوبة :

الأسئلة الموجودة هي تسعة فقط، بينما السيد بحر العلوم رحمه اللّه أخبرني بأنّها كانت عشرة، ولا أدري ما هو السبب في هذا الاختلاف ؟

فالموجود في النسخة لا يحتمل الخطأ لتصريحه بالعدد بالأسماء مع الأرقام، وانتهائها بقوله: «تحريراً» مما يدلّ علىٰ انتهاء الكتابة بنهاية الإجابة علىٰ الحديث التاسع .

والأسئلة تحتوي علىٰ كلّ أقسام القلب التي ذكرناها في صدر هذا التقديم، من : الإغْراب، والإغْلال، والعكس، والتركيب، والإبْدال .

مضافاً إلىٰ ذلك كلّه : فإنّها تحتوي علىٰ الأسئلة عن المتون، واختار السائل من المتون ما يحتوي علىٰ «المُشكل» من الأحاديث التي يُشكل تفسيرها ومعرفة معناها، وأكثرها عقائديّة وفكريّة .

كما يحتوي بعضها علىٰ «الغريب» .

ويحتوي بعضها علىٰ «المختلف» الذي يُحتاج في الجمع بينه إلىٰ عمق ودقّة ومعرفة بالحديث وشؤونه .

وبالرغم من أنّ السِمَة في الأسانيد والمتون هي الظاهرة الشيعيّة، إلّا أنّ السائل قد أوغل في إرباك الأسئلة حيثُ خلطها بأسماء من رُواة العامّة، وكذلك المتون مما يزيد كلّ ذلك علىٰ صعوبة فائقة أكبرَ بكثيرٍ مما يجري في مجرّد الحديث المَقْلوب .

أمّا عمل السيّد في الإجابة :

فلقد أبدىٰ السيّد البُروجِرديّ رحمه اللّه بُطولةً عجيبة في الإجابات، حيث لم

يترك شاردةً ولا واردةً من أوجه الإبهام في أنواع القلب، ففَطَنَ لكلّ ذلك، وشرحه وصوّبه وردّ كل أمرٍ إلىٰ صحّته، بأوضح عبارة.

وقد أشار إلىٰ ذلك في صدر الإجابات بشكلٍ جامع، ثم عرض في كلّ حديث حديث إلىٰ جهات القلب في سنده، وجهات الإشكال والغرابة والاختلاف في متنه.

وقد أثبتَ قدرته الفائقة علىٰ فنون علم الرجال، واطلاعه الواسع علىٰ طبقات الرجال، ومصادر العلم بما لا نظيرَ له بين المراجع، وبما يقلّ نظيرُه حتىٰ في المتخصّصين في علم الرجال المنقطعين إلىٰ شؤونه.

وأمّا في المتون: فقد أظهرَ حفظاً ووعياً وسعة اطّلاع علىٰ الكتب والمؤلّفات الحديثيّة كافّة، حتّىٰ مالا يتداوله الفقهاء من المصادر، وتظهر من الإجابات معرفته بعلم تاريخ الحديث وتدوينه.

وأمّا في مجال رفع الإشكال وتفسيره، والجمع بين مختلف الحديث، فقد ظهر السيّد بأقوىٰ شكلٍ مما دلّ علىٰ أعلميّته في «فقه الحديث» ومعرفة كُنه مراد الأئمة عليهم السلام، بالجمع بين مؤدّىٰ الأحاديث المختلفة من جهةٍ، والتوفيق بينها وبين مداليل سائر المصادر والأدلّة، كالآيات القرآنيّة الكريمة، والقواعد الفقهيّة أو الأُصوليّة الثابتة في مواضعها من العلوم. وهذا هوالنهاية في ما يُراد من مرجع الدين أنْ يكون عليه من التنبّه واليقظة والوعي في ما يرتبط بالحديث الشريف هذا المصدر الإسلاميّ الواسع الثرّ، والينبوع الدائم الفيض، الغزير العطاء.

أمّا عن النسخة :

تقع النسخة في ١٤ صفحة، تحتوي كلّ منها علىٰ ٢١ سطراً، وخطّها واضح مقروء، إلّا أنّها كثيرة الأخطاء والأغلاط.

وهي ليست مؤرّخة بالرغم من كتابة كلمة «تحريراً» التي تُكتبُ عادةً عند

تسجيل التواريخ للمدّونات وعند الانتهاء منها .

وقد سبق أنْ اطّلعنا علىٰ تاريخ لكتابة الأجوبة، وهو بالتحديد بُعيد وفاة السيّد أبو الحسن الأصفهاني في نهاية عام (١٣٦٥هـ) وقد مضىٰ علىٰ إقامة السيّد البُروجِردي في قُم حوالي العشرة أشهر .

وعملي في النصّ:

قمتُ بترجمة النصّ إلىٰ اللغة العربيّة.

وقد صوّبتُ ما وجدتُه من الأخطاء الواضحة، وأشرتُ إلىٰ ما تصرّفتُ فيه مع ذكر وجهه في الهوامش .

وحاولتُ تقطيع الكتاب وتوزيع نصّه، كي تبرز معالمه .

كما خرّجتُ منقولاته عن مصادرها تسهيلاً للقارىء علىٰ المتابعة والمقارنة .

اللهمّ اغفر لنا ولآبائنا وأُمّهاتنا ولمشايخنا ولمن وجب حقُّه علينا ، برحمتك يا أرحم الراحمين، وصلّى اللّهم علىٰ محمّدٍ وآله الطاهرين، وآخر دعواهُم أن الحمدُ للّه ربّ العالمين .

حُرّرَ في قم المقدّسة، ١٣ رجب المرجب ١٤١٨ هـ.

وَكَتَبَ

السيّد محمّد رضا الحسينيّ

الجلاليّ

بسم الله الرحمن الرحيم

يا حجةَ الإسلام ، دامت بركاتكم :اكشفوا لنا المشكلاتِ الواقـعة في الأحـاديث التالية :

السؤالُ الأوّل :

روىٰ شيخ الطائفة محمّد بن الحسن، عن أحمد بن علّوَيْه، عن المُفيد. عن محمّد بن خالد، عن محمّد بن جعفر بن قُولَوَيْه، عن محمّد بن يعقوب الكُلَيْنيّ. عن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن علاء بن رَزِين، عن عاصم بـن عـبد الحميد ،عن يونس بن عبد الرحمن :

عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال : «العلمُ ليس بكثرة التعلّم، بل هو نورٌ يقذفه الرحمنُ في قلب مَنْ يشاء»[1].

من الواضح أنّ العلمَ إنّما يحصل بالتعلُّم والدرس، وليس أمراً يُوهَب. مع أنّ العلم الموجود لدىٰ العالم غير العامل، كيف يكون نوراً، قد وُهِبَ من اللّه تعالىٰ ؟

فما هو المقصود من هذا الحديث ؟

الجواب :

إنّ الإجابة علىٰ هذا الحديث، وسائر الأحـاديث الواردة في الأسـئلة هـو: أنّ أسانيدها كلّها معلولةٌ، وتحتوي علىٰ اختلاف كثير، ولا يكـون مـعرفة اخـتلافاتها

(١) ارسله بهذا اللفظ الشهيد في منية المريد (ص ١٦٧) إلّا اَن فيه «وإنّما هو» وفي آخره «في قلب من يريدُ اللّه أن يهديه».

بحاجةٍ إلىٰ الإيضاح، لمن يعرف أمرَ طبقات الرواة، ويعلم أنّ كلّ طبقةٍ لابُدّ أن تروي عمّا فوقها، ولا تروي عن الطبقة النازلة عنها، ولا الطبقة البعيدة عنها بطبقتين.

ولذا فإنّي أذكرُ وجهَ الخَلَل في الأسانيد المذكورة، في بداية الإجابة عنها، ثمّ أُجيب علىٰ المشكلات التي طرحتموها حول المتون.

أمّا هذا الحديث الأوّل، ففي سنده :

أوّلاً: أنّ شيخ الطائفة (**محمّد بن الحسن**) بن علي الطوسيّ، هو تلميذ «المُفيد» ويروي عنه بلا واسطة أحد، وكذلك المفيد مع «**جعفر بن محمّد بن قولويه**».

فتوسّط «**أحمد بن علّويه**» بين الشيخ [الطوسي] والمفيد، وكذلك توسّط «**محمد بن خالد**» بين المفيد وابن قولويه، خطأٌ.

وثانياً: أنّ «**أحمد بن علّويه**» من الطبقة الثامنة، فتوسّطه بين شيخ الطائفة الذي هو من الطبقة الثانية عشرة، والمفيد الذي هو من الطبقة الحادية عشرة، ليس صحيحاً.

وكذلك «**محمد بن خالد**» الذي هو من كبار الطبقة السابعة، فتوسّطه بين المفيد، وابن قولويه الذي هو من الطبقة العاشرة، لا وجهَ له.

وثالثاً: أنّ ابن قولويه هو: جعفر بن محمّد، لا «**محمّد بن جعفر**».

ورابعاً: أنّ «**إبراهيم بن هاشم**» هو من الطبقة السابعة، و«**العلاء بن رزين**» من الطبقة الخامسة، فرواية «**إبراهيم**» عن «**العلاء**» لا تصحّ، إلّا علىٰ نحو الإرسال.

وخامساً: «**عاصم بن عبد الحميد**» وَهْم، وإنّما هو: عاصم بن حُمَيْد.

وسادساً: أنّ «**عاصماً**» من الطبقة الخامسة، و «**يونس بن عبد الرحمن**» من السادسة نعم، لقد رأىٰ الإمام عليه السلام في أوائل أمره، مرّةً بين الصفا والمروة، ولكنّه لم يأخذ الحديثَ منه عليه السلام[(١)].

وثامناً: أنّ «**محمد بن يعقوب الكُلَيْنيّ**» من الطبقة التاسعة، و «**إبراهيم بن هاشم**» من الطبقة السابعة، ولا يروي الكُلَيْنيّ عنه إلّا بتوسّط ابنه «**علي**».

---

(١) رجال النجاشي (ص ٤٤٦) رقم (١٢٠٨).

وتاسعاً: أنّ والد إبراهيم وهو (هاشم) لم يكن من رواة الحديث.

وكأنّ السائل قصد ذكر «علي بن إبراهيم بن هاشم» فيكون قد سقط اسم «علي» من القلم سهواً.

وأمّا متن الحديث:

فإنّ المجلسيّ رحمه اللّه قد حكى عن خطّ الشيخ البهائيّ رحمه اللّه، أنّه نقله عن خطّ الشيخ الشهيد محمّد بن مكّي رحمه اللّه، أنّه روىٰ مرسلاً: أنّ عُنْوانَ البصريّ وهو العاميّ المتنسّك الذي كان من تلامذة مالك بن أنس، حضرَ عند أبي‌عبداللّه جعفر بن محمد عليه السلام، وكان ممّا قال الإمامُ له تلك العبارة، باختلاف يسير، ونصّها: ليس العلمُ بالتعلُّم، إنّما هو نورٌ يقعُ في قلب مَنْ يُريد اللّهُ أنْ يهديهُ [١].

وفي (الاثنا عشرية) للمكّي، هكذا: .... إنّما هو نورٌ يضعه اللّه في قلب مَنْ يريد أن يهديه [٢].

وكيف كان، فليس من البعيد أن يكون المراد: أنّ انكشاف حقائق الأشياء، وتمام الملاك له، ليس هو كثرةُ التعلُّم، حتّىٰ يدور مداره وجوداً وعدماً، بل ذلك منوطٌ بإفاضة اللّه تعالىٰ نوراً هو ملاكُ انكشاف الحقائق، فيتنوّر القلبُ بذلك النور، سواء كان هناك كثرةُ التعلُّم أم لم يكن؟

السؤالُ الثاني:

روىٰ الكراجكيّ، عن الحسن بن محمد بن الحسن الطوسيّ، عن العلاّن الكُلَيْنيّ، عن محمُد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن خالد بن محمد البَرْقيّ، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أبيه، عن محمد بن الحسن بن فرّوخ، عن جميل بن درّاج، عن علي بن أبي حمزة، عن عبد اللّه بن سنان، عن محمد بن سنان.

---

(١) بحار الأنوار (ج ١، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦) وقد صوّبنا متن الحديث كما فيه، وقد نقله الشهيد في المنية (ص ١٤٩).

(٢) الاثنا عشرية في المواعظ العددية.

عن الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام، قال: لا يفيد لذي علم علمُه، إلاّ أنْ يعرف من نفسه حقيقة العبوديّة[(١)].

ما هي حقيقة العبودية التي تتوقّف فائدة العلم، علىٰ معرفتها في النفس ؟

الجواب : أمّا سند هذا الحديث :

أولاً: أنّ الشيخ الكراجكيّ من الطبقة الثانية عشرة، وهو شريك الشيخ الطوسيّ عليه الرحمة في الرواية عن كثيرٍ من المشايخ، فروايته عن الشيخ أبي علي الحسن بن محمّد ابن الحسن الطوسيّ ـ الذي هو من الطبقة الثالثة عشرة مستبعدٌ جدّاً، بل لا نظيرَ لها .

وثانياً: أنّ علّان الكُلَيْنيّ – وهو علي بن محمّد بن إبراهيم ـ من الطبقة الثـامنة، فرواية الحسن بن محمّد بن الحسن عنه، وَهمٌ .

وثالثاً: أنّ «علّان» من شيوخ محمّد بن يعقوب الكُلَيْنيّ، فروايته عن محمّد بـن يعقوب الكُلَيْنيّ، وَهمٌ .

ورابعاً: أنّ «خالد بن محمّد البَرْقيّ» مقلوبٌ وصوابه: محمّد بن خالد البَرْقيّ .

وخامساً: أنّ محمّد بن خالد من الطبقة السابعة، ومحمّد بن الحسن الصـفّار مـن الطبقة الثامنة، فرواية محمّد بن خالد عن الصفار، وَهمٌ .

وسادساً: أنّ «الحسن» والد محمّد الصفّار ليس من رواة الحديث، فقولكم: «عن أبيه» خطأ .

وسابعاً: أنّ «محمّد بن الحسن بن فَرّوخ» هو نفس «محمّد بن الحسن الصـفّار» و «فرّوخ» هو جدّه، فقولكم: «محمّد بن الحسن الصفّار، عن أبيه، عن محمّد بن الحسن ابن فرّوخ» غلط .

وثامناً: أنّ محمّد بن الحسن الصفّار من الطبقة الثامنة، و «جميل بـن درّاج» مـن الطبقة الخامسة، ولا يروي «الحسن بن فرّوخ» عن «جميل» حديثاً .

وتاسعاً: أنّ «عبد اللّه بن سِنان» من الطبقة الخامسة، و «محمّد بن سِنان» مـن الطبقة السادسة، ولا تصحّ روايةُ عبد اللّه عن «محمّد» .

وعاشراً: أنّ محمّد بن سِنان ـ وهو من الطبقة السادسة ـ قد توفّيَ في بـدايـات

---

(١) لم نقف علىٰ مصدره .

القرن الثالث، فلا مورد لروايته عن الإمام محمّد الباقر عليه السلام المتوفّىٰ حدود سنة ١١٣هـ ولا نظيرَ لمثل ذلك .

وأمّا متن هذا الحديث :

فهذا النصّ لا يُشابه النصوص العربيّة، لأنّ العربَ لا يستعملون «لام التأكيد» المذكور في «لذي علم» بعد الفعل .

ويمكن أنْ تكون العبارةُ بصورةٍ أُخرىٰ، تفيد هذا المعنىٰ ورويتْ بأسانيد أُخرىٰ مثل قوله: «لا ينفع عالماً علمه».

وعلىٰ كلّ حال، فإنّ حقيقة العبوديّة ـ المنوط بها الانتفاعُ من العلم ـ هي أن يعرف الإنسانُ في نفسه ـ واقعاً، لا صورةً، ولا بالإعجاب بالنفس ـ اَنّ رضا مولاه مقدّمٌ علىٰ هوىٰ نفسه، فهذا هو العملُ بالعلم .

وقد دلّت الأحاديث المتواترة علىٰ أنّ العلمَ بلا عملٍ، لا يُفيد صاحبَه شيئاً .

السؤال الثالث :

روىٰ شيخ الطائفة في «التهذيب» عن علي بن أحمد بن العاصميّ، عن محمّد ابن محمّد بن النعمان، عن محمّد بن عمران المَرْزباني، عن محمّد بن بابَوَيْه القُمّي، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه عن أحمد بن خالد البَرْقيّ، عن عبد اللّه بن جعفر الحِمْيَريّ، عن علي بن حمّاد العدويّ البصريّ، عن عبد اللّه بن سِنان، عن زُرارة :
عن أبي عبد اللّه عليه السلام: لا يكون المؤمنُ مؤمناً إلّا أن يكمل عقلُه، ولا يكمل عقله إلّا أن يرىٰ نفسه شرّاً من جميع الناس .
ما هو الغَرَض من أن يرىٰ المؤمنُ المتعبّد نفسه أسوأ من الأشرار والفسّاق ! فما هو المرادُ من النصّ ؟

الجواب : أمّا سنداً :

أوّلاً: أنّ شيخ الطائفة، يروي عن الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان، مباشرةً، ولا وجهَ لتوسّط علي بن أحمد العاصميّ بينهما .

وثانياً: لا أعرف «علي بن أحمد العاصمي» نعم، في الرواة «أحمد بن محمّد بن أحمد ابن طلحة العاصميّ» ولكنّه من الطبقة الثامنة، ولا يُناسب وقوعه هنا في هذه الطبقة «الحادية عشرة ـ الثانية عشرة» .

وثالثاً: أنّ رواية «علي بن إبراهيم بن هاشم» عن أحمد بن خالد البَرْقيّ، غريبةٌ في النظر، وإنْ كان كلاهما من الطبقة السابعة، ومن الممكن أنّ أهل الطبقة الواحدة يروي أحدهما عن الآخر .

ورابعاً: ليس من الرواة من يُسمّىٰ بـ«أحمد بن خالد البَرْقيّ» إلاّ أن يكون «أحمد» مصحّفاً عن «محمّد» أو يكون المراد «أحمد بن محمّد بن خالد» ويكون «أحمد» منسوباً إلىٰ جدّه «خالد».

وخامساً: أنّ البَرْقيّ ـ سواء كان «محمّد» أو «أحمد» ـ هو من الطبقة السابعة، و«عبدالله الحِمْيَريّ» من الطبقة الثامنة، فلا يروي البَرْقيّ عن الحِمْيَريّ، بل الأمر بالعكس .

وسادساً: أنّ عبد اللّه بن جعفر الحِمْيَريّ هو من الطبقة الثامنة ـ كما ذكرنا ـ و«علي بن حماد العدوي البصري» من الطبقة العاشرة، ولا يمكن أن تروي الطبقة الثامنة من الطبقة العاشرة .

وسابعاً: أنّ «عبد اللّه بن سِنان» من الطبقة الخامسة، و«علي بن حماد العدوي البصري» من الطبقة العاشرة، ولا تروي العاشرة عن الخامسة بلا واسطة .

وأما متناً :

فإنّ هذا النصّ لم يُرْوَ بهذا السند كما شرحنا .

لكنّ الكُلَيْنيّ رحمه اللّه، روىٰ في كتاب العقل والجهل، عن أبي عبد اللّه الأشعري، وهو الحسين بن محمّد بن عامر بن عِمْران القُمّي ـ عن بعض أصحابنا، مرفوعاً عن هشام بن الحكم، قال : قال لي أبو الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام - في حديثٍ طويل، يحتوي على فقراتٍ كثيرة، منها ـ: يا هشام، كان أميرُ المؤمنين عليه السلام يقول: «ما عُبِدَ اللّهُ بشيءٍ أفضلَ من العقل، وماتمَّ عقلُ امرىءٍ حتىٰ تكون فيه خصال شتّىٰ ـ إلىٰ أن

قال ـ: يستكثرُ قليلَ المعروف من غيره، ويستقلُّ كثير المعروف من نفسه، ويرىٰ الناسَ كلّهم خيراً منه، وأنّه شرّهم في نفسه» انتهىٰ[١].

قلتم في السؤال: ما هو الغَرَض من أن يرىٰ المؤمنُ نفسه أسوأ من الفسّاق ؟

الجواب: أنّ المؤمنَ ـ إذا اعتبرَ عبادته أمراً مّا، واعتبرَ لنفسه قيمةً ووزناً من أجل تلك العبادة، بحيث عَدَّ لنفسه مزيّةً علىٰ الناس من أجلها، فهو ليست له منزلةٌ، بل من الممكن أن يكون هذا سبباً لاستحقاقه العقوبات والتقهْقُر في الدركات السُفلىٰ !

قال اللّه تعالىٰ: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الذين يفرحون بما أَتَوْا ويُحِبّون أن يُحْمَدوا بما لم يفعلوا فلا تَحْسَبَنَّهم بمفازةٍ من العذاب ولهم عذابٌ أليمٌ﴾ [١٨٨ ـ آل عمران].

فمن يملكُ العقلَ الكامل، فباعتبار أنّه يعرف عيوبَ نفسه بصورةٍ جيّدة، ولا يرىٰ لأعماله الحسنة قدراً، ولا وزناً، وهو لا يعرفُ عن أحوال الناس الآخرين شيئاً، ولو اشتهروا بالفسق، فلا محالةَ يرىٰ نفسه أسوأ حالاً من الآخرين، لأنّ من المحتمل أنّ يتدارك الآخرون فسقَهم بالتوبة والندامة وبسائر أعمال الخير والبرّ ﴿إنّ الحسنات يذهبن السّيئات﴾ [١١٤ ـ هود].

السؤال الرابع :

في «الكافي» عن عدّة من أصحابنا، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن جدّه محمّد هاشم بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن يحيىٰ بن محمّد، عن فُضَيْل الرسّان، عن عبد اللّه بن سِنان، عن مفضّل بن عمر، عن علي بن أبي حمزة، عن أبيه.

عن الإمام السجّاد عليه السلام، عن آبائه: عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: إنّ اللّه تبارك وتعالىٰ قال: ما تردَّدتُ في شيءٍ أنا فاعله كتردّدي في قبض روح عبدي المؤمن إنّه يكرهُ الموتَ وأنا أكره مساءته[٢].

---

(١) الكافي، الأُصول (ج ١، ص ١٨ـ١٩) الحديث (١١) وهو طويل بدايته في (ص ١٢).

(٢) سيأتي أن هذا المتن غير وارد في الكتب. ومما يجدر ذكره أن المولى عبد الخالق اليزدي (المتوفىٰ ١٢٦٨هـ) ألف رسالة حول هذا الحديث، أعدها الشيخ مهدي مهريزي في مجلة علوم حديث العدد الثالث (ص ٧٦-٩١) من السنة الاولى.

←

أوّلاً: ما هو المراد من «التردُّد» الذي هو من الصفات النفسانيّة ؟ وكيف يتصوّر هذا في الباريء تعالىٰ عن ذلك عُلُوّاً كبيراً ؟!

وثانياً: قد وصف الله ـ في الحديث ـ المؤمنَ بكراهة الموت، وهذا يُنافي طائفة من الأحاديث الدالّة علىٰ أنّ المؤمنَ يحبّ الموت، كما توحيه أيضاً الآية الكريمة: ﴿فَتَمَنَّوا الموتَ إنْ كنتم صادقين﴾ [٩٤ ـ البقرة].

فما هو المراد ؟

الجواب : أمّا سند الحديث :

أوّلاً: أنّ محمّد بن يعقوب هو من تلامذة علي بن إبراهيم بن هاشم، ويروي عنه ما يزيد علىٰ ألفَي حديث في كتاب «الكافي» وليس في شيء منها توسّط أحدٍ بينهما، فما نقلتم عن «الكافي عن عدّة من أصحابنا عن علي بن إبراهيم» غلط.

وثانياً: أنّ «هاشماً» جدّ علي بن إبراهيم، ليس هو من رواة الحديث، فقولكم: «عن أبيه عن جدّه» خطأ.

وثالثاً: أنّ جدّ علي هو «هاشم» لا «محمّد هاشم» وهذا التركيب في الأسماء، من صنيع العجم.

ورابعاً: أنّ والد «هاشم» لم يُسَمّ في أيّ موردٍ ولا أدري، لمّا سمّيتموه بـ«محمّد» علىٰ أيّ مصدرٍ اعتمدتم ؟

وخامساً: قلتم: «أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن الحسن بن الوليد» وهذا خطأ، لأنّ «أحمد» من الطبقة السابعة، ووفاته في سنة مأتين وخمسة وسبعين[1] و «محمّد بن الحسن» من الطبقة التاسعة، ووفاته في حدود سنة ثلاثمائة وثلاثين ونيف، فالطبقة السابعة لا تروي عن الطبقة التاسعة، أبداً.

وسادساً: لا ذكر لـ«يحيىٰ بن محمّد» في المعاجم، نعم، لا يبعد أنْ يكون مقلوباً عن

→ العدد الثالث(ص ٧٦-٩١) من السنة الاولى.

(١) كذا في الأصل، لكن المذكور في رجال النجاشي (ص ٧٧) رقم (١٨٢) ـ نقلاً عن الغضائري ـ أنّه توفي سنة أربع وسبعين ومائتين.

«محمّد بن يحيىٰ» وحينئذٍ: فرواية «ابن الوليد» عنه، وروايته هو عن «فضيل الرسّان» خطأ، سواء كان «محمّد» هذا هو «محمّد بن يحيىٰ العطّار القُمّي» وهو من الطبقة الثامنة، أو كان «محمّد بن يحيىٰ الخزّاز» وهو من الطبقة السادسة، ووجهه واضح .

وسابعاً: أنّ رواية «محمّد بن الحسن بن الولّيد» وهو من الطبقة التاسعة عن «فضيل الرسّان» وهو من الطبقة الرابعة، لا وجه لها، وكذلك رواية فضيل الرسّان عن «عبد اللّه بن سنان» الذي هو من الطبقة الخامسة .

وأما متن الحديث :

فالنصّ المذكور لم يُرو بالسند الذي أوردتموه، ولكن رُوي في الكافي، والأمالي بسندين ـ باختلافٍ يسير ـ .

ففي الكافي: عن محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سِنان، عن ابن مُسكان، عن منصور الصيقل، والمعلّىٰ بن خُنَيْس، قالا :

سمعنا أبا عبد اللّه عليه السلام يقول : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم : قال تعالىٰ : «ما تردّدتُ في شيءٍ أنا فاعله كتردّدي في موت عبدي المؤمن، إنّي لأُحبّ لقاءَه، ويكره الموتَ، فأصرفه عنه ، وإنّه ليدعوني فأُجيبه، وإنّه ليسألني فأُعطيه[1] .

وأيضاً في الأمالي: أخبرنا محمّد بن محمّد، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمّد ابن علي الصوفيّ، قال: حدّثنا أبو علي محمّد بن همّام الإسكافي، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري، قال: حدّثني سعيد بن عمر، قال حدّثني الحسن بن ضوء:

عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال علي بن الحُسين زين العابدين عليهما السلام :قال اللّه عزّ وجلّ : ما من شيءٍ أتردّدُ فيه مثل تردّدي عند قبض روح المؤمن، يكره الموتَ وأنا أكره مساءته، فإذا حضرهُ أجلُه الذي لا تأخيرَ فيه بعثنا إليه برَيْحانتين من الجنّة تسمىٰ إحداهما المُسَخِّية

(١) الكافي ، الاصول (ج ٢، ص ٢٤٦) الحديث (٦)، ورواه بسند آخر عن يونس ، عن ابن مسكان، عن المعلّىٰ ـ وحده ـ بلفظ قريب في المصدر (ج ٢، ص ٣٥٤) الحديث (١١) وفي (ج ٢، ص ٣٥٢) الحديث (٧) بسنده عن حماد بن بشير عن الصادق مرفوعاً .
وفي (ج ٢، ص ٣٥٢) الحديث (٨) عن أبان بن تغلب عن الباقر مرفوعاً ، نحوه .

والأُخرىٰ المُنَسِّية، فأمّا المُسَخِّية فتُسَخِّيه من ماله، وأما المنسّية فتنسّيه أمر الدنيا.انتهىٰ[١]

وأيضاً أورد الشيخ رحمه اللّه دعاءً في «مصباح المتهجِّد» في أدعية تعقيب الفرائض، جاء فيه: ثم تقول: «اللهمّ صلّ علىٰ محمّد وآل محمّد» اللّهم إنّ الصادق قال: إنّك قلتَ: «ما تردّدتُ في شيء أنا فاعله كتردّدي في قبض روح عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ...» إلىٰ آخر الدعاء[٢].

وقلتم في السؤال: أوّلاً: ما هو المراد من التردُّد ؟ ... إلىٰ آخر .

نقول: إنّ استعمال لفظ «التردُّد» في هذا المقام، إنّما هو من قبيل الكناية أعني استعمال لفظ اللازم، لنقل ذهن المخاطب إلىٰ الملزوم، والمراد الجدّي في الكنايات إنّما هو الملزوم، وإطلاق الصدق والكذب علىٰ الكلام منوط بمطابقة الملزوم للواقع وعدمها، حتىٰ لو لم يتحقّق اللازم في الخارج، كما يقال بصدد الإعلان عن الجود: «فلان كثير الرماد» فينتقل المخاطب من كثرة الرماد إلىٰ كثرة الطبخ، ومنه إلىٰ كثرةالضيوف، ومن ذلك إلىٰ وجود صفة الجود والسخاء، ومثل هذا الكلام صحيح ومستحسن إذا كان «فلان» يملك صفة الجود، ولو لم يكن عنده ضيف، أبداً، ولم يوجد عنده رماد، أصلاً، وعلىٰ هذا، فنقول: فهنا أيضاً: حيث أنّ «التردّد» من الشخص في الفعل من لوازم التزاحم بين المقتضِيات له والموانع عنه، والمراد من نسبة «التردّد» هو عين وجود المقتضي لقبض الروح، ووجود المانع المزاحم وهو كراهة المؤمن لذلك، والغرض : إفادة هذا المعنىٰ، أي: أنّ منزلة المؤمن عند اللّه في درجةٍ من العلوّ بحيث أنّ كراهته لشيء تصدُّ المقتضِيات لوجود ذلك الشيء، حتىٰ لو حلّ أجلُه الحتميّ فلأجل رفع كراهته للموت يُرسل من الجنة الريحانتين ـ المسخّية ، والمنسّية ـ إليه، كي لا يكون قبض روحه مع كراهته .

ويحتمل ـ أيضاً ـ أنْ يكون ذكر «التردّد» علىٰ سبيل الاستعارة، بتقريب يوجب ذكره إطالة الكلام .

---

(١) الامالي ، للشيخ الطوسي (ص ٤١٤) رقم (٩٣٢) .
(٢) مصباح المتهجد وسلاح المتعبد (ص ٥١ ـ ٥٢) في التعقيبات المذكورة بعد صلاة الظهر .

ومن المعلوم أنّ هذه الرواية ليستْ بصدد بيان أنّ المؤمن يكره الموت حتىٰ يفيد العموم، فينافي ما دلّ علىٰ أنّ أولياء اللّه لهم مقاماتٌ رفيعة في الإيمان، فهم يشتاقون إلىٰ الموت «ولولا الآجال التي كتب اللّه لهم لم تستقرّ أرواحهم في أجسادهم»(١)

ونقول في نهاية هذا الجواب: إنّ تمام الآية المذكورة هو: قال اللّه تعالىٰ: ﴿قل إنْ كانت لكم الدارُ الآخرة عند اللّه خالصةً من دون الناس فتمنّوا الموتَ إنْ كنتم صادقين﴾ [٩٤ ـ البقرة].

وقال عزّ من قائل: ﴿إنْ زعمتم أنّكم أولياءُ لله من دون الناس فتمنّوا الموت إن كنتم صادقين﴾ [٦ ـ الجمعة].

السؤال الخامس :

روىٰ النجاشي في (رجاله) عن علي بن حمّاد العبديّ، عن سفيان العبديّ، عن أبي علّويه الأصبهاني، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن جدّه، عن محمّد بن محمّد بن الأشعث، عن سالم بن سلام، عن شهر بن حوشب، عن فطر بن خليفة، عن يونس بن عبد الرحمن:

عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إنّ دينَ اللّه لا يُصاب بالعقول.

كيف الوِفاق بينَ هذا الحديث، والمقولة المشهورة: «كلّ ماحكم به العقلُ حكم به الشرعُ، وبالعكس».

الجواب : أمّا سند الحديث :

أوّلاً: أنّ جميع أسانيد رجال النجاشي مضبوطة لديّ، وليس هذا السند في كتاب النجاشي، بتاتاً.

وهذا المتن ـ بغير هذا السند أيضاً ـ لم يرد في هذا الكتاب.

---

(١) رواه في بحار الأنوار (ج ٦٧، ص ٣٤٢) الحديث (٥١) و (ج ٦٨، ص ١٩٣) الحديث (٤٨) و عن علي عليه السلام، وهو في نهج البلاغة الخطبة (١٩٣) في وصف المتقين الذي قاله لهمّام، ورواه في البحار (ج ٦٩، ص ٢٨٩) الحديث (٢٣) مرفوعاً إلىٰ رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم.

وإذا تدّعون وجود ذلك، فمن الجيّد أن تكتبوا إلينا موضع ذكره في ترجمة أيّ واحد من الرواة ؟

وثانياً: لا رواية للنجاشي عن علي بن حمّاد، مع أنّه قد رآه، لكنّه لم يرو عنه إلّا بواسطة الحُسين بن عُبيد اللّه الغضائريّ .

وثالثاً: لم يكن «خالد» جدّ «أحمد بن محمّد بن خالد» من رواة الحديث .

ورابعاً[١]: أنّ «محمّد بن محمّد بن الأشعث» ـ وهو راوي كتاب «الجعفريات» عن موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ بن جعفر عليه‌السلام ـ هو من الطبقة الثامنة، ومحمّد بن خالد من الطبقة السابعة، وعلىٰ فرض كون والده «خالد» من الرواة فهو من الطبقة السادسة، والطبقة السادسة يستحيل أنْ تروي عن الثامنة !

وخامساً: أنّ «شهر بن حوشب أبا سعيد الشامي» هو من الطبقة الثانية، فهو من التابعين، ووفاته ـ علىٰ قول البخاري وآخرين ـ في سنة مائة للهجرة، و «محمّد ابن محمّد بن الأشعث» الذي هو من الطبقة الثامنة، لا يمكن أنْ يروي عنه بواسطة واحدة فقط .

وسادساً: أنّ فطر بن خليفة هو من الطبقة الرابعة، ووفاته علىٰ قول مُطَيَّن سنة مائة وخمسة وخمسين، فلا يمكن أنْ يروي عنه شهر بن حوشب وهو من الطبقة الثانية .

وسابعاً: أنّ «يونس بن عبد الرحمن» من الطبقة السادسة، وقد تُوفّي في سنة مائتين وثمان، فلا يروي عنه «فطر» بل لابدّ أن يروي هو عن فطر مع واسطة واحدة.

وثامناً: أنّ «يونس بن عبد الرحمن» قد لاقىٰ الإمام الصادق عليه‌السلام مرّة واحدة بين الصفا والمروة، كما قلنا[٢] ولم يرو عنه عليه‌السلام شيئاً .

وأمّا متن الحديث ، فنقول :

لم يُرْوَ هذا النصّ بالسند الذي أوردتموه .

---

(١) في المصوّرة كتب هنا «ثالثاً» وهو مكرر ، وقد تسلسل الخطأ في الوجوه التالية .
(٢) لاحظ: الجواب السابع عن السؤال الأوّل .

نعم، روى المشايخ في «الجوامع العظام» بأسانيدهم عن أبان بن تَغْلِب أنّه لمّا سمع من الامام الصادق عليه السلام حكم دية أصابع المرأة، قال: سُبحان اللّه يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون، ويقطع أربعاً فيكون عليه عشرون ؟ ...

فقال [الإمام عليه السلام] : مهلاً يا أبان [هذا حكم رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم إنّ المرأةَ تُعاقِل الرجل إلىٰ ثُلث الدية، فإذا بلغت الثُلث رجعتْ إلىٰ النصف، يا أبان إنّك أخذتني بالقياس][(١)] إنّ السُنّة إذا قِيستْ مُحِقَ الدين[(٢)].

يُستوحىٰ من هذا الحديث أنّ المقصود من عدم إصابة العقول للأحكام الإلهيّة، أنّ الإدراكات العقليّة الظنيّة لا تُصيب، مثل الظنون الحاصلة من القياس والاستحسان، لا المستقلّات العقليّة القطعيّة مثل حكم العقل بحسن الإحسان، وقبح الظلم، وهذه هي موضوع المقولة : «**كلّ ما حكم به العقل حكم به الشرع**» .

وأما عكس هذه المقولة فلا ينافي النصّ المرويّ أبداً، لأنّ المقصود من العكس ، أنّ الأحكام الشرعيّة تعتمد علىٰ الأسس والملاكات التي إذا أدركها العقل فإنّه يحكم بما يوافق الشرع.

السؤال السادس :

هل الكلام المعروف «العلم علمان : علم الأديان وعلم الأبدان» هو نصُّ حديثٍ مرويّ، أو لا ؟

الجواب :

أنا لم أرَ هذا الكلام في مصدرٍ مّا .

ونقل عن الشيخ البهائيّ رحمه اللّه أنّه نقله عن بعض العامّة، وقد عدّه الشيخ

---

(١) ما بين المعقوفتين هو المثبت في الجوامع الحديثية ، لكن أورد في الأصل بدله جملة : «ان دين اللّه لا يصاب بالعقول» .

(٢) جاء الحديث كما اثبتنا في الكافي (ج ٧، ص٢٩٩) الحديث (١) والتهذيب (ج ١٠،ص١٨٤) الحديث (٧١٩) والفقيه (ج ٤، ص٨٨) الحديث (٢٨٣) وراجع وسائل الشيعة (ج ٢٩، ص ٣٥٢) الباب(٤٤) من ديات الأعضاء الحديث(١) تسلسل (٣٥٧٦٢) .

البهائيّ نفسه من الموضوعات، ولم أعرف عن صحّة هذا النقل ـ أيضاً ـ شيئاً[١].

نعم، حكىٰ في «بحار الأنوار» عن «الجواهر» للشيخ الكراجكي أنّه قال فيه:

«قال أمير المؤمنين عليه‌السلام: العلوم أربعة: الفقه للأديان، والطب للأبدان، والنحو للسان، والنجوم لمعرفة الأزمان»[٢].

واللّه تعالىٰ هو العالم بحقائق الأمور.

السؤال السابع:

في تفسير «الصافي» عن العياشيّ، عن محمّد بن عبّاس بن ماهيار، عن سعد بن عبد اللّه الأشعريّ، عن [إبراهيم بن محمد الأشعريّ] عن ذريح المدائني، عن حسين بن سعيد الأهوازيّ، عن مفضّل بن عمر.

عن: أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: أصحاب اليمين خُلقوا من علّيين، وأصحاب الشمال من سِجّين، وهذا في كتابٍ مرقوم لا يستطيع أحدٌ من هؤلاء أنْ يكونوا من هؤلاء، ولا هؤلاء من هؤلاء.

ما هو توجيه هذا الحديث، إذا هو لم يدلّ علىٰ الجبر ؟

الجواب: أمّا سَند الحديث:

أوّلاً: أنّ «كتاب العيّاشي» المتداول، لا يشتمل إلّا علىٰ الأخبار المرسلة، وقد كان كتاباً نفيساً، إلّا أنّ بعض الأشخاص عمد لاختصاره، فحذف أسانيده، واقتصر علىٰ متونه، مع ذكر الراوي الأخير في كلّ رواية، ولم يكن في عصر الفيض [صاحب الصافي] هذا الكتاب إلاّ هكذا محذوف الأسانيد، فمن البعيد أن يكون هذا الحديث قد بقي مسنداً، وأنّ الفيض قد أورده في «الصافي» كذلك.

ثانياً: أنّ سعد بن عبد اللّه الأشعريّ من الطبقة الثامنة، وإبراهيم بن محمّد الأشعريّ من الطبقة الخامسة، وليس لسعد رواية عن إبراهيم مباشرةً وبلا واسطة

(١) نقله المجلسيّ في بحار الأنوار (ج ١، ٢٢٠) الحديث (٥٢).
(٢) نفس المصدر (ج ١، ص ٢١٨) الحديث (٤٢).

أحد.

ثالثاً: أنّ «ذريح بن محمّد» لم يكن «مدائنيّاً» نعم وصفوه بـ«المحاربيّ» منسوباً إلىٰ قبيلة محارب، فلعلّ كلمة «المحاربيّ» صُحّفت إلىٰ «المدائني».

رابعاً: أنّ «ذريح» من الطبقة الخامسة ولا يروي عن المسمىٰ بالحسين بن سعيد الأهوازي من الطبقة الثامنة.

خامساً: أنّ «الحسين بن سعيد الأهوازيّ» وهو من الطبقة الثامنة لا رواية له عن المفضّل بن عمر من الطبقة الرابعة.

فهذا السند موضوع ومختلَق، ولا يُحرز المتن المذكور بهذا السند.

وأما متن الحديث:

فقد قلنا: إنّ السند الذي ذكرتموه لهذا المتن لا يثبته، لكن روىٰ في «الكافي» عن أبي علي الأشعري، ومحمّد بن يحيىٰ، عن محمّد بن إسماعيل، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن زرارة، عن الإمام أبي جعفر عليه السلام[1]

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن محمّد بن علي الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام[2] ما هو قريب من هذا المضمون.

وقد وردت أحاديث أُخر حول طينة المؤمن والكافر، يُتراءىٰ منها الجبر ـ في بادىء النظر[3] ـ فلذا نقول:

عندما تتبّعنا في تراجم الرواة عن الأئمة المعصومين عليهم السلام عرفنا من حالهم أنّهم ـ كثيراً ما ـ لا ينقلون ما يسمعون بعين ألفاظه، وإنّما يروون المعاني حسب ما يتصوّرونها ويستفيدونها بتصوّراتهم، وإن كانوا قد يُخطئون في ذلك.

وقد كان البحث عن الموضوع «طينة المؤمن والكافر، والمطيع والعاصي» أمراً رائجاً بين المسلمين، وكان عامّتهم يعتقدون أنه مقتضىٰ الالتزام بالسُنّة، وأنّ مخالفته

(١) الكافي، الاصول (ج ٢، ص ٦ـ٧) الحديث (١).
(٢) نفس المصدر (ج ٢، ص ٧) الحديث (٣) وفي الأصل خطأ في السند أصلحناه من المصدر.
(٣) نفس المصدر (ج ٢، ص ٢) كتاب الإيمان والكفر، الباب الأول، وما يليه.

هي البدعة، وقد رووا في هذا المعنىٰ روايات عن عمر بن الخطاب، وأبي هريرة وآخرين من الرواة .

وبما أنّ هذا المعتَقَد كان معروفاً بين العامّة من المسلمين، وكان بعض رواة الحديث قد استبصر وتشيّع بعد أن كان من أهل العامّة، وكانت أذهانهم مشحونةً بتلك العقيدة، فإذا سمعوا شيئاً ونقلوه بالمعنىٰ فليس من البعيد أنّهم كانوا يعبّرون بألفاظ توافق ما تركّز في أذهانهم وأستأنست به .

وكيف كان، فإنّ من الممكن أنّ أمثال هذه الأحاديث ـ علىٰ تقدير تحقّق صدورها ـ أو ما يقرب من عباراتها، تكون بصدد تقسيم أنواع أفراد الإنسان باعتبار جهدهم الدنيويّ الذي يقومون به باختيارهم، ويرجّحون بعض مشتهياتهم علىٰ بعض، إلىٰ قسمين :

الأول : مَنْ يُحاول في مساعيه الدنيويّة، وما يقوم به من أعمال اختياريّة أنْ يبلغَ بالروح العِلّيينية لنفسه والتي هي مخمّرة في ذاته، فيوصلها إلىٰ حدّ الكمال، ويحاول أن يقتل الروحَ السِجّينية لنفسه، ويُبيدها، بحيث إذا نظر إلىٰ نفسه يراها تملك ذاتاً عِلّيينية فقط، ويزعم إنّه مخلوق من «عِلّيين».

الثاني: من يسعىٰ في سوق الدنيا، بما يقوم به من مساعٍ اختياريّة، بترجيح الروح السِجّينية لنفسه، ويبلغ بها إلىٰ حدّ الكمال، ويحاول أنْ يقتلَ الروح العِلّينية ويبيدها، بحيث لو رآه أحدٌ عند ذلك يزعم أنّ نفسه مخلوقة من «سِجّين» لزوال المظاهر العِلّيينية منه .

وهذه التفرقة بين هذين الفريقين إنّما تكون بعد ما تَغْلِق أسواقُ الدنيا أبوابَها ، وتَرِد النفوسُ النشأة الآخرة، وبما أنّ النشأةَ الآخرة، ليست مجالاً للاستكمال، ولا للتجارة، ولاالعمل للمزيد من الأرباح ، فإنّ في مثل هذه الدار لا يستطيع هؤلاء أنْ يكونوا من هؤلاء ، ولا هؤلاء من هؤلاء .

السؤال الثامن :

في تفسير القرطبي، عن العياشيّ، عن إسماعيل بن محمّد الأُشعري، عن

محمّد بن الحسن بن خالد، عن يحيىٰ بن خالد، عن أبيه، عن علي ابن إبراهيم، عن هاشم بن إبراهيم، عن محمّد بن مسلم
عن أبي عبد اللّه عليه السلام : «إنّ الفقرَ في النار، وكادَ أن يكونَ كفراً» [١].
هذا الحديث، ونظيره : «الفقرُ سوادُ الوجه في الدارين» [٢].
فما وجه التوفيق بينهما، وبين ما روي من الحديث النبوي : «الفقرُ فخري وبه أفتخرُ علىٰ سائر الأنبياء» [٣].
وهذا النبويّ كيف يصحّ مع أنّ من الأنبياء، مَنْ لم يقتتْ بغير عَلَف الصحراء، ولم يملك أيّةَ بضاعة دنيويّة ؟
فما هو وجه الجمع بين هذه الأحاديث ؟
وما هو المراد من قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ؟

الجواب : أمّا سند هذا الحديث :

أوّلاً: أنّ وفاة القرطبي في سنة ستمائة وإحدىٰ وسبعين [٤] فيكون في طبقاتنا من الطبقة السادسة عشرة، فلا يروي مباشرةً عن العياشيّ الذي هو من الطبقة التاسعة .
ثانياً: أنّ المذكور بعنوان «إسماعيل بن محمّد الأشعري» لم أعرف له ذكراً لا في المعاجم، ولا في أسانيد الروايات .
وكذلك «محمّد بن الحسن بن خالد» و «يحيىٰ بن خالد» و «أبوه خالد» .
ثالثاً: أنَّ العياشيّ من الطبقة التاسعة، وعلي بن إبراهيم من الطبقة الثامنة، فكيف يروي العياشي عنه بأربع وسائط ؟
رابعاً: لم يذكر باسم «هاشم بن إبراهيم» أحدٌ لا في الرجال ولا في أسانيد

---

(١) قد روىٰ الجملة الثانية بلفظ «كاد الفقر ان يكون كفراً» في عوالي اللآلي (ج ١، ص ٤٠) و (ج ٢، ص ٧١).
(٢) حديث مروي عن العامّة ، انظر: سفينة البحار (ج ٢، ص٣٧٨) ورواه في عوالي اللآلي (ج ١،ص ٤٠) .
(٣) رواه في عوالي اللآلي (ج ١، ص ٣٩).
(٤) كذا الصواب في وفاة القرطبي المفسّر وهو محمد بن أحمد ، لاحظ: الكنىٰ والألقاب (ج ٣،ص ٤٨) وكان في الأصل (٦٦٨).

الروايات، وشيوخ «علي بن إبراهيم» مضبوطون، وليس فيهم «هاشم بن إبراهيم» إلّا أن يكون هو «إبراهيم بن هاشم» وقد قلبتم اسمه في السؤال !

وعلىٰ هذا الفرض ـ أيضاً – نقول : إنّ إبراهيم بن هاشم هو من الطبقة السابعة، ومحمّد بن مسلم من الطبقة الرابعة، ولا يمكن أن تروي السابعة من الرابعة، مباشرةً وبلا واسطة .

أما متن الحديث :

فالسند الذي ذكرتموه، مختلٌّ جدّاً، بحيث لا يثبت به المتن المذكور .

ولكنّ المضمون المذكور، منقولٌ في كتب العامّة والخاصّة، ويمكن أن نقول في جواب السؤال (١) :إنّ حقيقة الفقر هو الحاجة، وهي إضافة ونسبة بين المحتاج والمحتاج اليه وما فيه الاحتياج .

وجميع الممكنات فقيرةٌ بذاتها، بل هي عينُ الفقر، نظراً إلىٰ أنّها بذاتها فاقدةٌ لكلّ شيءٍ، وكلّ ما عندها من النعم الداخليّة والخارجيّة هي ملكٌ للباريء تعالىٰ شأنه ، والبارئ تعالىٰ غنيٌّ بالذات، قال تعالىٰ: ﴿يا أَيُّهَا النّاسُ أَنْتُم الفُقَراء اِلىٰ اللّهِ وَاللّهُ هُوَ الغَنِيّ الحَميد﴾ [١٥ / فاطر].

وما نجده من عامّة الناس أنّهم لا يُلاحظون الفقر في الممكنات التي هي واجدةٌ لبعض الأشياء، فإنّما هو لتصوّرهم أنّ ما أُعطي الممكنات من النعم هي ملك لها، وقد ملكتها بأنفسها .

وهذا تصوّر سطحيّ وخاطيءٌ .

بل كلّما كانت العطايا والكمالات الموهوبة إلىٰ الممكن أكثرَ، ففقرُه إلىٰ الباريء تعالىٰ أكثرُ، فيكون ارتباطه بالباريء تعالىٰ أكثرَ .

وبما أنّ الرسول الأكرم ﷺ هو أكثر كمالاتٍ من سائر الممكنات بل من سائر

---

١) رُوي عن الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام وقد سُئل عن قول رسول الله ﷺ: «...فاستعدّ للفقر جلباباً» ما ذلك الفقر ؟ فقال : هو الفقر إلى الله عزّوجلّ، فلو جعلت الدنيا بحذافيرها لمؤمنٍ ما فرح بها، ولو صرفت بكليّتها ما حزن عليها، وإنّ أولياء الله لا يسكنون إلى شيئٍ دونه .الأمالي الخميسية (ج ١، ص ١٥٩).

الأنبياء والمرسلين، وهي عطايا من الله جلّ وعلا، فافتخاره بفقره يكون أزيد من الجميع .

واعتبار الفقر في مَن هو واجدٌ لشيء ـ هو عطيّة للغير ـ أولىٰ من اعتباره في من هو فاقدٌ لذلك الشيء .

ولكنّ العامّة يرون أنّ الفاقد للشيء مصداقٌ أظهر للفقر من الواجد له، والحال أنّ الأمر هو بالعكس .

وأيضاً، فإنّ الفاقدَ إذا فقد الكمالات النفسانيّة، وهي راجعة إلىٰ ذات الفقير ، هو أفقر ممن هو واجد للكمالات النفسانيّة، إذا فقد ما هو خارج عن ذاته، مثل المال .

لكنّ العامّة يعتبرون الأمرَ بعكس ذلك، ويرونَ أنّ المحتاجَ إلىٰ المال، هو الأنسب بعنوان الفقر، ممّن يحتاج إلىٰ الكمال النفسانيّ .

فيمكن أنْ نقول : إنّ الأحاديثَ من قبيل **«الفقرُ سوادُ الوجه في الدارين»** و **«الفقرُ في النار»** و **«كاد الفقرُ أنْ يكونَ كفراً»** إنّما هي تعني «الفقر» من جهة الكمالات النفسانيّة، والمعارف الإلهيّة، لا الفقر من حيث المال .

أو أنّها تعني الفقر من جهة المال، لكن عند الفقير غير الصابر، الذي يسوقه الفقر إلىٰ المعاصي .

وأخبارٌ كثيرة أُخرىٰ ـ لم تذكر في السؤال ـ تدلّ علىٰ مدح «الفقر» والظاهر أنّها تعني «فقر المال» ولكن ما يكون توأماً مع الصبر، لأنّ أعظم أمرٍ يسوق الله جلّ شأنه النفوس به إلىٰ الكمالات وتحصيل العلوم والمعارف، والتوجّه إلىٰ الله جل وعلا ـ غالباً ـ هو الفقرُ الماليّ، قال تعالىٰ : ﴿**إنَّ الإنسانَ لَيطغىٰ أنْ رَآه استَغْنىٰ**﴾ [٦ ـ العلق] .

السؤال التاسع :

روىٰ الشيخ، عن الشيخ أبي الفتوح، عن المفسر الكبير القرطبيّ، عن أحمد ابن علي العاصمي، عن محمّد بن عمران المرزبانيّ، عن محمّد بن علي بن بابويه القمي، عن أحمد بن علّوَيْه، عن الإمام الفنجگردي، عن أبن حماد

العدوي البصري، عن عبد اللّه بن جعفر الحِمْيَريّ، عن فضيل بن يسار، عن أبان بن تغلب:

عن أبي عبد اللّه عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فاطمة شجنةٌ منّي، من أرابها فقد أرابني، ومن أساءها فقد أساءني».

ما هو معنىٰ الحديث؟

الجواب: أمّا سند هذا الحديث:

أوّلاً: أنّ «الشيخ» وهو المعروف بشيخ الطائفة، أبو جعفر الطوسيّ هو من الطبقة الثانية عشرة، ووفاته سنة أربعمائة وستّين، والشيخ أبو الفتوح حسين بن علي الخزاعي، من الطبقة الرابعة عشرة ووفاته حوالي سنة خمسمائة وأربعين إلىٰ الخمسين.

فالشيخ أبو الفتوح لا يروي عن الشيخ الطوسيّ، حتىٰ مع الواسطة الواحدة، فما ذكرتم من رواية الشيخ الطوسي عن الشيخ أبي الفتوح، هو خطأ.

ثانياً: أنّ وفاة القرطبي المفسِّر ـ وكما أسلفنا[1] ـ كانت في سنة ستمائة وإحدىٰ وسبعين، وهو من الطبقة السادسة عشر ـ تقريباً ـ في طبقاتنا. فالشيخ أبوالفتوح ـ وهو من الطبقة الرابعة عشر ووفاته في النصف الأوّل من القرن السادس ـ لا يروي عنه.

وإذا كان هو ـ أي القرطبي ـ راوياً عن أبي الفتوح، فلابدّ أن تكون روايته بواسطة واحدة، لا مباشرة.

ثالثاً: ذكرتم أنّ القرطبي روى عن «أحمد بن علي العاصمي» وقد سبق في سند الحديث الوارد في السؤال الثالث أن عبّرتم عنه بعنوان «علي بن أحمد بن العاصمي» والراوي عنه هناك هو الشيخ الطوسي المتوفّىٰ سنة أربعمائة وستين!

وعلىٰ كلّ حال، فإني لم أجد «علي بن أحمد» ولا «أحمد بن علي» لا في المعاجم ولا في الأسانيد.

---

(١) في الجواب الأول عن سند السؤال الثامن، وقد نبّهنا الىٰ انّ السيّد أثبت وفاته (٦٦٨) وهو سهو، وسيكرر السيّد هذا في الجواب الرابع هنا.

نعم، في رواة الحديث ـ عندنا ـ «أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة» [العاصمي] وهو من الطبقة الثامنة، ويروي عن علي بن الحسن بن فضّال، وعنه محمّد بن يعقوب الكُلَيْنيّ .

رابعاً: أنّ «محمّد بن عمران المرزباني» من الطبقة العاشرة، ولد سنة مائتين وست وتسعين، وتوفّي سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين، فالقرطبي المتوفّىٰ سنة ستمائة وإحدىٰ وسبعين، لا يمكن أن يروي عنه بواسطة واحدة فقط .

خامساً: قلنا : إنّ «محمّد بن علي ابن بابَوَيْه» هو من الطبقة العاشرة، وقد توفّي سنة ثلاثمائة وواحد وثمانين، و «أحمد بن علّوَيْه الأصفهاني» من الطبقة الثامنة، ولايروي ابن بابويه عن هذه الطبقة .

سادساً: أنّ «الإمام الفنجگرديّ النيسابوريّ» إذا كان هو أبا علي «الحسن بن محمّد ابن الحسن» الفقيه الأديب المتوفّىٰ سنة ثلاثمائة وتسع وتسعين، وهو الذي ينسب اليه جمع ديوان الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فهو من حيث الطبقة . يعدّ في العاشرة، فلابدّ أن يروي بواسطة واحدة عن «أحمد بن علّوَيْه» ولا وجهَ لرواية (أحمد) عنه .

سابعاً: أنّ «ابن حماد علي العدوي» المذكور في سند السؤال الثالث والخامس أيضاً، هو من الطبقة العاشرة، و«الحسين بن عبيد اللّه الغضائري» يروي عنه مباشرة ، فلا يروي عنه الإمام الفنجگردي بوجه .

بل روايته هو ـ أي ابن حمّاد ـ عن «عبد اللّه بن جعفر» وهذا من الطبقة الثامنة، ووفاته في حدود سنة ثلاثمائة ،وكذا رواية «عبد اللّه» عن «فضيل بن يسار» الذي هو من الطبقة الرابعة وتوفّي في حدود سنة مائة وخمسين للهجرة

كلّ ذلك لا وجهَ له .

وأما متن الحديث :

فنقول : ورد هذا المضمون بغير هذا السند، ونصّه مختلف:

فروىٰ جابر بن عبداللّه، وجمع من الصحابة، بلفظ : «فاطمةُ بضعة منّي من

أغضبها فقد أغضبني».

وروىٰ البخاري ـ بسنده عن المسوّر بن مَخْرَمة : «فاطمةٌ بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني»[١].

وروىٰ مسلم بسنده: «إنّما فاطمةٌ بضعةٌ منّي يُريبني ما أرابها ، ويُؤذيني ما آذاها»[٢].

وروىٰ الحاكم في المستدرك ، وأبو نُعَيْم : «إنّما فاطمة شجنةٌ منّي يبغضني ما يبغضها ويبسطني ما يبسطها ويقبضني ما يقبضها»[٣].

وروىٰ مجاهد: «إنّما فاطمةٌ شجنةٌ منّي يسخطني ما أسخطها ويبسطني ما يبسطها »[٤]

وروىٰ ابن عبّاس : «إنّما فاطمةٌ شجنةٌ منّي يؤذيني من آذاها ويسرّني من أسرّها» ، وفي نسخة: «ما آذاها ، وما أسرّها» .

وفي رواية أُخرىٰ: «إنّما فاطمةٌ شعرةٌ منّي ...»[٥].

وعلىٰ كلّ تقدير ، فقد فسّر أبو عبيدة : «شجنةٌ» أي «غُصن منّي» أو «مشتبك بي اشتباك العروق والأشجار الملتفّة» .

وفسّر «يُريبني» بيؤذيني ، ولا يبعد أن يكون مرادفاً لهذا المعنىٰ أو قريباً منه .

واللّه العالم بحقائق الأمور .

---

(١) صحيح البخاري (ج ٥، ص ٣٦) .
(٢) صحيح مسلم (ج٧، ص ١٤٠) في فضائل فاطمة عليهاالسلام، وانظر الترمذي رقم (٣٨٦٦) ورواه في النكاح كل من البخاري وابن داود وابن ماجة .
(٣) المستدرك علىٰ الصحيحين (ج ٣، ص١٥٤) وحلية الأولياء (ج ٣، ص ٢٠٦) .
(٤) لم أجد هذا الحديث باللفظ عن مجاهد .
(٥) لم أقف علىٰ الرواية بهذا اللفظ ، وإنّما في حديث مرفوع : «مَن آذىٰ شعرةً منّي فقد آذاني ، ومَن آذاني فقد آذىٰ اللّه عزّ وجلّ ...» في أمالي الطوسي (ص ٤٥١) الحديث (١٠٠٦) المجلسي السادس عشر ، الحديث (١٢) .

الخاتمة

ولا يخفىٰ:أنّ الطبقات التي رتّبتُها أنا، ليست باعتبار ماوضعه العسقلاني في «تقريب التهذيب»[١] حيث عدّ الصحابة طبقة واحدة ، سواء من روىٰ عن النبيّ ﷺ أو لم يروِ! وعدّ التابعين خمس طبقات ، من دون أن يستند إلىٰ أمر مؤثّر لمثل هذا الوضع .

وليست طبقاتُنا أيضاً مثل الطبقات التي وضعها شيخ الطائفة في كتاب رجاله ، حيث رتّبها علىٰ أساس الرواية عن كلٍّ من النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام وعدم الرواية عنهم ، وقد اعتمد المتأخّرون علىٰ طبقات الشيخ هذه[٢].

وكذلك لم تُبْنَ طبقاتنا علىٰ ما أعتمد عليه المرحوم المجلسيّ الأوّل[٣].

بل ، مبتنيةٌ علىٰ أساس الأُستاذيّة والشيخوخة ، والتلمذة والرواية ، علىٰ ما بيّنتُه في محلّه مفصّلاً .

وعلىٰ هذا فلابُدّ أن تروي كلُّ طبقةٍ عن سابقتها مباشرةً لا عن لاحقتها ولا عن السابقة علىٰ سابقتها ، إلّا أن يكون الراوي معمَّراً قد عاصر طبقتين .

هذا بيانٌ موجز عن العِلَل الواقعة في الأسانيد الملفّقة منكم ، كما أشرتُ اليها . وهناك عِلَلٌ أُخرىٰ أعرضتُ عنها ، لأنّي لم أجد من المناسب صرف الوقت فيها .

والله العالم .

تحريراً [٤]

---

(١) تقريب التهذيب لابن حجر(ج ١،ص ٥ـ٦) ولاحظ: نهاية الدراية للصدر(ص ٣٥٣ـ٣٥٦).

(٢) لاحظ رجال الطوسي (ص ٢) وبحث باب «من لم يرو...» مجلة تراثنا العدد (٧ ـ ٨، ص ٧١) .

(٣) نهاية الدراية للصدر (ص ٣٤٣) .

(٤) هذه الكلمة إنّما تكتب للدلالة علىٰ الانتهاء من النصّ وتعقب عادةً بالتاريخ ، ولكنه مفقود هنا .

الملحق الثاني

بحث حُجيّة الشُهْرة

من تقرير درس أُصول الفقه
للإمام
السيّد البُروجِرديّ رضوان الله عليه

بقلم سماحة آية الله العظمى الشيخ الصافي الگُلبايگاني دام ظله

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام في حجيّة الشُهْرة

(فصل) وممّا قِيل بحجيّته ومنجّزيّته بالخصوص :الشُهْرة الفتوائيّة

واستُدلَّ على حجيّتها بمرفوعة زُرارة [(١)] ومقبولة عُمربن حنظلة [(٢)]

والاستدلال بالمرفوعة مبنيٌّ على كون المراد من قوله : «خُذْ بما اشتهرَ بين أصحابك ودَعِ الشاذَّ النادرَ» مطلق المشهور فتوىً كان أوروايةً، أو على كون إناطة الحكم بالاشتهار دليلاً على حجيّته في نفسه

وأمّا المقبولة فوجهُ الاستدلال بها : أنّ المراد بـ«المجمع عليه » المأمور بِأخْذه ليس هو مايكون كذلك حقيقةً، بقرينة قوله : «ويُترك الشاذُّ الذي ليس بمشهورٍ» بل ما يكون كذلك عرفاً ومسامحةً ، فيكون التعليلُ المذكور فيالرواية ـ وهوقوله : «فإنّ المجمعَ عليه لاريبَ فيه » - دالاًّ على كون المشهور - مطلقاً - ممّا يجب العمل به .

ومع ما ذكرنا فلااعتناءَ بكون مورد التعليل هو الشُهْرة في الرواية

وقد أجاب الشيخ الأنصاري رحمه الله عن الاستدلال بالرواية الأُولىٰ : بأنّه يرد عليه ـ مضافاً إلى ضعفها ، حتّى ردّها مَنْ ليس دأبُهُ الخدشةُ في سند الروايات كالمحدّث البحراني ـ أنّ المراد بالموصول هو خصوص الرواية المشهورة من الروايتين ، دون مطلق المشهور؛ ألا ترىٰ أنّك لو سُئلتَ عن المسجدين: أيّهما أحبُّ إليك ؟ وقلتَ : ماكان الاجتماع فيه أكبر، لم يحسُن من المخاطب أنْ ينسبَ إليك محبوبيّة كلّ مكانٍ يكون فيه الاجتماع أكبر؛ بيتاً كان أو خاناً أو سوقاً.

---

(١) عوالي اللآلي(ج ٤، ص ١٣٣) الحديث (٢٢٩) .عن العلاّمة الحلّي

(٢) من لايحضره الفقيه(ج ٣،ص ٥) الحديث (٢) وتهذيب الاحكام(ج ٦،ص ٣٠١) الحديث(٥٢) .

هذا، مع أنّ الشُهْرة الفتوائيّة لاتتحقّق في طرفَي المسألة الواحدة، فقوله : «إنّهما مشهوران مأثوران » أوضحُ شاهدٍ على أنّ المراد هي الشُهْرة في الرواية الحاصلة بكون الرواية ممّا اتّفق الكلُّ على روايتها أو تدوينها، وهذا ممّا يمكن اتّصاف الروايتين المتعارضتين به .

ومن هنا يُعرف الجوابُ عن الاستدلال بالمقبولة، وأنّه لاتَنافيَ بين إطلاق «المجمع عليه» على المشهور ، والعكس ، كي يُصرف أحدهما عن ظاهره بقرينة الآخر، فإنّ إطلاق «المشهور» في مقابل «الإجماع » إطلاقٌ حادثٌ مختصٌّ بالأُصوليين ، وإلاّ فالمشهور هو الواضح، ومنه « شَهَرَ سيفَه » .

فالمراد : أنّه يُؤخذ بالرواية التي يعرفها جميعُ أصحابك ولايُنكرها أحدٌ منهم ويُترك ما لايعرفه إلاّ الشاذُّ ، ولايعرفه الباقون.

هذا ملخّص ما أفاده الشيخُ رحمة الله عليه [(١)]

وتوضيح الكلام وبيان ما هو الحقّ في المقام يقع فى مقامين :

المقام الأوّل : في أنّ أوّل المرجّحات ما هو : هل هو الشُهْرة الفتوائيّة ؟ أو الشُهْرة بحسب الرواية ؟

المقام الثاني : في حجيّة الشُهْرة الفتوائيّة ولولم تكن على طبقها روايةٌ ، وعدمها.

---

(١) فرائدالاصول (ص ١٠٦-١٠٧) بتصرف .

أمّا الكلام في المقام الأوّل

فيُمكن أنْ يُدّعىٰ: أنّ الإرجاع إلى ماهو المجمع عليه ، والأمر بأخْذه في مقابل الشاذِّ:

إنْ كان بملاحظة كون الرواية ممّا اتّفقوا على نقلها وتدوينها، كما ذكره الشيخ رحمهالله في أثناء كلامه

فيُمكن دعوىٰ عدم استقامة مايُستفاد من الرواية بحسب هذا البيان ، فإنّ المراد من المجمع عليه : إن كان اتّفاق الكلّ على روايته وتدوينه ، يجبُ ترجيحُ الرواية به ولوكان الخبر ـ المشهور روايةً ـ شاذاً بحسب الفتوى ؛ بأن كان رأيُ أكثر الأصحاب على خلافه وعلى بُطلان مضمونه! ومثل هذا لاينبغي أن يكون مرجّحاً، والشاهد على ذلك : التعليلُ المذكور في الرواية ، وهو قوله : «فإنّ المجمع عليه لاريبَ فيه » فإنّ ما يصحُّ أنْ يتّصفَ بكونه ممّا « لاريبَ فيه » هو مضمون إحدى الروايتين، لالفظها.

«إنْ قلتَ»:إنّ هذا مخالفٌ لظاهر الرواية ، فإنَّ الظاهر من لفظ «المجمع عليه » ما اتّفق عليه الكلُّ من إحدى الروايتين ، وهو يتحقّق في الرواية، لإمكان اتّفاقهم على روايتها أو تدوينها، مع رواية بعضهم ما يُعارضها.

ولايتّفقُ ذلك في الفتوىٰ، لعدم إمكان اتّفاق الكلّ على رأيٍ مع كون رأي بعضهم مخالفاً له .

«قلتُ»: المراد بكونه المجمعَ عليه ليس هو اتّفاق الكلّ، لعدم وجود رواية بهذه الصفة، ولو وجدت فليست ممّا يُعتنىٰ بشأنها لقلّتها، وليس في الأخبارالمتعارضة روايةٌ

اتّفق جميع القدماء على روايتها أو تدوينها .

فالمراد من المجمع عليه والمشهور: أنْ تكون الرواية بحسب المضمون أو بحسب اللفظ بحيث يعرفها هذاالراوي، وهذا الراوي، وهذا الراوي، بخلاف الشاذّ فإنّه ممّا لايعرفه هذا الراوي وهذا وهذا، ولكن يعرفهُ الشاذُّ من الرواة دونَ غيره .

«فإنْ قلتَ»: يمكن أن يكون موردُ الرواية ممّا تتوافق فيه الشهرتان الفتوائيّة والروائيّة ، فلامجالَ لحملها على الأوّل ، والقول بكونها بنفسها أوّل المرجّحات .

(قلتُ): ماهو الملاك في الحكم بالترجيح ليس إلاّ الشُهْرة فيالفتوىٰ دون غيرها، لكون الغير بالنسبة إليها كالحجر إلى جنب الإنسان، فالشهرة الفتوائيّة مرجّحة ؛ سواءٌ كانت الروايةُ مشهورةً أم لا؟

«إن قلتَ»: إنّ هذا الاستظهار خلاف ماذُكر في الرواية وهو كون «الخبرين مشهورين » لعدم إمكان كونهما مشهورين بحسب المضمون، بخلاف الشُهْرة في الرواية لإمكان كونهما مشهورين وممّا اتّفق الكلّ على روايتهما وتدوينهما.

«قلتُ»: إنّما يكون الخبران مشهورين بحسب المضمون ؛ إذاكان مضمونُ كلّ واحدٍ منهما ممّا أفتىٰ به كثيرٌ من الأصحاب، ومعروفاً عندهم بحيثُ لايكون من الأقوال و الآراء الشاذّة .

هذا ملخّص الكلام في المقام الأوّل وهو: كون الشُهْرة في المضمون من أوّل المرجّحات، وهو مطابقٌ لعمل الفقهاء، فإنّهم يأخذون في مقام التعارض بالخبر الذي يكون مشهوراً بحسب المضمون .

وأمّا الكلام في المقام الثاني:

وهو حجيّة الشُهْرة الفتوائيّة ولو لم تكن على طبقها روايةٌ .

فيمكن أنْ يُقالَ ـ بعد ما ذكرناه في المقام الأوّل ـ: إنّه لادخلَ لوجود الخبر في مرجّحيّة الشُهْرة ، بل هي بنفسها كذلك، كما هو مقتضى التعليل المذكور في قوله :«فإنّ المجمع عليه لاريبَ فيه » فإنّ الشُهْرة ممّا لاريبَ فيها، ولا دخالةَ في كونها هكذا لوجود الخبر وعدمه .

«إنْ قلتَ»: فعلى هذا يلزم أنْ تكون مخالفةُ العامة أيضاً كذلك، فإنّ وجوب الأخذ بما خالفهم – أيضاً – معلّلٌ بأنّ فيه الرَشاد، و «أنّ الرُشْدَ في خِلافهم » كما في غير هذه الرواية ، ولادخلَ لكون الرُشد في خلافهم بين وجود الخبر وعدمه ، فلو دار الأمر بين الأخذ بفتوىٰ الموافق لهم وبين الأخذ بفتوىٰ المخالف لهم، يجب الأخذ بفتوىٰ المخالف .

«قلتُ»: ما ذكرتَ إنّما يتوجّه إذا كان فتوىٰ المخالف للعامة متعيّناً، كماإذا دار الأمرُ بين الوجوب والحرمة، وكان أحدهما مخالفاً لهم، والآخر موافقاً؛ أمّا مع عدم كونه متعيّناً لكون الفعل – الذي هو حرامٌ بحسب فتوىٰ الموافق لهم واجباً أو مباحاً أومكروهاً أو مستحبّاً، فلا يمكن الإحالة عليه، وهذا بخلاف فتوىٰ المشهور ؛ فإنّه يكون بنفسه متعيّناً.

هذا، ولكنّ الظاهر عدم صحّة إلغاء الخصوصيّة بالمرّة ، نعم، لامانعَ من إلغاء خصوصيّة كون الخبر الذي يكون مشهوراً بحسب المضمون ـ أحدَ الخبرين المتعارضين ، فلو لم يكن منهما يجب العمل به أيضاً ، ويكون حجّةً إذا كان مشهوراً بحسب المضمون .

ولكن يُشكل القول بكون الاشتهار بحسب المضمون بنفسه حجّةً ، ولولم يكن على وفاقه خبرٌ، لاحتمال دخالة وجود الخبر في حجيّته، وبهذا يمكن الاستدلال على ما يتكرّر كثيراً في كلام متأخّري المتأخّرين من: جبر ضعف السند بفتوى المشهور ـ ولولم يستندوا في فتواهم إلى هذا الخبر الضعيف ـ فالاشتهار بحسب المضمون يكون جابراً لضعف سند الخبر وسبباً لحجيّته ووجوب الأخذ به .

هذا، ويمكن أن يُقالَ ـ في مقام حجيّة الشُهْرة - : إنّ الفتاوى المذكورة في الكتب الفقهيّة على ثلاثة أقسام :

أحدها: الفتاوىٰ المتلقّاة بنفسها من المعصوم ، التي لايُعْمَلُ في معرفتها استنباط ، ولايتوسّط النظرُ في فهم ما أُريد منها .

وثانيها : الفتاوىٰ المتلقّاة من المعصوم ، التي لابُدَّ من إعمال النظر والاستنباط في معرفتها لمكان إجمالٍ وإبهامٍ فيها .

وثالثها : الفتاوىٰ التفريعيّة ، والفروع التي تُستنبط من الأُصول الأوّليّة الفقهيّة .

ولاريبَ في عدم حجيّة الشُهْرة في المسائل التفريعيّة التي لم يرد فيها نصٌّ بالخصوص ، التي استنبطَ الفقهاءُ أحكامها من الروايات والأخبار الواردة منهم بإعمال النظر والاجتهاد .

وكذا لاحجيّة لها في الفتاوىٰ المتلقّاة التي تكون من القسم الثاني ؛ فإنّها تكون كالمخزن الحاوي لموادّ كثيرة، حمله الرواة فأوصلوه إلينا يداً بيدٍ، فعلينا فتح باب المخزن وتحصيل العلم بما فيه من الذخائر والعلوم .

أمّا الفتاوىٰ المتلقّاة التي هي من القسم الأوّل وهي ما ليس للنظر والاستنباط فيها سبيلٌ ، فعدم الاعتناء بفتوى المشهور من القدماء فيها ، في غاية الإشكال ؛ فإنّ دَيْدَنهم فيكتبهم ليس إلاّ ذكر الأحكام الصادرة عنهم ، من دون إعمال نظرٍ ولااستعمال استنباطٍ ، بل لايتجاوزون في مقام الفتوىٰ عينَ الألفاظ الواردة في الروايات .

نعم، فد عَدَلَ الشيخ الطوسيّ عن هذه الطريقة في كتابه «المبسوط » لما ذكر في أوّله من : «أنّه كتبه دفعاً لاعتراض العامّة علينا بخلوّ فقهنا من المسائل التفريعيّة وسدّ

باب الاجتهاد في مذهب الشيعة من حيثُ أنّنا من أصحاب النص».

ولأجل ماذكر من استقرار عادتهم على ذكر الأحكام الصادرة من المعصومين في كتبهم من دون إعمال النظر والاجتهاد ؛ ربّما يقالُ ـ بالنسبة إلى بعض كتب الفتوىٰ ـ: إنّ الفتاوىٰ المذكورة فيها هي نصوص الروايات بألفاظها .

فلو أفتىٰ المشهورُ في مسألةٍ على أحد طرفيها ، بل أفتىٰ عدّةٌ منهم كابنَيْ بابَوَيْه والشيخين وأمثالهم ، لم يكن للفقيه عدمُ الاعتناء بفتاواهم ولا الجرأة على مخالفتهم، فإنّ اشتهار حكم المسألة عندهم كاشفٌ عن وجود دليلٍ معتبر عليه، خصوصاً لو ضُمّ إلى ذلك دقّتُهم في الفتوىٰ وإمكان عثورهم على الجوامع الأوّليّة التي ليست بأيدينا .

ومع ذلك كلّه لايُمكن الاغترارُ بمجرّد ذلك فلايؤخذ بكلّ شُهرة في كلّ مسألةٍ،بل يجب التوقّفُ والتأمُّلُ في الموارد المختلفة بحسبها، والحكم بعد التتبُّع التامّ للكلمات والتدبُّر الدقيق فيها .

انتهى ماكتبه الشيخ الصافي حفظه الله في التقريرات (ج ٢، ص ١٤٥ ـ ١٤٩).

الفهارس

نُظِّمَت الفهارس على أرقام الصفحات، ويُشير الحرف (هـ) إلى هامشها.وعلامة التساوي(=)تعني: انظر الكلمة التيبعد العلامة في هذه الفهارس،وبين الأقواس وضعنا ما يفسّر الكلمات التيتحتاج إلى التفسير .

١ ـ فهرس
الآيات القرآنية الكريمة

٢ ـ فهرس
الأحاديث الشريفة

٣ـ فهرس
الألفاظ الخاصة و المصطلحات

٤ ـ فهرس

الاعلام

الأسماء و الكنى و الألقاب

٥ ـ فهرس
الكتب و المؤلّفات

٦ ـ فهرس
المصادر و المراجع

١ ـ آثار و تأليفات آيةالله بُروجردي (بالفارسية)

للشيخ رضا استادي، مقال طبع في مجلة(حوزة) القميّة، العدد (٤٣-٤٤) الخاص بالذكرى الثلاثين لوفاة السيدالبروجردي (١٣٧٠ش) في الصفحات (٢٨٧-٣٠٤).

و طبع ثانياً في (چهل مقالة) للأُستادي في الصفحات (٢٧٣-٢٩٨)

٢ ـ آيةالله البروجردي

للشيخ كاظم الحلفي ـ طبع النجف الأشرف ١٣٨٠ هـ

٣ ـ الاثنا عشرية في المواعظ العددية

للمكّي العاملي.

٤ ـ اختيار معرفة الناقلين للكشي (المعروف برجال الكشي)

اختيار الشيخ الطوسي الإمام محمدبن الحسن بن على شيخ الطائفة (٣٨٥-٤٦٠) حققه العلامة الشيخ حسن مصطفوي مطبعة دانشگاه مشهد ـ مشهد ١٣٤٨ ش.

٥ ـ الاستبصار في ما اختلف من الاخبار

لشيخ الطائفة الطوسي، حققه السيدحسن الموسوي الخرسان، دارالكتب الإسلامية ـ النجف ١٣٩٠ هـ، طبعة ثانية.

٦ـ أعيان الشيعة

للإمام السيد محسن الأمين العاملي (ت ١٣٧١ هـ) حققه ولده السيد حسن الأمين، دارالتعارف ـ بيروت ١٤٠٦ هـ، طبعة ثالثة.

٧ـ الأمالي الخميسية

للمرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري الجرجاني (ت ٤٧٩ هـ)، رتبه محمدبن أحمد ابن الوليد القريشي العبشمي، طبع مصر، و أعاده عالم الكتب بيروت مكتبة المثنى، طبعة ثانية

٨ـ الأمالى

للشيخ الطوسي، تحقيق قسم الدراسات الاسلامية في مؤسسة البعثة ـ قم ١٤١٤هـ

٩ـ باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام في كتاب رجال الطوسي

للسيد محمدرضا الجلالي(المؤلّف) مقال نشر في (تواثنا) العدد(٧-٨) الصفحات (٤٥-٤٩) عام ١٤٠٧ هـ

١٠ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير

شرح أحمد محمد شاكر، ط محمدعلي صبيح ـ القاهرة ١٣٧٠ هـ و أعادته دارالكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٣ هـ

١١ ـ بحار الأنوار

للمحدّث العلامة الشيخ محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (١٠٣٧-١١١٠) الطبعة الحديثة في (١١٠) أجزاء، طهران، أعادته مؤسسة الوفاء ـ بيروت ١٤٠٣ هـ

١٢ ـ البداية و النهاية في التاريخ

لابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) دارالفكر ـ بيروت، ١٩٨٢ م.

١٣ ـ البدر الزاهر في صلاتي الجمعة والمسافر (تقرير دروس السيد البروجردي)

بقلم الشيخ حسين علي المنتظري ـ طبع قم، أعاده مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ١٤٠٢.

١٤ ـ تاريخ بغداد

للخطيب البغدادي أحمدبن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ) مطبعة السعادة مصر ١٣٤٩ هـ بتصحيح العلامة السيّد محمدسعيد العرْفي الديرزوري.

١٥ ـ تاريخ دمشق

للمحدّث ابن عساكر، طبعة مصوّرة.

١٦ ـ التاريخ الكبير

للبخاري محمدبن إسماعيل (ت ٣٥٦ هـ) طبعة الهند أعادته دارالفكر بيروت.

١٧ ـ تجريد أسانيد الكافي

للإمام السيّد البروجردي آقا حسين بن علي الطباطبائي القمي (١٢٩٢-١٣٨٠) طبعة الشيخ مهدي الصادقي التبريزي في قم عام ١٤٠٩ هـ

١٨ ـ تحقيق النصوص بين صعوبة المهمة و خطورة الهفوات

للسيّد محمدرضا الحسيني الجلالي (مؤلف هذا الكتاب) الحلقة الثالثة من بحث نشر في نشرة(تراثنا) العدد (١٧) الصفحات(١٧٩-٢٠٨) عام ١٤١٠هـ.

١٩ ـ تدريب الراوي إلى تقريب النواوي

لجلال الدين السيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ) حققه عبدالوهاب عبد اللطيف المكتبة العلمية في المدينة المنورة ـ طبع القاهرة ١٣٧٩هـ

٢٠ ـ تدوين السنة الشريفة

للسيد الجلالى مؤلف الكتاب، طبع مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ١٤١٣ هـ و أعادة ١٤١٧ هـ

٢١ ـ تذكرة الفقهاء

للعلاّمة الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦هـ) (مجلدان) طبع على الحجر في إيران، و أعادتها المكتبة المرتضوية في طهران

٢٢ ـ تراثنا

نشرة فصلية صدّرتها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث في، قم المقدسة

عام (١٤٠٦هـ).

٢٣ ـ ترتيب أسانيد الأمالي للصدوق

تأليف السيد البروجردي، طبع في الجزء الخامس من الموسوعة الرجالية، للسيد البروجردي.

٢٤ ـ ترتيب أسانيد كتاب الفهرست للطوسي

تأليف السيد البروجردي، طبع في الجزء الخامس من الموسوعة الرجالية.

٢٥ ـ ترتيب أسانيد كتاب ثواب الأعمال للصدوق

تأليف السيد البروجردي، طبع في الجزء الثالث من الموسوعة الرجالية.

٢٦ ـ ترتيب أسانيد كتاب الخصال للصدوق.

تأليف السيد البروجردي، طبع في الجزء الثالث من الموسوعة الرجالية.

٢٧ ـ ترتيب أسانيد كتاب عقاب الأعمال للصدوق

تأليف السيد البروجردي، طبع في الجزء الثالث من الموسوعة الرجالية.

٢٨ ـ ترتيب أسانيد كتاب علل الشرائع للصدوق.

تأليف السيد البروجردي، طبع في الجزء الثالث من الموسوعة الرجالية.

٢٩ ـ ترتيب أسانيد كتاب الكافي للكليني.

تأليف السيد البروجردي، هو الجزء الأول من الموسوعة الرجالية.

٣٠ ـ ترتيب أسانيد كتاب معاني الأخبار للصدوق.

تأليف السيد البروجردي، طبع في الجزء الثالث من الموسوعة الرجالية.

٣١ ـ ترتيب أسانيد كتاب من لايحضرهُ الفقيه، للصدوق.

تأليف السيد البروجردي، طبع من الجزء الخامس من الموسوعة الرجالية

٣٢ ـ تفسير الحِبرَي، أومانزل في القرآن في علي عليه السلام

للمحدث الحسين بن الحكم بن مسلم الحِبَري، الوشاء الكوفي (ت ٢٨١ هـ) تحقيق السيّد محمدرضا الحسيني الجلالي، نشرته مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، فرع بيروت، عام ١٤٠٨ هـ

٣٣ ـ تقريب التهذيب

لابن حجر العسقلاني أحمدبن علي الحافظ (ت ٨٥٢) تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ـ المكتبة العلمية في المدينة المنورة، ١٣٩٥ هـ أعادته دارالمعرفة ـبيروت، ١٣٩٥ هـ

٣٤ ـ تقريرات ثلاثة (الغصب و الوصية، و ميراث الأزواج)

تقرير لدروس الإمام السيد البروجردي، بقلم الشيخ علي پناه الاشتهاردي مؤسسه النشرالأسلامي ـ قم المقدسة ١٤١٣ هـ

٣٥ ـ تلخيص المتشابه في الرسم

للخطيب البغدادي، أحمدبن علي بن ثابت(ت ٤٦٣ هـ) تحقيق سكينة الشهاربي نشر طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ـ دمشق ١٩٨٥ م طبعة أُولى.

٣٦ ـ تنقيح أسانيد التهذيب

للسيد آقاحسين البروجردي و هو الذي قام بطبعه الشيخ مهدى الصادقي التبريزي في قم ، عام (١٤١١هـ)

٣٧ ـ تهذيب الأحكام

لشيخ الطائفة الطوسي، تحقيق. دارالكتب الإسلامية ـ النجف أعادته الدار نفسها في طهران عام ١٤٠٥ هـ

٣٨ ـ تهذيب التهذيب

لابن حجر العسقلاني طبعة دائرةالمعارف العثمانية ـ حيدر آباد الهند ١٣٢٥هـ

٣٩ ـ تهذيب الكمال

للمِزّي يوسف جمال الدين الحافظ(ت ٧٤٢) مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٥هـ

٤٠ ـ ثبت الزراريّ

أسماء ماروواه أبوغالب الزراري من الكتب، عن المشايخ، بأسانيدهم إلى مؤلفيها، طبع مع رسالة أبي غالب في قم ١٤٠٨ هـ في الصفحات (١٥٧-١٨٤)

٤١ ـ جامع أحاديث الشيعة
للسيد البروجردي، المطبعة العلمية ـ قم ١٣٩٩ هـ
٤٢ ـ الجامع (=السنن)
الترمذي محمدبن عيسي بن سورة (ت ٢٧٩هـ) تحقيق شاكر و عوض، دار إحياء التراث ـ بيروت.
٤٣ ـ جامع الرواة و إزاحة الاشتباهات عن الطرق و الإسناد
للأردبيلي محمدبن علي الغروي الحائري (ق ١٢) طبع طهران، ١٣٣١ هـ ش و أعادته مكتبة مصطفوي ـ قم.
٤٤ ـ الجرح و التعديل
للرازي عبدالرحمن بن محمد الحنظلي (ت ٣٢٧ هـ) دائرةالمعارف العثمانية ـ حيدرآباد الهند، ١٣٦٠ هـ
٤٥ ـ چهل مقالة
للأستاديّ الشيخ رضا، مجموعة مقالات حول الكتب و التراجم، فيها مقالة (تأليفات آيةالله البروجردي) في الصفحات(٢٧٣-٢٩٨) نشرتها مكتبة آيةالله العظمى المرعشي النجفي ـ قم ١٤١٣ هـ
٤٦ ـ الحافظ الخطيب البغدادي و أثره في علوم الحديث
للدكتور محمود الطحان، دارالقرآن الكريم ـ بيروت، ١٤٠١ هـ
٤٧ ـ حجيّة الشُهْرة
للشيخ لطف الله الصافي الگلپايگاني دام‌ظله، بحث مستلّ من كتاب له في الأُصول تقريراً لدروس السيّد البروجردي، تفضّل سماحته بمخطوطته، و قد طُبع ملحقاً بكتابنا هذا في الصفحات(٢٧٩-٢٨٧)
٤٨ ـ حلية الأولياء
لأبي نعيم الأصفهاني أحمدبن عبدالله (ت ٤٣٠ هـ) الطبعة الرابعة تصوير دارالكتاب العربي ١٣٨٧ هـ

٤٩ ـ حوزه

مجلّة فارسية تصدر كلّ شهرين مرّة من مكتب الإعلام الإسلامي في قم، و قد أصدرت العدد المزدوج (٤٣-٤٤) خاصاً بالذكرى الثلاثين لوفاة السيّد البروجردي عام ١٣٧٠ هـ. ش

٥٠ ـ خاطرات زندگاني آيةالله بروجردي

للسيّد محمدحسين طباطبائي علوي ـ ١٣٨١ هـ

٥١ ـ الخصال

للشيخ الصدوق محمدبن علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) صححه على أكبر ا لغفاري، جامعة المدرسين ـ قم ١٤٠٠ هـ

٥٢ ـ الخلاف

للشيخ الطوسي، أمر بطبعه السيد البروجردي، بخط الشيخ أحمد الخادمي طبع على الحجر في مجلد كبير، بسعي كوشانبور، في طهران عام ١٣٧٠، مع مقدمة للسيد و تعليقاته عليه.

٥٣ ـ الذريعة إلى مصنّفات الشيعة

للعلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني محمد محسن بن علي (١٣٨٩ هـ) الطبعة الأولى، النجف و طهران ، و أُعيدت في بيروت، دارالأضواء ١٩٨٤ م.

٥٤ ـ الرسائل التسع

للمحقق الحلّي جعفربن الحسن ابيالقاسم الحلّي (ت ٦٧٦ هـ) تحقيق الشيخ رضا استادي نشر مكتبة آيةالله المرعشي ـ قم ١٤١٣ هـ معها: الرسالة العزّية.

٥٥ ـ رجال أسانيد كتاب التهذيب للطوسي

تأليف السيد البروجردي، و هو المجلد السابع من الموسوعة الرجالية

٥٦ ـ رجال أسانيد الكشي.

تأليف السيد البروجردي، طبع في الجزء السادس من الموسوعة الرجالية.

٥٧ ـ رجال أسانيد فهرست الطوسي.

تأليف السيدالبروجردي، طبع في المجلد السادس من الموسوعة الرجالية.
٥٨ ـ رجال أسانيد فهرست النجاشي.
تأليف السيد البروجردي، طبع في المجلد السادس من الموسوعة الرجالية.
٥٩ ـ رجال أسانيد كتاب الكافي للكليني.
تأليف السيد البروجردي، و هو المجلد الرابع من الموسوعة الرجالية.
٦٠ ـ رجال أسانيد كتاب من لايحضره الفقيه للصدوق
تأليف السيد البروجردي، طبع في المجلد الخامس من الموسوعة الرجالية.
٦١ ـ الرجال
لابن داود الحلّي، الحسن بن علي تقي الدين (ق ٨) تحقيق السيدمحمدصادق بحرالعلوم المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٩٢ هـ
٦٢ ـ رجال الخاقاني
للشيخ علي الخاقاني (ت ١٣٣٤ هـ) تحقيق السيدمحمدصادق بحرالعلوم، مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف ١٣٨٨ هـ
٦٣ ـ رجال الطوسي
لشيخ الطائفة الطوسي، تحقيق السيد محمدصادق بحرالعلوم، المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨١ هـ
٦٤ ـ رجال النجاشي
للشيخ النجاشي أحمدبن علي الأسدي ا لكوفي (ت ٤٥٠) تحقيق السيدموسى الشبيري، جامعة المدرسين ـ قم ١٤٠٧ هـ.
٦٥ ـ رسالة أبي غالب الزراري إلى ابن ابنه في ذكر آل أعين
للشيخ احمد بن محمد بن محمد بن سليمان، ابي غالب الزراري الشيباني (٢٨٥-٣٦٨) تحقيق الجلالي (المؤلف) طبع مركز التحقيقات التابع لمكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ١٤١١ هـ ومعه: ثبت الزراري، و معجم الأعلام من آل أعين الكرام.

٦٦ ـ رسالة في ترجمة السيد البروجردي
للسيدإسماعيل العلوي ـ ١٣٩٠ هـ
٦٧ ـ رسالة في عدم سهو النبي ﷺ
للإمام الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان البغدادي(ت ٤١٣ هـ) تحقيق الشيخ مهدي نجف المؤتمر العالمي لالفية الشيخ المفيد ـ قم ١٤١٣ هـ طبع في المجلد العاشر من (مصنفات الشيخ المفيد)
٦٨ ـ رسالة في حديث «ماتردّدت»
للملاعبدالخالق اليزدي (ت ١٢٦٨ هـ) تحقيق مهدي مهريزى، نشر في مجلة (علوم حديث) العدد ٣ (ص ٧٦-٩١)
٦٩ ـ الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية
للسيّد الداماد محمّد باقر الحسيني (ت ١٠٤١هـ) طبع على الحجر بالقطع الصغير في إيران ١٣١١هـ
٧٠ ـ روضة الكافي
للإمام الكليني محمدبن يعقوب أبي جعفر الرازي (ت ٣٢٩) و هو الجزء الثامن من كتابه العظيم (الكافي) و طبع معه.
٧١ ـ زبدة المقال في خمس الرسول و الآل
للسيد عباس الحسيني القزويني الشهير بأبي ترابي تقريراً لدرس السيّد البروجردي، المطبعة العلمية ـ قم ١٣٨٠ هـ
٧٢ ـ سفينة البحار
للشيخ عباس القمي، طبع على الحجر، المطبعة المرتضوية ـ النجف، ١٣٥٥ هـ و أعادته‌دار المرتضى ـ بيروت.
٧٣ ـ سير أعلام النبلاء
للذهبي التركماني محمدبن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) طبع مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٥ هـ

٧٤ ـ شرح البداية في علم الدراية
للشهيد الثاني (قتل ٩٦٥ هـ) ضبط نصّة السيد الجلالي المؤلف)، منشورات الفيروز آبادي ـ قم ١٤١٤ هـ
٧٥ ـ شرح القاري لنزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر
الملاّ علي بن سلطان محمد الهروي القاري مطبوع مع شرح نخبة الفكر لابن حجر.
٧٦ ـ شرح نخبة الفكر لابن حجر = نزهة النظر
شرحه مؤلفه ابن حجر العسقلاني، طبع تركيا، اسلامبول ١٣٢٧هـ أعادته دارالكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٨ هـ
٨٠ ـ الشيخ الكليني البغدادي
للسيد ثامر هاشم حبيب العميدي، مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ١٤١٤ هـ
٨١ ـ الصحيح
للبخاري محمدبن إسماعيل (ت ٢٥٦) دارإحياء التراث العربي ـ بيروت، مصوّرة عن اليونينيّة، في (٩) أجزاء.
٨٢ ـ الصحيح
لمسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦٢ هـ) مكتبة صبيح و أولاده، مصر.
٨٣ ـ صيغ التحمل و الأداء
للسيد الجلالي (المؤلّف) مقال طبع في مجلة (علوم الحديث) العدد الأول الصفحات (٨٤-١٨٢).
٨٤ ـ طبقات أعلام الشيعة
للعلامة آقا بزرك الطهراني، موسوعة أعلام الشيعة من طبقة القرن الرابع إلى القرن الرابع عشر، و قد راجعنا المجلد الأخير و هو «نقباء البشر»
٨٥ ـ طبقات الشافعية
للإمام السبكي

٨٦ ـ عدّة الأصول

لشيخ الطائفة الطوسي، طبع على الحجر في إيران.

٨٧ ـ علوم حديث

مجلة فصلية فارسية تصدرها دارالحديث الثقافية، في قم، نشرت في العدد (الثالث) رسالة في حديث «ماترددت...»

٨٨ ـ علوم الحديث

مجلّة نصف سنوية تصدرها كلية علوم الحديث في طهران منذ ١٤١٨، و قد اعتمدنا في العدد الاول (محرم ، جمادى الآخرة، ١٤١٨) مفال (صيغ التحمل و الآداء ...)

٨٩ ـ علوم الحديث

للدكتور عبدالله محمود شحاته، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ١٩٧٤ م

٩٠ ـ علوم الحديث

لابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري الكردي (ت ٦٤٣ ها) تحقيق الدكتور نور الدين عتر، الطبعة الثالثة، دارالفكر ـ دمشق ١٤٠٤ هـ

٩١ ـ عيون أخبار الرضا عليه السلام

للشيخ الصدوق القمي تحقيق السيد مهدىّ اللاجوردي القمي، مكتبة جهان ـ قم.

٩٢ ـ الغصب

تقرير لدرس السيدالبروجردي، بقلم الشيخ علي پناه الاشتهاردي، طبع مع (تقريرات ثلاثة).

٩٣ ـ غوالي اللآلى

للمحدث الفقيه الشيخ ابن أبي جمهور الأحسائي محمدبن علي (ق ١٠ ها) تحقيق الشيخ مجتبىٰ العراقي، مطبعة سيّدالشهداء ـ قم ١٤٠٣ هـ

٩٤ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث

للسخاوي

٩٥ ـ فتح المنان بمقدمة لسان الميزان

للمرعشلي محمد عبدالرحمن، دارإحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤١٥هـ

٩٦ ـ فرائد الأصول

للشيخ الأنصاري مرتضى بن محمدأمين التستري (ت ١٣٨١ هـ) تحقيق الشيخ عبدالله النوراني، طبع جامعة المدرسين ـ قم ١٤٠٧ هـ

٩٧ ـ الفهرست

لشيخ الطائفة الطوسي، تحقيق السيد محمدصادق بحرالعلوم، المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨٠ هـ

٩٨ ـ الكافي

للإمام المحدث الشيخ محمدبن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩ هـ) صححه على أكبر الغفاري، دارالكتب الإسلامية ـ طهران ١٣٩١هـ

٩٩ ـ كتاب من لايحضره الفقيه

للشيخ الصدوق القمي، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، دارالكتب الإسلامية طهران، ١٣٩٠ هـ

١٠٠ ـ كشاف اصطلاحات الفنون

للتهانوي الهندي.

١٠١ ـ الكنى و الألقاب

للشيخ عباسى القمي، مطبعة العرفان ـ صيدا ١٣٥٨ هـ أعادته انتشارات بيدار، قم مع الفهارس.

١٠٢ ـ كنزالعرفان في فقه القرآن

للفقيه المقداد بن عبدالله السيوري الحلّي (ت ٨٢٦ هـ) أشرف على تصحيحه محمدباقر البهبودي، المكتبة المرتضوية ـ تهران ١٣٨٤هـ

١٠٣ ـ الكنية

للسيد الجلالي (المؤلّف) بحث نشرفي نشرة (تراثنا) العدد(١٧) الصفحات

(٧-٦٥) عام ١٤٠٩ هـ
١٠٤ ـ لسان الميزان
لابن حجر العسقلاني طبع في الهند حيدرآباد، دائرةالمعارف العثمانية ١٣٣١ هـ و أعادته مؤسسة الأعلمي ـ بيروت و طبعته داراحياء التراث العربي طبعة محقّقة، ١٤١٥ هـ
١٠٥ ـ المجروحين
لابن حبان
١٠٦ ـ المحاسن
للمحدّث العظيم أحمدبن محـمدبن خالد، أبي جـعفر البرقي القـمي(ت ٢٨٠ هـ) تحقيق السيد المحدّث الارموي، دارالكتب الإسلامية، طهران.
١٠٧ ـ المسائل العزّية
للمحقق الحلّي جعفربن الحسن، طبع مع (الرسائل التسع) تحقيق الاستادي ـ قم.
١٠٨ ـ المستدرك على الصحيحين
للحاكم النيسابوري محمدبن عـبدالله ابـن البـيع (ت ٤٠٥ هـ)، دائـرةالمـعارف العثمانية ـ حيدرآباد الهند و أعادته دارالفكر ـ بيروت.
١٠٩ ـ مستند العروة الوثق(كتاب الخمس)
محاضرات السيد الخوئي رحمـه‌الله، تأليـف الشـيخ مـرتضى البروجـردي ـ قـم ١٣٦٤ هـ
١١٠ ـ مشيخة التهذيب
لشيخ الطائفة الطوسى، تحقيق السيد حسن الخرسان، طبع في المجلد العاشر عن التهذيب.
١١١ ـ مشيخة الفقيه
للشيخ الصدوق، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، طبع مـع كـتاب مـن لايحضره الفقيه، الجزء الرابع.

١١٢ ـ مصباح المتهجد و سلاح المتعبّد
لشيخ الطائفة الطوسي، عُني بنشره و تصحيحه إسماعيل الأنصاري الزنجانی ـ قم ١٤٠١ هـ
١١٣ ـ مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال
للعلامة آقابزرك الطهراني عُني بنشره ابن المؤلّف، مطبعة مجلس، طهران و أعادته دارالعلوم ـ بيروت
١١٤ ـ مصنّفات الشيخ المفيد
للإمام الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد الكبري البغدادي (٤١٣ هـ) أصدرها المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد ـ قم ١٤١٣ هـ.
١١٥ ـ معارج الأصول
للمحقق الحلى جعفر بن الحسن(ت ٦٧٦ هـ) تحقيق السيد محمد حسين الرضوي، منشورات مؤسسة آل البيت عليهم السلام ـ قم ١٤٠٣هـ
١١٦ ـ معجم الأعلام من آل أعين الكرام
للسيّد الجلالي (المؤلّف) طبع مع رسالة أبي غالب الزراري، مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ١٤١١ هـ
١١٧ ـ معجم رجال الحديث
للسيّد أبوالقاسم الموسوي الخوئي رضوان الله عليه، الطبعة الأُولى مطبعة الآداب ـ النجف ١٣٩٠ هـ
١١٨ ـ مقدّمة جامع الرواة
بقلم السيّد البروجردي، طبعت في الجزء الأول من (جامع الرواة) الصفحات
١١٩ ـ مقدّمة الموسوعة الرجالية للبروجردي
بقلم الشيخ محمدواعظ زادة خراساني، طبعت فى المجلد الأول من الموسوعة
١٢٠ ـ مقدّمة (النهاية) للطوسي
بقلم العلاّمة الشيخ آقا بزرك الطهراني، طبعت في الصفحات (ا ـ ات) من النهاية،

بعنوان حياة الشيخ الطوسي.
من لايحضره الفقيه = كتاب من لايحضره الفقيه.
١٢١ ـ منهج النقد في علوم الحديث
للدكتور نورالدين عتر الحلبي، دارالفكر ـ بيروت ١٤٠١ هـ طبعة ثالثة.
١٢٢ ـ منية المريد في أدب المفيد و المستفيد
للشهيد الثاني زين الدين بن علي الشامي (قتل ٩٦٥) تحقيق الشيخ رضا المختاري ـ مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ١٤١٠ هـ
١٢٣ ـ المهذب البارع في شرح المختصر النافع
للفقيه جمال الدين احمدبن محمدبن فهد الحلّي (٨٤١ هـ) تحقيق الشيخ مجتبیٰ العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ١٤١٤ هـ
١٢٤ ـ الموسوعة الرجالية
للإمام البروجردي السيد آقا حسين بن علي الطباطبائي القمي (١٣٨٠ هـ) يحتوى على مجلدات سبعة ، هي:
١ـ ترتيب أسانيد الكافي، للكليني.
٢ ـ ترتيب أسانيد التهذيب للطوسي.
٣ ـ ترتيب أسانيد الخصال و معاني الأخبار و علل الشرائع و ثواب الأعمال و عقاب الأعمال، كلها للصدوق.
٤ ـ رجال أسانيد الكافي للكليني.
٥ ـ ترتيب و رجال أسانيد من لايحضره الفقيه، و ترتيب أسانيد الأمالي، للصدوق.
٦ ـ رجال أسانيد رجال الكشي و فهرست الطوسي، و فهرست النجاشي.
٧ ـ رجال أسانيد كتاب التهذيب للطوسي.
(مجمع البحوث الإسلامية) التابع للروضة الرضوية المقدسة ـ مشهد ١٤١٤هـ
١٢٥ ـ ميراث الأزواج
تقرير درس السيد البروجردي بقلم الشيخ علي پناه الاشتهاردي، طبع مع

(تقريرات ثلاثة).
١٢٦ ـ نظرات في تراث الشيخ المفيد
للسيد الجلالي(المؤلّف) طبع المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد ـ قم ١٤١٣ هـ المقالات و الرسالات، العدد الرابع.
١٢٧ ـ نقباء البشر في أعلام القرن الرابع عشر
للعلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، هو الجزء العاشر من طبقات أعلام الشيعة، طبع في النجف، و أعيد في إيران.
١٢٨ ـ النهاية في مجرد الفقه و الفتاوى
لشيخ الطائفة الطوسي، دارالكتاب العربي ـ بيروت، طبعة ثانية ١٤٠٠ هـ. معها مقدمة للشيخ آقابزرك الطهراني.
١٢٩ ـ نهاية التقرير
للشيخ محمد الفاضل الموحدي تقرير درس السيّد البروجردي ـ قم ١٣٩٨ هـ الطبعة الثانية.
١٣٠ ـ نهاية الدراية شرح الوجيزة للبهائي
للسيد حسن الصدر الكاظمي (ت ١٣٥٤ هـ) تحقيق الشيخ ماجد الغرباوي نشر المشعر ـ طهران ١٤١٥.
١٣١ ـ نهج البلاغة
جمع السيد الشريف الرضي محمدبن الحسين الموسوي (٤٠٦ هـ) من كلام الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام له طبعات عديدة.
١٣٢ ـ هداية الأبرار إلى طريق الأئمّة الأبرار.
للعاملي الكركي، حسين بن شهاب‌الدين (ت ١٠٧٦ هـ) تحقيق رؤوف جمال الدين ـ النجف ١٣٩٦ هـ و أعيد في قم.
١٣٣ ـ هدي الساري بمقدمة فتح الباري
لابن حجر العسقلاني، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، شركة الحلبي مصر ـ

١٣٨٣ هـ

١٣٤ ـ الوجيزة في الدراية

للشيخ البهائي محمدبن حسين بن عبدالصمد الحارثي العاملي (ت ١٠٣٠هـ) تحقيق الشيخ ماجد الغرباوي، طبعت في نشرة (تراثنا) العدد (٣٢-٣٣) الصفحات (٣٨٧-٤٣٩) عام ١٤١٣ هـ

١٣٥ ـ وسائل الشيعة إلى تفصيل مسائل الشريعة

للشيخ المحدث الحرّ العاملي محمدبن الحسن المشغري(ت ١١٠٤) مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم ١٤١١ هـ

١٣٦ ـ الوصيّة

تقرير درس السيد البروجردي، بقلم الشيخ علي پناه الاشتهاردي، طبعت مع (تقريرات ثلاثة).

٧ـ فهرس المحتوىٰ

المقدّمة

أهميّة علم الرجال في الثقافة الإسلامية
وتنوّع أساليب التأليف فيه

(٥٥-٦٤)

الباب الأوّل

المنهج الرجالي عند السيد البروجردي

(٦٥-١٢٨)

الباب الثاني

العمل الرائد في الموسوعة الرجاليّة للسيد البروجردي

(١٢٩ـ٢٣٦)

خاتمة الباب الثاني:

الملحق الثاني

بحث حجيّة الشهرة

(٢٧٩-٢٨٨)

﴿سبحان ربك ربّ العزة عما يصفون﴾

﴿و سلام على المرسلين﴾

﴿و الحمدلله ربّ العالمين﴾

استطاع الفقه الشيعي ـ بفضل فتح باب الاجتهاد على مصراعيه ـ أن يبقى حيّاً و متكيّفاً مع الأوضاع المختلفة، قادراً على وضع الحلول المناسبة في مختلف مجالات الحياة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.
ويعتبر علم الرجال واحداً من أهمّ الوسائل التي يُعتمد عليها في مجال الاجتهاد، وفي عملية استنباط الأحكام الشرعية.
ويعدّ آية الله العظمى البروجردي قدّس الله نفسه أحد النوابغ المتميّزين، في هذا المجال. وفي سائر العلوم التي تعتبر ركائز مهمة في الاجتهاد، كعلم الفقه والأصول والحديث والرجال.
وقد قام السيّد الجلالي في هذا الكتاب بخطوة موفّقة في تتبّع اسلوب ومنهج السيد البروجردي في أبحاثه الرجالية والتعريف بمزاياها وخصائصها.

ALMANHAJ-O RREJĀLI
LE-SAYYE-EL BORUJERDI

By

Sayyed Mohammad Reza Jalali

مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي

Būstān-e ketab-e Qom, press

(The center of publication of the office of
Islamic Propagation of the Islamic Seminary of Qum.)
Qum, I.R. IRAN. P. O. Box: 37185. 917
phon no: + 98251 7742155 - 7 Fax: + 98251 7742154

شمارهٔ کتاب: ۷۳۷ / مسلسل انتشار: ۱۷۳۷

ISBN 964-371-009-2

9789643710095

بوستان کتاب قم
انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم

ناشر برگزیدهٔ سال ۱۳۷۷ حوزه
ناشر نمونهٔ سال ۱۳۷۵، ۱۳۷۸ و ۱۳۷۹ (برگزیدهٔ وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی)
ناشر برگزیدهٔ نهمین نمایشگاه بین‌المللی کتاب تهران ـ ۱۳۷۵